علي عبد الله صالح

تجَارب السيّاسَة .. وفلسَفة الحُكم

يوليو ١٩٧٨م - ديسمبر ٢٠٠٤م



نزار خضير العبادي

علي عبدالله صالح

تَجارب السيّاسَة .. وفلسَفة الحُكم

(يوليو ١٩٧٨م- ديسمبر ٢٠٠٤م)

تأليف:
نزار خضير العَبادي

(الطبعة الأولى)
رقم الايداع بدار الكتب بصنعاء 293 لعام 2005م

الناشر: دائرة التوجيه المعنوي
المؤلف : نزار خضير العبادي

الاخراج والتصميم:
ايمان الشرعبي
مركز التصميم والاخراج الفني
بدائرة التوجيه المعنوي

الطباعة وفرز الألوان:
مطابع دائرة التوجيه المعنوي
ص.ب (١٧) صنعاء - الجمهورية اليمنية
هاتف: ٢٦٢٦٢٦/٢٦٢٦٢٨ - ١ - ٩٦٧+
فاكس: ٢٧٤٣٤١ - ١ - ٩٦٧+
بريد إلكتروني: 26Sept@yemen.net.ye

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

حتى عهد قريب لا يتعدى بضعة عقود – لم يكن الوقوف على أعتاب بوابة التاريخ العربي (صنعاء) سوى خيار مكلف، يشفق من صوره المروعة الكثير من المؤرخين والباحثين.. فتدوين مواسم الموت والفقر والمرض والظلم لا يمكن أن يعني غير قهر الوجدان الإنساني، وإرجاف الفرائص بكوابيس تجربة مريرة جثمت على أرض اليمن ردحاً من الزمن لتغتال حلمها الوطني، وعطاءها الإنساني، وتحيل مجدها الحضاري إلى محض رؤوس تتدلى ببطش الملوك وبؤس الشعب المغدور.

في تلك الحقبة لم تجد الأقلام إلا أن تلوذ بالصمت دونما تروي تلك البكائيات اليمانية الأليمة.. وظل اليمنيون وحدهم من يتوسد الضمير التاريخي المكلوم.. يلعقون جراحاتهم بهدوء في وحشة الليل الإمامي، وغفوة (البورزان) عن استنفار (السيافين)(××) فلا شك أن الأنين إذا ما احتشد يوماً قد يستحيل صوتاً مدوياً لثورة تطيح بمعاقل الطغيان.

حتى عهد قريب- كان اليمنيون يحملون عذاباتهم إلى (جروف) الجبال، و(الشعاب) المقفرة، وإلى أقبية تتخفى بعيداً عن أعين الكهنوت، ويشحنون أجسادهم النحيلة المتعبة بعزائم الجدود، وعنفوان التحدي، وأجيج الثورة.. فيتوهج سبتمبر بمشاعل الحرية، وسنا الجمهورية.. وإذا بكل الأرض تجدد الإنبعاث وتحمل بيارق البشرى إلى (أكتوبر) في ردفان، ثم (نوفمبر) الخالد في عدن.. ومن غير أن يكترث أحد منهم لعد الشهداء الذين استرخصوا أرواحهم لثورة الجماهير، أو كم من الدماء خضبت أكف الوطن اليمني، واحتضنت بدفئها جموع المحرومين والمضطهدين والمغيبين عن وجه الحياة والتاريخ.

حمل اليمنيون سر انتصارهم إلى آفاق الغد، بينما غطت الأمة في ذهول مريب تتساءل تارة- بكبريائها المعهود – عن سر الإنبعاث، ومدى ديمومة الإنجاز.. وتارة أخرى كانت تنكفئ على ذاتها تلوك هاجسها الأمني الحذر، وتنطوي على مخاوف الشبح الصهيوني وتجارب الاحتلال والعدوان الثلاثي، والنكسة وحرب أكتوبر،

((البورزان – نافخ البوق في عهد الأئمة ؛ والسيافين – هم حملة السيوف الذين يعهد إليهم قطع الرؤوس.

واجتياح بيروت وغيرها مما كان يعطل إرادتها، ويحاصر تطلعات شعوبها، ويغيب أدوارها المأمولة ومسؤولياتها إزاء هذا النبض الثوري الوطني المتدفق على بوابة البحر الأحمر، وثغر الجزيرة العربية، بما يمكن أن تجعل منها حارساً أميناً لسور الوطن العربي الجنوبي.

ربما كان التجني على الحركة الوطنية الثورية في اليمن من قبل الأمة ومثقفيها ومؤرخيها، وعدم الإكتراث لفصول تطور عملها النضالي، ومشروعها التحولي.. هو بحد ذاته تجني على الفكر السياسي العربي، وعلى كل الذين ينضوون تحت سقيفته من قوى وطنية، ومحللين وباحثين وسياسيين.. وغيرهم ممن حُرم من فرص استلهام الدروس الوطنية اليمنية، وتجارب البناء والتطور والتحديث التي حرص اليمنيون على صياغة مفرداتها بمهارة المحترفين، وبخبرة المحنكين، وبإرادة الأقوياء المتواضعين..

ولعل من الملفت للنظر حقاً- هو أن اليمنيين نجحوا في عبور خنادق أصعب الأزمات وأخطر التحديات، وتجاوزوا موروث الماضي السحيق، وأرسوا قواعد نهضة إنمائية جبارة — رغم ضعف مواردهم وإلى أن أعادوا تحقيق وحدتهم اليمنية العملاقة وهم مازالوا يُغيبون عن مواضع استحقاقهم الحقيقي في الدراسات والبحوث الاستراتيجية العربية، وحتى عن القراءات الاستعراضية لمناهج العمل السياسي التي تحركت على أفقها قيادة اليمن السياسية.

مازلت أتذكر جيداً، كم كان الأمر شاقاً في العام ١٩٨٤م في الوصول إلى مصادر أغني بها دراسة عن (أثر الصراع اليمني على الأمن القومي العربي) وكم كان والدي (رحمه الله) حريصاً على ألاّ أعبث كثيراً بنسخة "الميثاق الوطني" التي كانت مُهداة له من فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح، فهو كان يعتز بها لأنها - على ما تبدو آنذاك — مصدر نادر في بغداد عن الفكر السياسي اليمني المعاصر، ولأنها من جهة أخرى تمثل دليله المادي الوحيد الذي يتفاخر من خلاله بعلاقته الشخصية مع هذا الرجل العظيم الذي كان يصفه بـ "نابليون" ويروي لنا ولرفاقه العراقيين الكثير مما كان يفعله الرئيس علي عبد الله صالح من أجل إصلاح أوضاع اليمن وانتشال أبنائها من الواقع الذي قاسوا مرارته وعذاباته..

في عام ١٩٧٦م نظم العراق مهرجان (المربد) الشعري في مدينة الموصل، وكان شيخ الأدب اليمني الشاعر عبد الله البردوني (تغمد الله روحه في الجنة) يمثل اليمن بقصيدة بعنوان (عروبة أبو تمام) وصف صنعاء في بعض أبياتها قائلاً:

"حبيب وافيت من صنعاء يحملني ... نسر وخلف ضلوعي تلهث العرب
ماذا أحدث عن صنعاء يا ابتي؟ ... مليحة عاشقاها: السل والجرب"

لا شك أن الحال قد تبدل كثيراً عما كان عليه بالأمس، وأن صنعاء التي بكاها البرّدوني (رحمه الله) في (الموصل) عام ١٩٧٦م× ، وظل صداها يتراجع في آذاننا، وفي كراسات أبنائنا، ومحافلنا، وكلما تلونا سورة "النمل" ومرّ الذكر على (سبأ).. كانت تبتسم للعالم بهدوء،وتفرد أكفها بالسلام، حين وطأت أرضها أقدامُنا لأول مرة في سبتمبر ١٩٩١م..

كانت تأخذنا إلى صدرها وتعانقنا كأم حنون، وتنفض عن وجوهنا غبار حرب الخليج، وتضمد نفوسنا الجريحة.. بينما كانت الدهشة تحتوينا وعشرات الأسئلة تغلف رؤوسنا.. يا ترى هل الزمان اليمني غير زماننا؟ وهل أندمل الجرح اليمني واستعادت صنعاء كبرياء (سبأ) أو (حِمير) في ساعات غفوتنا أو لحظات انكسار جيوشنا..؟ ويا ترى أي سر حمله ابن اليمن ليفتح به طلاسم التاريخ، وآفاق النهوض، وعهود البذل الإنساني الخلاّق..؟

حتماً إن الإجابات كلها كانت قد تجلّت بعد بضع أعوام من التقصّي ، ومعايشة الحدث السياسي عن كثب ، بل والغوص في أعماق دوائر صنعه.. فلم يكن سراً يتخفى أن قيادة سياسية يمنية محنكة كانت قد أمسكت بزمام الأمور في البلاد، فأحسنت إدارة شؤونها، وأخلصت لأهلها،وتفوقت على تحديات عصرها، وأصابت اختيار أدوات حكمها ووسائل بلوغ أهدافها، حتى ارتبطت مفردات الإنجاز الوطني باسم هذه القيادة المتمثلة بالرئيس علي عبد الله صالح.

وفي الحقيقة، كان نجاح الرئيس علي عبد الله صالح في إنقاذ الوطن اليمني من الهاوية السياسية التي كان على وشك أن يؤول إليها عقب موجة الاغتيالات والتصفيات الدموية في العامين السابقين لعهده، وكذلك في إعادة تقويم المسار الثوري وبعث المدلولات الجوهرية لأهدافه السبتمبرية بصيغ عملية واعية ومخلصة.. قد جعل ذلك من عهد الرئيس علي عبد الله صالح حالة سياسية بحاجة إلى المزيد من الفهم والاستيعاب لعناصرها الفكرية، ومناهج فلسفتها الأخلاقية، للوقوف على العناصر الإيجابية للتجربة، وتحليل أدواتها ووسائلها المادية، واستلهام دروسها التي لم تعد — بعد ربع قرن من عمرها- مجرد فرضيات قابلة للتأويل، لأنها استحالت واقعاً يمنياً وعربياً معاشاً، وأحد أهم فصول تاريخ اليمن المعاصر الذي تشكل في سياقاته كيان الدولة اليمنية الحديثة.

إذن كانت نقطة انطلاقنا إلى تقديم هذه الدراسة عن مفردات العمل السياسي الوطني خلال ربع قرن من حكم الرئيس علي عبد الله صالح للدولة اليمنية، تتمحور على أهداف أساسية سامية، أولها إغناء التجارب السياسية العربية في الحكم بأنموذج فريد يُعد من أنجح التجارب السياسية الحيّة في المنطقة العربية والشرق الأوسط وفقاً لتقديراتنا وتقدير عدد كبير من الباحثين والمراقبين العرب والأجانب.. وهو الأمر الذي يجعل من تجربة الرئيس علي عبد الله صالح منهلاً خصباً لاستسقاء العبَر والدروس والبرامج السياسية والمهارات القيادية والسلطوية.

أما الهدف الثاني، فهو إبراز معالم قراءات فكرية نوعية ذات خصوصية معينة لبعض المفاهيم السياسية السائدة على المستويين العربي والدولي، التي أعاد الرئيس علي عبد الله صالح صياغتها بمنظور فلسفي موضوعي بما ينسجم والمناخات التي ينبغي التفاعل داخلها، كما هو الحال مع مسألة الوحدة العربية ومقومات تحقيقها، وكذلك فلسفة البناء الديمقراطي وأصول إنماء الممارسات الديمقراطية في المجتمعات المنفتحة حديثاً على خياراتها.. وغيرها من القراءات النوعية التي يمكن اعتمادها كأول بلورة عملية لثقافة سياسية معاصرة تحاكي ضرورات عربية مصيرية وملحة.

وهناك هدف ثالث لهذه الدراسة نسعى من خلاله إلى اكتشاف صفات الرمز القيادي الوطني وطبيعة المهارات الفردية التي تؤهله لحكم الدولة، وقيادة مسيرة ثورتها الجماهيرية لربع قرن من تاريخ اليمن الجمهوري.. فضلاً على معرفة عناصر قوة وارتكاز حكم الرئيس علي عبد الله صالح خلال مختلف مراحل حكمه، ومن ثم تحديد المعالم الرئيسية لمشروعه السياسي الوطني، وحجم تفاعل برامجه المرحلية مع الواقع، ومقدار تأثره بالمتغيرات والتطورات الإقليمية والدولية.

علاوة على كون هذه الدراسة تصب في مجرى الدعوة التي وجهها فخامة الرئيس علي عبد الله صالح ثم عدد كبير من المثقفين والرموز السياسية والاجتماعية في استنفارهم المؤرخين والباحثين من أجل كتابة تاريخ الثورة اليمنية، وحماية تراثها السياسي الوطني من الضياع أو التحريف.. وإننا إذا ما استوعبنا جيداً المدلول الاصطلاحي الحقيقي للثورة، سنجد أن الحقبة التي نحن بصدد عرضها في هذا الكتاب تمثل الانطلاقة الأعظم، والتمثيل الأصدق لغايات ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م.

فإذا كانت الحركة الوطنية ا ليمنية نجحت في إزاحة أسرة آل حميد الدين عن الحكم وتغيير الملكية بالجمهورية، فلا شك أن القضاء على مخلفات النظام الإمامي البائد، وإذابة مواريثه الثقيلة، وتحقيق أهداف الثورة "الستة" لم يتم إلاّ في عهد الرئيس علي عبد الله صالح.. ولا أبالغ إن قلت -أن الثورة عشية اغتيال الرئيس أحمد الغشمي كادت أن تصبح بلا أي قيمة أو معنى! وتوقع الكثير من الوطنيين اليمنيين يومها أن يتم ذبح الثورة من الوريد إلى الوريد، لولا شجاعة الرئيس علي عبد الله صالح والروح الفدائية التي أنقذ بها الثورة والجمهورية.

وعلى هذا الأساس، أرى أن الثورة اليمنية لم تنتصر بالمفهوم الوطني الثوري التحولي إلاّ خلال هذه المرحلة، وأن توثيق مفرداتها تاريخياً يُعد توثيقاً للفصول الحيّة من عمر الثورة، التي تمت خلالها الترجمة الموضوعية لأهداف السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م، وهو أيضاً توثيق لربع قرن من تاريخ وحضارة اليمن بكل أبجدياته وظروفه وتفاعلاته ومتغيراته.

وفي الحقيقة، لم يكن ممكناً احتواء كل تفاصيل هذا العهد الزاخر بالتطورات والإنجازات العملاقة، كما وأنني مهما بذلت من جهد، وقدمت من رؤى وتحليلات وتصورات، لا أظنني قد استوفيت كل استحقاقات المنجزات ا لوطنية ، ولا حتى أغلبها ؛ فليس سهلاً على أحدنا - مهما بلغ من المعرفة - تلخيص مسيرة ربع قرن من تاريخ بلد انتقل خلالها من سيادة الأمية والمرض إلى مجانية الإنترنت، والصحة للجميع، وسيادة النظام والقانون.. وتركيز كل ذلك بين طيّات كتاب واحد.

لكن من المؤكد أنني مررت على أهم المحطات التاريخية، وتناولتها بكل موضوعية وصدق وصراحة واجتهدت في توخي الدقة في نقل المعلومة، والتحقق من مصداقيتها طويلاً قبل كتابتها. كما أنني كنت على علم مسبق بأن الرئيس علي عبد الله صالح ليس من أولئك القادة الذين تصنع أقلام المدّاحين مجدهم، أو ممن تستجدي لهم الصحف والمنابر الألقاب، لذلك لم أجد غير الحقيقة والكلمة الصادقة الأمينة لأحملها على سطور هذا الكتاب لكل الباحثين في تاريخ اليمن السياسي المعاصر، والمتتبعين لمسار الحركة الوطنية الثورية، وتوجهات نظام الحكم، والكيفية التي آلت بها الساحة الوطنية إلى أن تُعرف بعناوين بارزة مثلت أهم منعطفاتها في الفترة موضوع البحث، كالوحدة والديمقراطية وتحرير المرأة، والتنمية الوطنية الشاملة.

وبصراحة –لقد كان كل أملي أن أجعل من هذه الدراسة موضوعاً لرسالة ماجستير بالعلوم السياسية، إلاّ إن الظرف الاجتماعي قهر رجائي وسلب حيلتي.. ومع ذلك ظلت تجربة الحكم في اليمن مقارنة بما في العالم العربي محط إثارة وإعجاب تتصدر اهتماماتي، ولطالما رأيت فيها منهلاً فياضاً بالكثير من المضامين الفكرية والدروس السياسية التي ظلت بلداننا بأمس الحاجة إلى فهمها، أو الإحساس بأدواتها – على أقل تقدير- من أجل محاكاة الواقع بأنظمة منطقية عقلانية بعيدة عن أوهام الرمز الخالد المعصوم من كل خطيئة، والذي تؤلهه الهتافات والطبول والقصائد، ثم تلتهمه الخيانات عند أول ظرف عصيب.. لذلك شرعت منذ منتصف عام ١٩٩٩م أكرس جل وقتي وجهدي للبحث في تجربة الحكم اليمنية، وعرض مفرداتها على نحو أكاديمي غير معقد، أملا في إثراء ثقافتنا الوطنية والقومية بدروس الوحدة والديمقراطية والسلام، ومهارة القيادة والحكم، وأخلاقيات السلطة الشرعية.

إنني في هذا الكتاب لا أقدّم شخص الرئيس علي عبد الله صالح لجماهيره التي تعرفه جيداً، وتبادله المودة والمحبة بطريقة إنسانية نبيلة – يغلب على بعضها طبع الإنسان اليمني الذي قلّما يعرف الحقد- بل أقدمه بصفته القيادية التي أصبحت عنواناً لمنجزات الدولة اليمنية الحديثة، وفكرها السياسي الوطني، وكرمز قومي للأمة العربية، ينبغي على العديد من الأنظمة استلهام الحكمة السياسية من تجربته، فهو من خلال مسيرة خمسة وعشرين عاماً في الحكم رفع قواعد ما يمكن أن نسميه بـ (مدرسة الزعامة العربية).

وفي الختام – أتمنى أن أكون قد توفقت في تقديم مادة الكتاب، وإغناء فصوله بكل ما هو مفيد ونافع.. ولا يفوتني أن أقدم شكري وامتناني للكل الذين أمدوني بالمصادر، أو ساعدوني في الوصول إليها.

وأخيراً فليعذرني القارئ الكريم وصنّاع الأحداث إن سهوت في موضع ما،أو اجتهدت برأي لا يروق للبعض.

نزار العبّادي

صنعاء - أبريل ٢٠٠٥م

الباب الاول

علي عبدالله صالح
السيرة الذاتية

مدخل

قد لا يبدو الأمر لائقاً للتنقيب في ثنايا مفكرة شخصية لرئيس جمهورية مازال بمقدوره الحديث عن نفسه، وكشف النقاب عما يرغب من أوراقه الخاصة التي قد يرى فيها مصلحة أو نفعاً لمواطنيه إذا ما سرد بعضها..

ولا شك أن الرئيس علي عبدالله صالح ليس بالرجل المجهول عند أبناء شعبه،واليمنيون أنفسهم لم يسبق لهم أن مارسوا (أتكيت) المجتمعات المعقدة، التي تحيط أسوار بيوتها بخنادق الغموض والحذر.. فالبساطة، والوضوح، والصراحة ليست إلا سمة تغلف مفردات الحياة الاجتماعية اليمنية، ومن السهل على المرء معرفة الكثير من التفاصيل عمن يشاء في الرموز السياسية والاجتماعية التي تظهر على ساحة الأحداث من حين لآخر.. ولعل مثل هذا الأمر لا يمكن أن يحدث لولا التجانس الاجتماعي، والثقافي، والعمق الحضاري الذي تشكل مواريثه التراثية هوية المجتمع اليمني، وعناصر التكوين الداخلي لهياكله البنائية.

ومع ذلك، سأستميح سيادة الرئيس علي عبدالله صالح عذراً لأتناول بعض اللقطات الخاطفة من حياته الخاصة، لأنني أرى أن من حق الجيل اليمني الصاعد وأبناء الأمة الاحتفاظ بصورة تاريخية متكاملة عن الزعيم الذي خطف أضواء الساحة السياسية العربية والدولية طوال ربع قرن من القيادة الحكيمة الشجاعة، والإرادة الوطنية الحازمة، والتحولات الثورية الكبرى، والمواقف القومية الجريئة..

ولربما ظل الكثيرون – خاصة غير اليمنيين – يتساءلون عن سر قوة إرادة هذا الزعيم والخلفية التي استمد منها عزائم صناعة الاستقرار والوحدة الوطنية المبكرة التي انتزع بها المستقبل الوطني اليمني من قبضة الشتات والانغلاق الأمني.. ثم شق بذلك طريق الوحدة اليمنية، والانفتاح الديمقراطي الواسع في زمن نادر، كانت فيه كل حسابات الأمة العربية تتراجع نحو مزيد من الانتكاس، وتتعاظم السطوة الديكتاتورية لأنظمتها.. في حين كان اليمنيون يتلمسون ذاتهم الحقيقة، ويكتشفون قدراتهم الإبداعية الخلاقة.. ووحدهم يسيرون للأمام..

حتماً أن الحرص البشري على اقتناء المعارف النادرة أو الخبرات الناضجة كان سيدفع بالعديد من مثقفي الأمة لإعادة التأمل لأكثر من مرة في التجربة السياسية للرئيس علي عبدالله صالح، والبحث بين سطورها عن سيكولوجيا الفكر السياسي للسلطة، وديناميكية انعكاسها على مسيرة الدولة وتوجهاتها المستقبلية.. وهو أمر قد يستدعي في بعض مراحله طرح أسئلة مختلفة حول شخص الرئيس صالح والخلفية الاجتماعية والثقافية التي بلورت النموذج الزعامي العربي النادر، والذي جاء انتخابه للرئاسة في السابع عشر من يوليو ١٩٧٨م بمثابة ضرورة وطنية متوافقة مع الحاجات القائمة،

والغايات المأمول تحقيقها – وفقاً لما انتظم على الساحة اليمنية من أحداث وتطورات خلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية.

ليس الفضول العبثي، بل شغف الإلمام بدقائق فصول التجربة السياسية اليمنية من سيدفع النشء الجديد للسؤال – يا ترى أي نوع من الناس كان (علي عبدالله صالح) ليجعله اليمنيون خيار ربع قرن من تاريخ اليمن الجمهوري، ومسيرة الثورة السبتمبرية الخالدة!؟

السيـرة الذاتيـة

خلافاً لما قد يساور البعض من ظنون، استهل الرئيس علي عبدا لله صالح حياته بطفولة بائسة من زمن القحط التاريخي، إذ فتح عينيه للدنيا في يوم ١٥ يوليو ١٩٤٢م في بيت ريفي عتيق مهترئ الجدران يحاصر أنفاس الصدور المتزاحمة في باحاته الضيقة.. كان يتربع قرية (بيت الأحمر) من مديرية (سنحان) الواقعة جنوب شرق صنعاء.

ولم تكن ولادته أكثر من حدث يومي يتكرر من غير اكتراث كبير في جميع بيوت القرية.. فالصورة القاتمة للحياة كانت كفيلة باغتيال الآمال الصغيرة من بين الضلوع الناتئة من خلف الثياب، والأجساد الضامرة المترنحة جوعاً ومرضاً وجهلاً تحت وطأة صولجانات الأنظمة الإمامية الظالمة المستبدة.. ولربما كان جل أحلام والده آنذاك، أن يشب وليده، ويخفف عنه قسطاً من عبء الحياة ومسؤولياتها المضنية..

لكنه ما لبث أن انتقل إلى جوار ربه ولم يزل (علياً) في حضن أمه مع صبيه آخرين.. وكأننا بالأقدار تسابق الواقع البائس في كتابة الشقاء الإنساني، فتحرم هذا الطفل من الحنان الأبوي قبل أن يشتد عظمه.. وبعد مدة غير قصيرة انتقل إلى كنف عمه (صالح علي عبد الله)، ثم رعاية شقيقه الأكبر (محمد عبدالله صالح)، وانتهى به المطاف للعيش مع أخيه الآخر (صالح عبدالله صالح) (١).

وهكذا عاش علي عبدالله صالح يتيماً في أسرة فلاحية كادحة لا تتميز عن سواها بشيء، فالجميع يحيا بدرجة دنيا من الكفاف، وتلعق جراحاتها وأناتها بصبر المحتسبين لله، ولن يرحم الزمان الجائر أي ضعيف متقاعس عن منازلة الحياة في معتركها العسير.. الأمر الذي جعل علي عبد الله صالح يأتي إلى قسمه من الشقاء مبكراً، وقبل أن تتصلب أظافره، فانطلق إلى البراري يرعى الغنم، ويتيه بين شعابها القاحلة حالماً بمعاني الطفولة، ومرح الصبابة، والصدر الدافئ الذي يمنحه عطف الأبوة وحنان الأمومة.

---

(١) مقابلة مع الشيخ محمد محسن الأحمر شيخ قرية بيت الأحمر ..(الميثاق) ١٠٦٩ في ٢٠٠٢/٧/١٧م.

إلا أنه عندما كان الجفاف يجتاح المراعي القريبة من ديار الأهل، لم يكن يجد بُداً من الارتحال مع أغنامه إلى حيث تدر الأرض خيرها –في أي جزء كان من اليمن- برفقة بعض أفراد أسرته، أو قريته، والمكوث هناك أياماً، ولربما شهوراً حتى يشاء الله أمراً أخر(٢).

لعل تعقد ظروف الحياة، وتفاقم الأزمات الاقتصادية – خصوصاً لأسرة فقدت ولي أمرها – كانت جديرة بغرس القناعة لدى أخويه (محمد وصالح) للالتحاق بالجندية في أوائل الخمسينات، فذلك هو ديدن الأسر الفقيرة ومن لم يحض بنفوذ سياسي أو قبلي لدى النظام الحاكم وعماله والسادة أرباب الحل والربط في عهد الأئمة.. فالعسكرية قد تؤمن لهذه الشرائح هيبة نسبية، وأماناً اجتماعياً معاشياً معقولاً.

ولما بلغ علي عبدالله صالح العاشرة من عمره انتقل للعيش مع أخيه (صالح)، ويبدو أن الحظ قد ابتسم له قليلاً، إذ أنه حظى بفرصة الالتحاق بالمعلامة (الكتاتيب) في مسجد القرية – الذي كان يؤدي دور المدرسة آنذاك – فأخذ يتعلم القرآن الكريم على يد الفقيه (محمد عبد العزيز الصوفي) وهو من أهل (خولان) وعمل في تدريس أبناء قرية (بيت الأحمر) لثماني سنوات.(٣)

وجد علي عبدالله صالح متعة كبيرة في الانضمام إلى المعلامة مع أقرانه مثل محمد إسماعيل، وعلي محسن صالح، وعبد الآله القاضي، وصالح الضنين وغيرهم، لأنه كان يجد فيها متنفساً لطفولته البريئة من كفاحه المزير في رعي الغنم والزراعة.. وقد قال عنه الشيخ محمد محسن الأحمر – شيخ قرية بيت الأحمر – في حديثه عن طفولة الرئيس «تعامله مع زملائه في الحي وفي المعلامة (الكتاتيب) طيب.. بريء ولطيف، وأحياناً يعمل لزملائه مقالب مضحكة.. مشاغب، مشاكس حيناً آخر»، ويصفه الحاج علي أحمد صالح إسماعيل – من نفس قريته – «طموحه مقارنة بأقرانه وفي نفس ما هو عايش في أسرته، أذكى واحد» ثم يضيف «أن علي عبدالله صالح منذ طفولته وهو يتمتع بفطانة فاقت سنه، وتفوق بها على أقرانه، وشجاعته غير عادية..».

لكن كيفما كان شغفه بمواصلة التعليم، فليس من حيلة له بذلك، فقد «تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن» فمن أين للكادحين البسطاء أن يبصروا نور المعارف وعلى أرض اليمن عشعش المستبدون يكحلون عيون الفضيلة بأسنة الرماح، ويغتصبون السلام كي لا تقر عيون الحالمين..! إنها الحقيقة التي كان على الصبي اليتيم علي عبدالله صالح أن يصطدم بواقعها يوماً، ويدرك أن لا سبيل لطموح اليتامى في شرائع الكهنوت، وأن عليه أن يدفع (١٠) ريال فرنسي إذا ما تطلع لدراسة المصحف كاملاً، أو (٣) ثلاثة ريالات سنوياً إذا آثر التعلم بنظام المدة وليس المقاولة، ولا شك إن من كان بوضعه المادي لن يقوى على شيء من ذلك القبيل.

---

(٢) د. عبد الكريم الأرياني :المستشار السياسي لرئيس الجمهورية - لقاء صحفي- صحيفة (الديار) العدد ١٨ يوليو ٢٠٠٢م.

(٣) مقابلة مع الشيخ محمد محسن الأحمر

وهكذا ذبح الواقع الاجتماعي الأليم مُناه من الوريد إلى الوريد.. فانقطع عن الدراسة، وابتلع الحسرات بمرارة... ولا أظن ذلك الجرح إلا أن توغل عميقاً في نفسه حتى يومنا هذا، وحمله في قلبه حتى عندما أصبح رئيساً، فيتذكر الماضي السحيق، منتقضاً على أخلاقيات السلطة الفاسدة التي احتكرت التعليم وحجبت نعمه عن عامة أبناء الشعب اليمني.. فيقول الرئيس صالح في إحدى المقابلات الصحفية.(٤)

«لم تكن المدارس في اليمن متاحة آنذاك للجميع، كانت هناك كتاتيب، أما المدارس فكانت موجودة في المدن الرئيسية ولا يدخلها إلا من لديه نقود أو أن يكون قريباً من الأسرة الحاكمة.. ونحن من منطقة لم يكن لديها رصيد من ذلك.. وكنا نعتمد على الماشية ومحاصيل القمح والذرة وليس عندنا المال الكثير الذي يمكننا من دخول المدارس».

وفي الحقيقة، أن علي عبدالله صالح في تلك المرحلة من طفولته بدأ يتأثر كثيراً بالمفاهيم العسكرية، وصارت تبهره الأحاديث والحكايات عن الجندية، التي كان يتناقلها أخواه (محمد وصالح) اللذان التحقا بصفوف الجيش في وقت سابق.. وحدث ذات مرة أن رافق أخاه (صالح) إلى محمية قعطبة التي كان مجنداً فيها، فأبدى تلهفاً شديداً للبقاء في معسكر المحمية، ولم يتم اقناعه بالعدول عن رغبته إلا بشق الأنفس، رغم أنه لم يكن يتجاوز سن الحادية عشرة أو الثانية عشرة(٥).

ترسخ الاعتقاد لدى علي عبدالله صالح بأن الجيش هو خيار الرجولة، وطريق الشجاعة.. لذلك كان "دائماً يفكر بموضوع التحاقه بالجيش، وظل ينتظر اليوم الذي سيرتدي فيه الزي العسكري.. بل أنه يستعجل مجيء الغد قبل اليوم ليحقق أمنيته..." فكان بمجرد أن بلغ السادسة عشرة من عمره –أي في عام ١٩٥٨م– أخذ يترجم أحلامه إلى واقع، فسافر مع خاله (سعيد أحمد) إلى العاصمة صنعاء، ليلتحق بالجندية.. إلا إن الأقدار مازالت تقف في طريقه، وتثقل كاهله بالمزيد من الإحباط، فقد رفض "القملي" قبوله نظراً لصغر سنه.

ولكن علي عبدالله صالح لم يستسلم أو يقطع الرجاء، وظل مصراً، رافضاً العودة إلى قريته، فلم ير خاله سعيد بُداً من اللجوء إلى أحد مشائخ (سنحان) الشيخ (علي صالح علوان) ليتوسط له عند القملي – الذي كان حينها مسؤولاً عن تسجيل المجندين.. فذهب الشيخ علي صالح إلى القملي وبرفقته علي عبدالله صالح، وحاول اقناعه بشتى الوسائل بأن علي عبدالله ليس بالصغير، وقال له: «لا تغرك صغر سنه فشجاعته وقوته وذكاؤه يفوق سنه، ويتفوق به على أشخاص كبار السن، ومن الضروري أن يدخل يتعسكر..»، وبعد أن كان قملي الجيش الأميري للمملكة المتوكلية يقول: «هذا يسير

---

(٤) (اليمن تايمز) – العدد ٣٦ في ٢٠٠٠/٩/٤م، (الثورة) العدد ١٢٠٧٦ في ٢٠٠٠/٨/٣٠م.
(٥) مقابلة مع الشيخ محمد محسن الأحمر

يدرس عاده جاهل» وافق أخيراً على دخول علي عبدالله صالح الجيش ليفتتح بذلك آفاق المرحلة الثانية من حياته، والتي هي مرحلة مختلفة تماماً عن سابقتها بكل المقاييس(٦).

تعتبر المرحلة الثانية من حياة الرئيس علي عبدالله صالح هي الإطار الزمني الذي تبلورت فيه شخصيته الوطنية والقيادية التي ستقوده إلى كرسي الرئاسة (المرحلة الثالثة من حياة الرئيس صالح والتي هي موضوع بحثنا في الكتاب). فإصراره على الانضمام للجيش لم يكن إلا تلبية لقناعة داخلية يصفها الرئيس علي عبدالله صالح بقوله: «هذه كانت أمنية، والدافع لالتحاقي بالقوات المسلحة، شعوري بأنها المؤسسة العسكرية التي تبني الرجال، وهي بالفعل مصنع الرجال، والعسكرية تجعلك تشعر بالإباء والشموخ والاعتزاز..» (٧).

ولا شك أن تلك القناعة التي تولدت في صبابة علي عبدالله صالح كانت انعكاساً نفسياً للظرف الاجتماعي القاهر الذي وأد طفولته البريئة، وغمسه في هموم الكبار، وآلام الحالة العامة السائدة في المجتمع.. فكان يرى معاناته في عيون كل أبناء الشعب اليمني، لأنه ينتمي إلى الطبقة الشعبية الواسعة التي طالما ظلت موضع اضطهاد أجهزة الحكم، وضحية الأطماع السلطوية.

ولعل مثل ذلك الإحساس بالظلم كان لابد أن يولد في نفس من هو على شاكلة علي عبدالله صالح – وفقاً للصفات التي أوردناها فيما سبق – نزعة الثأر للنفس، ورغبة استعادة الذات الإنسانية الكريمة.. ومع عدم امتلاك الأدوات لذلك تصبح العسكرية ملاذاً ممكناً لحيازة أسباب القوة واسترجاع الاعتبار الإنساني للذات، وذلك بفضل ما تحمله من انضباط ونظام، وبما تمثله في دلالاتها الأدبية من كونها أداة فاعلة لحماية أمن المجتمع واستقراره وكرامته وصون حقوقه، وإقرار العدالة بين أبنائه.. وعلى الرغم من غياب كل تلك المفاهيم عن أرض الواقع، إلا إن الدلالة المعنوية للجندية ظلت قائمة في أدبيات المجتمع اليمني.. وكانت منطلق علي عبدالله صالح في رغبته الجامحة للانضواء تحت ألويتها.. مما يعني ذلك أنه كان – سيكولوجياً – يبحث عما لم يجده في قرية (بيت الأحمر) أو (ضواحي سنحان) أو (ريمه) أو كل البقاع التي جابها وهو يلوذ بغنمه من (شعب) لآخر، ومن قرية لأخرى، بحثاً عن الكلأ والأرض التي تفتح ذراعيها له، وتشفق على طفولته، وتضمه إليها كما يفعل الأب الذي حرمته الأقدار من حنانه..

حتماً أنه كان يبحث عن ابن اليمن الحقيقي الذي كان يسمع مآثره من الكبار.. وعن السلام والعدالة، والحق الإنساني المغدور.. ومن الخطأ جداً أن نفصل سلوك المرء في الكبر عن ظروف تنشئته في مرحلة الصغر.. حيث أن الفرد دائم الرغبة في التعبير عن ردود فعله على ماخلفته الأحداث المبكرة في حياته من آثار، ولكن بصورة لا إرادية تبدو كأنها تطور سلوكي مرافق للنمو العمري، بينما هي في

---

(٦) مقابلة مع الشيخ محمد محسن الأحمر
(٧) مصدر سابق

حقيقتها لا تمثل ابتكاراً بقدر ما تكون تبلوراً ناضجاً لشخصية الفرد شكلته جميع مفردات الحقب والتجارب السابقة لمرحلة البلوغ.. ولهذا نجد أن الرئيس علي عبدالله صالح بعدما تسنم مقاليد الحكم بدا مصراً بدرجة كبيرة على كل المفاهيم الإنسانية المتعلقة بحياة الفرد اليومية وحرياته وجانبه المعاشي وأمنه واستقراره، والعدالة الممنوحة له.. يحاول تعويض الحرمان والمعاناة والظلم التي عاشها هو وأبناء قومه في الأربعينات والخمسينات وحتى مقتبل عهد الثورة من خلال الارتقاء بإنسان اليوم وحمايته من كل ما قد يحيق به من ضيم وحيف، ومن خلال تهيئة كل الأسباب القادرة على إطلاق إرادته وتحويله إلى مصدر عطاء وبذل لأهله وللإنسانية جمعاء.

حقق علي عبدالله صالح حلمه بدخول الجيش، وانتهز ظرفه الجديد لتطوير مهاراته التعليمية والثقافية معتمداً على نفسه في ذلك- بما يمكن تسميته بالبناء الذاتي- وهو ما يرويه الرئيس صالح لنا بقوله:-«إنني وبعد التحاقي بالجيش بدأت أطور نفسي تعليمياً، وأطلع، وأقرأ وأجالس الآخرين، وأستمع وأنصت وأقرأ معهم ولهم، حتى استطعت أن أكون مستوى معرفياً لا بأس به..»(٨).

شيئاً فشيئاً أخذت تتضح ملامح الشخصية الوطنية المكنونة في أعماق علي عبدالله صالح، التي – وعلى ماسيبدو لنا – قد صقلتها مفردات المعاناة اليومية التي كانت تغفو على أنينها الحقول، وتصحو على طنين فؤوسها الشعاب المقفرة.. وصقلتها زمجرة الشعب الغاضب وهو ينتفض من بين الأجداث في عام ١٩٤٨م ليطيح بعرش الكهنوت (يحيى بن حميد الدين)، حتى إذا ما خلفه ابنه الطاغية (أحمد) وكتم أنفاس الثورة، عاد الشعب كرته عام ١٩٥٥م، ثم ١٩٥٦م، وتوالت التمردات، وتهاوت معها رؤوس المناضلين تخضب صفحة التاريخ الواعد، وتبعث الحياة في سنوات الجدب.

ومع أننا نجهل إن كانت تلك الفترة تمثل حُسن طالع لجيل الأربعينيات أم عبئاً مضافاً لشقائهم، لكن من المؤكد أن الدم القاني الملتصق بسيف سياف الإمام بعد حز كل عنق من أعناق الثوار، ظل جاثماً في مخيلة علي عبدالله صالح، وظلت معاني الثورة والنضال التحرري تتسلل من كل صوب إلى رأسه، تأجج في كوامنه حماس الشباب، وعنفوان التحدي..

لقد شب علي عبدالله صالح على أصداء فكر سياسي تحرري تنبعث من العراق ومصر وسوريا ولبنان وغيرها من الدول التي رفعت ألوية الثورة الوطنية، وكان طبيعياً أن تأخذ هذه الصور طريقها إلى التأمل والتفكير والتحليل لتقف جنباً إلى جنب وما هو واقع على أرض اليمن ، وما آلت اليه ساحتها السياسية الوطنية.

إذن لم يكن الواقع الاجتماعي وحده من أثر في تشكيل شخصية علي عبد الله صالح ، بل إن تنامي الوعي الوطني الثوري في المجتمع اليمني، والمتغيرات المماثلة له على الصعيد العربي طبع بصماته أيضاً على دائرة العناصر المؤلفة لشخصيته ، والتي يمكن في ضوئها فهم الكثير من مسارات سلوكه المستقبلي .

---

(٨) مصدر سابق

وطبقا لذلك ترجم علي عبد الله صالح طبيعة شغفه بعمله في الجيش ، وارادته الطموحة من خلال التحاقه بمدرسة صف ضباط القوات المسلحة عام ١٩٦٠م، والتي عمل من خلالها على تطوير مهاراته ، واثبات نفسه بجدارة.. فيروي بعض رفاقه أنه سرعان ما جذب أنصار الضباط في المدرسة ونال تقديرهم واعجابهم به من حيث أنه كان جريئا ، ومتحمساً ، ومتفانيا في اداء واجباته ، وتميز على أقرانه بكونه لبيباً ، فطناً ، ويتمتع بفراسة حادة في استنباط الحقائق والأفكار.. وهو الأمر الذي مهد أمامه سبل التدرج على السلم العسكري حتى اصبح في عام ١٩٦٢م برتبة (رقيب) (٩).

ومن الواضح أن الخصال السابقة الذكر جعلته موضع ثقة رؤسائه ، فكان أن حظي بشرف المساهمة ضمن صف ضباط الجيش ممن اشترك للإعداد لثورة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م، وتفجيرها في اطار ما أطلق عليه (تنظيم الضباط الأحرار). ولم يقف عند هذا الحد من العمل الوطني ، بل إنه واصل نضاله في الدفاع عن الثورة ، وتثبيت الجمهورية في مختلف مناطق اليمن، ونظراً للبسالة التي أظهرها في المجابهات التي خاضها كرّمته القيادة بترقيته الى رتبة (مساعد) بعد بضعة أشهر فقط من عمر الثورة، ثم تمت ترقيته في العام ١٩٦٣م الى رتبة (ملازم ثان).

في هذه المرحلة العصيبة من تاريخ الثورة السبتمبرية ، كان الملازم علي عبد الله صالح قلقاً جداً على الثورة مما كانت تواجهه من تحديات داخلية وخارجية ، الأمر الذي جعله لا يكتفي بالتفاني في أداء الواجب العسكري الوطني وحسب ، بل ذهب الى حشد واستنفار الهمم الشعبية الى جانبه للدفاع عن الثورة ، وحماية ما كان يراه منجزاً تاريخياً عظيماً. وهو ما يؤكده الشيخ محمد محسن الأحمر – شيخ قرية بيت الأحمر ، إذ يروي: (كانت تمر عليه سنين صعبة ، كان يستدعينا للقتال بجانبه ، مثل في الدفاع عن الثورة ، وأيام حصار السبعين يوماً على صنعاء..)

هذا اللون من العمل كان ينم عن وعي وطني كبير ، وإحساس بالمسؤولية يفوق المهام التي كان يمليها عليه موقعه العسكري ، والحالة هنا يمكن وصفها بأنها (الروح القيادية) التي كان يتحلى بها ، والاعتزاز بشرف الواجب الذي كان يؤديه.. فقد وصفه كل من عرفه بأنه كان مقداماً شجاعاً لا يهاب شيئاً ، وقد أصيب عدة مرات بجراح أثناء المعارك التي كان يشارك فيها ، وأول إصابة له كانت في أواخر العام ١٩٦٣م في مواجهات مع القوات الملكية في المنطقة الشرقية لمدينة صنعاء.

في عام ١٩٦٤م التحق بمدرسة المدرعات لأخذ فرقة تخصص (دروع)، وبمجرد أن تخرج منها عاد مجدداً للمشاركة في معارك الدفاع عن الثورة والجمهورية، وتكررت إصابته بجراح عدة مرات من جراء ما كان يتصف به من إقدام وشجاعة في مواجهة الخصوم.. يقول عنه الشيخ محمد محسن الأحمر بهذا الشأن «كان يحلم دائماً أن يكون في سلك الجندية، وأصبح بعد تحقيقه يعتز بالعسكرية ولم يكن في يوم من الأيام من الناس المطأطئي رؤوسهم إلى الأرض، بل يعتز بنفسه كونه عسكرياً

(٩) البرنامج الانتخابي لمرشح المؤتمر الشعبي العام للانتخابات الرئاسية ، ١٩٩٩م.

يخدم الوطن رافعاً رأسه إلى السماء، ولم يأخذه الغرور بتحقيق نصر وإنما يطمح إلى أبعد من ذلك، إلى تحقيق المزيد والمزيد..»

واصل علي عبدالله صالح تطوير مهاراته الثقافية والفنية، وأخذ الدورات التدريبية والتأهيلية العسكرية، وتدرج في صفوف القوات المسلحة من جندي حتى بلغ رتبة رائد وتم تعيينه قائداً للواء تعز في عام ١٩٧٥م.. إلا أنه قبل ذلك شغل مراكز قيادية عسكرية هامة بدءاً بقائد فصيلة دروع، ثم قائد سرية دروع، فأركان حرب كتيبة دروع، ثم مدير تسليح المدرعات، وقائد كتيبة مدرعات وقائد قطاع باب المندب. .وربما كانت خدمته في قطاع باب المندب هي التجربة الأقسى في سجل خدمته العسكرية، لأنها لم تكن تتوافق مع شخصيته العملية المتحركة، التي لا تقنع بغير العمل المتواصل، والتماس المباشر مع مختلف شرائح المجتمع اليمني، ومجالسة أرباب الخبرة والتجربة والمعرفة، في حين كانت خدمته في قطاع باب المندب تقصيه عن كل ذلك، إلا أنه كان من النوع المنضبط الذي يتقبل توجيهات رؤسائه برحابة صدر ما دام كل ذلك سيصب في النهاية في مصلحة وخدمة الوطن.

لذلك فإن الدكتور عبد الكريم علي الإرياني.. رفيق درب الرئيس ومستشاره السياسي حالياً –ينظر إلى الفترة التي أعقبت مدة الخدمة في قطاع باب المندب والتي أصبح فيها الرائد علي عبدالله صالح قائداً للواء تعز، على إنها المرحلة الأكثر تميزاً ويقول عنها(١٠) "إن تلك المرحلة أبرزت شخصية الرئيس داخلياً وخارجياً، لأنه بقي فترة طويلة وراء الصفوف أو في مناطق نائية لا يحتك بالمجتمع وبالناس كثيراً، فقد قضى في باب المندب سنوات عديدة.. ومنطقة باب المندب آنذاك معزولة لا ترى فيها أحداً.. لكن عندما أصبح الأخ الرئيس قائداً للواء تعز بدأ احتكاكه الواسع مع الناس" .

ويصف الدكتور الأرياني الفترة من (١٩٧٥-١٩٧٨) من حياة الرئيس علي عبدالله صالح المهنية: "أعتقد عند ذلك بدأت شخصية الرئيس علي عبدالله صالح تبرز للجميع، ومواهبه تظهر، ولقاءاته المتعددة سواء مع الشخصيات البارزة في اليمن أو مع الوفود الأجنبية التي كانت تزور تعز، وظهرت له مواهب سياسية قوية عندما أصبح قائداً "للواء تعز.."

ويضيف أيضاً: «كانت آفاقه السياسية تتوسع ومداركه تتعمق بالاحتكاك مع الناس على الرغم من أنه –كما قلت – في جبهات القتال خارج العاصمة أو في مناطق نائية مثل باب المندب.. فعندما أصبح قائداً للواء تعز بدأ اسمه يتكرر لأنه تقلد وظيفة رئيسية».

أما الكاتب العربي الكبير ناصر الدين النشاشيبي فقد تحدث عن الحياة المهنية للرئيس صالح كاتباً «جمع ميزتين قلما توافرتا لأحد من زملائه الذين كانوا إما مغامرين إلى درجة العبث بالنظام، أو منضبطين إلى حد الخوف من الأوامر.. فظهرت أفضليته انضباطاً كعسكري من دون النظر إلى الرتبة التي يحملها، وأفضلهم جرأة كسمة قيادية.. فيقول عنه رئيس يمني راحل أنه – ضابط الضباط».(١١)

---

(١٠) (الديار) – العدد ١٨، يوليو ٢٠٠٢م.
(١١) ناصر الدين النشاشيبي، اليمن ذلك المعلوم، ص ٣٤.

علاوة على ذلك، كان علي عبدالله صالح يجيد الإصغاء والتركيز وتجميع أدق التفاصيل في ذاكرته من غير نسيان شيء منها، وينفرد بفراسة نادرة يقرأ من خلالها الوجوه والأحداث وما سيلوح من أفق الواقع.. وقد عرفه الوسط العسكري بأنه مقدام جريء، يحرص على أخذ زمام المبادرة في كل ما يمليه عليه الواجب.

ويبدو أن تلك الخصال، مضافاً إليها الخبرات الكبيرة المكتسبة من المشاركات الواسعة في معارك الدفاع عن الثورة والجمهورية قد أبرزت على مسرح الأحداث شخصية سياسية وعسكرية جديدة وطموحة.. والأهم من ذلك هو أن علي عبدالله صالح رغم تطلعاته الوطنية التحررية لم ينزلق في أي من الحركات السياسية التي توالت بالظهور عقب ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م وانخرط فيها الكثير من الرموز السياسية اليمنية، مما جعله ضمن الأقلية المحسوبة على الوطن دون سواه من أقطاب الصراع السياسي أو مراكز القوى الاجتماعية.

هذه السمة ميزت النظرة إليه بكونه رجلاً يعتد بذاته، وبما يقدمه من تضحيات وتفان في أداء الواجب الوطني.. الأمر الذي وسع من دائرة علاقاته مع مختلف القوى السياسية والاجتماعية، فضلاً عن علاقاته داخل المؤسسة العسكرية.. وقد وجد الرئيس إبراهيم الحمدي في نموذج علي عبدالله صالح الشخصية المناسبة لمشروع البناء المؤسسي الحديث للقوات المسلحة الذي كان يعتزم القيام به، فاصدر قراراً بتعيينه قائداً للواء تعز الذي كان يحتل الأهمية الاستراتيجية الثانية بعد صنعاء.. وكانت تعز تتمتع بوزن سياسي كبير سواء من حيث مشاركة أبنائها في العمل السياسي أو الجيش أم من حيث موقعها على خطوط التماس مع الشطر الجنوبي آنذاك. ومن هنا نرى أن الزعيم الراحل جمال عبد الناصر كان حريصاً على إلقاء خطبته الشهيرة التي دعا فيها الاستعمار البريطاني للرحيل من اليمن «على العجوز أن تأخذ عصاها وترحل من عدن» من داخل مدينة تعز.

وعلى كل حال، فإن الثقة بالرائد علي عبدالله صالح أخذت تتعاظم في تلك الفترة، وتبوء منزلة رفيعة في نفوس القيادات السياسية والعسكرية وفي الأوساط الجماهيرية، خاصة بعدما أبداه من حزم وانضباط في إدارة شؤون لواء تعز، فضلاً عن الشجاعة التي ظهر فيها وهو يواجه الجيوب التخريبية ثم قوات المظلات المتمردة على نظام الرئيس أحمد الغشمي في بلاد الحجرية والتي نكلت بعدد كبير من أبرز مشائخ القبائل اليمنية التي حاولت إصلاح ذات البين بين الرئيس الغشمي وعبد العالم.. فكان للدور الذي لعبه علي عبدالله صالح في الاقتصاص من الجناة وسحق حركة التمرد، أثر كبير للغاية في شد الأنظار نحو شخصه، والانبهار بما أبداه من جرأة وشجاعة وحزم في حفظ أمن المنطقة والضرب بيد من حديد على العابثين بالسيادة الوطنية والمستهترين بالمثل الأخلاقية للشعب اليمني.

ومن الجدير بالذكر أن الأحداث الأخيرة وردود فعل علي عبدالله صالح نحوها أسهمت كثيراً في تقديمه للساحة الشعبية الجماهيرية في مختلف أرجاء اليمن (الشطر الشمالي) بعدما شاع صيته بين

القبائل اليمنية بوصفه الرجل (القبيلي) الشهم الذي انتقم لهم من غدر المشائخ، وأنقذ آخرين كانوا محتجزين (سنأتي على تفصيل الواقعة لاحقاً)..

إذن يمكن القول أن الرائد علي عبدالله صالح قائد لواء (محافظة تعز) كان عشية اغتيال الرئيس أحمد الغشمي يحمل رصيداً نضالياً على الصعيدين العسكري والمدني- كبيراً جداً مازال حاضراً في ذاكرة اليمنيين، معززاً القناعة في أنفسهم بأنه لابد أن يكون رجل التحديات الأقوى لسحق شرور الزمن العصيب من عمر الثورة السبتمبرية.

وطبقاً لذلك التقييم، لم يكن مفاجئاً لأحد أن يصدر رئيس مجلس الشعب التأسيسي القاضي عبد الكريم العرشي قراراً بتعيين الرائد علي عبدالله صالح نائباً للقائد العام ورئيساً لهيئة الأركان العامة وعلاوة على ترقيته إلى رتبة (مقدم) بعد يوم واحد فقط من اغتيال الرئيس الغشمي – أي في ٢٥ يونيو ١٩٧٨م.. ثم أعقب ذلك ظهور توجه شعبي ورسمي إلى حد كبير يدعو ويحث مجلس الشعب على التصويت للمقدم علي عبدالله صالح لرئاسة الجمهورية، وهو ما حدث فعلاً في ١٩٧٨/٧/١٧م.

وبعد مرور عام كامل تماماً على توليه رئاسة الجمهورية رقي إلى رتبة (عقيد) بإجماع قيادات القوات المسلحة ثم واصل تدرجه على السلم العسكري حتى إذا ما كان يوم ١٩٩٠/٥/٢١م أجمع مجلس الشورى على ترقيته إلى رتبة (فريق).. وأخيراً تمت ترقيته إلى رتبة (مشير) في ١٩٩٧/١٢/٢٤م بعد إجماع مجلس النواب على ذلك.

وإذا كان الرئيس علي عبدالله صالح قد حظي بذلك اللون من التكريم طبقاً لإنتمائه للمؤسسة العسكرية، فلا شك أن الانتخابات الرئاسية في ٢٣ ديسمبر ١٩٩٩م – والتي جاءت بعد مرور ما يزيد عن واحد وعشرين عاماً من توليه رئاسة الجمهورية – كانت تمثل بالنتائج التي تمخضت عنها، وظروفها أيضاً، بمثابة تكريماً شعبياً لسيادته، وبالطريقة الوحيدة التي تستطيع بها الجماهير أن تعبر عن تقديرها لزعيمها، الذي أبى إلا أن يتأكد من حب أبناء شعبه له، ورضاهم عن أدائه، ورغبتهم في مواصلته قيادة مسيرة ثورته السبتمبرية من خلال إطلاق الحرية الكاملة لكل فرد منهم ليدلي بكلمة الفصل عبر صناديق الاقتراع.

الرئيس - قراءة عن كثب

علي عبد الله صالح – رجل أحالت ظروفه الاجتماعية دون إكمال دراسته، فوجد في تجارب الحياة متسعاً لصقل خبراته وبناء شخصيته، ثم عقد العزم على تطوير تعليمه وتثقيف نفسه ذاتياً، وهو اليوم يحمل ثلاثة شهادات أكاديمية عليا:

١. ماجستير فخرية بالعلوم العسكرية من كلية القيادة والأركان – صنعاء عام ١٩٨٩م.
٢. دكتوراه فخرية بالعلوم العسكرية من جامعة «الجزيرة» بجمهورية السودان بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٩م.
٣. دكتوراه فخرية في العلوم السياسية من جمهورية كوريا منحت له بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٠م.

- إنه يتمتع بذكاء فطري، ونظرة ثاقبة وبعيدة، وفراسة حادة، وذاكرة قوية لا تنسى صغائر الأمور.. ويمتلك شجاعة نادرة، وصراحة متناهية، ولا يحب المجاملة الزائفة أو المبالغة، في الإطراء والتبجيل. إنه مستمع جيد، ولا يتردد بطلب المشورة ممن يمتلكها، ويثق بالآخرين، ويزداد تواضعاً بحضور من يكبره سناً، يعيش بأنفاس البسطاء، وقلبه ينبض بآهات اليتامى والفقراء والمحرومين.
- كما هو رئيس وقائد، فإنه أب ورب أسرة كبيرة، فله من البنين ستة، ومن البنات عشر.. أكبر أبنائه (أحمد) وأصغرهم (صخر). وهو متزوج من اثنتين، وله زوجة سابقة توفاها الله منتصف التسعينيات إثر حادث، وهي أم نجله الأكبر (أحمد). والذي ما من أحد إلاّ وأشاد بإعجاب كبير بدماثة خلقه واستقامته وتواضعه، خلافاً لكل من عرفناهم من أبناء الرؤساء العرب.
- أغلب وقت الرئيس مكرس للعمل، وينتزع الفرص انتزاعاً ليقضيها مع عائلته وأطفاله، سواء على بعض الوجبات أم في الإجازات.. وغالباً ما يكون ذلك مساء يوم الخميس، أما الجمعة فهو اليوم الوحيد الذي يريح فيه جسده وينام حتى الساعة الحادية عشرة، لكنه في العصر يقضي بضع ساعات مع الأصدقاء والضيوف يتبادلون الأحاديث عن شؤون الأمة والوطن، وقضايا الساعة الساخنة.. ويُذكر أنه لم يسبق للرئيس أن استمتع بإجازة خارج اليمن، فهو يفضل استغلال الإجازات في العمل وتفقد بعض المناطق اليمنية، بل ويعتبر – من وجهة نظره- كل ما ينجزه من عمل لأبناء شعبه في أيام الإجازات هو المتعة الأكبر.
- يمارس الرياضة باستمرار، وخاصة البلياردو والسباحة والبولينج ويخصص لها الفترة من الساعة الثالثة والنصف عصراً، وحتى السابعة.. علاوة على أنه يتابع المحطات الفضائية الجيدة – خاصة قناة الجزيرة- حيث أنه يفضل مشاهدة البرامج الإخبارية والسياسية والتاريخية والثقافية، فضلاً عن كونه يقرأ جميع الصحف اليمنية المحلية، ويتابع كل ما

تنشره الصحافة العربية والدولية من خلال الإنترنت.. كما يفضل قراءة كتب السياسة والتاريخ بالدرجة الأولى، بجانب كتب الأدب والثقافة العامة.

- رغم أنه لا يتكلف الأناقة، وينتقي ملابسه بعفوية، لكنه يوصف دائماً بالرجل الأنيق.. وهو أيضاً لا يمضغ القات ولا يدخن السيجارة ، ويحارب الاثنين معاً ويدعم المنظمات الجماهيرية التي تكافح القات.
- الزعيم الراحل جمال عبد الناصر هو الشخصية التاريخية التي طبعت أثرها في نفسه.. وعلى الرغم من كونه لم يعرف انتماءً قبل توليه الحكم وحتى إطلاق التعددية بعد إعادة تحقيق الوحدة، لكنه موصوف عند أعدائه وأصدقائه على حد سواء بأنه رجل قومي أكثر من كونه حزبياً قطرياً.. فهو من أشد الناس كراهية وحقداً على الكيان الصهيوني، وأكثرهم تعاطفاً وتعصباً مع الشعب الفلسطيني، ويفاخر بدعمه لـ "حماس" ، رغم ما قيل بحقها من اتهامات من قبل الإدارة الأمريكية.
- إنه ذو جرأة نادرة في الحديث في المحافل الدولية، والقمم العربية، وأمام وسائل الإعلام، ولا يكترث لمسألة الإطلاع على الأسئلة مسبقاً في اللقاءات الصحفية أو الخاصة، على غرار ما يفعله السياسيون،، فقد عُرف بالعفوية والصراحة والإنسانية في الخطاب السياسي، ولهذا يجد عامة الناس لذة ونكهة متميزة في الاستماع لخطاباته وأحاديثه الشفاهية، كما لو أنه كان أكثر فصاحة مما لو قرأ ذلك من ورقة.. وما من أحدٍ أصغى لحديثه إلاّ ووجده ينساب إلى القلوب من غير تريث.
- علي عبد الله صالح رجل يعتز بيمنيته، ويجمع في ثقافته الخاصة بين قيم القبيلة، وفكر العصر، وحسابات الغد.. فمع إنه يعتز بلبس الزي اليماني الشعبي و(الجنبية) من حين لآخر، فهو يستمتع أيضاً بتصفح الإنترنت واستكشاف كل جديد فيه.. فهو يؤمن بأن الحياة تجدد مفرداتها ولكن من غير أن تمسخ لفظ كل حرف من أي مفردة جديدة.
- يطمع اليمنيون بطول صبره، وسعة صدره، فيختصرون الطريق ويلجؤون إليه أو يناشدونه مباشرة في كل ما تعسر عليهم قضاؤه.. والبعض يعترض موكبه الرئاسي ليبث له معاناته، أو يشكوه أمراً، فتجده صاغياً وملبياً.. وجواداً كريماً.. وتقياً شهماً، وحكيماً حازماً.. يتحدث عنه اليمنيون بأنه من أمهر الناس في تسوية الخلافات، واحتواء الأزمات، وتخطي الضائقات.
- مقراته الرئاسية متواضعة، تلتحم بأسوارها منازل عامة الناس أو مزارع البسطاء.. فلا يأبه لمباهج الدنيا وزخرفها، ولا يخشى على حياته من أحد كما لو كان واثقاً من حب شعبه له، كما هو الشعب واثق من حب رئيسهم لكل فرد منهم. فلعل ذلك هو سرّ إقامة الرئيس وسط شعبه في قلب العاصمة صنعاء، وسر عدم تعرضه لأي محاولة اغتيال منذ تسلمه مقاليد الحكم.

- علي عبد الله صالح – رجل قوي الإرادة، لكنه صبور وغير متعجل على مُناه.. فقد وهبه الله ملكة بُعد النظر، فصار يقرأ من خلالها وجوه الأيام القادمة وملامح خطوبها وبشائرها معاً، ويهيئ لكل أمر منها ما يجب.. ويخطط مشاريعه الطموحة في ظلالها، ويتأنى في بلوغ مراده، كارهاً القفز فوق المراحل. وأظنه ممن لا يؤمن بالمستحيل، ويعتقد بأن إرادة المرء وقوة عزيمته وتشبثه بما يرنو إليه كفيل بتحقيق كل شيء – ولكن- بالصبر لبعض الوقت، والاجتهاد بإخلاص وحُسن نيَّة.
- إنه مراقب ذكي لكل ما يدور حوله، ولا يترك حدثاً يمر من غير أن يتأمل فيه ملياً، ويناقشه مع جلسائه، ويصغي لآرائهم، وربما يتابع ما يُنشر عنه إذا ما كان المتغيّر كبيراً.. فهو من النوع المحب لاستلهام المعرفة من تجارب غيره الواقعية، والتعلم منها دروساً حيَّة، ولا يرى عيباً في حث الآخرين على فعل الشيء نفسه.. فالحياة بالنسبة له هي المدرسة الأعظم.
- ظلت الصراحة المتناهية، وجرأة البوح بما يدور في الخُلد، والمكاشفة المباشرة هي جواز سفر الرئيس علي عبد الله صالح إلى قلوب اليمنيين والعرب والشعوب الصديقة، فتلك الخصال تُعد ضرباً نادراً من الشجاعة ا لأدبية التي قلّما يشهدها الوسط السياسي.
- ليس سهلاً استفزاز الرئيس صالح، أو إيقاعه في حُمّى الغضب.. فهو يتمتع بروح شفافة، وطباع هادئة، وأخلاق سمحة تمكنه من احتواء المواقف المتوترة، وإفراغ شحناتها بأسلوب مرن وحوار متزن، ومراعاة لظروف الآخر.. وكثيراً ما تصبح روح الدعابة عنواناً لتبديد الكثير من الحساسيات أو التوترات – سواءً على الصعيد الفردي أم الجماعي.

مع كل ما سبق – تبقى السمة الأهم في شخصية الرئيس علي عبد الله صالح هو إنه يعيش (يمنيته) بكل تفاصيلها، وأدق أحاسيسها الإنسانية.. فهو كغيره من أبناء الشعب اليمني، يهاجم الفساد والمفسدين علناً، ويتذمر من الفقر وضيق ذات يد الكثير من الأسر، ويشكو الظلم المحيق بعدد من الشعوب، ويتألم لمشاهد المجازر والدمار، ويتفاخر بزهو ببطولات الانتفاضة الفلسطينية.. وهو كغيره يذهب إلى الجامع الذي يؤمه أغلب البسطاء والكادحين في (باب اليمن)، ويرفع كفيه للسماء سائلاً الرحمن، ولي النعم، القوى الجبار، ومتمنياً على الله بنفس الدعاء.. وربما إذا ما تمنت الجموع أمراً لنفسها، فهو وحده من سيتمنى على الله فضائل رحمته وخيره لكل من حضر أو غاب من أبناء هذا الوطن.

أبجديات فكره السياسي

بعد أن استعرضنا هوامش صغيرة من حياة الرئيس صالح، وبعض الانطباعات الاجتماعية والنفسية لشخصيته،نتعرض هنا إلى قراءات سريعة لفكره السياسي الوطني الذي اقتبسنا منه

وفلسَفــة الحُكم

نصوصاً قصيرة وراعينا أن ترمز للأعوام الخمسة والعشرين من عهده لتكون نظرة أولية متممة (بقدر ما) لمفردات سيرته الذاتية الآنفة الذكر.

- ١٩٧٨م:

(إن مفهومنا للثورة هو – الحرية بلا فوضى ولا عبودية، والديمقراطية المعاشة لا الشعارات الزائفة، والسلام لا الحروب، البناء لا التخريب، والنمو المتصاعد لا الدجل ولا التضليل).

- ١٩٧٩م:

(أن السلطة في نظري ليست مغنماً أو وجاهة لأنها حينئذ تفقد محتواها الوطني وتصبح تسلطاً.. فالمسؤولية هي تكليف ومعاناة وجهد متصل، وعناء مستمر من أجل تلمس مصلحة الشعب والوفاء بالواجب الذي عاهدنا الله والوطن والشعب على القيام به على خير وجه..).

- ١٩٨٠م:

(لا قهر لرأي يرتبط وتمتد جذوره إلى تربة هذا الوطن وعلى عقيدتنا وتاريخنا وثورتنا والتضحيات العظيمة لشعبنا.. ولا مساومة عليها أو مراهنة، ومن يراهن على ذلك فهو خاسر لا محالة..).

- ١٩٨١م:

(ستظل بلادنا ترفض الانحياز للشرق أو الغرب، وستظل في نهجها السياسي مستقلة ومحايدة في تعاملها الدولي.. ولن يكون هناك غير إرادتنا اليمنية الحرة في صنع حاضرنا ومستقبلنا.. ورسم خطط تطورنا.. منطلقة في ذلك من تراث شعبنا الحضاري، ومن عقيدته وتاريخه النضالي.. ذلك هو خيارنا الوطني النابع من إرادة شعبنا..).

- ١٩٨٢م:

(نحن لدينا قناعة أن الشعوب تختار الحكام، لأن الشعوب لا تحكم بالمدفع والرشاش.. ولا تحكم بالقمع والإرهاب، بل تحكم بالديمقراطية.. هذه القناعات في أعماق قلوبنا راسخة، نمارسها بالقول والعمل، الشعوب يجب أن تحكم وتختار النظام الذي تريده).

- ١٩٨٣م:

(إن الثورة علمتنا أنها عطاء متدفق، وأن انتصارها يكون في استمراريتها وتطورها، وأن الاعتصام بها يقيناً وفهماً والتزاماً وممارسة ونهجاً للبناء والتطوير يظل الضمانة الأساسية للنجاح وتحقيق التقدم..).

- ١٩٨٤م:

(إن الديمقراطية ستظل الحصن القوي والواقي لثورتنا السبتمبرية والميثاق الوطني للمؤتمر الشعبي العام، باعتبارها أسلوب الحياة الذي اختاره الشعب في ممارسة مسئولياته في البناء والتطوير..).

• ١٩٨٥:

(سنظل ملتزمين بمواقفنا في مناهضة العنصرية ودعم حركات التحرر الوطني، ومناصرتها في نضالها من أجل استقلال وحرية بلدانها، ونترجم قولاً وعملاً تمسكنا المبدئي بسياسة عدم الانحياز والانفتاح بإقامة علاقات واضحة ومتكافئة مع كل دول العالم..).

• ١٩٨٦م:

(نؤكد حرصنا الدائم على بذل الجهود المستمرة من أجل تطوير علاقات التعاون والتكافل مع الأقطار العربية الشقيقة إيماناً بأهمية تحقيق وحدة الصف العربي وتعزيز الأواصر المشتركة التي تربط شعوب الأمة العربية الواحدة وجوداً وتاريخاً ومصيراً..).

• ١٩٨٧م

«كنا قد حرمنا طويلاً في عهد الإمام من التعليم.. وكان يجب علينا أن نعوض.. ويجب علينا أن نتعلم ويجب علينا أن نتفقه.. ويجب علينا أن نقرأ.. ويجب علينا أن نطلع.. ويجب علينا أن نسمع.. ويجب علينا أن نستوعب.. بحيث نتغلب على الماضي».

• ١٩٨٨م

«إن بناء المؤسسات الديمقراطية جزء لا يتجزأ من عملية إستكمال بناء الدولة المركزية الحديثة – دولة النظام والقانون.. التي تتكامل في ظلها جهود كافة المؤسسات والهيئات في عملية بناء المجتمع القوي الزاهر..».

• ١٩٨٩م

«لدينا استراتيجيتنا للاهتمام ببناء الإنسان في بلادنا بشكل عام سواء الطفل أو الشاب، ليكون الإنسان اليمني متمسكاً بالإيمان والعلم والمعرفة وبالثقافة الوطنية والقومية، فإهتمامنا، بالطفل كاهتمامنا بالشاب..».

• ١٩٩٠م

«إن من فضل الله على شعبنا أن الوحدة اليمنية ولدت محصنة بإرادة الجماهير، وجاءت نتيجة للعمل الدؤوب والصادق، وهو ما مكن كل المخلصين من أبناء شعبنا وشد عزيمتهم على إنجاز هذا الحدث التاريخي العظيم مصححين به مسار التاريخ..»

• ١٩٩١م

«الأمر يحتم أن يحرص الجميع على أن تكون التعددية السياسية سياجاً منيعاً لحماية الديمقراطية.. وميداناً واسعاً للتنافس الشريف والعمل الصادق من أجل مصلحة الوطن وتقدمه وازدهاره..»

• ١٩٩٢م

«أن مستقبل اليمن المزدهر مرتهن بالنهضة التعليمية الواسعة التي يشهدها الوطن على امتداد ربوعه».

- ١٩٩٣م

«مطلوب أن تكون هناك ثورة في الضمير ضد الباطل والسلبيات، وضد كل أمراض الماضي الرجعي التشطيري، وأن يتخلص الجميع ويتحرر من كل هذه العقد بشكل جاد وحازم، وثقتنا كبيرة في وزارة التربية والتعليم لأنها حجر الزاوية الأساسية، إذا صلح التربويون صلح المجتمع..»

- ١٩٩٤م

«نحن نرفض الحرب بكل أبعادها وأشكالها، ولا نريد أن يكون فيها مهزوم ومنتصر ولكنها مفروضة علينا، ونحن نحارب لا لنتغلب ولكن لننتصر لإرادة الشعب في الوحدة والأمن والاستقرار..».

- ١٩٩٥م

«إن اليمن ظلت ومازالت تمد يدها من أجل التعاون والمحبة والخير لجميع الشعوب الشقيقة والصديقة.. وفي إطار مبدأ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، فاليمن لن تكون إلا عامل أمن واستقرار لكل دول المنطقة».

- ١٩٩٦م

«إننا نرحب بالمعارضة الوطنية البناءة التي هي رديف داعم للسلطة والوجه الآخر لها، ولا توجد سلطة قوية بدون معارضة قوية، وهو ما يتطلب أن تتحمل المعارضة مسؤوليتها بجدارة وأمانة، وأن تتخلص من ميراث النظام الشمولي وتدرك بأن القلعة الحامية للديمقراطية هي جماهير الشعب وليس أية قوى خارجية..».

- ١٩٩٧م

«علينا أن نتحاور ونتفاهم ونترفع فوق الصغائر ونحافظ على وحدتنا ولو أدى ذلك إلى أن نتخلى عن مناصبنا وتبقى الوحدة شامخة».

- ١٩٩٨م

«نجدد موقف بلادنا الحريص على تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة والذي لن يتحقق بدون استعادة الحقوق العربية واحترام إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية وتخليها عن صلفها وتعنتها ورفضها للسلام..».

- ١٩٩٩م

«اليوم يتقدم شعبنا مع الدخول إلى الألفية الثالثة إلى مرحلة أكثر تقدماً ورقياً بعد نضوج نضالي ثوري ديمقراطي، واكتمال دستوري حضاري لم يتحقق لأي شعب معاصر بهذه الصورة المرموقة على الرغم من كل الصعوبات ومحدودية الإمكانيات».

- ٢٠٠٠م

- «نحن مع كل دعوة للسلام في العالم، ومع كل عمل يحفظ البشرية من الدمار والأهوال

والحروب، وأننا نتطلع إلى أن يكون القرن الحادي والعشرين قرن سلام وأن تكون الشراكة بين الشعوب هي طريق الإنسانية كلها إلى فردوس الحضارة الجديدة..».

- ٢٠٠١م

«إن أمتنا العربية مطالبة بأن تكون في وضع متلائم مع كافة جوانب الاستعداد والمبادرة والاستجابة للتحدي الذي تفرضه غايات النظام العالمي الجديد، وأن ترتقي إلى مستوى الحالة الحضارية الإنسانية الراهنة.. بأن تكون متضامنة مع نفسها وغاياتها القومية المصيرية..»

- ٢٠٠٢م

«إنه لمن المهم البحث في سبل إزالة تلك الأسباب والمناخات المشجعة على تنامي ظاهرة الإرهاب والتطرف، ومنها تلك المتصلة بتحقيق العدالة، ومكافحة الفقر، وإزالة بؤر التوتر في أكثر من مكان، وفي مقدمتها منطقة الشرق الأوسط..».

- ٢٠٠٣م

«نحن بلد من دول العالم الثالث، وبلد فقير.. لكننا أغنياء بثقافتنا ورصيدنا الحضاري القديم.. نحن أغنياء بنهجنا السياسي، نتعلم ونستفيد من تجارب الدول الأخرى سواء عربية أو صديقة، وليس عيباً أن نتعلم من أية تجربة ناجحة في أي بلد صديق أو شقيق..»

الباب الثاني

علي عبدالله صالح
طريق الرئاسة

الانهيار السياسي والانحدار الثوري

لم يكن إدراك حقيقة ما يجري على الساحة اليمنية مفهوماً بدقة طوال السبعينيات، ولا حتى معقولاً عند الكثير من الذين لم يصدقوا هذه الفوضى السياسية، والانتكاسة التاريخية التي آلت إليها الثورة اليمنية، بعد أن زجتها التطورات السريعة – والمفاجئة في بعض فصولها – إلى نفق مبهم النهايات يطلق أبواب السلطة في صنعاء لعواصف التغيير السياسي المباغت للرؤساء بإقصائهم على دكة المقاصل الدموية الوحشية التي تلتهم بصمات الجناة في الحال، وتسدل أفقاً غامضاً يظلل كل الرموز والقوى الوطنية حينها بالشبهات، لتقف في أقفاص الاتهام أمام أبناء الشعب اليمني وتبدد استقرار الوطن بأكمله.

لعل الانجرار إلى ذلك الموضع اصبح السمة السياسية المميزة لتفاعلات وإفرازات المرحلة التي أعقبت اغتيال الرئيس إبراهيم الحمدي في ١١/أكتوبر/١٩٧٧م، والتي أدت إلى انقسام الرأي بشأن الجهة التي أودت بمصيره إلى تلك النهاية المأساوية مع أخيه "عبد الله"، وبالتالي توجيه أصابع الاتهام إلى عدة أطراف منها الجناح اليساري في الشطر الجنوبي الذي يتزعمه عبد الفتاح إسماعيل، والتيار القبلي الذي جرده الحمدي من النفوذ السلطوي، وطبقة البرجوازيين التي اصطدمت مصالحها بالبرامج الإصلاحية، وجماعة الإخوان المسلمين التي حوصرت أنشطتها ، وطوردت زعاماتها حتى أقصى شمال اليمن، وأخيراً المملكة العربية السعودية التي أرعبها التقارب الوحدوي وخشت على نفسها من عبور المد الماركسي حدودها بعد ابتلاع الشطر الشمالي لليمن. وهو أمر لم يكن يقلق دول الجزيرة العربية والخليج وحدهم، بل أنه يقض مضاجع الولايات المتحدة أيضاً التي كانت ستعمل المستحيل للحيلولة دون وصول السوفيت إلى مصالحها النفطية بالمنطقة.

وعلى هذا الأساس نجد أن المسألة تتعدى كونها مجرد التباس أمني في تحديد الجاني وكشف هويته إلى ما هو أبعد من ذلك. فهي تميط اللثام عن حجم الهوة التي كانت تفصل بين السلطة والقوى الوطنية الأخرى التي استحالت ان تكون بين يوم وليلة خارج اللعبة السياسية للرئيس الحمدي. ولا شك إن وضعاً كهذا سيصبح بمثابة الرهان الأوفر حظاً الذي يقامر عليه خصوم صنعاء ويحرصون كل الحرص على دعم حالته المشتتة، وبالتالي الاحتفاظ بقدر مناسب من الاختراق السياسي والاقتصادي الذي يتيح مجالاً رحباً للحركة المضادة للتأثير على الصياغات المستقبلية للقرار السياسي للسلطة في صنعاء.

هذا اللون من الانحدار بمركز الحكم وانقلاب الوضع الأمني إلى الدرجة التي قهرت إرادة الدولة في تحديد هوية الجهة المسئولة عن اغتيال الرئيس ، وفك طلاسم اللغز لم يؤمن للرئيس الجديد أحمد الغشمي فرصاً أكبر من سلفه للنفاذ بجلده إلى خاتمة أفضل أو مصير أقل مأساوية، بل إن أيدي الخصوم هذه المرة طالت حتى وصلت إلى داخل أروقة القصر الرئاسي لتقتل الرئيس في مكتبه الرسمي يوم ٢٤/يونيو/١٩٧٨م، فارضة تحديها الجديد على جميع القوى السياسية في ساحة الشطر الشمالي بعد أقل من عام من اغتيال الرئيس الحمدي.

ربما لم يكن ليخطر على بال أحد من رجالات الثورة السبتمبرية أن يعيش عمر الثورة ليشهد لحظات انتكاساتها التاريخية القاهرة، وزمن احتضارها على أعتاب دور الرئاسة المضرجة بدماء الزعماء المنحورين غيلة وغدراً، لترث عنهم الملايين الكادحة من اليمنيين وطناً دامياً، مثقلاً بالهموم، ومثخناً بكبوات السلطة وأعبائها التي راكمت فصول عنفها التاريخي، وصراعها المستديم على ظهره وارتحلت دون سابق إشعار.

لا شك أن يوم الرابع والعشرين من شهر يونيو عام ١٩٧٨م ما زال ملتصقاً في ذاكرة كل من شهده من اليمنيين، وتسمّرت أقدامه في الأرض لهول ما حدث.. فالرئيس الذي كان يجلس في مكتبه بالقيادة العامة للقوات المسلحة كمن يجلس على جمر بانتظار وصول مبعوث الرئيس سالم ربيع علي الذي كان سيحمل له رسالة مستعجلة، وكان بين الفينة والأخرى يستخبر مساعديه عن وصول المبعوث.. ربما لم يكن يعلم إنه كان على موعد مع قدره المجهول ومصيره المحتوم الذي حمله إليه مبعوث "سالمين" داخل حقيبة صغيرة صممتها أدهى أجهزة المخابرات العالمية آنذاك خصيصاً له لتنفجر بين أحضانه وتقضي على حياته.(١٢)

ومع اغتيال الرئيس أحمد الغشمي بحقيبة ملغومة تكون السلطة في صنعاء قد هبطت إلى درك سحيق، ووقف مصير جميع القوى الوطنية والجماهير في الجمهورية العربية اليمنية على جرف هارٍ، وخيّم القلق والارتياب على الأجواء السياسية عامة في صنعاء، وساور البعض إحساس بأن الجمهورية العربية اليمنية لن تحيي ذكرى ثورة السادس والعشرين من سبتمبر بعد الآن، وأن الشعب اليمني سيودعها بكل أفكارها وأهدافها إلى مثواها الأخير في غضون أيام قلائل بعد أن تمكنت الجيوب الماركسية من التحكم بمقادير الأمور ودس أياديها داخل المراكز العليا للقيادة واغتيال الرئيس بكل سهولة، وترك أبواب السلطة مشرعة للجميع.

أسفر اغتيال الرئيس أحمد حسين الغشمي المباغتِ عن تحول السلطة دستورياً إلى يد القاضي عبد الكريم العرشي رئيس مجلس الشعب التأسيسي الذي أُعتبر بمثابة المرجع الرسمي الوحيد الذي يمتلك حق التصرف بالأمور في تلك الظروف.(١٣)

حيث أن مجلس الشعب التأسيسي كان قد قدم تشكيلة بتاريخ ٦/فبراير ١٩٧٨م بموجب الإعلان الدستوري الصادر عن مجلس القيادة بقصد إعادة الحياة البرلمانية والقيام بدور المجلس النيابي الاستشاري الخاضع في نشاطه لإشراف مجلس القيادة، وعلى أن يتألف من (٩٩) عضواً يتم تعيينهم بقرار من رئيس الدولة، وفقاً لما نصت عليه المادة الأولى من ذلك الإعلان الدستوري.(١٤)

---

(١٢) محمد يحيى الحداد: التاريخ العام لليمن، ج ٥، ص ١٠٦.

(١٣) جلوفكايا إيلينا: التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، ص ٢٠٩.

(١٤) بلقيس أبو إصبع: النخبة السياسية الحاكمة في اليمن، ص ١٠٢.

وفي ٢٥ فبراير بدأت أعمال الدورة الأولى للمجلس بانعقاد الجلسة الافتتاحية ، وتم أجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس والتي فاز من خلالها القاضي عبد الكريم العرشي برئاسة المجلس..

وقد أنيطت بمجلس الشعب التأسيسي المهام التالية: (١٥):

- تحديد شكل رئاسة الدولة والبت في ذلك واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذه.
- القيام بتنقيح أحكام الدستور بما يحقق أهداف الشعب ورفع ذلك الى رئاسة الدولة.
- القيام باختصاصات لجنة الانتخابات والهيئة العلمية لتنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية.
- مناقشة مشاريع القوانين وإقرارها ورفعها للتصديق عليها وإصدارها.
- مناقشة بيان الحكومة بخصوص الميزانية العامة للدولة وإقرارها.
- دراسة ما يحيله إليه رئيس الدولة من القضايا أو الموضوعات التي تتعلق بالأوضاع الداخلية والخارجية.

وبرز هذا الدور الهام لمجلس الشعب التأسيسي في إشغال الفراغ وتهيئة مناخات انتقال السلطة ليد الرئيس الجديد بعد أن نجح رئيس المجلس في إدارة السلطة بشكل طارئ واحتواء ظروف الأزمة التي تعرضت لها البلاد إثر اغتيال الرئيس الغشمي – ولو مؤقتاً – خصوصاً وأن الوضع السياسي العام لم يكن مؤهلاً لتقبل أغلب الرموز السياسية لتولي زمام الحكم خوفاً من اقتفاء أثر الزعيمين المغدورين في الشطر الشمالي وزعيم ثالث في الشطر الجنوبي لقي حتفه بعد الغشمي بيومين فقط والجميع تم تصفيتهم في غضون أقل من عام.. علاوة على تبرير منطق عدم القبول بتشتت قوى الساحة الداخلية، وتعدد ولاءاتها السياسية، واتساع الاستقطابات بين صفوفها، وهبوط سمعة الدولة إلى الحضيض.

نجدة صنعاء وتشكيل مجلس الرئاسة المؤقت

وبالعودة إلى ساعة الحدث الرئيسي فإنه في الوقت الذي جرت فيه عملية اغتيال الرئيس أحمد حسين الغشمي كان رئيس هيئة الأركان العامة المقدم علي الشيبه يحلق بطائرة مروحية متجهاً إلى مدينة تعز في مهمة رسمية لتقليد مجموعة من الضباط والمراتب بالأوسمة، وبينما كانت طائرته على وشك الهبوط في تعز تلقى اتصالاً لاسلكياً على مقصورة الطيار من مقر القيادة العامة للقوات المسلحة طالبين منه العودة فوراً إلى صنعاء لأمر طارئ جداً.

ولما كان قائد منطقة تعز الرائد علي عبدالله صالح في الانتظار، اتصل به المقدم علي الشيبه ليطلعه على إن هناك خطب طارئ قد ألم بالعاصمة يستوجب إلغاء مراسيم تقليد الأوسمة والعودة إلى صنعاء في الحال، وكان صالح على علم بوقوع انفجار بمقر القيادة إلا أن أحداً لم يطلعه على مصير الرئيس(١٦).

---

(١٥) بلقيس أبو إصبع: مصدر سابق، ص١٠٤.
(١٦) مكتب رئاسة الجمهورية: عشرون عاماً من العطاء، ص١٨.

ويبدو أن القلق قد تمكن من قلب الرائد علي عبدالله صالح وكأنه كان مرتاباً من الوضع السياسي العام في اليمن وغير مطمئناً إلى مستقبل المسارات التي كان ينتهجها الرئيس الغشمي، أو أنه كان متوجساً خيفة من استشراء النفوذ الجنوبي وتوغله المريب بين صفوف المجتمع اليمني، وهو الأمر الذي دفعه إلى الإلحاح على رئيس هيئة الأركان العامة بضرورة الهبوط في تعز ليتسنى له مرافقته إلى صنعاء والوقوف على ما يدور هناك عن كثب(١٧).

وبالفعل تمكن من إقناع الشيبة بمبررات اصطحابه معه بعد أن كاشفه بما يدور في خلده من هواجس وظنون، وإمكانية حدوث إنقلاب أو أمر من هذا القبيل قد يجنح بالبلاد والعباد نحو مصير مجهول، وهكذا توجه علي عبدالله صالح وبعض مرافقيه بصحبة الشيبة نحو العاصمة، وما أن هبطت الطائرة في صنعاء كان الرائد علي عبدالله صالح يعد نفسه ورفقته بحذر، ويأخذ احتياطاته لاحتمالية أن تكون الطائرة قد حوصرت من قبل قوات انقلابية تمكنت من الإمساك بزمام الأمور في صنعاء.

لكنه مالبث أن اكتشف أن لا شيء مما كان يدور في خلده قد حدث، وبدت له الأمور طبيعية في المطار، فقرر أن ينسل خلسة من بين رفاقه ويتوجه إلى أحد المعسكرات القريبة من المطار دون أن يخبر حتى مرافقيه من الحراسات الخاصة، وهو حتى هذه اللحظة لم يكن قد وصله نبأ اغتيال الرئيس.

وعندما وصل إلى هناك كانت المفاجأة بانتظاره. إذ اكتشف أن هناك ما بين (٣٠-٤٠) مدرعة كانت تتحرك متوجهة صوب مدينة صنعاء. وكان الرائد علي عبدالله صالح على معرفة بالضابط المسئول على تلك الدروع فاستعلم منه الغرض فأجابه الضابط بأن أخا الرئيس كان قد أصدر الأوامر له بالتحرك نحو صنعاء والشروع بإطلاق النار هناك. فعاود الرائد صالح للاستفسار منه عمن كانوا يريدون إطلاق النار عليهم .. لكن الضابط لم يجد ما يجيب به عليه، فهو لم يكن يعرف أي شيء عن الهدف. وكان تحريكه للدروع باتجاه صنعاء مجرد تنفيذ للأوامر الصادرة إليه من قيادته العليا.(١٨)

وبحكم العلاقة الجيدة التي كانت بين الرائد علي عبدالله صالح وفيلق الدروع تبنى الرائد صالح على عاتقه مسئولية اتخاذ قراره الأول في هذه الفترة بإيقاف حركة الدروع ومنعها من دخول صنعاء.. وخلال ذلك بلغه العلم من أحد الضباط بأن هناك اجتماعاً رسمياً يعقد في القيادة العامة للقوات المسلحة. فبادر بالاتصال بالمسئولين المجتمعين الذين وجهوا له الدعوة لحضور الاجتماع في الحال.(١٩)

تجلت الصورة الكاملة للموقف العصيب الذي وضعت فيه الجمهورية العربية اليمنية وبدا الرائد علي عبدالله صالح كما لو أنه قرأ الوجوه الموسومة بالقلق الشديد والإرباك والخوف أحياناً، واستشف

(١٧) الموقع الإلكتروني للرئيس علي عبد الله صالح على الشبكة اليمنية للإعلام.www.presidentsaleh.gov.ye
(١٨) الموقع الإلكتروني للرئيس علي عبد الله صالح على الشبكة اليمنية للإعلام.www.presidentsaleh.gov.ye
(١٩) مكتب رئاسة الجمهورية : مصدر سابق ، ص ١٨

منها حالة الترقب القاتلة وهي ترتسم في الحدقات كأنها على موعد مع قدر سحيق لاحت مخالبه لأول مرة وهي تتحين فرصة الانقضاض على عنق الوطن اليمني لتدحره للأبد..

فما كان من هذا الرجل إلا الانقياد لما يمليه عليه شرف الواجب كجندي أقسم يمين الولاء للواء الوطن وثورة الشعب الخالدة. فحذا به الأمر إلى الاتصال بعدد من الضباط المقربين منه قبل التوجه إلى مقر القيادة ليوجههم للامساك بالمرافق الرئيسية للقوات المسلحة والجهاز المدني والمراكز الحساسة(٢٠) خشية حدوث حالة إنفلات وفوضى أو اختراق من جهات كانت تتربص بالوطن وتتحين الفرص للاستيلاء على السلطة في صنعاء.

وهكذا تمكنوا من السيطرة على الأوضاع داخل الوحدات العسكرية البرية والجوية، وشكلوا سياجاً أمنياً حول المطار ومبنى الإذاعة والتلفزيون وغيرها من المؤسسات الحيوية الحساسة.

وكما أسلفنا الذكر، في يوم ٢٤ يونيو ١٩٧٨م وعلى أثر اغتيال الرئيس الغشمي أصدر القاضي عبد الكريم العرشي بوصفه رئيساً لمجلس الشعب التأسيسي بياناً ينعي فيه الرئيس الراحل ويعلن الحداد الرسمي في كافة أنحاء الجمهورية. وفي نفس الوقت عقد في مقر القيادة العامة للقوات المسلحة اجتماعاً طارئاً للقيادات العسكرية والرموز المدنية القيادية وتم الاتفاق خلال الاجتماع على صيغة انتقالية للحكم من خلال مجلس رئاسة مؤقت.. فتم تشكيل مجلس الرئاسة برئاسة القاضي عبد الكريم العرشي، وعضوية رئيس الوزراء عبد العزيز عبد الغني، ورئيس هيئة الأركان العامة المقدم علي صالح الشيبة، وقائد الجيش في محافظة تعز الرائد علي عبدالله صالح(٢١).

كما أصدر مجلس الشعب التأسيسي بياناً أكد فيه بأنه سوف يتم انتخاب رئيساً للجمهورية في أقرب وقت ممكن طبقاً للدستور(٢٢).

وفي يوم ٢٥ يونيو ١٩٧٨م تم إجراء تغييرات في الجيش، فقد أصدر رئيس مجلس الرئاسة المؤقت القاضي العرشي قراراً قضى فيه بتعيين المقدم علي صالح الشيبة قائداً عاماً للقوات المسلحة، وبتعيين الرائد علي عبد الله صالح نائباً للقائد العام ورئيساً لهيئة الأركان العامة، وتضمن القرار ايضا ترقية علي عبد الله صالح الى رتبة مقدم . وتم تشكيل لجنة من سبعة أشخاص للتحقيق في حادث اغتيال الرئيس(٢٣).

وبهذه التشكيلة بات مفهوماً للكثير من القوى الوطنية اليمنية وللمراقبين أيضاً أن المقدم علي عبدالله صالح أخذ يسرق أضواء الساحة السياسية وتنبأ البعض بأنه سيكون له شأناً كبيراً في المرحلة القادمة مستمدين رأيهم هذا من حقيقة كونه الرجل الوحيد بين أعضاء مجلس الرئاسة الذي لم يتم انتخابه لعضوية المجلس وفقاً لمناصبه السياسية السابقة وإنما انتخب لشخصه لا غير.

(٢٠) نصر طه مصطفى : علي عبد الله صالح ، التجربة وآفاق المستقبل، ص ١٤. الشيخ سنان أبو لحوم: حوار مع صحيفة الثوري العدد ١٧٤٠ بتاريخ ٢٤/١٠/٢٠٠٢م.

(٢١) محمد يحيى الحداد: التاريخ العام لليمن، ج٥، صـ٣٠٥، نصر طه مصطفى: مصدر سابق ، صـ ١٤.

(٢٢) جولوفكايا. إيلينا.ك: التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، صـ ٣١٠.

(٢٣) جولوفكايا. إيلينا. ك: مصدر سابق، صـ ٣١٠.

صنعاء تبحث عن رئيس

مع أن مجلس الرئاسة المؤقت كان قد إنهمك بالمسئوليات التي باشرها منذ اليوم الأول لإنتخابه، وتعامل أعضاؤه مع جزيئات الموقف كاملاً بجدية وكحالة من حالات التحدي الثوري المصيري الذي يملي عليهم الأخذ بيد الوطن في هذا الظرف العصيب إلى بر السلامة والأمان الذي تتهيأ فيه المناخات السليمة والمناسبة لانتخاب رئيس للجمهورية.. إلا إن كل ذلك بدا بعد بضعة أيام ليس أكثر من «مورفين» يسكن ثورة الألم لكنه لا يحول دون تفشي الداء في بقية الجسد واستفحاله وصيرورته وباءً معشعشاً في الخفاء الذي لا تطوله أنظار الظرف الطارئ.

فمجلس الرئاسة الذي باشر مهامه اعتباراً من يوم ٢٥ يونيو ١٩٧٨م باعتباره الخيار الأمثل في حينه، شاءت المقادير أن تقلب معطياته وتفرض على القوى الوطنية في الشطر الشمالي أن تراجع حساباتها بهذا الشأن، ففي يوم ٢٧ يونيو ١٩٧٨م أقدم الجناح اليساري المتطرف في شطر اليمن الجنوبي على استكمال سيناريوهات مخططه الماركسي التآمري من خلال الإطاحة بنظام الرئيس سالم ربيع علي بعد القبض عليه وإتهامه باغتيال الغشمي والخروج عن مناهج الفكر السياسي للدولة ثم محاكمته صورياً وأعدامه رمياً بالرصاص، وكل ذلك لم يستغرق سوى الساعتين فقط(٢٤).

وقد أدت هذه التطورات السريعة إلى صعود عبد الفتاح إسماعيل إلى سدة الحكم. وهو ما لا ترجوه صنعاء ولم يكن ليطرأ على بال أحد من رموزها القيادية. فهذا الرجل كان معروفاً بتشدده الماركسي وميوله الثورية الراديكالية، وبطموحه في بسط نفوذه على الشطر الشمالي وتوحيده مع الجنوب تحت راية الماركسية(٢٥).

وهذا الأمر بحد ذاته كان يعني إمكانية إنفجار المجابهة بين الشطرين في أية لحظة وكما لو كانت مصيراً محتوماً لا يمكن تفادية في ظل زعامة عبد الفتاح إسماعيل.

وبطبيعة الحال لم يكن مجلس الرئاسة المؤقت مهيأً لخوض حرب، ما لم يتم تعيين رئيس دائم للبلاد يتخذ القرارات الحاسمة ويتحمل مسئوليتها، ويجنب الساحة الداخلية مخاوف الانشقاقات أو نشوب الصراع بين المدنيين والعسكريين وغيرهم.

علاوة على وجود المسوغات الدستورية التي تستدعي حسم متعلقات السلطة وإقرار صيغتها النهائية المستقرة، خصوصاً وأن الإشاعات آخذة باجتياح البلاد طولاً وعرضاً مسببة الكثير من البلبلة والقلق والإرباك في أوساط المجتمع(٢٦)، وبدت ثقة الشارع اليمني بمؤسسة الحكم والمرحلة المقبلة وما يمكن أن تتمخض عنه محكومة بالارتياب، ومهتزة إلى حدٍ ما، وتتناقض مع نفسها من يوم لآخر.

---

(٢٤) فيصل جلول: مصدر سابق، صـ ٦٥، كذلك صـ ١٢٨. محمد يحيى الحداد: مصدر سابق، صـ ٢٨٧.
(٢٥) عبد الولي الشميري ألف ساعة حرب، صـ ٩٢. شارل سان برو: العربية السعيدة منذ القدم إلى عهد علي عبد الله صالح موحد اليمن، صـ ١٥١.
(٢٦) فيصل جلول. مصدر سابق، صـ٦٥.

لكن بعد مضي نحو أسبوعين من عمر مجلس الرئاسة وجد مجلس الشعب التأسيسي أن كل المؤشرات تدفع إزاء تجاوز الفترة الانتقالية والعودة للعمل بموجب الإعلانات الدستورية.

وكان ذلك سيتطلب بعض الوقت لإجراء المشاورات والإعداد النهائي لانتخاب رئيس الجمهورية.

وخلال الأسبوع الأخير الذي كان يفصل الشعب اليمني عن رئيسهم المرتقب، شهدت ساحة الشطر الشمالي تحركاً محموماً لمختلف الأوساط السياسية والقوى الجماهيرية على أمل تحديد ملامح نموذج الرمز القيادي الأنسب والأقدر على تولي زعامة البلاد، وضمان أمنه وحماية الجمهورية والدولة من الإنهيار أو الانتكاس مرة أخرى. فالمؤسسة العسكرية التي كانت تتبع منهجاً عملياً وبراغماتياً في قراءاتها لمفردات الظرف الآني كانت ترى في المقدم علي عبدالله صالح أنموذجها القيادي الأمثل لاستيعاب متغيرات الساحة اليمنية المكتظة بالتناقضات والإرهاصات المختلفة، خاصة وأن تكهنات إندلاع صدام عسكري مسلح مع الشطر الجنوبي أمر مسلم به. ويبني هؤلاء موقفهم على أساس النظر إلى المقدم علي عبدالله صالح على كونه الرجل الأقوى في الجيش(٢٧).

وعلى نفس الأفق التقت العديد من القوى الوطنية التي رأت إن مصلحة الوطن تكمن في انتخاب المقدم علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية، وقد خرجت حشود كبيرة من الناصريين والبعثيين والإسلاميين والمستقلين وغيرهم بمسيرات في محافظتي تعز وإب بالدرجة الأولى وبعض المدن اليمنية الأخرى لدعم ترشيح المقدم علي عبدالله صالح(٢٨).. وتبادلت بعض القوى الوطنية الرسائل فيما بينها البين للغرض السابق ذاته.

وبدا واضحاً أن علي عبد الله صالح كان يحظى بشعبية عريضة ليس على نطاق تلك الشرائح وحسب، بل حتى داخل مجلس الشعب التأسيسي الذي بادر بعض أعضائه مثل عبدالله سلام الحكيمي(٢٩) وغيره إلى توزيع تعميم يحثون فيه على دعم ترشيح المقدم صالح.

لكن السند الأكبر الذي عزز موقف الداعين لترشيحه ورجح كفته على سواه هو أن رئيس مجلس الرئاسة ورئيس مجلس الشعب التأسيسي القاضي عبد الكريم العرشي والمعروف بخبرته السياسية الكبيرة والحكمة ورجاحة العقل كان من أعظم المتحمسين لترشيح المقدم علي عبدالله صالح، وقد عمل على تحشيد الدعم له باتجاهين، الأول لصالح انتخابه رئيساً للجمهورية، والثاني بالضغط على المقدم علي عبدالله صالح وأقناعه بقبول المنصب الرئاسي إذا ما وقع الاختيار عليه(٣٠).

---

(٢٧) بلقيس أبو إصبع: مصدر سابق صـ ٧٤، فيصل جلول: مصدر سابق، صـ ٦٦، أحمد عبد الله الصوفي: الاعتراف المنيع في المسألة اليمنية، صـ ٢٦٠

(٢٨) صحيفة (٢٦ سبتمبر) العدد (٩١٦) بتاريخ ٢٠/٧/٢٠٠٠م. عبده الجندي: حوار مع صحيفة (المستقلة) العدد (٢٢٤-٢٢٥) بتاريخ ٢٦/ سبتمبر/ ٢٠٠٠م (الصفحة الخامسة).

(٢٩) عبده الجندي: المصدر السابق. ويضيف الأخ عبده الجندي، الأمين العام للحزب الناصري الديمقراطي قوله «ما أستطيع تأكيده هو أنني شاهدت رسائل متبادلة بين الأخ عبد الله سلام الحكيمي والأخ عبد الله الأصنج بخصوص دعم ترشيح الرئيس علي عبد الله صالح».

(٣٠) عبده الجندي: المصدر السابق نفسه.

ومما تجدر الإشارة إليه فيما يخص هذه الفترة هو أن الجمهورية العربية اليمنية خلال هذه الأيام القليلة الفاصلة بين المرحلة الانتقالية والرئاسة الدائمة بدت وكأن هناك شبه إجماع كامل وإصرار عنيد على شخص المقدم علي عبدالله صالح ليتولى رئاسة الدولة. والأغرب من ذلك أنه حتى المؤمنين بفرضية أنموذج الحاكم العسكري سلطوا جل أضوائهم على شخص هذا الرجل بالرغم من وجود خيار آخر متمثل في المقدم علي صالح الشيبة في نفس مجلس الرئاسة، ويفوق الأول رتبة ومنصباً فيه. ولعل هذه الحالة تؤكد ما كان يتردد من رأي حول المؤهلات الفردية والخصال الحميدة والمتميزة التي خص بها الكثيرون علي عبدالله صالح.. ومما يرسخ القناعة لدينا بهذا الصدد هو أن بلغ الإصرار على هذا الرمز حد مبادرة عدد كبير من الضباط بتشكيل وفد عسكري والتوجه إلى المقدم صالح أولاً لإقناعه بالرئاسة وطمأنته بأنهم سيقفون إلى جواره في مواجهة الصعاب وحماية أمن الوطن. ثم توجه الوفد العسكري إلى مجلس الشعب التأسيسي، والتقى بالقاضي العرشي وبعض أعضاء المجلس بقصد حسم مسألة انتخاب الرئيس، وترشيح المقدم علي عبدالله صالح كمرشح للجيش باسم أبناء القوات المسلحة.. وهدد أعضاء الوفد العسكري بإعلان الجيش حالة الطوارئ في البلاد(٣١)إن لم ينزل مجلس الشعب عند رغبة إرادة أبناء الشعب اليمني مدنيين وعسكريين، ويلبي مطلبهم الوطني بانتخاب علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية.

وفي يوم ١٧ يوليو ١٩٧٨م عقد مجلس الشعب التأسيسي جلسة استثنائية بناءً على الدعوة التي وجهها له رئيس مجلس الرئاسة المؤقت القاضي عبد الكريم العرشي. وأجرى أعضاء مجلس الشعب أول انتخاب نيابي لرئيس الجمهورية في تاريخ اليمن الحديث، فكان أن فاز المقدم علي عبدالله صالح بالأغلبية المطلقة للأصوات، حيث حصل على ما نسبته ٧٥٪ من أصوات مجلس الشعب(٣٢) ليصبح رئيساً للجمهورية العربية اليمنية وقائداً عاماً للقوات المسلحة.

- ويعتبر أيضاً الرئيس اليمني الوحيد الذي ولج أروقة القصر الرئاسي من بوابته الشرعية المتمثلة بنواب الشعب اليمني في مجلس الشعب التأسيسي،وبطريقة الانتخابات الحرة.

لماذا علي عبد الله صالح ؟

لقد كانت الرئاسة في تلك الآونة مغامرة خطرة، ومهمة شاقة مثقلة بالمسئوليات الجسام التي لا تحتمل المجازفة بها أو إخضاعها لاجتهادات لا تستند إلى سابق مراجعات دقيقة وقراءات مستفيضة لأنموذج الزعامة السياسية التي أصبح مصير الوطن مرهوناً بقدراتها ومهاراتها الفنية بإدارة شئون الحكم، وكذلك مستوى شجاعتها الذي ستواجه بها التحديات الماثلة في الساحة.

---

(٣١) عبده الجندي: المصدر السابق نفسه.

(٣٢) نصر طه مصطفى: مصدر سابق، ص ١٥.

إلا إن استقرار القناعات النهائية لأبرز الشخصيات والقادة السياسيين والعسكريين على انتخاب المقدم علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية – رغم هول المأزق السياسي وفخامة المسئوليات – يبدو لنا أمراً يستحق التوقف عنده وإنصاف ظرفه التاريخي بشكل موضوعي.

فالمقدم علي عبدالله صالح في تلك الفترة لم يكن بطلاً إسطورياً فريداً، ولم يكن أعظم رجال زمانه وأرفعهم رتبة، ولا أكبرهم سناً أو تجربة أو شهرة.. بل أنه كان حديث السن (٣٦ عاماً) ولم يمارس الحكم في منصب سياسي كبير من قبل، علاوة على ذلك أنه كان رجلاً عصامياً لا يستمد مجده من نسب أو قبيلة ولا يبني نفوذه على أساس منه(٣٣)رغم انتمائه إلى (حاشد) – إحدى كبريات القبائل القوية المتنفذة في اليمن.

إذن مما سبق ذكره لابد أن أعضاء مجلس الشعب التأسيسي وكل القوى الوطنية التي دعمت ترشيح المقدم صالح لرئاسة الجمهورية وانحازت إليه كاملاً، قد تناولت الموضوع من زاوية مختلفة، ترى من خلالها جملة من الأمور والوقائع الحقيقية التي تجعل منها رصيداً ثرياً للمقدم علي عبدالله صالح يغنيه عما سبق ذكره من مواصفات، ليكون الرجل الأصلح لإدارة شئون الحكم في هذه المرحلة بالذات، وإنقاذ الوطن من الأوضاع المتردية التي يعيشها والمخاطر التي تحدق به من كل جانب.. وبالإمكان هنا أن نلخص تلك الأمور والوقائع التي دفعت إلى انتخاب المقدم صالح وفوزه بالأغلبية المطلقة بالنقاط التالية:–

أولاً: ظهر علي عبدالله صالح على الساحة السياسية اليمنية للمرة الأولى بصفته مناضلاً في صفوف تنظيم الضباط الأحرار الذي قاد ثورة السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢م، ثم كمدافع عن الثورة في مواجهة القوات الملكية منذ بداية الثورة وحتى نهاية حصار السبعين والمصالحة الوطنية.. ليعود مرة أخرى إلى ميادين الدفاع عن الوطن وحماية الثورة في عهد القاضي الأرياني، ولكن هذه المرة في مواجهة إرهاب نظام الشطر الجنوبي على امتداد الحدود التشطيرية.. وشيئاً فشيئاً سطع نجمه وارتقى إلى رتب عسكرية أرفع، حتى أصبح في عام ١٩٧٥م قائداً للواء تعز، وقائداً لمعسكر خالد بن الوليد (٣٤).

قصدنا من هذا السرد السريع أن نوضح حقيقة مهمة مفادها: أن الرئيس علي عبد الله صالح لم يكن غائباً عن الأحداث اليومية والتطورات السياسية ومراكز القوى الوطنية، بل أنه كان على تماس مباشر مع القضايا والهموم الوطنية، وداخل ميادين المعترك السياسي حتى أن الرئيس إبراهيم

(٣٣) كنت أسمع بعض الأخوة اليمنيين يعزون رجاحة كفة علي عبد الله صالح في تلك الانتخابات إلى الدعم والإسناد الكبير الذي حصل عليه من قبيلته (حاشد) ذات النفوذ القوي، لكن الشيخ سنان أبو لحوم شيخ مشائخ (بكيل) يقول أن الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر شيخ مشائخ قبيلة (حاشد) لم يكن في صف علي عبد الله آنذاك وكان يؤيد انتخاب القاضي العرشي، وقد نأى الأحمر بنفسه عن الساحة يومها ولم يعاود الظهور إلا بعد انتخاب الرئيس صالح.. وقد نشر ذلك في (حوار مع الشيخ سنان أبو لحوم) أجرته معه صحيفة (الثوري) العدد (١٧٤٠) بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٤م. وأنا أميل إلى تصديق هذا الرأي خصوصاً وأن الشيخ الأحمر مازال يمثل أحد أكبر أقطاب المعارضة اليمنية لكن من المؤكد أن قبيلة حاشد عززت نفوذها كثيراً في السلطة بعد انتخاب الرئيس صالح.

(٣٤) مكتب رئاسة الجمهورية: عشرون عاماً من العطاء، ص٩

الحمدي كان يرى فيه شخصية قيادية مخلصة يمكن الركون إليها في ترسيخ دعائم أمن الدولة، فأوكل إليه قيادة لواء تعز ومعسكر خالد بن الوليد، خاصة وأن محافظة تعز كانت لها اعتبارات خاصة في المقاييس الحكومية آنذاك كونها أهم لواء جباية في عموم الجمهورية وتتجاوز عائدات الضرائب السنوية منها (٥٠٠) مليون ريال(٣٥) أما الاعتبار الآخر لها فلأنها مركزاً سياسياً تتفاعل داخله الكثير من الأنشطة الثورية الوطنية، علاوة على قربها من مناطق النشاط التخريبي المعادي الذي تقوده مليشيات الجناح اليساري في الشطر الجنوبي.

وإلى جانب ما سبق فإن الرئيس الحمدي وكذلك الغشمي أخذوا يشهدون لقدرات الرجل ومهاراته الفردية من خلال إيفاده لتمثيل البلاد في الكثير من المحادثات والزيارات الرسمية مع العديد من البلدان العربية الشقيقة أو الأجنبية الصديقة(٣٦) ولعل الحقائق الآنفة الذكر تفند ما تناولته بعض المراجع(٣٧) في حصر كفاءته في المجال العسكري ونكران خبراته السياسية.

في الوقت الذي يبدو لنا علي عبدالله صالح مراقباً ذكياً للأحداث، ومن صنف أولئك السياسيين الذين يعملون بهدوء وتفاني غير مكترثين لأضواء الإعلام أو عدسات التصوير.

ثانياً: إن بعض التجارب والمواقف التاريخية المتصلة بالعهد القريب لتلك الفترة، وطبعت آثارها في ذاكرة القوى الوطنية المختلفة، ولدت قناعات كاملة عند مراكز اتخاذ القرار السياسي بأن صالح كان نموذجاً ممتازاً للقائد العسكري الشجاع والحازم وكان مقداماً كبيراً لايهاب قدراً أو موتاً في جميع المعارك التي شارك فيها أو قادها — بمعنى أنه كان يحمل كل مواصفات «الفدائي».

أما كيف تشكلت هذه الصورة لدى مراكز اتخاذ القرار.. فتلك مسألة تراكمت أبعادها على امتداد مسيرة عمل علي عبدالله صالح في المؤسسة العسكرية لتؤلف فيما بعد رصيده الإجمالي عند صناع القرار، خصوصاً إذا علمنا أن فترة السبعينات شهدت تزايداً ملحوظاً في نفوذ العسكريين داخل مؤسسة الحكم(٣٨) ممن كان على إحتكاك مباشر معه، علاوة على أن حجم تمثيل الجيش في مجلس الشعب بلغ (١٢) عضواً(٣٩) من أعضاء المجلس البالغين (٩٩) عضواً، مما غلب صفاته العسكرية على المدنية في موقع الترشيح.

---

(٣٥) أحمد عبد الله الصوفي: الاعتراف المنيع في المسألة اليمنية، صـ ٢٦٣.
(٣٦) مصدر سابق: صـ ٩.
(٣٧) بلقيس أحمد أبو إصبع: النخبة السياسية الحاكمة في اليمن، صـ ١٨٥
(٣٨) فيصل جلول: اليمن الثورتان، الجمهوريتان الوحدة، صـ ٦٦
(٣٩) جولوفكايا إيلينا: التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، صـ٣٠٦.

لكن من أعظم ما رسخ تلك القناعات القيادية وأظهره إلى القوى السياسية هو تلك الأدوار التي لعبها في عهد الرئيس الغشمي وما تلاه. فمع أنه شارك في إنقلاب ١٩٧٤م الذي أوصل المقدم الحمدي إلى السلطة، إلا أن دوره بدأ يبرز بقوة عقب اغتيال الحمدي في ١٩٧٧/١٠/٨م إذ أصبح من أقرب مساعدي الرئيس أحمد الغشمي(٤٠). وأخذ يؤكد شجاعته القيادية من خلال المواجهات العسكرية التي اختبرت قدراته.

ففي مطلع شهر نوفمبر ١٩٧٧م حاولت عناصر الجبهة الوطنية زعزعة سلطة الرئيس الغشمي قبل استقرارها فأقدمت على شن هجومها على منطقة (الحجرية) وارتكاب أعمال تخريبية وإجرامية واحتجاز عدد كبير من العلماء والمشائخ والأعيان والتجار. ولما كان علي عبدالله صالح هو قائد لواء تعز، تولى معالجة الأمر بنفسه معززاً الموقف بكتيبة بقيادة أخيه الرائد محمد عبدالله صالح، وتم حسم المواجهة في نفس اليوم وإطلاق سراح أكثر من خمسين شخصاً كانوا محتجزين في الطابق الأول من مقر القيادة قبل أن تبتلعهم ألسنة اللهب التي أضرمها المخربون في الطابق الثالث والثاني للمقر(٤١).

أما الاختبار الأصعب الذي قدم نفسه من خلاله كمركز ثقل كبير في القوات المسلحة فكان بعد إلغاء الغشمي صيغة مجلس القيادة واستبداله بمجلس رئاسي بتاريخ ٢٢ إبريل ١٩٧٨م. حيث رفض عضو مجلس القيادة الرائد عبدالله عبد العالم منصب نائب الرئيس الذي منح له(٤٢)، وقاد حركة تمرد متوجهاً مع قوات المظلات التي كان يقودها إلى (الحجرية) واحتل مدينة (التربة). ولما حاولت بعض المشائخ التوسط بينه وبين الغشمي في يوم ٢٨ إبريل ١٩٧٨م قام بقتلهم جميعاً بعد دعوتهم إلى العشاء، مما أثار ضده نقمة الأهالي وغضب الغشمي. وعلى أثر ذلك تحرك الرائد علي عبدالله صالح بقواته من حامية تعز لتصفية التمرد، فخاض معركة ضروس انتهت بهزيمة قوات المظلات وفرار قائدها عبدالله عبد العالم إلى عدن مع بعض أنصاره، ومن هناك توجه إلى ليبيا، وبذلك تحرر الغشمي من خصم لدود(٤٣).

ولعل الواقعتين السابقتين ظلتا عالقتان في أذهان صناع القرار بينما هم يبحثون عن الرجل الأقوى لزمن التحديات، والقائد المغامر بحياته من أجل وطن تسير به الخطوب على طريق الانتكاس. فإذا كان هناك من غاب عن ذهنه أدوار علي عبدالله صالح في النضال والدفاع عن الثورة وتثبيت الجمهورية وحماية السلطة واستقرار الوطن، فإنه لن يكون بمقدوره تجاهل معارك الجسرة التي ذكرناها ولم يمض عليها أكثر من شهرين قبل اغتيال الرئيس.

---

(٤٠) بلقيس أبو إصبع: النخبة السياسية الحاكمة في اليمن، صـ١٨٦.

(٤١) التوجيه المعنوي: محمد عبد الله صالح – المناضل.. القائد.. الإنسان، صـ١٨ (مقال بقلم العميد يحيى سنان الباردة).

(٤٢) تعددت التأويلات لتمرد عبد العالم، فذهب البعض إلى أنه بدافع من اتفاق مع عبد الفتاح إسماعيل لتشكيل جبهة موحدة للزحف على صنعاء وإسقاط نظام الحكم فيها، وقسم آخر يقول أنه شعر بأن هذه الخطوة كانت تمهيدا لتصفيته.. بينما هو نفسه يعلل ذلك بأنه احتجاجاً على سياسة الغشمي الموجهة لتعزيز العلاقات مع السعودية على حساب الشطر الجنوبي وأن الرئيس الغشمي قد ابتعد عن النهج السياسي الذي سار عليه سلفه إبراهيم الحمدي.

(٤٣) فيصل جلول: اليمن الثورتان الجمهوريتان الوحدة، صـ٦٣ محمد يحيى الحداد: التاريخ العام لليمن، ج٥، صـ ٢٧٩.

ثالثاً: أن ردود فعل الرائد علي عبدالله صالح على نبأ اغتيال الرئيس أحمد الغشمي لفتت أنظار القيادات الوطنية من العسكريين والمدنيين على حد سواء وقلبت مقاييس التميز لأقطاب الساحة السياسية اليمنية.

فمجرد أن تلقى الرائد علي عبدالله صالح اتصالاً بهذا الخصوص حرص جداً على أن يكون في موقع الحدث بالقيادة لنجدة البلاد.. وعندما وصل صنعاء وتفاجأ بالدروع تتحرك على طريق المطار باتجاه المدينة لضربها تصرف بحكمة متناهية وأحسن استغلال علاقاته الشخصية في إيقاف زحف الدروع والحيلولة دون تنفيذ أمراً كان سيشعل نار فتنة أو يقود إلى فوضى غير محمودة العواقب.

أما الخطوة التي رفعته فوق المتميزين، وترجمت حنكته القيادية كانت بمبادرة الاتصال ببعض أنصاره من الضباط الموثوقين ونشر قوات ضاربه حول المؤسسات العسكرية والمدنية الحساسة مثل دور الرئاسة والأمن والمطار والإذاعة والتلفزيون والوزارات وغيرها من المراكز والمقرات الحيوية(٤٤)، بهدف تأمينها من أي محاولة إنقلابية أو تخريبية، ومن أي مخطط يحتمل أن أعده نظام الشطر الجنوبي لمرحلة ما بعد اغتيال الرئيس.

أن ذلك السلوك المسئول والإستجابة السريعة للمتغيرات الطارئة، فسرتها القوى الوطنية آنذاك على أنها جسارة وطنية غيورة على مستقبل الوطن اليمني، وحريصة على أمنه واستقراره ومصلحة أبنائه. وأدرك الكثيرون أن هذا الرجل المتحرك في الساحة بإندفاع وحماس لابد أن يكون خيار الزمن العصيب.

فلقد كان وحده من يتزعم الموقف في الوقت الذي كان فيه رئيس هيئة الأركان العامة ووزير الدفاع وقادة الوحدات العسكرية في حالة ارتباك شديد(٤٥)، وحيرة مما يمكن فعله في ذلك الظرف.

وقد حدثنا الشيخ سنان أبو لحوم عن تلك اللحظة بالذات وانطباعاتها قائلاً: (هو كان في تعز ولد نشيط ومتحرك ما يظهرش من جهته تخوف، وعندما قتل الغشمي طلع من تعز واحتل القيادة بينما كان البرطي وزير الداخلية ورئيس هيئة الأركان الشيبة وعبد الكريم العرشي يستقبلون الناس، فأرسل إلي رسالة شرح لي فيها ما حصل.. وأخبرني أن الغشمي توفي وقال إحنا محتاجين لك.. وأول ما وصلت صنعاء أبصرت الشيبة والبرطي والعرشي يستقبلون الناس، والرجل في القيادة سيطر عليها فقلت في نفسي – هؤلاء ما هم حق شيء- وأنا لمست منه قوة وإصرار فقلت له على بركة الله. (٤٦)

رابعاً: علاوة على ما سبق ذكره من معطيات تاريخية ومواقف شاخصة، فإن علي عبدالله صالح لم يكن رجلاً بلا أثر، أو قطب بلا تأثير وإلا لما كان قد استدعي من قبل المجلس الرئاسي ومجلس الشعب والقيادة العامة للقوات المسلحة لمشاركتهم الاجتماع الطارئ ومشاطرتهم

(٤٤) نصر طه مصطفى: علي عبد الله صالح التجربة وآفاق المستقبل، صـ ١٤.
(٤٥) المصدر السابق نفسه: صـ ١٤.
(٤٦) صحيفة الثوري: العدد (١٧٤٠) بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٤م (حوار مع الشيخ سنان أبو لحوم).

الرأي فيما يلزم من ضرورات ولعل علاقاته الواسعة مع رموز المجتمع وأقطابه السياسية الوطنية البارزة وشرائحة المختلفة إنما تدلل على قوة شخصيته ودماثة خلقه وسعة صدره وحُسن سيرته وطول باعه في خدمة الوطن والإخلاص في الواجب المقدس، فهو رجل براغماتي يجيد قراءة الحياة وفهم واقعها وتصور مفردات المستقبل.

ولأجل كل ذلك كان أمل الوطنيين وموضع ثقة السياسيين، ورهان رفاقه العسكريين.. ومن المؤكد أن علي عبدالله صالح لم ينتخب رئيساً لكونه بطلاً اسطورياً فريداً أو أرفع رجال زمانه أو أقواهم قبيلة.. بل لمجرد كونه إنساناً حقيقياً أجمع اليمنيون على وصفه بإبن الوطن البار.. ولا شيء غير ذلك.

علي عبدالله صالح – رئيساً

في يوم السابع عشر من يوليو عام ١٩٧٨م أعلن مجلس الشعب التأسيسي على لسان رئيسه القاضي عبد الكريم عبدالله العرشي عن تنصيب المقدم علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية العربية اليمنية وقائداً عاماً للقوات المسلحة وفقاً لنصوص الدستور اليمني.

وبعد الانتهاء من المراسيم الرسمية لتقليده الرئاسة وأداء القسم على المصحف الشريف أعتلى الرئيس علي عبدالله صالح المنصة متوجهاً لأبناء الشعب اليمني بأول خطاب سياسي له يعلن فيه برنامج عمله السياسي. فقد أكد الرئيس في خطابه هذا على أنه سيعمل على الحفاظ على مبادئ ثورة السادس والعشرين من سبتمبر، وتطلعات حركة الثالث عشر من يونيو المباركة، وتعهد بمواصلة مسيرة التنمية الشاملة في إطار الحرية والديمقراطية، ورعاية ودعم حركة التعاون، والدفع بعملية التصحيح، ووعد بمواصلة الجهود والاهتمام ببناء الدولة المركزية الحديثة – دولة النظام والقانون(٤٧).

وقد تم انتخاب القاضي عبد الكريم عبدالله العرشي نائباً لرئيس الجمهورية، مع احتفاظه بمنصبه رئيساً لمجلس الشعب التأسيسي(٤٨). أما حكومة عبد العزيز عبد الغني، فإنها بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٧٨م اليوم التالي لانتخاب الرئيس قدمت استقالتها لرئيس الجمهورية فاستبقاها بجميع أعضائها من دون أي تعديل(٤٩) في ذلك الوقت على الأقل. وكانت هذه الحكومة قد تشكلت حديثاً في عهد الرئيس الغشمي بموجب القرار الجمهوري رقم (٥) بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٧٨م، وهي نفسها التي قرر الرئيس علي عبدالله صالح أن تبدأ معه مسيرة الحكم للعهد الجديد.. وكانت تتألف من(٥٠):

---

(٤٧) الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس علي عبد الله صالح. (المجلد الأول) صـ ١٢-١٣.

(٤٨) جولوفكايا إيلينا. ك: مصدر سابق، صـ ٣٢١.

(٤٩) وكالة الأنباء اليمنية (سبأ): الحكومات اليمنية خلال أربعين عاماً، صـ ٥٩. بلقيس أبو إصبع: مصدر سابق، صـ ٢٠٧

(٥٠) المصدر السابق، ص ٥٧-٥٨.

١	عبد العزيز عبد الغني	رئيساً لمجلس الوزراء
٢	مهندس/ محمد أحمد الجنيد	نائباً لرئيس الوزراء وزيراً للمالية
٣	محمد بن محمد المنصور	وزيراً للأوقاف والإرشاد
٤	صالح الجمالي	وزيراً للتموين والتجارة
٥	د. محمد أحمد الأصبحي	وزيراً للصحة
٦	محمد الخادم الوجيه	وزيراً للتربية والتعليم
٧	علي عبد الله المطري	وزيراً للزراعة
٨	مهندس/ أحمد محمد الآنسي	وزيراً للمواصلات والنقل
٩	أحمد صالح الرعيني	وزيراً للإعلام والثقافة
١٠	د. أحمد علي الهمداني	وزير للاقتصاد
١١	أحمد قايد بركات	وزيراً للدولة ورئيساً لمؤسسة النفط والثروات المعدنية
١٢	محمد سالم با سندوة	وزيراً للتنمية ورئيساً للجهاز المركزي للتخطيط
١٣	مقدم/ مخسن اليوسفي	وزيراً للداخلية
١٤	عبد الله عبد المجيد الأصنج	وزيراً للخارجية
١٥	مهندس/ عبد الله حسين الكرشي	وزيراً للأشغال العامة والبلديات
١٦	القاضي/ علي بن علي السّمان	وزيراً للعدل
١٧	عبد السلام محمد مقبل	وزيراً للشئون الاجتماعية والعمل

ويبدو لنا من الوهلة الأولى التي تحدد فيها لاعبي الحقبة السياسية الجديدة أن هناك تريث حذر من قبل الرئيس علي عبد الله صالح في تشكيل مراكز نفوذه السلطوي. فقد حرص على وجود القاضي العرشي على راس قمة الهرم السياسي استشعاراً منه بالحاجة إلى نائب بتلك المواصفات التي كان عليها العرشي، من خبرة سياسية ميدانية طويلة، ومن هدوء وتعقل وبعد نظر سياسي(٥١) إضافة إلى وجاهته الاجتماعية التي أكسبته الكثير جداً من الأنصار، وقربت منه مراكز قبلية مؤثرة في الساحة. وهو الأمر الذي كان سييسر المهمة الشاقة على الرئيس الجديد، ويوسع من آفاق التعاون معه.

أما مسألة استبقاء الحكومة، وعدم استعجال القيام بتعديلات وزارية حتى يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٧٨(٥٢) فذلك أمر ربما قصد منه الرئيس صالح بلوغ غايتين الأولى الاستفادة من عبد العزيز عبد الغني رئيس الوزراء في مجال وضع المعالجات الاقتصادية المناسبة للحالة القائمة، باعتباره أحد الاقتصاديين الأكاديميين(٥٣) إلى جانب استغلال علاقاته الجيدة مع المملكة العربية السعودية لتمهيد الطريق لتنقية أجواء العلاقات معها.

---

(٥١) تقلد القاضي عبد الكريم العرشي العديد من المناصب من قبل، منها عاملاً لمغرب عنس ثم مديراً لمكتب محافظة الحديدة، فرئيساً لمصلحة أملاك الدولة، ثم وزيراً للمالية، وبعدها محافظاً للواء إب، ثم وزيراً للإدارة المحلية، ثم مديراً لمكتب رئيس الجمهورية في فترة الحمدي، ثم رئيساً لمجلس الشعب التأسيسي ونائب لرئيس الجمهورية في فترة الغمشي، وبعد اغتيال الغشمي تولى رئاسة المجلس الرئاسي المؤقت. وهو من الأسر المرجعية في القضاء والإفتاء.

(٥٢) وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) : مصدر سابق، ص ٥٩.

أما الغاية الثانية فتتلخص بحذر الرئيس من إحداث تعديلات وزارية فورية قد يكون من شأنها تأليب الوضع أو تحريك خصومة هو في غنى عنها في تلك الفترة.. خاصة وأن هذه التشكيلة الوزارية ضمت بين أعضائها ممثلو الجيش والبرجوازية التجارية والأوساط الإقطاعية القبلية(٥٤)، وكانت الإزاحة المفاجئة للبعض منهم يعني الاصطدام بمراكز نفوذ اجتماعية قد تتكرر من خلالها تجارب أسلافه. وقد بدت هذه النظرة منطقية إلى حدٍ ما في أي وضع مماثل لما كانت عليه اليمن.

البدايات المستحيلة

استهلت الجمهورية العربية اليمنية عهداً سياسياً جديداً الحقيقة فيه أكبر من كون الحكم فيه مغامرة لا تستحق عناء السعي، وأجمع كل من تدارس أوضاع اليمن آنذاك على وصف كرسي الحكم بأنه «مفخخ»، وأن كل الأحداث تنذر بانهيار مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية. فكان أن سلك الفزع طريقه إلى نفوس القيادات الوطنية فأشفقوا من تحمل المسئولية، وصاروا لا يرون علي عبد الله صالح إلا على أنه «الرئيس الضحية»(٥٥).

ولم يكن ذلك رأي اليمنيين وحدهم(٥٦) بل أن المجلة الأسبوعية الأمريكية «نيوز ويك» نشرت مقالاً جاء فيه «إن رئيس الدولة الجديد لن يكمل الستة أشهر كحد أقصى..» (٥٧) والرئيس علي عبد الله صالح نفسه كان يعي تماماً خطورة المرحلة، وصعوبة الموقف الذي وضع نفسه فيه، فيقول غداة توليه الحكم في ١٧ يوليو ١٩٧٨م:

(كنت أشعر بصعوبة المهمة، وأعرف أن فقداني لحياتي قد يكون في أي لحظة، لكن التضحية لإنقاذ الوطن سهلة، لقد اخترت كفني، ولم أخش شيئاً عندما طلب مني تحمّل المسئولية، وما كنت أخشاه أن ينتكس الوطن..) (٥٨)

وفي الحقيقة أن حالة القلق على مستقبل الحكم في اليمن لا يأتي من الحالة الآنية التي كانت تمر بها الدولة، بل هي حالة مرافقة لكل المراحل السياسية الانتقالية، ومحكومة بالعديد من المفاهيم الفلسفية والتاريخية المؤلفة لظروف المجتمع وتطورات حركته الثورية.. فالرئيس علي عبدالله صالح يقر بوجود خصوصية نوعية في بلورة الثقافة السياسية السلطوية لدوائر الحكم اليمني، ويفسر الرئيس صالح تلك الخصوصية في قوله:

---

(٥٣) عبد العزيز عبد الغني: يعتبر دارساً منهجياً لشئون الاقتصاد والتجارة، فقد تخرج من جامعة (كلورادو) في الولايات المتحدة الأمريكية، تولى العديد من المناصب منها وزيراً للصحة ١٩٦٧م، ثم وزيراً للاقتصاد ١٩٦٨م، ثم محافظاً للبنك المركزي اليمني (١٩٧١- ١٩٧٥)، ثم رئيساً للوزراء (١٩٧٥- ١٩٨٠م) ثم للفترة من (١٩٨٢- ١٩٩٠م) وهو من منطقة (تعز).

(٥٤) جولوفكايا إيلينا. ك: مصدر سابق، ص ٣٠٩

(٥٥) فيصل جلول: مصدر سابق، ص٦٦

(٥٦) أنظر رأي الكاتبة (جولوفكايا إلينيا. ك) مصدر سابق، ص ٣١٩

(٥٧) صحيفة (٢٦) سبتمبر: العدد (٩١٦) بتاريخ ٢٠ يوليو ٢٠٠٠

(٥٨) الرئيس علي عبد الله صالح (مكتب رئاسة الجمهورية: عشرون عاماً من العطاء، ص ١١)

(اليمن من أكثر البلدان صعوبة في الحكم لاعتبارات عديدة، أهمها ذلك الموروث الصعب الذي ورثته اليمن من العهود الماضية، إلى جانب ما ينبغي أن يحتاجه الحاكم من فهم واستقراء جيد، واستيعاب واع للخارطة اليمنية..) (٥٩).

ولا شك أن هذا الرأي يفسر الكثير من إشكالات الأزمة الثورية اليمنية التي لازمت الدولة اليمنية منذ إندلاع ثورة السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢م وحتى بداية عهد الرئيس علي عبدالله صالح. فاليمن لم تكن تواجه أزمة عنصر وطني أو مأزق فكري تحرري، بقدر ما كانت مشكلتها الرئيسية في ضيق أفق ديناميكية البناء الثوري للدولة على أساس من خصوصياتها اليمنية التاريخية والجغرافية والثقافية وطبيعة تفاعلاتها الإقليمية في إطار تكويناتها الحضارية المختلفة.

أن عدم استيعاب القادة اليمنيين للرؤى الواقعية التي كان من الأولى أن تؤخذ بنظر الاعتبار وتعطى الأسبقية في تشكيل الصيغة الوطنية لديناميكية العمل الثوري، جعل الكثير من المفاهيم أو البرامج الثورية للجمهورية الحديثة تتعثر وتتعرض لانتكاسة نوعية في بعض الفترات، وبالتالي الوصول إلى وضع أدنى بكثير من تطلعات القوى الوطنية الأخرى خارج دائرة اللعبة السياسية للسلطة.

وهكذا اختلطت المناهج في مؤسسة الحكم بين سلطة تغازل الرموز القبلية التقليدية أو فئة البرجوازيين أو الإسلاميين أو الراديكاليين والعسكريين وغيرهم، وبين أخرى تطيح بسابقتها وتستقوي بالبديل الأخر، حتى بلغ الأمر حداً أن نجد تعدداً سافراً في أساليب الاستقواء السلطوي يتخلل نفس العهد السياسي الواحد (٦٠).

إذن كان الوضع الثوري ينحدر، وتتفاقم أزماته السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل غياب الاستقراء الواعي لظروف المعترك السياسي، وتغييب الفلسفة البراغماتية عن البرامج السياسية للقيادة الحاكمة، وبالتالي ساد الواقع اليمني لون من التعدد الانشطاري للقوى الوطنية وإمكانياتها التحولية والحركية في الميدان، فاستحال النظام الجمهوري حالة لتكريس الفوضى وتعميق هوة الفراغ السياسي، وإلى تجاهل شبه كامل لمؤسسات المجتمع المدني مما نجم عنه استفحال تنامي أجنحة القوى الأخرى، ورضوخ مؤسسة الحكم لتأثيراتها وضغوطها، ومن ثم مواجهة مصيرها الأخير على أيديها، وجر الوطن اليمني إلى المزيد من التدهور والانتكاس.

ومن البديهي أن الرئيس علي عبدالله صالح لم يكن بمقدوره كسب رهان السلطة والاستمرار في الحكم ما لم يكن قد أدرك تلك الحقائق وتوصل إلى مواطن الخلل التي قادت أسلافه إلى ذلك المصير

---

(٥٩) مصدر سابق، ص ٣١٠.

(٦٠) أجمعت المصادر أن قوى المعارضة هي التي ساعدت الحمدي على الوصول للسلطة بعد القاضي الإرياني، لكنه حالما اعتلى الرئاسة أنقلب على الكثير منها، فقد أزاح الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر عن طريقه مع إنه كان من أعظم المساعدين له لبلوغ الرئاسة.. كذلك همش أدوار العميد مجاهد أبو شوارب ومحمد أبو لحوم حتى فصلهما من الجيش أخيراً، وعمل شيئاً مماثلاً مع الشيخ سنان أبو لحوم وغيرهم. وفي أول عهده حالف الإسلاميين ثم ما لبث أن ضربهم وطارد الشيخ الزنداني حتى (كتاف) في صعده.. وصعد الرئيس الحمدي بحجة مواجهة المد الشيوعي وأعانته السعودية على ذلك، لكنه أنقلب عليها أيضاً وأقام علاقات سرية مع الشيوعيين وأخذ يتلقي دعماً سخياً من الزعيم الليبي معمر القذافي.. وغيرها من التناقضات التي تؤكد على تعدد أساليب الاستقواء السلطوي.

المأساوي الذي إنتهوا إليه. ومن غير الممكن الوعي بالحقيقة الكاملة ما لم يكن قد أمضى السنوات الماضية من عمر الثورة مراقباً جيداً لمفرداتها ومتغيراتها الفكرية والسياسية، ثم عمل على تحليلها إلى مسبباتها وظروفها والخروج بقناعات استقرائية يمكن إعتبارها منطلقات صياغة مناهج العهد الجديد وقواعد إرتكاز المؤسسة الحاكمة.

وبحكم الاحتكاك المباشر مع الحدث أولاً ومع صناع القرار السياسي ثانياً في فترة السبعينيات على وجه الخصوص(٦١) توافرت الخبرات العملية التراكمية عند الرئيس علي عبدالله صالح، وبدا واضحاً إنه كان يتعقب كل متغيرات السلوك السياسي للنخب الحاكمة ويحاول تشخيص وتصنيف التجارب وإعطائها نصابها الوافي من التحليل والتقييم طبقاً لمناخاتها وخرائط تشكيلها على أرضية الواقع باختلاف البعد الزماني والبعد المكاني لظروف صناعة القرار السياسي..

ولولا تلك التقديرات الافتراضية لحيثيات الوضع اليمني لتلك الفترة لما كان الرئيس علي عبدالله صالح سيغامر بكرسي رئاسي مفخخ. ويغلب الظن إنه كان سيتحاشي الأخذ بكفاية مهاراته وخبراته العسكرية العالية كشرط وحيد للتغلب على تحديات المرحلة، وتجاوز إنحرافاتها الحادة، ثم الأخذ بناصية الوطن والثورة إلى بر السلامة. مما يرجح لدينا فكرة الاستقراء المسبق للأزمة السياسية اليمنية، والوعي التام بمفرداتها ومسببات حالة التصعيد والتوتر السائد.. وأخيراً وثوق الرئيس صالح بالمخارج المفترضة لذلك وإرادته السياسية لبلوغ أدواتها المناسبة.

الموروث التاريخي لما قبل ١٧ يوليو

رغم أن الرئيس علي عبدالله صالح كان يبدو منذ الوهلة الأولى خياراً استثنائياً لحقبة تاريخية استثنائية أيضاً، إلا أن ترامي طرفي الأفق الزمني لانطلاقة تجربته السياسية من خط يوم ١٧ يوليو ١٩٧٨م إلى نهاية ديسمبر ٢٠٠٤م، تقتضي منا قبل الولوج في التفاعلات السياسية لعهده تركيب الصورة الحقيقية لواقع الجمهورية العربية اليمنية التي كان ينبغي على الرئيس ملامسة أبعادها، وفك طلاسمها، ومحاكاة طقوسها، وإعادة تخطيط ملامحها طبقاً لحاجة اللحظة الآنية أولاً، وبحسب المحور المستقبلي الذي ينظر إلى تنظيمها على فلكه ثانياً.

ومن أجل فهم طبيعة الأهمية التي إتصفت بها مرحلة تولي الرئيس علي عبدالله صالح مقاليد الحكم اليمني، وسبب تسليط كل هذه الأضواء عليها، سنقف على ماهية الموروث التاريخي اليمني لما قبل يوم السابع عشر من يوليو ١٩٧٨م، ونلخصه بالآتي:

أولاً: أن ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م جاءت لتبدأ من الصفر تقريباً، نظراً إلى أن الحكم الإمامي لم يورثها شيئاً يذكر من قواعد وأسس الدولة حتى على مستوى المنطقة. وكان من المؤمل

(٦١) الرئيس علي عبد الله صالح كان أحد المشاركين في انقلاب ١٩٧٤م الذي أوصل المقدم الحمدي إلى السلطة وعلى أثره تم تعيينه قائداً للواء تعز عام ١٩٧٥م، وبرز دوره السياسي بقوة عقب اغتيال الحمدي في ١٩٧٧/١٠/٨م إذ أصبح من أقرب مساعدي الرئيس الغشمي وفقاً للمصدر (عبد الوهاب الكيالي وآخرون: موسوعة السياسة، ص١٨٩).

أن تتحول الثورة إلى أداة حقيقية للتغيير والتحول إلى مسار البناء الحديث للدولة بآليات الأهداف السبتمبرية المعلنة. لكن ما حدث هو انشغال القوى الوطنية لفترة غير قصيرة في أزمات سياسية وفكرية ومناكفات داخلية، وتذبذب في منازلهم القيادية بين هبوط وصعود تبعاً لمواقف الزعامات منهم وفي نفس الوقت قصور في بعد نظر السلطة في فهمها وتناولها للأزمات السياسية وسبل احتوائها، وبالتالي فشلها في موازنة الساحة الداخلية واصطدامها بعدة مراكز قوى ساهمت في تعطيل المشاريع الثورية، ومضاعفة المعاناة الانسانية للمواطن اليمني.

ولم يتوقف أثر ذلك عند حد التعطيل، بل أنه هيأ مناخات متوترة يسرت السبيل أمام القوى الخارجية للتدخل والتأثير في الساحة السياسية اليمنية، وأتاحت أمام القوى اليسارية المتطرفة فرصة لاختراق الصفوف الوطنية والسعي لإذابة ثقافتها في قالب سياسي غريب تماماً وخطير. ولعل تلك الفوضى الثورية والسياسية، والتعدد في مراكز القوى، كانت نتيجته الطبيعية تصفية العديد من القيادات الوطنية على أيد مجهولة، ثم تدهور المؤسسة السياسية الحاكمة وانتقالها السريع قبل استقرار برامجها في انقلابين وتفاقم الحالة إلى صيغ الاغتيالات الدموية للرئيسين الأخيرين، ولم يبق من الثورة في الشطر الشمالي ما يستحق البكاء عليه سوى بصيص أمل منها يخشى عليه من رصاصة رحمة كانت في طريقها إليه من عدن.

ثانياً: ورث الرئيس علي عبدالله صالح دولة منهكة، يضنيها الإنفلات المؤسسي والفراغ السياسي ولا شيء يصفها بـ (الدولة) أكثر من مجموعة من الدساتير والقوانين المعدلة والقاصرة، والمعزولة عما يجري على الواقع. على الرغم من أن الفترة الواقعة بين ٦٨-١٩٧٨م قد بدأت فيها محاولات وخطوات لتأسيس نظام دستوري ممثلاً في المجلس الوطني المعين، وإعلان الدستور الدائم عام ١٩٧٢م، وتأسيس مجلس شورى منتخب بدأ في وضع كثير من القوانين الصادرة عنه ما بين ١٩٧١-١٩٧٥م قبل إعلان حلّه وتعليق الدستور.

إلا أن كل ذلك كان يحاكي تجارب عربية شهدتها فترة الخمسينيات ولم تعد ملائمة للوضع اليمني، ولربما كانت في مقدمة أسباب عدم الاستقرار في أسس وقواعد الدولة وتشريعاتها(٦٢). وبرزت ظاهرة الانفصام الوطني كسمة غالبة لهوية العمل السياسي لتلك الفترة.. وفي ظل تغييب مؤسسات المجتمع المدني طغت النخب القبلية والبرجوازية والعسكرية(٦٣)، وأخذت تتلاعب بمقدرات الحكم وتوجه دفته على مسارات غير آمنة تبتعد كثيراً عن المسار الثوري السبتمبري الواضح.

ثالثاً: ظلت حالة التشطير من أسوء الموروثات التي انتقلت إلى عهد الرئيس صالح، حيث أنها جرت الوطن اليمني إلى عدة حروب على الحدود التشطيرية، وأهدرت الكثير من الإمكانيات

(٦٢) صحيفة الميثاق: العدد (١٠٦٩) بتاريخ ٢٠٠٢/٧/١٧م (دراسة للكاتب عبد الوهاب المؤيد).
(٦٣) بلقيس أبو إصبع: مصدر سابق ص١٨٥.

المادية والبشرية، وبعثرت الموارد الوطنية، وجزأت عناصر التنمية الاقتصادية في وقت كان البلد بأمس الحاجة لها في ردم مخلفات العهد الملكي البائد. علاوة على إنها أضعفت قوة الوطن وأخضعته للمراهنات الخارجية(٦٤).

رابعاً: لم تنجح الأعوام الستة عشرة من عمر الثورة في إعادة تأهيل البنى الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والحضارية للدولة اليمنية، وظل لوبي الفقر والجهل والتخلف والمرض صفات ملتصقة بالمجتمع اليمني، ولم تكن المعالجات الحكومية تتناسب بقدر ملموس مع ضخامة المشكلة وحجم الزيادة السكانية السريعة في المجتمع اليمني.

خامساً: وعلى الصعيد الدولي، تضاعفت حالة العزلة عن المجتمع الدولي بسبب إنشغال السلطة في أزماتها الداخلية، ولافتقارها أصلاً للمؤسسات التي تكفل الإندماج مع البيئة الخارجية.. وتبعاً لذلك تضاءل الدور اليمني الإقليمي والدولي وفقد اليمن فرصة الاستفادة من خصائص موقعه الاستراتيجي(٦٥).

سادساً: لعبت التدخلات الخارجية دوراً مؤثراً جداً في حماية الموروث السلبي المذكور آنفاً وتأجيج الفتن والصراعات الداخلية عبر إستقطاب بعض القوى الوطنية اليمنية- على رأسها التيار القبلي- واستخدامها كأدوات ضغط على نظام صنعاء، كلما إقتضت الضرورة لذلك. وبرزت في هذا الاتجاة المملكة العربية السعودية كأقوى الأقطاب الخارجية التي أخترقت الدولة اليمنية وكرست جهداً طويلاً وعظيماً لإضعافها(٦٦) وبلغ استئساد السعوديين وهيمنتهم على دوائر السياسة اليمنية مبلغاً جعل من المملكة وسيط اليمنيين في المعاملات الخارجية(٦٧) وأمسى ذلك التدخل السعودي السافر بالشئون اليمنية موضع خلاف القوى الوطنية اليمنية مع نظام الحكم، وكان يتطور في بعض حالاته إلى مواجهات مسلحة أو إنشقاقات خطيرة تترك بصماتها على أداء السلطة واستقرارها، على غرار ما حدث في أبريل ١٩٧٨م(٦٨).

لقد مثل هذا الموروث الثقيل أمام الرئيس علي عبدالله صالح كعبء إضافي ينبغي التفكير ملياً ببدائله المناسبة، والكفيلة بتحرير مؤسسة الحكم اليمنية من التأثير السعودي، وتأسيس صيغة إرتباط متوازنة يتحقق على ضوئها نمطاً متكافئاً من التعاون الثنائي بين البلدين بما يعود بالفائدة على الإقليم كاملاً من غير إضرار بمصالح طرف على طرف آخر.. وكما سنرى لاحقاً أن الرئيس علي عبدالله صالح سيمسك بخيوط اللعبة السياسية، ويوجهها كما يروم، ويلعب جميع أدوارها بذكاء وبراعة منقطعة النظير.

(٦٤) صحيفة الثورة: العدد (١٢٧٠٦) بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٢م (دراسة لمجموعة من المتخصصين)
(٦٥). الهام محمد مانع: دراسة نشرتها صحيفة (القدس العربي اللندنية) في عددها المرقم (٤١٦٦) والمؤرخ في ٢٠٠٢/١٠/٨م
(٦٦) خديجة احمد الهيصمي: العلاقات اليمنية السعودية ص٢١٠.
(٦٧) الهام محمد مانع: مصدر سابق.
(٦٨) جلوفكايا إيلينا: مصدر سابق، ص٢٠٩.

سابعاً: مثلت القبيلة القدر الاجتماعي الذي لا مفر للدولة من الإيمان به، واستحالة نكران وجوده، لأنه سبغة التركيبة الاجتماعية اليمنية منذ فجر التاريخ. لكن عهود الاحتلال وما تبعها من أنظمة ثيوقراطية ظالمة ومتخلفة تظافرت معاً لقهر منعة القبيلة والسطو على أعرافها النبيلة وبريقها التاريخي لتجعل منها عبئاً اجتماعياً لتكريس مظاهر التخلف والعصبية العمياء.

وبانبثاق ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م اصطدمت المفاهيم الثورية التحديثية مع الأعراف القبلية التقليدية الرافضة لأي تغيري أو عبور إلى المعاصرة، وفي نفس الوقت وقفت مصرة على التبؤ بنفوذ سلطوي في دوائر الحكم السياسي، ضاغطة بكل ما أوتيت من قوة تسليحية وعددية ووجاهة في الوسط الاجتماعي.. ومن هنا شقت طريقها إلى الساحة السياسية ولعبت أدوارها المرسومة بكل وسائلها البدائية، وأمست مصدراً لزعزعة الاستقرار الوطني وإثارة مخاوف النظام الحاكم(٦٩). فالعديد منها لم يصمد أمام بريق الريال السعودي وأصبح أداة المملكة للضغط على صنعاء(٧٠)، علاوة على تحالف البعض مع المليشيات الجنوبية في مناطق الأطراف على الحدود التشطيرية من غير تقدير سليم لخطورة ما تم الإقدام عليه.

لاشك أن الأنظمة السياسية التي تداولت الحكم في صنعاء كبت في احتواء التأثير القبلي، والحد من سلطة المشائخ في أروقة الدولة. وأن حتى من حاول تقليم أظافرهم وإقصائهم عن مراكز الحكم وجد نفسه بعد حين مضطراً للتفاوض معهم ومحاولة إرضائهم. وبما أن الرئيس علي عبدالله صالح لم يأت على أكتاف المشائخ فكان من المسلم به أن يصطدم بهذا الموروث الثقيل، ويضعه في الحسبان كتحدي أخر يقف في طريق البرنامج السياسي الوطني الذي كان يتصوره لمستقبل الدولة اليمنية يوم ١٧ يوليو ١٩٧٨م.

ثامناً: وأخيراً فإن انتقال رئاسة الشطر الجنوبي إلى يد عبدالفتاح اسماعيل- زعيم الجناح الماركسي المتطرف- كان يعني حرباً في الطريق تهدف الإطاحة بنظام حكم صنعاء، لأن ذلك كان وسيلته الأولى للتغيير السياسي.

خيارات الرئيس في أيامه الأولى

عمد الرئيس علي عبدالله صالح إلى تجنب الإسقاط الحرفي لتجارب من سبقه من الرؤساء الجمهوريين. فلم يقتف آثار السياسات الانتقامية أو التصفوية لرموز القوى الوطنية، بل ذهب إلى انتهاج سياسات دفاعية بالدرجة الأولى ترمي إلى إعادة بناء كل الهياكل التي من حوله.

فشرع أولاً بتأمين وحماية الدائرة الأولى في السلطة- أي الرئاسة- من مخاطر الصراع الإقليمي الذي أطاح بالأنظمة السابقة، ليكون تثبيت الأمن في هذا الموقع أساساً متيناً لانطلاقات متدرجة على

(٦٩) حديجة احمد الهيصمي: العلاقات اليمنية- السعودية، ص١٢٤.
(٧٠) الهام محمد مانع، مصدر سابق. مجلة (المشاهد السياسي) اللندنية: العدد (٣٤٢) بتاريخ ٦ أكتوبر ٢٠٠٢م. صحيفة الوحدوي: العدد (٥٣٦) بتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠٠٢م.

سقف زمني مرحلي يكفل تأمين الأجهزة والإدارات الحكومية الأخرى، ومن ثم حماية البلاد التي ستصبح حاصل تلقائي لأسباب الاستقرار السياسي الذي ساد أجهزة الدولة ولبلوغ ذلك أختار الرئيس علي عبدالله صالح عناصراً ماهرة وموثوق بها من الأقرباء والأصدقاء والمعارف الموثوق بأخلاصهم لضرب طوق حول الحكم، ورسم الخطوط الحمراء حول أجهزته ودوائره الحساسة، والضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه تجاوزها (٧١).

وكان من المهم جداً البدء بتلك الخطوة الاحترازية بعد أن بات جلياً حجم تغلغل واستشراء نفوذ الأطراف المعادية أو الطامعة بالسلطة إلى داخل دور الرئاسة والنيل من الزعماء في مكاتبهم الرسمية كما حصل للغشمي أو في غرف بيوتهم كما آلت إليه نهاية الحمدي وأخيه.

كما أخذ الرئيس صالح يعيد تنظيم الأجهزة الأمنية والعسكرية بدءاً من الوحدات التي كانت متمركزة في قلب صنعاء وصولاً إلى أطرافها الخارجية، ويولي عليها أنصاره المخلصين ممن يمكن الاستناد إليهم(٧٢)، وبادر أيضاً باستدعاء بعض الرموز والوجاهات المعروفين بثقلهم السياسي والاجتماعي(٧٣) في الساحة اليمنية بقصد الاستفادة من خبراتهم أولاً، ومن مساحة نفوذهم ثانياً، بما يضمن المزيد من أسباب الاستقرار الداخلي والاطمئنان، ويمنح نظامه هامشاً أوسع من الحركة، والانطلاق منها فيما بعد لضبط المؤثرات الخارجية وتحجيمها وردع. تدخلاتها في شئون السياسة اليمنية.

وفي الحقيقية أن الرئيس علي عبدالله صالح كان مضطراً إلى استهلاك مثل تلك الخطوات وغيرها كنتيجة للظرف الطارئ وحالة التوتر السياسية والانفلات الأمني التي حاكت خيوطه عدة قوى متداخلة مع بعضها سواء في الجهد الحركي أو العائد الرجعي من فتح الساحة اليمنية (الشمالية) أمام الأقطاب النافذة في المحيط الإقليمي.. لكن سياسة الرئيس علي عبدالله صالح لإدارة الأزمة كان من السهل التكهن بمرتكزاتها منذ اليوم الأول لتسنمه الحكم بأنها لن تستند إلى رهان عسكري مبكر يصفي من خلاله حسابات متراكمة مع أعرض جبهتين كانتا تطوقان نظام صنعاء، الأولى على الخط التشطيري الساخن، والثانية على امتداد الشريط الحدودي الشمالي مع المملكة العربية السعودية.

فقد بدا الرئيس صالح عازماً على لملمة أطراف الوطن اليمني، وفرز أوراق اللعبة السياسية أولاً، وإصلاح أجهزته الداخلية التي طالما ظلت عرضة للتدمير المنهجي التلقائي في كل عهد مما سلف، متحاشياً السقوط في تجارب سبق أن استوعب دروسها، واستلهم عواقبها.. وإذا كان قد قبل بالحكم فذلك لأنه كان قد باشر تأسيس دعائمه الأمنية منذ ساعة وصوله إلى صنعاء من تعز، وشروعه في تنظيم التدابير الوقائية لأمن هياكل الدولة كما أتينا على ذلك في الفصل السابق.

---

(٧١) فيصل جلول: مصدر سابق ص٦٨. عبد الرحمن المنصوب وآخرون: قراءة في فكر الرئيس علي عبد الله صالح ص١٨٥.

(٧٢) عبد الرحمن المنصوب وأخرون: مصدر سابق، ص١٨٥. عبد الكريم علي الخطيب: ظاهرة الاستقرار السياسي في اليمن، ص٢٣٦.

(٧٣) الشيخ سنان أبو لحوم: حوار مع صحيفة (الثوري) العدد (١٧٤٠) بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٤م.

وعلى كل حال فإن الرئيس علي عبدالله صالح لم ينتظر الخطوب، بل عزم على الانطلاق بمسيرة البناء الوطني التنموي بقوة ملفتة للنظر. ففي أول بياناته السياسية بمناسبة العيد السادس عشر لثورة السادس والعشرين من سبتمبر (٧٤)، وقف بمظهر الرجل الواثق تماماً من نفسه وإرادته السياسية يضع اللبنات الأولى لمؤسسة الدولة الحديثة بتدشينه العهد بالإعلان عن إنشاء المجالس البلدية في كل محافظات الجمهورية (تجسيداً لإرساء قواعد الديمقراطية الحقة) كذلك الإعلان عن دعم ورعاية حركة التعاون الأهلي للتطوير (تجسيداً لمبدأ هام من مبادئ الثورة، ولإيماننا بأنها تمثل أروع صورة للمبادرة الشعبية والمجهودات الوطنية..).

وأكد في خطابه أيضاً على توجهاته لقيادة البلد على مسار التحولات الديمقراطية كمنهج أساسي يميز أدوات بناء المرحلة القادمة: (موجهين كل اهتماماتنا نحو التنمية وإرساء قواعد الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وبناء الدولة الحديثة، دولة العدل والنظام..).

ومن المدهش حقاً أن الرئيس علي عبدالله صالح، وبالرغم من كل الهموم الوطنية والفترة الحرجة التي كان يمر بها البلد إجتهد في لفت عنايته المادية لأبناء شعبه من خلال إنتهازه المناسبة لوضع حجر الأساس لمشروع إنشاء مساكن شعبية للمواطنين لتخفيف معاناتهم، علاوة على أن شهر سبتمبر شهد إقامة مشروع التغطية الإرسالية لمناطق صنعاء وذمار وإب وتعز والحديدة وحجة، بثماني محطات إرسال يتبع كل محطة ثلاثة مولدات كهربائية كبيرة.

إلاّ أن الموقف الذي نمّ عن سعة الخبرة السياسية للرئيس واستقرائه الواضح للإحداث وقدرته على التحكم بقوانين اللعبة السياسية هو المغازلة الصريحة للمملكة العربية السعودية في بيانه السياسي بذكرى عيد الثورة، والذي أراد به تمهيد السبل لتوطيد علاقة إيجابية مع المملكة بتعبيره عن الامتنان لمواقفها مع اليمن، ومن جهة أخرى لتطمين السعوديين إلى جانبه وتوجهه السياسي: «يطيب لي أن أشيد – بكل تقدير وعرفان– بالمساعدات التي قدمها ويقدمها لنا كل الأشقاء، وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية..).

ثم يضيف في موضع آخر من الخطاب: «سنسعى جاهدين – كما هو مرسوم في سياستنا– لإعادة التضامن والتلاحم والوفاء العربي إلى مجراه الطبيعي..».

من المؤكد كان ذلك مناورة ذكية ومبكرة لحيازة استعطاف الجانب السعودي ودعمه لنظامه في وقت كان فيه الرئيس واثقاً من وجود نوايا عدوانية من نظام عدن تتربص به الدوائر.

وذلك ما يفسره الهجوم الإعلامي الصاخب الذي حمل به الرئيس صالح على نظام الشطر الجنوبي ومليشيات الجبهة القومية التي وصفها بعبارة «عصابات السوء الفاشية الملحدة المتسلطة..» ثم حذر «الشرذمة المتربعة على كراسي السلطة في عدن من مغبة وخطورة استمرارها في اللعب بالنار..».

---

(٧٤) الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس علي عبد الله صالح، المجلد الأول.

وهكذا استهل الرئيس صالح عهده بتطلعات كبيرة واعدة ومشاريع خدمية، ومحاولة جادة لإحلال السلام الإقليمي مع جارته السعودية.. ولم يمض الرئيس في الحكم سوى سبعين يوماً لا غير.

ويمكن القول أن الأيام القليلة الماضية من عهد الرئيس علي عبد الله صالح تميزت بصياغاتها التفاعلية السريعة مع الواقع السياسي إلى جانب حرص شديد من القيادة لممارسة مسئولياتها داخل أطر حذرة نسبياً رغم كل ما أحاطت به نفسها من احتياطات أمنية. لكن فداحة النكسة السياسية التي مر بها الوطن اليمني، ودهاء الخصوم في إحداث اختراقات مفاجئة في سياج السلطة زعزع درجات الاطمئنان وترك هامشاً عريضاً من الحذر واليقظة تتحرك على محدداته رئاسة الدولة.

لكن – بشكل عام- كانت البداية متوازنة إلى حدٍ ما، وتنم عن وعي قيادي مسبق لحقيقة ما يجب عليه. فالرئيس علي عبد الله صالح استطاع خلال سبعين يوماً فقط من حكمه أن يؤكد ما يلي:

• منعة المقرات السيادية للدولة وحصانة رموزها القيادية من خلال الطوق الأمني الذي شيده حولها من المقربين المخلصين، وأن كان ذلك سيتخذ لاحقاً مفهوماً مؤولاً من قبل بعض ا لقوى على أنه قولبة احتكارية للسلطة تجعلها محصورة في أيدي ذوي الرئيس(٧٥)إلا أن لا خيار كان أمام الرئيس لتوطيد أمن الحكم واستقرار ساحة البلاد وتجنيبها المنعطفات السياسية الحادة غير أن يمارس اللعبة السياسية على طريقته الخاصة، والقواعد التي تكفل له قهر إرادة خصومه المتوغلين في كل مكان.

• كانت سياسته في تلك الأيام القليلة تنبئ بتوجهات عقلانية رصينة لا تأبه لسطوة السلاح والتصفيات لمراكز القوة الاجتماعية والرموز المشائخية وغيرها ممن كان يتطلع لإدارة سياسية رئيسية، بل إنه كان حتى اللحظة التي نحن بصددها مجتهداً في فتح أبواب الحوار والتفاهم معها، ومن غير تجاهل أو تهميش لأي منها (٧٦).. وذلك أمر لو قارنّاه مع بدايات سلفيه الحمدي والغشمي لوجدنا بوناً شاسعاً يميز المرحلة ويضع تفسيراً مفهوماً للكثير من العلاقات والتطورات التي ستشهدها الأشهر القليلة القادمة.

• بدأ الرئيس أكثر تطلعاً وشهية للانفتاح الخارجي والاستفادة من وضعه الإقليمي في الجزيرة العربية، وإعادة التوازن الدولي في المنطقة. وهو ما يمكن فهمه من خطابه السياسي في ١٩٧٨/٩/٢٦م الذي خصص منه حيزاً يفتح فيه قلبه للمملكة العربية السعودية، وحيزاً أكبر لتمهيد سبل العلاقات الخارجية الدولية على أطرٍ متوازنة وبعيدة عن أقطاب الصراعات الدولية، وتجسدت تلك الإشارة بقولة: «.. وعلى تجنيب كلٍ قطرنا اليمني ويلات الحرب والدمار، والحيلولة دون وقوعه في شراك الصراع الدولي الذي تجري ممارسته على حساب الشعوب الصغيرة النامية..) (٧٧).

---

(٧٥) نصر طه مصطفى: مصدر سابق، ص (٣٢)

(٧٦) جلوفكايا إيلينا.ك: مصدر سابق ، ص ٣٢٣ – ٣٢٤ فيصل جلول: مصدر سابق، ص ٦٧.

(٧٧) دائرة التوجيه المعنوي: البيانات السياسية لفخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية (خطاب الرئيس علي عبد الله صالح بمناسبة العيد (١٦) لثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٧٨م.

• كشف الرئيس عن هوية فكره السياسي الوطني في زمن مبكر من عهده من خلال الأولويات التي حملت مشروع الديمقراطية على أساس إنماء ثقة سريعة بقيادته السياسية بتأميل القوى الوطنية بفرص المشاركة الفاعلة في صنع القرار السياسي للدولة.. خصوصاً وأن ذلك جاء مقترناً بإعلانه عن إنشاء المجالس البلدية في كل محافظات الجمهورية والذي اعتبره الرئيس صالح بمثابة المنجز الجديد جداً الذي يستحق جعله «هدية» بمناسبة أعياد الثورة.

ومما سبق – فإننا لا نشك أبداً بأن تلك البداية، رغم زمنها القصير، كانت استهلالاً واعداً بقوة بحقبة تاريخية أفضل في نظر الكثير من القوى الوطنية والشرائح الاجتماعية المختلفة.. وتولدت خلالها مناخات من الاستعداد النفسي للتفاعل مع البرامج السياسية للرئيس الجديد ودخول التجربة بحذر أقل. وقد ترجم مجلس الشعب هذه الحقيقة بأن منح الرئيس علي عبد الله صالح رتبة عقيد امتناناً لما بذله من جهد في حماية الوطن في المرحلة الحرجة التي أعقبت اغتيال الرئيس أحمد حسين الغشمي.. وصدر قرار الترقية إلى رتبة عقيد في يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٧٨م متزامناً مع احتفالات الشعب اليمني بالذكرى السادسة عشر لثورة السادس والعشرين من سبتمبر. وبذلك صار الرئيس علي عبد الله صالح الرجل الوحيد الذي يحمل هذه الرتبة بعد إيقاف كل الرتب العسكرية في الجمهورية العربية اليمنية من رتبة مقدم فما فوقها على رتبة مقدم حتى تتحسن الأوضاع المالية للبلاد. (٧٨).

---

(٧٨) محمد يحيى الحداد، التاريخ العام لليمن، ج٥، ص ٢٠٥- ٢٠٦

الباب الثالث

علي عبدالله صالح
التحديات الأولى لحكمه

ولادة ماركسية.. وانقلاب ناصري

لا شك أن سنوات الاضطراب السياسي وما رافقتها من أحداث دامية، وتصفيات عنيفة لم تكن تستهدف إلا شل إرادة النظام السياسي في صنعاء، وتفتيت مؤسساته للحد الذي تصبح الساحة مهيأة لأي عمل مضاد للانقضاض على مقاليد الحكم، وربما كانت مسألة تأمين أي سلطة جديدة تبدو في غاية الصعوبة، وهو الأمر الذي كان متوقعا أن تستغله القوى الطامعة بالحكم في وقت مبكر من عهد الرئيس الحديث العهد قبل التقاطه أنفاسه.

فلم يهنأ الرئيس على عبدالله صالح كثيراً بالصورة التي زهت في ذاكرته وهو يحتفل بالعيد السادس عشر للثورة السبتمبرية بعد أن ظن البعض يوم اغتيال الغشمي أن أحداً لن يتذكر يوم ٢٦ سبتمبر بعد تلك اللحظة .. فمع أن الترقية التي حظي بها من قبل مجلس الشعب التأسيسي عبرت عن إحدى صيغ الهيمنة السياسية لسلطة الرئيس التي شقت طريقها إلى قرارات المجلس بزمن قصير، ومع إنه واظب على الاحتفاظ بالهامش الحركي الحذر الذي تتعزز القناعة بضروراته في ظل استمرار النشاط العدواني على الحدود مع الشطر الجنوبي .. إلا أنه لم يكن يتوقع أن تتطور الأمور بالسرعة التي آلت إليها بعد أسبوعين فقط من إحياء ذكرى الثورة السبتمبرية.

ففي يوم ١٣ أكتوبر ١٩٧٨ م أعلن الرئيس عبدالفتاح إسماعيل عن تأسيس الحزب الاشتراكي اليمني، وتولي أمانته العامة. وكان ذلك يعني إرساء مشروع سلطة في الجنوب تشبه إلى حد التماهي صورة السلطة في الاتحاد السوفيتي، منطلقاً من دوافع ثورية أمينة لمعتقداته والتزامه الأيديولوجي، وبالتالي تحوله إلى محور لكل السلطات، تنضوي تحت عباءته كل القوى السياسية والتنظيمات العاملة في ساحة الشطر الجنوبي مع إمكانياتها المادية والبشرية(١).

ومثل هذه الخطوة ستحمله على التصميم أكثر على المضي بتنفيذ تصوره لمستقبل اليمن والقاضي بأحداث ثورة جذرية تطهر بالدم والعنف المجتمع اليمني، شمالاً وجنوباً، من بناه التقليدية -خاصة وأن الرأي الذي ساد الساحة الجنوبية يذهب إلى إمكان إسقاط النظام الشمالي للرئيس على عبدالله صالح إذا ما تدخل الجيش الجنوبي لإسناد (المقاومة)، الجبهة الوطنية الديمقراطية المسلحة..(٢) وكان من المؤكد أن يدفع هذا التطور بالرئيس علي عبدالله صالح إلى رفع درجة اليقظة والحذر، والإنذار باحتمال قرب وقوع حرب حتمية، على قوات الرئيس علي عبدالله صالح والاضطرار لخوضها، وعلى قواعد وتوقيت نظام عدن.. وهو ما ستقودنا إليه أحداث شهر فبراير ١٩٧٩م.

وإذا كان الإعلان عن ولادة الحزب الاشتراكي اليمني قد مثل تأويلاً معقداً للظرف السياسي ربما سيضاعف من معاناة الرئيس علي عبدالله صالح، فإنه وبعد يومين فقط من ذلك كان على موعد

---

(١) فيصل جلول: مصدر سابق، ص١٣٩؛ د. عبد العزيز المقالح: أحمد الحورش، ص٦٢.

(٢) جولوفكايا. ايلينا. ك: مصدر سابق، ص ٣١٩؛ د. صادق عبده علي: الحركات السياسية والاجتماعية في اليمن، ص١٦.

مع المفاجأة الأكبر، والاختبار الأصعب الذي حاول إعادة خلط الأوراق السياسية وقلب معادلاتها في صنعاء، واعتبره المراقبون – آنذاك – صدمة مفاجئة وتحدي صارخ وفريد من نوعه استطاع أن يزن طبيعة الثقل السياسي الحقيقي لنظام الرئيس علي عبدالله صالح.

ففي يوم ١٥ أكتوبر ١٩٧٨ م أقدم ضباط ينتمون إلى التنظيم الوحدوي الناصري (جبهة ١٣ يونيو – السرية) على تنفيذ محاولة انقلابية للإطاحة بنظام الرئيس علي عبد الله صالح والاستيلاء على السلطة في صنعاء، تدعمهم المدرعات والمشاة والشرطة العسكرية(٣) بقيادة عيسى محمد سيف – زعيم الحزب الناصري، في الوقت الذي كان فيه الرئيس يقوم بزيارة داخلية لمحافظة الحديدة.(٤)

وفي الحقيقة، إن الناصريين لم يتحولوا إلى قوة سياسية مؤثرة إلاّ بعد حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤م، حيث أخذت بالانفتاح على الحكم للمرة الأولى -وتمكنت وفقاً لما تذكره أدبيات التنظيم الناصري- من استقطاب مراكزاً جيدة في الجيش ومؤسسات الحكم المدنية(٥). ولم يكن بمقدور أحد التأكد فيما إذا كان الحمدي قد انتمى للتنظيم بقناعة فكرية أم بحثاً عن قوة تدعم نظامه، وتمثل واجهة لانتمائه إلى المؤسسة العسكرية رغم وجود الشواهد التي تبرر لنا ترجيح الاحتمالين معاً(٦).

تلقى الناصريون ضربة سياسية قوية جداً بمقتل الرئيس الحمدي في ١١/١٠/١٩٧٧م، واتهموا الرئيس الغشمي بذلك متوعدين بالانتقام. وتشكلت جبهة ١٣ يونيو للقوى الشعبية كجناح حركي سري يعمل من أجل تمكين الناصريين من بلوغ السلطة بعد الإطاحة بالنظام القائم، وسعى قادة الجبهة لاستغلال العلاقة الوطيدة بين الحمدي والزعيم الليبي معمر القذافي وللحصول على دعمه(٧)، فتعهد القذافي بدعم وتمويل أنشطة جبهة ١٣ يونيو. فحدث أن صعّد الضباط الناصريين من أنشطتهم داخل الجيش وفي فبراير ١٩٧٨ قاد الرائد مجاهد الكهالي حركة تمرد وعصيان(٨) سرعان ما تم إخمادها بحملات مشتركة من قبل قوات الأمن الداخلي، ووحدات عسكرية بقيادة نائب رئيس هيئة الأركان العامة.

لا شك أن الناصريين كانوا قد أصبحوا قوة فاعلة، خصوصاً في الجيش، وأن انهيار الأوضاع السياسية لنظام الغشمي كان يتيح لهم فرصة اتخاذ قرار الانقلاب العسكري على السلطة الحاكمة وتحين الوقت المناسب للتنفيذ.. لكن غيرهم كان الأسبق لاغتيال الغشمي وإنهاء عهده.

---

(٣) جولوفكايا. إيلينا .ك.: مصدر سابق ص ٣١٣. ناجي علي الأشول: الجيش والحركة الوطنية في اليمن، ص٢١١.

(٤) د. عبد الولي الشميري: ١٠٠٠ ساعة حرب، ج١، ص ٩٧.

(٥) سعيد أحمد الجناحي: الحركة الوطنية اليمنية، ص ٢٢٤، الهام محمد مانع: الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن، ص ٢٠٢.

(٦) سبق وأن كان الرئيس إبراهيم الحمدي أحد أعضاء حركة القوميين العرب، وقد انشق عنها إثر التحولات الفكرية التي شهدتها الحركة. علاوة على أن متانة جسور العلاقة بينه وبين الزعيم عبد الناصر الذي زار اليمن في عهده، وكذلك مع الزعيم القذافي من قبل اعتلائه سلم الرئاسة وحتى آخر عهده تؤكد كلها على أنه كان على خلفية حزبية قومية وقناعة فكرية بذلك. ومن جهة أخرى فإنه بعد أن عمد إلى حل الاتحاد اليمني في ١٤/٦/١٩٧٤م، وحل مجلس الشورى في ٢٢/١٠/١٩٧٥م، وصفى القوى المناوئة في الجيش، وخذل القوى التي ساعدته للوصول للحكم، ثم تعقب حركة الإخوان المسلمين، وأقصى المشائخ، تعددت خصوماته واصطدام بالكثير من المناوئين على رأسهم القوى القبلية، فأصبح بأمس – الحاجة لحليف جماهيري يروج لشعاراته الوطنية ويلمع صورته ويسند حكمه. وكان على وشك أن يضع الناصريين في قالب دستوري جماهيري من خلال مؤتمر شعبي عام لو لا أن القضاء كان أسبق إليه منهم.

(٧) جولوفكايا. إيلينا .ك: مصدر سابق، ص ٣١٤م. د. عبد الولي الشميري: مصدر سابق، ص ٩٧. فيصل جلول: مصدر سابق، ص ٥٤.

(٨) فيصل حلول: مصدر سابق، ص ٦٨ ناجي على الأشول: مصدر سابق، ص ١٨٨. جلوفكايا إيلينا. ك: مصدر ٣١٣.

في الفترة التي أعقبت اغتيال الغشمي أخذ الناصريون يرسمون سيناريو جديد للمرحلة القادمة، لعبت الأقدار في رسم ملامحه دوراً كبيراً.. فبعد أن أقدم علي عبد الله صالح على مفاجأة كل القوى السياسية، ومنذ اليوم الأول، بالانقضاض على مراكز الحكم، ونشر قوات موالية له يثق بها حول تلك المراكز القيادية والأمنية لحمايتها، وبذلك الإجراء فوّت على الناصريين فرصتهم الذهبية في مباشرة مخططهم الانقلابي الذي كان قد اتخذوا قرارهم فيه بعد اغتيال الرئيس إبراهيم الحمدي – بحسب ما تؤكده بعض القيادات الناصرية حالياً(٩).

تعامل الناصريون مع الوضع الجديد بحذر شديد في بادئ الأمر، حتى إذا ما لاح لهم أن المقدم علي عبد الله صالح هو الأوفر حظاً من سواه في الفوز بكرسي الرئاسة راود الكثير من قيادات التنظيم الإحساس بإمكانية استقطاب الرئيس علي عبد الله صالح في الصف الناصري، واحتوائه على غرار ما كان عليه وضع الرئيس الحمدي.

ومع أن علي عبد الله صالح لا يمتلك الخلفية الحزبية القومية التي كانت لسلفه مع حركة القوميين العرب، أو غيرها إلاّ أن الظرف بدا للتنظيم مماثلاً، ويستدعي استناد الرئيس الجديد إلى قاعدة جماهيرية تجلي صورته في الساحة،وتدعم سياساته، خاصة وإن عيسى محمد سيف زعيم التنظيم كان يرى في العلاقات الشخصية الواسعة للمقدم علي عبد الله صالح مع عناصر التنظيم، بحكم سنوات عمله في تعز الموصوفة بقلعة الناصريين، مشجعة لتبني الفكرة والاستحواذ على فؤاده قبل أن يتمكن منه الآخرون.. وهو الأمر الذي يفسر انضمام الناصريين إلى المظاهرات التي خرجت في تعز وإب لدعم ترشيح المقدم علي عبد الله صالح للرئاسة آنذاك، بل أن من القيادات الناصرية من يعترف بذلك ويذهب إلى القول: "إننا نحن الذين حركنا المظاهرات في تعز لدعم ترشيح الرئيس صالح..." ويضيف إلى ذلك: " إن المظاهرات التي نفذناها في تعز كانت نتيجة تعميم وصلنا من الزملاء في مجلس الشعب – عبد الله سلاّم- وآخرين والقاضي بدعم الرئيس علي عبد الله صالح، وقد شكل الناصريون وفداً عسكرياً لزيارته لحسم ترشيح الرئيس كمرشح للجيش..."(١٠)

وكما ذكرنا من قبل أن الصدفة القدرية لعبت دورها، فالمقدم علي عبد الله صالح بعد وصوله إلى صنعاء، من تعز كان استدعى بعض الضباط الماهرين ممن عرف كفاءتهم العسكرية خلال مدة خدمته هناك، للمساعدة في تحصين وحماية العاصمة، وكان بينهم أعضاء في التنظيم السري لجبهة ١٣ يونيو. وبعد أن تولى رئاسة الجمهورية أوكل لعدد من الناصريين قيادة مراكز مهمة سواء في قطاعات الجيش أو الأمن أو المؤسسات المدنية الأخرى(١١). علاوة على أن الناصريين كانوا استهلوا

---

(٩) عبده محمد الجندي – الأمين العام للحزب الناصري الديمقراطي في اليمن: حوار مع صحيفة "المستقبل"، العدد السابق ٣٢٤ بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٦م

(١٠) نفس المصدر السابق.

(١١) إلهام محمد مانع: الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن، ص ٢٠٤. سعيد الجناحي: مصدر سابق، ص٥٢٤.

عهد الرئيس صالح بسلطات قوية ونفوذ متغلغل في مختلف قطاعات الدولة كجزء من موروثهم السابق الذي جنوه في العهدين الماضيين (١٢)، في الوقت الذي تحاشى فيه الرئيس صالح الدخول بمصادمات أو تصفيات للقوى الوطنية الأخرى خلافاً لما جرت عليه العادة من قبل.

وهكذا تظافرت الظروف في تلك الآونة بسياقاتها العفوية لتجعل الناصريين في مستهل عهد الرئيس علي عبد الله صالح أرباب قوة فاعلة خصوصاً داخل الجيش، فتعززت به مشاعر غرور القوة الذي غالباً ما تقع الحركات السياسية ضحية له. وعاود التنظيم الناصري التفكير في الوصول إلى السلطة، ظناً منه بضعف القصر الجمهوري، وامتلاك آليات التغيير الكافية، وأن هناك من يسعى حثيثاً لاستباق الناصريين إلى الحكم(١٣). وعلى هذا الأساس دار النقاش تحت سقف اللجنة التنفيذية للتنظيم بشأن القيام بانقلاب عسكري والإطاحة بحكم الرئيس علي عبد الله صالح، وبين تلكؤ البعض وحماس البعض الآخر للفكرة انتهى الأمر بالغلبة للجناح العسكري والقيادات التي كانت الأكثر ارتباطاً بالسلطة أيام الحمدي، ويؤكد البعض(١٤) أن تلك القيادات كانت واقعة تحت تأثير إيحاءات النظام الليبي وضغطه بضرورة حسم الأمر عاجلاً قبل اشتداد عظم نظام الرئيس صالح واستقراره، إضافة إلى إغراءات ووعود أخرى اتفق عليها القذافي مع القيادات الانقلابية.

في مطلع شهر أكتوبر كان الناصريون أعدوا كل شيء للانقلاب، واستدعوا العديد من قدماء العسكريين من تعز(١٥)، وتم رسم الخطة وتحديد المسارات وتوزيع الأدوار، حتى بات معلوماً للبعض المنصب الذي سيشغله في الحكومة الجديدة. وبدت قيادة الانقلاب واثقة بالنجاح خصوصاً وأن غالبية القطعات العسكرية المنتشرة حول صنعاء كانت تحت قيادات موالية له.

وفي يوم ١٥ أكتوبر ١٩٧٨م تحركت وحدات عسكرية من الدروع والمشاة والشرطة العسكرية باتجاه مركز مدينة صنعاء — حيث القصر الجهوري ومقر القيادة وغيرها، لكن المفاجأة كانت بانتظارها قبل أن تتمكن من الانتشار في مواقعها. إذ ترجح مصادر مطلعة(١٦) أن أجهزة مخابرات الرئيس علمت بوجود حركة انقلابية دون أن تعرف بقية التفاصيل، فبادرت إلى إبعاد الرئيس إلى الحديدة بعيداً عن مسرح الأحداث حرصاً على حياته، وتم إصدار الأوامر لقوات ضاربة للتمركز في منافذ العاصمة الاستراتيجية، منها اللواء الأول مدرع بقيادة المقدم (محسن سريع)، وقوة أخرى بقيادة المقدم (علي محسن صالح) وقوات أخرى شاركت جميعاً في التصدي بضراوة للقوات الانقلابية وإحباطها على الفور.

(١٢) محمد أحمد العفيف: سنوات مجيدة من عمر الثورة اليمنية، ص١٢٢-١٢٨. سعيد الجناحي: مصدر سابق ٥٢٢

(١٣) عبده محمد الجندي الأمين العام للحزب الناصري الديمقراطي: مصدر سابق.

١٤))د. عبد الولي الشميري: مصدر سابق، ص٩٧، جولوفكايا. إيلينا.ك: مصدر سابق، ص٣١٤

١٥)) عبده الجندي مصدر سابق:

١٦)) يذكر قيادي كبير في الساحة (يرفض ذكر اسمه) أنه قام بإعلام القصر الجمهوري بأمر الانقلاب بعد ساعات قليلة من تحديد الناصريين لساعة الصفر، ويغلب الظن أن يكون مصدر الخبر إما أحد الضباط المقربين للرئيس ممن كانوا في التنظيم أو عن طريق المخابرات، وتم استدعاء نجدة من قوات موالية ومخلصة من منطقة قريبة من صنعاء، وأخذت الاحتياطات كلها ببالغ السرية والحذر.

وتم أيضاً اعتقال قائد الانقلاب (عيسى محمد سيف) -زعيم التنظيم الوحدوي الناصري، وكذلك الذين ساندوه من أعضاء قيادة التنظيم في الجيش أو الحكومة وفي مقدمتهم :(نصار علي حسين) و(محسن فارع)- قائد الشرطة العسكرية، والمقدم (الرازقي)- نائب قائد الوحدات المركزية، و(عبد السلام مقبل) - وزير الشئون الاجتماعية والعمل، وآخرين. وشنت الأجهزة الأمنية حملة اعتقالات واسعة، وتم سحق التنظيم الناصري تماماً عشية فشل الانقلاب سواء تحت وطأة الخوف أو الحبس أو الهروب. وبعد محاكمة علنية تم إعدام تسعة ضباط، كما صدر لاحقاً حكم الإعدام لثلاثة عشر من المدنيين الضالعين في التخطيط أو التنفيذ للانقلاب(١٧).

وعلى إثر الانقلاب - أيضاً- تدهورت العلاقات بين الجمهورية العربية اليمنية والجمهورية الليبية بعد أن ثبت للسلطات اليمنية أن ليبيا كانت هي الجهة المشجعة والممولة لذلك الانقلاب(١٨).

ومما سبق - نرى أن الرئيس علي عبد الله صالح قد واجه القوى بعنف أشد، وضرب بيد من حديد، وظهر في أقصى درجات الحزم التي يمكن أن يكون فيها رئيس دولة، ليس هذا فحسب بل أنه حرص على توجيه أوامره بجعل المحاكمات علنية أمام الملأ ويتم نقل وقائعها مباشرة عبر وسائل الإعلام، وكان ذلك تصرفا يظهر الذكاء الذي يتمتع به الرئيس، لأنه بذلك برأ ساحته من دمائهم وقطع دابر الإشاعات التي قد يثيرها الطابور الخامس لتأليب الوضع الجماهيري على السلطة..

والأهم من كل ما سبق، هو إنه جعل من ذلك بمثابة رسالة فورية إلى جميع القوى السياسية في داخل الوطن وخارجه، بأنها ستواجه مصيراً مرعباً إذا ما سوّلت لهم أنفسهم الإقدام على كل ما من شأنه زعزعة أمن و استقرار ومستقبل السلطة أو الشعب.. فكان الانقلاب الناصري الفاشل سبباً هاماً جداً في إقرار الأمن الداخلي في المرحلة القادمة.

صنعاء ومأزق الخنادق الجبهوية

على الرغم من القضاء على المحاولة الانقلابية الناصرية، وظهور الدولة بمظهر المؤسسة الحازمة، والإرادة السياسية القوية، إلا أن الرئيس علي عبد الله صالح بدا كما لو أنه لم يكن راضٍ عن أداء أجهزة السلطة وهياكلها مما أدى إلى قيامه بأول مراجعة لواقع العمل السياسي للدولة باصداره القرار الجمهوري رقم (١) لسنة ١٩٧٨م، والذي قضى فيه في يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٧٨م بتعديل تشكيل الحكومة على النحو التالي: (١٩).

١	المقدم عبد العزيز البرطي	وزيراً للداخلية
٢	علي لطف الثور	وزيراً للتنمية ورئيساً للجهاز المركزي للتخطيط
٣	القاضي على علي السمان	وزيراً للأوقاف والإرشاد
٤	محمد سالم با سندوة	وزيراً للإعلام والثقافة

٥	أحمد صالح الرعيني	وزيراً للشئون الاجتماعية والعمل والشباب
٦	إسماعيل أحمد الوزير	وزيراً للعدل
٧	أحمد عبد الرحمن السماوي	وزيراً للمالية
٨	محمد حزام الشوحطي	وزيراً للاقتصاد

ومن الممكن اعتبار هذه التعديلات الوزارية أول ردة فعل رئاسية على أحداث ١٥ أكتوبر الصاخبة، وكان هدفها بالدرجة الأولى تأمين السلطة من الداخل وإقرار قواعد الحكم من خلال إقصاء "اليوسفي" وتعيين "المقدم البرطي" الذي سبق أن احتل عدة مراكز أمنية مهمة. أما الهدف ا لثاني من التعديل كان لمعالجة التدهور الاقتصادي، وتفعيل البرامج التنموية التي احتلت مقدمة البرنامج السياسي الذي أعلن عنه الرئيس صالح عشية تسلمه مقاليد الحكم في ١٧ يوليو.

وهو الأمر الذي يفسره قرار الرئيس بإعادة (علي لطف الثور) إلى مراكز الحكم، وزيراً للتنمية ورئيساً للجهاز المركزي للتخطيط- أي ضمن حدود خبراته السابقة التي اضطلع بها من قبل، حيث إنه عمل(٢٠) وزيراً للخزانة للفترة (١٩٦٩/٩/٢- ١٩٧٠/٢/٤)، ووزيراً للاقتصاد ضمن حكومتين متتابعتين في عهد الرئيس الحمدي بدءً من (١٩٧٤/٣/٣م وحتى ١٩٧٨/٥/٢٩م) حيث أقصاه الغشمي من التشكيلة الحكومية الوحيدة في عهده، ليواصل مسيرة جديدة وطويلة في عهد الرئيس صالح.

بجانب ذلك التعديل، وسّع الرئيس علي عبد الله صالح من نشاطه الداخلي وزياراته الميدانية إلى مناطق مختلفة من أنحاء الجمهورية، ووضع حجر الأساس للعديد من المشاريع الخدمية، وأشرف على سير عمل التعاونيات وكل المشاريع الحيوية المتصلة بالحياة اليومية لمواطنيه.

لكن علي ما يبدو- أن الموروث السلبي كان ثقيلاً جداً، وأن الفراغ السياسي الذي شهدته الساحة الوطنية اليمنية في العهود المنصرمة قد خلّف داءً مستشرياً في الجسد اليمني، استغلته التيارات الفكرية اليسارية لنشر ثقافتها العكسية الغريبة بين صفوف أبناء الشعب اليمني حتى باتت تلك الحالة هي الوضع الأخطر، والتحدي الأعظم الذي يقف في طريق الرئيس علي عبد الله صالح، ويملي عليه واقعاً جدياً من العمل والتخطيط والوسائل.

فلم يكن بمقدور الرئيس الحديث العهد إزاحة تراكمات حقبة طويلة لم تذق طعم الاستقرار أو تلامس معادلات حكم متوازنة منذ أن قامت الثورة عام ١٩٦٢م، وحتى اللحظة. فلم يزل الاختراق الفكري يبحث عن بقعة يجثو عليها في الشطر الشمالي تأهبا لابتلاع النظام والوطن معاً في آن واحد. ومع الاقتراب من نهاية العام ١٩٧٨م تحول طابع النشاط المعادي لنظام صنعاء، والذي تقوده

---

(١٧) د. عبد الولي الشميري: مصدر سابق، ص ٩٧
(١٨) جولوفكايا. إيلينا. ك: مصدر سابق، ص ٣١٤.
(١٩) وكالة الأنباء (سبأ): الحكومات اليمنية خلال أربعين عاماً، ص ٥٩.
(٢٠) استندنا في تحقيق سيرة عمله من خلال تتبع الحكومات اليمنية المتشكلة منذ تأسيس النظام الجمهورية عام ١٩٦٢م

الجبهة الوطنية الديمقراطية(٢١) إلى عمل منهجي يستند إلى مخطط تفصيلي دقيق تديره مؤسسة "الدولة" في عدن(٢٢)، وتستثمره قوى أجنبية خارجية لصالح صراعاتها الدولية، وترصد له حصة عظيمة من مدخلاتها القومية.

في نهاية شهر أكتوبر – وبداية نوفمبر كانت الأموال الطائلة التي ترد عدن من الخارج، تجد سحرها وبريقها بين بعض قبائل وأفراد المناطق المحادة لشطر اليمن الجنوبي(٢٣)، تطور في نهاية أمرها إلى تحالفات – وإن كانت ضيقة ومحدودة- مع القبائل التي سخرتها قيادة الجبهة لضرب القبائل الأخرى الرافضة للفكر الماركسي، وفي مهاجمة الوحدات الحكومية- على غرار ما حدث قرب (حرف سفيان) و(الجوف) في مطلع شهر نوفمبر ١٩٧٨م(٢٤)، وواصلت الجبهة الوطنية تصعيدها للنشاط العسكري المسلح في مناطق متفرقة من الجمهورية العربية اليمنية. وأخذ التعاون بين القوى القبلية وممثلي الحركة الوطنية يشكل وضعاً مقلقاً جداً للرئيس علي عبد الله صالح.

لم يقف الرئيس صالح مكتوف الأيدي إزاء هذه التطورات السريعة، وسلكت حركته خطين، الأول داخلي والثاني خارجي. فقد أقدم على تعزيز نفوذ سلطته في المناطق التي كان وجود الدولة فيها ضعيفاً ونشطت فيها الجبهة الوطنية مثل الجوف ومأرب وغيرهما. فأجرى الرئيس عدة تغييرات في صفوف الضباط الكبار واستبدلهم بآخرين ممن يثق بهم، فعيّن (أحمد الخولاني) قائداً عسكرياً لمنطقة الجوف، ودعمه أيضاً بتعيين (يحيى محمد القاضي) محافظاً على الجوف. وبعث (مجاهد أبو شوارب) إلى منطقة مـأرب(٢٥). كذلك سعى إلى الحد من اتساع نشاط القوى اليسارية التي كانت تعمل بالعلن تحت أغطية أخرى، فأصدر قراراً بإغلاق مقر الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن واعتقال عدد من أعضائها. (٢٦)

ولما كانت الدولة محطمة الإمكانيات، ومبعثرة الطاقات في الوقت الذي كانت الجبهة تتحرك على مساحة أوسع. ففي أواخر شهر ديسمبر ١٩٧٨م قام الرئيس صالح بجولة مكوكية لدول الجزيرة

---

(٢١).تشكلت الجبهة الوطنية الديمقراطية في ١١ فبراير ١٩٧٦م من اتحاد خمس قوى يسارية تتبنى مفاهيم الاشتراكية العلمية، والفصائل الخمسة هي (الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، ومنظمة المقاومين الثوريين اليمنيين، وحزب الطليعة الشعبية، وحزب العمل اليمني، واتحاد الشعب الديمقراطي، وبقيامها ظهر أسلوب جديد للعمل السياسي قوامه المواجهة المسلحة والعمل العسكري وتبرير العنف والقتل كأداة لتغيير النظام السياسي القائم وتصدير الماركسية إلى شعوب الأرض..
لمزيد من المعلومات أنظر : (إلهام محمد مانع- الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن)،أيضاً (سيعد الجناحي – الحركة الوطنية اليمنية).

(٢٢) أحمد عطية المصري: النجم الأحمر فوق اليمن، ص ٢٥٥، أحمد صالح الصياد: السلطة والمعارضة في اليمن.

(٢٣) يفيد شهود عيان ممن عاشوا الأحداث واحتلت الجبهة مناطقهم وكانوا ضمن الصف الحكومي (علي الصريمي، حسين موسى واصل، علي مثنى عمر، محمد صالح واصل.. وغيرهم) إضافة إلى إفادات عناصر فعالة كانت في صف الجبهة، بأن الجبهة الوطنية اعتمدت في استقطاب الأهالي على أغراءات المال والسلاح الذي تمنحه للرعاة، والبدو بالدرجة الأولى مع الوعد بإطلاق أيديهم لنهب المناطق التي يحتلوها وجميع هؤلاء ما يعرفون حتى من هو (ماركس) أو ماذا تعني الحزبية،أما الأسلوب الآخر فهو بتوريط أحد أفراد الأسرة من الصبيان المراهقين الذين يجذبهم منظر حمل السلاح واستخدامه ثم يستغلونه كورقة ضغط وتهديد لوالده وإخوانه واقاربه بأنهم سيقتلوه إذا لم يتعاونوا مع الجبهة وكانوا فعلا ينفذون تهديدهم ويقتلوه، وكذلك يفجروا بيوت المعارضين وغيرها إلى حد الاعتداء على النساء وقصص كثيرة مخزية ووحشية للأمانة أقول أني سمعت الشيء نفسه من عشرات المواطنين في جبن والسدة والرضمة ودمت وإب المناطق التي زرتها لتوكيد معلوماتي.

(٢٤) مصدر سابق ، ص ٥٢

(٢٥) جولوفاكيا. إيلينا.ك. مصدر سابق، ص ٣١٨م بلقيس أبوأصبع: مصدر سابق ص ١٩٠

(٢٦) جولوفكايا. إيلينا. ك: مصدر سابق، ص ٢١٢

العربية والخليج، زار خلالها المملكة العربية السعودية، ومسقط وأبو ظبي وعمان واطلع زعمائها على حقيقة الوضع اليمني الجاري وآخر التطورات ، وأطلعهم على إمكانيات بلده مستهدفاً من وراء ذلك الحصول على مساعدات إضافية ليستعين بها في صراعه مع القوى اليسارية، ولإدارة العمليات العسكرية على الحدود(٢٧).

وقد تزامنت جولة الرئيس صالح في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي مع تطور جديد على صعيد الساحة الداخلية، فقد تكشف للرئيس أن الحملة التي شنتها أجهزته الأمنية على الرموز الناصرية عقب إفشال المحاولة الانقلابية لم تقض على جناحه الحركي وأن العديد من قيادات جبهة ١٣ يونيو الضالعة بالانقلاب تمكنت من الفرار إلى مناطق الشطر الجنوبي، ثم ما لبث أن جددت هيكلها التنظيمي وأقرت برنامجها السياسي المرحلي، وفتحت المباحثات مع الجبهة الوطنية الديمقراطية.

وفي الفترة من ٢٥ ديسمبر ١٩٧٨ إلى ٥ يناير ١٩٧٩م وقعت كل من جبهة ١٣ يونيو والجبهة الوطنية الديمقراطية على بيان مشترك يعلن عن وحدة الجبهتين،(٢٨) ويذكر البيان دواعي تلك الوحدة على ان (عملية الوحدة ضرورة حتمية، أملتها ظروف الواقع، التي تتطلب تعبئة كل قوى وطاقات الشعب اليمني، لتعزيز وتوسيع النضال..) ويفصح البيان عن الهدف العملي الأساسي بأنه يرمي إلى (إقامة السلطة الوطنية الديمقراطية في الشطر الشمالي من الوطن..).

وهكذا ازداد الوضع اليمني تعقيداً، وعظم حجم التحدي الذي ينتظر الرئيس علي عبدالله صالح في زمن المواجهة الحتمية، فالتطور الأخير لا بد أن يعطي زخماً قوياً للنظام الجنوبي للإصرار على اجتياح الشمال.

حرب الأخوة الأعداء

إختلف عام ١٩٧٩م عن سابقه تماماً، فهو عام (النقيضين) الحرب والعنف والتخريب، ونقيضه البناء والتشريع والتأسيس الديمقراطي على طريق إعادة التأهيل الوطني للدولة اليمنية.

فقد استهل الماركسيون هذا العام بنشاط محموم وعنف منقطع النظير في كل بقعة طالتها أيديهم، فاجتياز الرئيس علي عبدالله صالح للاختبار الانقلابي فسره عبدالفتاح إسماعيل على إنه استنزف قوة صنعاء وزاد ضعفها فوق الضعف الموروث عن الانعطافات السياسية التي رافقت الدولة لعدة سنوات. فغلب الظن لنظام عدن إن الرئيس صالح ضعيف وقد دقت نواقيس البدء بتنفيذ مخطط السيطرة على الشطر الشمالي وتوحيده تحت راية الحزب الاشتراكي اليمني(٢٩).. الأمر الذي صعد من حدة التوتر بين الشطرين، ومن ثم احتدام الصدام المسلح في مناطق كثيرة على حدود الشطرين.

---

(٢٧) فيصل جلول: اليمن الثورتان الجمهوريتان الوحدة، مصدر سابق ص ١٨ ، د. خديجة الهيصمي و(آخرون): اليمن والعالم ص ١٧٤.

(٢٨) سعيد الجناحي: مصدر سابق، ص ٥٣١. جولوفكايا. ايلينا. ك: مصدر سابق، ص ٢١٧

(٢٩) علي ناصر محمد: حوار مع مجلة (الوسط) اللندنية، الأعداد (١٨١ - ١٨٥) سنة ١٩٩٥م.

وفي يوم ٢٠ فبراير ١٩٧٩م شنت الجبهة الوطنية ومليشيات نظام عدن حرباً شاملة استخدموا فيها مختلف أنواع الأسلحة الحديثة -الخفيفة والثقيلة- التي لا قبيل لقوات الشطر الشمالي بمواجهتها، واتبع فيها الماركسيون أبشع الأساليب الإرهابية التي يمكن أن تشهدها حرب بقصد نشر الرعب بين القبائل والأهالي وإجبارهم على الاستسلام .. ونجحت خلالها القوات الجنوبية بتكبيد قوات الرئيس صالح خسائر فادحة، واحتلال مناطق واسعة من الشطر الشمالي شملت البيضاء وقعطبة وحريب ودمت وجبن والسوادية وغيرها (٣٠).. ولولا مهارة الرئيس صالح في تعبئة الساحة الجماهيرية وتشكيل فرق الجيش الشعبي من السكان المحليين، وكذلك المقاومة المستميتة التي استبسلت بها بعض وحدات الجيش، لكانت القوات الجنوبية وصلت أبواب العاصمة. وما زال البعض يروي قصصاً استشهادية من تلك الفترة تكاد أن تكون أقرب إلى الملاحم.

إن إدارة الرئيس علي عبدالله صالح للمعركة (الأزمة) التي سنأتي عليها، لا بد وأن تبلور في أذهاننا جميعاً صورة ناضجة للزعامة المحنكة. فالكثير من القادة يصعقه الحدث الجلل ويشل إرادته من اتخاذ القرار السياسي الحازم.. بينما هناك آخرون تشتد صلابتهم كلما داهمتهم خطوب وعظم البلاء، ليجعلوا من أنفسهم فوق أقدارها وليس تحت مطارقها، وكان الرئيس صالح واحداً من أولئك الرجال الذين لم نعرف في حياتنا قط من كان يفوقهم مهارة وحنكة في إدارة الأزمات وتخطي النوائب.. على الرغم من كون الدولة التي ترأسها كانت خائرة القوى، خانعة لليأس، تنتظر منه أن يعطيها، لا أن يأخذ منها شيئاً -كما جرت العادة- ومن غير أن تعينه بالكثير من الوسائل والأدوات(٣١). لكنه جعل من خبرته، وعمق نظرته للواقع، وجرأته مصدراً للقوة التي يروض بها الأقدار، وينتزع من بين فرائصها مقادير خلق جديد للبذل والصمود والتحدي.

وهكذا نجد الرئيس علي عبدالله صالح يرمي بكل ثقله -أثناء المواجهات- إلى محاولة معادلة طرفي النزاع، وخلق توازن نسبي يحول دون استنفاذ البدائل أو استقواء الآخر. حتى إذا ما رجحت كفة التفوق المادي العسكري ومقوماته النوعية للشطر الجنوبي على كفة الشطر الشمالي، أقدم الرئيس في الحال على معادلتها بتفوق سياسي غاية في الدهاء، إذ تحولت في ظله الهزيمة العسكرية إلى نصر سياسي كبير أصبح لاحقاً مرتكزاً لانطلاقة الحركة الثورية الوطنية للدولة ومشاريعها التنموية. لإنه لم يتوقف عند حالة مستوحات من خطوط جغرافية وهمية في الأصل، ولا تمثل أكثر من ظرف طارئ ومؤقت، بل عمل على تفعيل العزلة السياسية لخصمه واستثمار الحالة التي هو عليها لإعادة تأهيل ساحته وتقويم وضع الدولة بكل مواريثها الثقيلة على محاور جديدة تؤسس دعائم مرحلة قادمة من الزمن اليمني التاريخي المصاحب لمسيرة العهد السياسي للرئيس علي عبدالله صالح.

---

٣٠)) د. عبدالولي الشميري: مصدر سابق، ص ٩٨. .فيصل جلول: مصدر سابق، ص ٦٨. جلوفكايا. ايلينا. ك: مصدر سابق، ص ٢٢١.

٣١)) الموروث الذي انتقل لعهد الرئيس صالح لا يتعدى أن يكون ساحة سياسية ممزقة تتجاذبها قوى وطنية مختلفة وغير منسجمة مع بعضها، والقصر الرئاسي اخترقته الخصوم عدة مرات، والجيش تقليدي وموزع على عدة مراكز قوى، وفراغ سياسي، وانهيار اقتصادي. وتخلف في جميع نواحي المجتمع والدولة.

بقدر ما كانت الحرب الحدودية بين الشطرين تجربة قاسية ومشحونة بالألم عند الرئيس صالح، بقدر ما حققت شخصيته القيادية. ورسمت أبعاد هويته السياسية والفكرية، وأبرزت ثقل الكيان السياسي للدولة اليمنية إقليمياً ودولياً(٣٢). وبالإمكان الوقوف على المحتوى الثقافي لمعطيات الرأي السابق من خلال ما نلخصه هنا من رؤى لمجريات الحدث السياسي المواكب للحرب الحدودية:

- عمل الرئيس علي عبدالله صالح على معالجة الأوضاع الخطيرة في بلده داخل إطار من الأولويات المدروسة بدقة والتي تكشف عن حقيقة إدراكه الواعي لعناصر الفلسفة التاريخية المكونة لحضارة المنطقة وتجاربها السياسية، والتي تؤكد الرأي السائد عنه حالياً كرجل سياسي محنك وليس مجرد نموذج عسكري تقليدي. فقد سلسل خطوط المواجهة بدءً بالتعبئة الشعبية ثم الدعم الإقليمي من دول شبه الجزيرة العربية والخليج العربي(٣٣)، ومن ثم تدويل المشكلة قومياً في إطار جامعة الدول العربية(٣٤)، وأخيراً استثمارها دولياً مع أقطاب القوى العالمية.
- كان لإنشاء فرق الجيش الشعبي من مختلف مناطق اليمن الأثر الفاعل في مقاومة المد الماركسي وإيقاف تغلله في المزيد من المدن اليمنية، حيث كانت كل فرقة لا يقل عدد أفرادها عن ألف مقاتل(٣٥). كذلك خلقت هذه الفرق لوناً متميزاً من التلاحم بين الدولة وأبناء الشعب اليمني، والذي كان من الاسباب التي ادت بأنيسود الهدوء الداخلي الذي كانت السلطة بأمس الحاجة إليه لتركيز نشاطها الأعظم للحرب الحدودية.
- حرص الرئيس صالح على إشراك دول شبه الجزيرة العربية والخليج العربي في وقت مبكر وسابق للحرب عمل على تأكيد الهوية السياسية والفكرية للرئيس أولاً، ومهد السبيل لتدفق أوسع المساعدات السعودية والخليجية لليمن وبالتالي فإن ذلك عزز الاعتقاد في المنطقة بكاملها بأن اليمن جزء حيوي لا يمكن استثناءه من أي حسابات استراتيجية إقليمية(٣٦)، وأن الرئيس صالح هو الشخص الذي يمكن الوثوق به ومساعدة بلاده إذا ما رغبت دول المنطقة بتحرير نفسها من مخاوف النفوذ الشيوعي في جنوب شبه الجزيرة العربية(٣٧). ومن الجدير ذكره- أن هذه المفاهيم للواقع الإقليمي ستحتل موضعاً منهجياً في أدبيات الرئيس صالح، وتصبح ضمن أفكار (الميثاق الوطني) في وقت لاحق، لكنها لن تجد طريقها إلى السياسات الخليجية إلا مع نهاية القرن العشرين حين بدأت القيادات الخليجية تستوعب مغزى ذلك وتعلن موافقتها على انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي — ولكن للأسف- جزئياً.

---

(٣٢) الهام محمد مانع: دراسة نشرتها صحيفة (القدس العربي) اللندنية، العدد (٤١٦٦) بتاريخ ٨/١٠/٢٠٠٢م.
(٣٣) حديجة الهيصمي (وآخرون): اليمن والعالم، ص ١٧٣ — ١٧٥.
(٣٤) حلوفاكيا. ايلينا. ك: مصدر سابق، ص ٣٢١- ٣٢٢.
(٣٥) جولوفكايا. ايلينا.ك: مصدر سابق، ص ٣٢١. د. عبدالولي الشميري: مصدر سابق، ص ١٠١.
(٣٦) محمد محمود الجبوري: الأمن القومي العربي — الملامح المجهولة، ص ١٠٤.
(٣٧) فيصل جلول: مصدر سابق، ص ٦٩.

- عمل الرئيس صالح على فرض المزيد من العزلة على نظام الرئيس عبدالفتاح إسماعيل من خلال توجيه مذكرة لجامعة الدول العربية يشرح فيها ما حدث، ويطالب الجامعة بدراسة الوضع الناشئ والتدخل في النزاع القائم، وهو ما أسفر عنه تدخل ممثلين من (العراق وسوريا والأردن) والتوسط بين الطرفين ثم الاتفاق على وقف إطلاق النار اعتباراً من يوم ٣ مارس ١٩٧٩ (٣٨). كذلك انعقاد القمة العربية الطارئة في الكويت للفترة من ٤-٦ مارس ١٩٧٩م والتي أوصت بعقد قمة للطرفين للفترة من ٢٨-٣٠ مارس ١٩٧٩ والتي انتهت بتوقيع "اتفاقية الكويت" بين كلاً من الرئيس علي عبدالله صالح والرئيس عبدالفتاح إسماعيل(٣٩).

إن مدلولات هذه الخطوة حملت الكثير من المفاهيم التي ترسخ القناعة لدينا بكون الرئيس علي عبدالله صالح ضرورة تاريخية حتمية في حياة اليمنيين. فهو لم يمض عليه في الحكم سوى نصف عام، ورغم ذلك نقل رسالة كبيرة للقيادات العربية تفيد بأن الحوار الإيجابي هو الخيار الأفضل في بناء سياسات الشعوب، وأن البيت العربي (المتمثل بجامعة الدول العربية) بإمكانه أن يصبح ملاذ الأنظمة الآمن لتجاوز محنها الصعبة في ظل النوايا الحسنة المخلصة للأشقاء..

وبهذا السلوك الحضاري وضع الرئيس صالح حجر أساس الانتماء القومي للدولة اليمنية، وعزز ثقة أعضاء الجامعة العربية بقيادته الحكيمة. أضف إلى ذلك أن "اتفاقية الكويت" ستكون اللبنة الأصلية التي سيشمخ فوقها صرح الوحدة اليمنية- كما سنرى ذلك لاحقاً.

انتهز الرئيس صالح تداعيات الحرب ليخطو نحو انفتاح جديد في أفق العلاقات الخارجية لدولته. فإبان حرب فبراير ١٩٧٩م نشطت الدبلوماسية اليمنية في الولايات المتحدة الأمريكية، وعقدت مباحثات لممثلي اليمن والسعودية والولايات المتحدة ناقشت مسألة تحديث الجيش اليمني، وحث الإدارة الأمريكية على تسليم اليمن صفقة سلاح متأخرة منذ عام ١٩٧٨م كانت قد اتفقت بشأنها اليمن منذ عام ١٩٧٦ (٤٠). وبما أن مصالح الدول الثلاث تلتقي تماماً على جبهة واحدة أمام المعسكر الاشتراكي- وإن كان لكل طرف أسبابه الخاصة المختلفة- فقد تعهدت السعودية بتمويل الصفقات اليمنية، وتكفلت الولايات المتحدة بتسليح اليمن، كذلك وقع الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) على مذكرة إلى وزارة الدفاع الأمريكية بإرسال صفقة السلاح المتأخرة منذ عام ١٩٧٨م، والتي كانت تشمل على ١٢ طائرة (إف/٥) و ٦٤ دبابة (إم/٦٠) إلى جانب توقيع الأطراف الثلاثة على صفقة جديدة بقيمة (٤٠٠) مليون دولار(٤١).

---

(٣٨) جولوفكايا. ايلينا.ك: مصدر سابق، ص ٢١١ (سياسة العزل للنظام الجنوبي كانت قد بدأت عقب اغتيال الرئيس الغشمي حيث رفع المجلس الرئاسي المؤقت شكوى للجامعة العربية بذلك الشأن — وكان علي عبد الله صالح عضواً في المجلس يومها- فعقدت الجامعة جلسة طارئة في الأول من يوليو ١٩٧٨ وأعلنت (١٣) دولة عربية مقاطعتها الدبلوماسية لنظام اليمن الديمقراطية)، خالد محمد ألقاسمي: الوحدة اليمنية حاضرا ومستقبلا، ص ٨٦.

(٣٩) رئاسة الجمهورية: عشرون عاماً من العطاء، ص ٢٩. خالد بن محمد ألقاسمي: الوحدة اليمنية حاضرا ومستقبلا، ص ١٣٠.

(٤٠) حمود منصر (وآخرون): اليمن والعالم، ص ٢٢٠. خالد محمد القاسمي: الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلا، ص ٨٥.

(٤١) الهام محمد مانع: دراسة في صحيفة (القدس العربي)، مصدر سابق، صحيفة (٢٦ سبتمبر): العدد (١٠٤٤) بتاريخ ١٢/١٢/٢٠٠٢م.

إن أهمية هذا الحدث تكمن في كونه مثل أول انطلاقة يمنية نحو المؤسسة العسكرية الحديثة التي ستضطلع مستقبلاً بأدوار حيوية جداً في إعادة موازنة المعادلة الإقليمية، وتقديم اليمن كدولة مؤسسية تحتل ثقلاً يجب أخذه بعين الاعتبار في الحسابات الدولية.. وكان ذلك بمثابة استثمار جيد للظرف الحرج، كشف عن دهاء الرئيس صالح في رسم خطوط سياساته الخارجية والإمساك بزمام المبادرة.

تتكشف مهارة الرئيس علي عبدالله صالح في احتواء الظرف السياسي المعقد، والمناورة على محاوره المتعددة في الطريقة التي تعامل بها مع الساحة المشحونة بالتوترات آنذاك. فقد حرص على أن يكون واقعياً بكل معنى الكلمة، وبنى سياساته على أساس من ذلك. فانطلاقه من حقيقة التفوق العسكري لقوات الشطر الجنوبي وتنظيمها الدقيق، ومهاراتها القتالية العالية فرض عليه السعي لقطع طريق العودة لخيار الحرب، والمناورة بقدر المستطاع مع خصومه من خلال هامش عريض من المرونة والشفافية في تهيئة ظروف الحل السلمي وصولاً إلى صياغات مقبولة للاتفاق عليها(٤٢).

وهكذا، فإن رفض الجبهة الوطنية لوقف إطلاق النار المبرم يوم ٣ مارس ١٩٧٩ كان سيأجج الحرب ثانية لو قابله موقف متشدد من قبل الرئيس صالح. لكن ما حدث هو أن الرئيس صالح عقد لقاءً سرياً مع ممثلي الجبهة مفضلاً لغة الحوار، واستمع إلى مطالبهم(٤٣) بصدر مفتوح، ووعد بالكثير الذي يخدم الوطن والشعب(٤٤). ومن أجل التخفيف من حالة التوتر السائدة في الساحة أصدر الرئيس في يوم ٢١ مارس ١٩٧٩ القرار الجمهوري رقم (٢٧) والقاضي بتعديل الحكومة، والذي سعى من خلاله إلى التخلص من العناصر التي كانت تنساق وراء تأثيرات خارجية (خليجية) تحاول عرقلة أي تقارب بين الشطرين. وفي مقدمة هؤلاء: عبدالله عبدالمجيد الأصنج (وزير الخارجية) وكذلك محمد سالم باسندوه (وزير الإعلام والثقافة).

وحل محلهم شخصيات معروفة بتعاطفها مع القوى الديمقراطية (٤٥) وإلى جانب ذلك أصدر الرئيس قراراً بالعفو عن عدد كبير من السجناء السياسيين، وإعادة المفصولين من الدوائر الحكومية إلى وظائفهم(٤٦) وإيقاف الحملات الإعلامية التي تستهدف نظام الشطر الجنوبي وهكذا كانت هذه المقدمات كفيلة باحتواء التوتر السياسي وتهيئة طقوس ملائمة لما تم توقيعه لاحقاً في الكويت.

---

(٤٢) جولوفكايا. ايلينا.ك: مصدر سابق، ص ٣٢٥.

(٤٢) تقدم قادة الجبهة ببرنامج واسع وطالبوا الحكومة بتنفيذه معاً. وتلخص البرنامج في ضمان سيادة البلاد واستقلالها، وقف تدخل العربية السعودية، وكل تدخل أجنبي في شئون الجمهورية العربية اليمنية، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، تنفيذ إصلاحات اقتصادية اجتماعية، إقرار دستور جديد للبلاد، وأخيرا إجراء انتخابات مجلس الشعب التأسيسي وإشراك مختلف القوى السياسية فيه.

(٤٤) لم توقف الجبهة الوطنية أعمالها إلا في ١٨/مارس بعد أن وافق الرئيس صالح على إتاحة الفرصة أمامهم للمشاركة في الانتخابات البرلمانية وفي نشاط الحكومة أيضاً.

(٤٥) فيصل جلول: مصدر سابق، ص٦٩.

(٤٦) علي حامد السقاف وآخرون: قراءة في فكر الرئيس علي عبد الله صالح، ص١٢٦؛ جلوفاكيا. أيلينا. ك: مصدر سابق، ص٢١٨.

١٩٧٩م - يد تقاتل وأخرى تبني

وإن كان عام ١٩٧٩م من عهد الرئيس علي عبدالله صالح قد سطر على صفحاته التاريخية الأولى أحداث صراعات دائمة، وحرب مدن ضروس على امتداد خطوط التشطير، إلا أنه أيضاً كان عاماً حافلا بالتغيرات الديناميكية التحولية التي جعلت منها القيادة اليمنية غاية مركزية للتمحور بمشروع سياسي نافذ داخل أطرها السياسية المؤلفة لمرتكزات مشروع بناء الدولة اليمنية.

وهذه الحالة النادرة من التزاوج بين ما وصفناه من قبل —النقيضين— لا يمكن اعتبارها مجرد محض صدفة تاريخية سياسية رفيعة انفرد بصناعتها الرئيس صالح، ولربما كان أوضح تجسيد لملامحها هو ما تكرر لاحقاً عقب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، وكذلك بعد حرب الانفصال في صيف ١٩٩٤م، حين عاشت اليمن اشد ضائقاتها السياسية والاقتصادية بأعظم النقلات النوعية لحركة البناء التنموي للدولة اليمنية الحديثة.

وعلى كل حال فإننا سنعرج هنا على أهم البنى التي أرسى أساساتها الرئيس صالح في سبيل ردم جزء من مخلفات الماضي، وإعادة تأهيل الواقع اليمني تدريجياً ليعد الدولة مجدداً لتبني ادوارها المرسومة ومن هذه البنى التي ارساها الرئيس صالح خلال العام ١٩٧٩م فقط هي:

- القيام بجولة عربية تشمل دول شبه الجزيرة العربية والخليج العربي والأردن والعراق وسوريا بهدف تعزيز مكانة الدولة اليمنية، عربياً والاستفادة من تفاعلاتها مع الواقع الجديد في دعم القضايا اليمنية والدفع بالحركة التنموية فيها.
- فتح ملف جديد لمشروع علاقة مستقبلية مع الولايات المتحدة والشروع بتحديث القوات المسلحة – ركيزة الأمن والاستقلال فيها .
- التوقيع على اتفاقية الكويت في يوم ٣٠ مارس لتصبح الخطوة العملية الجادة على طريق الوحدة.
- إصدار عفو عام وإغلاق أبواب المعتقلات.
- إجراء انتخابات الهيئات التعاونية على مستوى الجمهورية، وزيادة عددها إلى ١٩٧ هيئة تعاونية.
- إنشاء المجلس الاستشاري من (١٥) عضواً في شهر مايو بموجب القرار رقم (١٣) ومشاركة جميع القوى فيه باستثناء الجبهة.
- إعادة تشكيل اللجنة العليا للتصحيح المالي والإداري ومنحها صلاحيات رقابية وإجرائية عليا فوق أرفع المناصب بالدولة.
- إصدار إعلان دستوري جديد بتاريخ ٨ أبريل يرفع عدد أعضاء مجلس الشعب التأسيسي إلى (١٥٩) عضواً بدلا من (٩٩) وتوسيع صلاحياته واختصاصاته بمنح أعضائه حق المبادرة التشريعية والتقدم بمشروعات القوانين ... الخ.

- لأول مرة – إجراء انتخابات المجالس البلدية في شهر يوليو.
- زيادة أجور جميع موظفي ومستخدمي الدولة لرفع مستوى معيشتهم.
- إعادة تنظيم اتحاد المغتربين.
- بناء مساكن متوسطة للموظفين على أساس أن يتم تمليكها لاحقاً.
- وضع حجر الأساس لمشروع الكهرباء المركزي الذي سيغطي ثلثي اليمن.
- لأول مرة – الاحتفال بعيد المعلم في الأول من أبريل
- لأول مرة – صدور أول قانون لخدمة الدفاع الوطني (خدمة العلم) في يوم ٨ سبتمبر.
- لأول مرة – إصدار قانون الضمان الاجتماعي، في يوم ٨ سبتمبر.
- لأول مرة بدء تشغيل البث التلفزيوني الملون، بتاريخ ٢٥ سبتمبر.
- لأول مرة – إقامة مخيم الشباب.
- لأول مرة – بدء اليمن في استغلال الطاقة الشمسية في الخدمات السلكية واللاسلكية.
- لأول مرة – إنشاء بنك التعاون الأهلي بدعم حكومي من أجل تشجيع قيام التعاونيات الزراعية.
- شق عشرات الكيلومترات من الطرق، وبناء عدد كبير من المدارس، ووضع حجر الأساس للمزيد منها.

ومما سبق نرى أن هناك سعي حثيث وكبير بحجمه لبناء الدولة والنهوض بمقوماتها الحياتية في مختلف الميادين، فالجهود التي بذلها الرئيس صالح بهذا الاتجاه لم تصب في قالب واحد من العمل الملامس لحياة الفرد والبنى التحتية للمجتمع فحسب، لكننا نضع أيدينا على مشاريع غير نمطية وذات صلة مباشرة بالأهداف الثورية السبتمبرية، وكأنه يحاول من خلالها خلق انبعاث ثوري مرحلي رديف لإرادة التحدي للآخر المتربص بها.

فإصدار قانون خدمة العلم، يعني تجديد دماء القوات المسلحة ورفع قدراتها الدفاعية عن أمن الوطن واستقلاله، خاصة وانه كان مصاحباً لبرامج أخرى رامية الى تحديث الجيش(٤٧).

وهو أمر يحتل مقدمة الأهداف الستة للثورة اليمنية. وإذا كان هناك من يؤول المشروع الدفاعي إلى تعزيز هيمنة السلطة، فانه –بلا شك– لن يجد ما يسقطه على البنى الديمقراطية التي أوردناها آنفاً، كونها مصدر قوة للفرد ذاته أولاً، ولنفوذ المجتمع من بعده، وتشكل رابع أهداف ثورة سبتمبر. الأمر الملفت للنظر هو لولا المرونة والشفافية التي تعامل بها الرئيس صالح مع قيادات الجبهة المناوئة لما شهد أحد من اليمنيين ولادة " اتفاقية الكويت " بكل انعكاساتها ومعطياتها المستقبلية التي فتحت سبل بلوغ الوحدة اليمنية – هدف آخر من أهداف الثورة– وفي الحقيقة، إن عام ١٩٧٩ لم يوصد فيه الرئيس صالح منافذ الحرب حتى فتح أبواب البناء والعطاء لمشروع سياسي عظيم اسمه الدولة اليمنية الحديثة.

(٤٧) خالد محمد ألقاسمي: الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً، ص ١٩٠-١٩٢.

ومع تحقيق ذلك القدر من العمل، لا يفترض النظر إلى الظرف السياسي للدولة اليمنية آنذاك على إنه قد رسى على الشواطئ الآمنة التي باتت السلطة تطمئن إليها، وتثق بواحدية الولاء الجماهيري لها، أو حتى امتلاك إحساس الإمساك التام بزمام الحكم واستيفائه لرموزه المتكاملة والمتوافقة مع طبيعة مهامها السياسية والتنموية. فالرئيس صالح خلال الربع الأول من العام ١٩٧٩ م أصبح قادراً على فرز أدوات حكمه، وتحديد مواطن الوهن فيها، أو – بمعنى أدق – قياس مدى تناغمها مع حاجة المرحلة وضروراتها الأساسية التي تمكنها من تخطي أزماتها وإعادة تنظيم صفوفها على نحو يستند لخلاصة قراراتها النهائية لمحاور الوضع الراهن. وعلى هذا الأساس فطن الرئيس صالح إلى أهمية الارتكاز إلى وسائل سياسية متوازنة، ومستعدة لتحمل شطرها من المسئوليات بما تمليه المصلحة الوطنية من واجب، فحرص على تبني إجراء إصلاح ملح في الرموز الحكومية بقصد إبعاد العناصر التقليدية العاجزة عن التكيف مع الأزمة المتفاقمة، وبالتالي حيازة الحشد السياسي الأجدر بمهمة التحاور والمناورة في مختلف مراحل الأزمة. فكان أن أصدر الرئيس صالح قراره الجمهوري رقم ٢٧ والقاضي بتعديل تشكيل الحكومة على النحو التالي:(٤٨)

١- مهندس/ محمد أحمد الجنيد.. نائباً لرئيس مجلس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية.
٢- المقدم مجاهد يحيى أبو شوارب.. نائباً لرئيس مجلس الوزراء للشئون الداخلية.
٣- حسن علي الحبيشي .. وزيراً للدولة، المستشار القانوني لرئيس الجمهورية.
٤- د. عبد الكريم الإرياني .. وزيراً للزراعة.
٥- المقدم/ محمد حمود خميس .. وزيراً للداخلية.
٦- المقدم / لطف حسين الكلابي .. وزيراً للدولة ومستشاراً لرئيس مجلس الوزراء لشئون الإعلام والثقافة.
٧- احمد المحني .. وزيراً لشئون البلديات.
٨- يحيى حسين العرشي .. وزيراً للإعلام والثقافة.
٩- حسين العمري .. وزيراً للخارجية.

وقد أتى ذلك التعديل في يوم ٢١ مارس ١٩٧٩ م، أي في الفترة التي كانت تستعد فيها القيادة اليمنية لحضور لقاء الكويت مع رئيس الشطر الجنوبي عبدالفتاح إسماعيل.. ومن المحتمل أن يكون التعديل الوزاري بمثابة إجراء استباقي لمخاوف انهيار المفاوضات والعودة إلى حالة الحرب مجدداً، والتي كانت صنعاء خلالها في وضع لا تحسد عليه، خصوصاً وأن بعض قوى التيار القبلي والطبقة البرجوازية حاولت استثمار الحرب تجارياً، وانتهاز الفرص لمحاولة زج الرئيس صالح في ما من شأنه إدامة زمنها وعرقلة أي لون من تقارب الشطرين حماية لمصالحها الضيقة.. فتخلت بعض تلك القوى عن مناصرة الرئيس صالح في ظرف كان فيه بأمس الحاجة لكل فرد من أبناء الشعب اليمني(٤٩) .. ومن المؤكد أن الاستعدادات الاستباقية لقمة الكويت، ومن ثم نجاح المفاوضات كانت مفاجئة صاعقة لكل النفعيين والانتهازيين.

---

(٤٨) وكالة الأنباء (سبأ): الحكومات اليمنية خلال أربعين عاماً، ص ٥٩.
(٤٩) خالد القاسمي: مصدر سابق، ص ١٤٣-١٤٤

وفلسفة الحكم

الرئيس علي عبدالله صالح كان يحتفظ لنفسه بنظرة ثاقبة وبعيدة لأدق المتغيرات الطارئة على ساحة بلده الداخلية، وبإمكانه الاستجابة لحالتها وتفاعلاتها المادية والمعنوية في زمن مواز للحظة حدوثها. ومما يعني – إنه من المهارة السياسية بحيث يحتوى الأزمة الناشئة في مهدها. ولعل ادراكه الكامل لواقع التحدي الماثل أمامه منذ تسلمه الحكم وحتى نهاية شهر مارس ١٩٧٩م جعله الأكثر حذراً وقلقا على مستقبل الوطن، وبات مضطراً لرفع درجة التحصين لهرم السلطة إلى اقصاها، وحماية المربع الأول من الدولة، من خلال إجراء تعديلات وتغييرات في المراكز القيادية وادخال شخصيات مدنية وعسكرية جديدة من المقربين المأمونين ومن مراكز الاستقطاب الاجتماعي أيضاً.

فشمل التعديل الوزاري الجديد اضافة ثلاث شخصيات عسكرية معروفة، وجميعها من قبيلة (حاشد) التي ينحدر منها الرئيس، وهم المقدم مجاهد ابو شوارب، والمقدم محمد حمود خميس، ولطف حسين الكلابي ليكونوا ضمن التعديل الحكومي الأخير. إلى جانب تعيين الشيخ عبدالله الاحمر عضواً في مجلس الشورى. وقد سبق أن عين شقيقيه على محسن الاحمر ومحمد عبدالله صالح(٥٠) في مراكز أمنية مرموقة منذ عام ١٩٧٨ مع آخرين كثيرين أوكل اليهم قيادة مراكز حيوية في رئاسة الجمهورية والوحدات العسكرية الضاربة وينتمون إلى قبيلة (حاشد) أيضاً. لكنه في الوقت نفسه حاول موازنة ذلك النفوذ بتواجد موازي من قبيلة (بكيل) مثل تعيين الشيخ سنان أبو لحوم والشيخ أحمد علي المطري، وصادق أمين أبو رأس أعضاء في مجلس الشعب التأسيسي.

وفي الحقيقة، أن الرئيس صالح حتى تلك اللحظة لم يكن بمقدوره تجاهل مراكز النفوذ القبلي واقصائهم فجأة عن ادوارهم التي توغلوا بها عميقاً في مؤسسات السلطة – وان كان ذلك سيحدث لاحقا – لكن في الظروف الحالية ربما سيُعد ضرباً من الانتحار في أتون نزاع ضاري متعدد الجبهات. وهو الأمر الذي يعكس حقيقة بعد التوازنات الداخلية المفروضة على الواقع اليمني، بحيث تكون أي محاولة لخلخلة هذا التوازن قد تدفع بقوى خارجية للتدخل لصالح القوى المنهزمة حتى يعاد التوازن مجدداً(٥١).

وبغض النظر عن احداث حرب ٢٠ فبراير ١٩٧٩ م، فإن المؤشرات العامة التي طفت فوق احداث العام ١٩٧٩ م من عهد الرئيس قد حددت طبيعة النهج السياسي الاستراتيجي الذي ستمضي عليه سياسات الرئيس وبرامج عمله الوطني لما سيأتي من الزمن، ويمكن تلخيصها بالآتي :

١- رفع كفاءة اداء الحكومة من خلال تجاوز وضعها الاستثنائي المرحلي إلى صيغ ناضجة تمثلها رموز سياسية واعية ومؤهلة ميدانيا للقيام بأدوارها التنموية المرجوة.

٢- تحديث المؤسسة العسكرية والأمنية وتفعيل قدراتها الدفاعية بما يؤمن استقرار الوطن وحمايته من أي تهديدات داخلية أو خارجية، أو تدخلات تمس سيادته الوطنية.

---

(٥٠) كان قائدا للواء المجد قبل أن يتولى الرئيس صالح الحكم ليعينه عام ١٩٧٨م وكيلا لوزارة الداخلية لشئون الأمن، وفي عام ١٩٧٩م ضم إليه مركز تدريب الشرطة وفي عام ١٩٨٠م تحول مركز التدريب إلى (الأمن المركزي)، ومن يومها أصبح قائد للأمن المركزي حتى وافته المنية إلى رحمة الله تعالى في يوم ٢٠٠١/٥/١٤م وتم تشييع جثمانه إلى مثواه الأخير بموكب رسمي مهيب ظهر يوم ٢٠٠١/٥/١٦م.

(٥١) خالد محمد القاسمي: مصدر سابق، ص ١٥٠. د. فضل على أبو غانم: البنية القبلية في اليمن بين الاستمرارية والتغيير، ص ١٨٨.

٣- تحجيم بعض القوى الوطنية الأخرى – وفي مقدمتها التيار القبلي – وابعاد المشائخ عن مراكز صناعة القرار السياسي للدولة من خلال بناء المؤسسات البديلة كالمجالس البلدية، وهيئات التطوير وغيرها.

٤- إنماء تجارب ديمقراطية مرحلية تعيد تنظيم قيم السلوك الاجتماعي والسياسي معاً وتمكن الشعب من بلوغ واجباته في قيادة الوطن بممارسة حقوق المشاركة بالمسئولية في صناعة القرار السياسي.

٥- تعجيل الحركة الاقتصادية والتنموية وتكريس الجهد الحكومي لتهيئة مستلزمات ومقومات النهضة الزراعية والصناعية والتجارية ودعم المشاريع الصغيرة للمواطنين وتوسيع الاستثمارات.

٦- إصلاح العلاقات المضطربة مع الجارة (السعودية) واتباع سياسة اقليمية متوازنة ومستقلة .. وبذل جهود ديبلوماسية للانفتاح على المجتمع الدولي والاستفادة من معطياته.

٧- وسيكون كل ما سبق ذكره أساساً متيناً للوحدة الوطنية اولاً، ولرفع قواعد مشروع اعادة تحقيق الوحدة اليمنية الشاملة من خلال خلق مناخات متكافئة للحوار الايجابي في ظل بناء مؤسسي متنامي.

معادلة التوازن – من الداخل إلى الخارج

استفاد الرئيس على عبدالله صالح كثيرا من تجارب الحكم السابقة، وسعى جاهدا لتحاشي ارتكاب الاخطاء ذاتها التي قضت على مستقبل اسلافه من الرؤساء. فهو لم يعمل بتجربة القاضي الارياني الذي مكن زعماء القبائل من تبوء مراكز النفوذ والتأثير في الحكم، فعبثوا بمناهج الدولة وعطلوا أجهزتها ثم قضوا عليه(٥٢).

ولم ترق له أيضا الطريقة التي تعامل بها الرئيس الحمدي مع القوى القبلية، بتجريدها التام من نفوذها، ثم الانقلاب على التيار الاسلامي بعد زمن التحالف وفتح جبهة ثالثة مع الطبقة البرجوازية، واخيرا التقارب المثير للريبة مع نظام الشطر الجنوبي، ومناصبة العداء لدول الخليج العربي والسعودية(٥٣)، حتى تكالبت الاخطار وانتهى به الامر إلى نهاية مأساوية. لكن الغشمي الذي حاول طرق كل الأبواب، وادعاء دور القوي الحازم، فلم تسعفه خبرته الضعيفة على شرح شيء مما كان ينوي الاقدام عليه(٥٤) وضاع وكادت تضيع بعده البلاد والعباد.

---

(٥٢) محسن العيني: خمسون عاماً في الرمال المتحركة، ص ٢٠٥، ص ٢١٩. محمد الشعيبي: عبد الناصر والفريق العمري، ص ٢٩٤.

(٥٣) فيصل جلول: مصدر سابق، ص ٥٩. محمد يحيى الحداد: التاريخ العام لليمن، ج ٥، ص ٢٧٩.

(٥٤) عبد الله البردوني: اليمن الجمهوري، ٥٣٣.

وفلسفة الحُكم

أما الرئيس علي عبد الله صالح فقد بدأ حكمه من حيث اخفق الآخرون، وامتزجت مهارته العسكرية بخبراته السياسية الطويلة، فكانت مصدر قوة لها، وعاملاً مهماً لاستيفاء صياغاتها السلطوية على أرض الواقع .. فهو اذ لم يحبذ الصدام مع أي قوى سياسية في الساحة منذ اليوم الأول للحكم، ولم يعتقل مشبوهين أو معارضين إنما كان يروم بذلك عكس صورة القوة السياسية المجردة من الغرور، لكنه حين تصدى للانقلاب الناصري بحزم كان يظهر الوجه الآخر لتلك الصورة وهو التواضع من غير ضعف، فكان ذلك هو الأساس الذي اختاره لإقامة توازن القوى وبلوغ الاستقرار.

فقد ضبط الرئيس صالح ايقاعات التوازن بين القوى المختلفة على أساس تحجيم تدخلاتها بشئون الحكم من خلال عدد من الوسائل، مثل :

- الحوار مع قيادات ورموز تلك القوى، بقدر كبير من المرونة والشفافية.
- القيام بتعديلات وزارية لارضاء المحدّثين ورجال الأعمال والقيادات الدينية بهدف موازنة أركان السلطة وكسب المزيد من الدعم والتأييد من مختلف الشرائح الاجتماعية(٥٥).
- فتح أبواب الأعمال والاستثمارات أمام القيادات المؤثرة من تلك القوى بقصد إشغالهم بالمصالح المادية وإبعادهم عن مراكز القرار السياسي للدولة .. وأكثر ما كان ذلك مع شيوخ القبائل(٥٦).
- كسب ولاء قبيلتي حاشد وبكيل (كبرى قبائل اليمن) بمناصب رفيعة تمنح لبعض مشائخها (٥٧) دون أن يكون لتلك المناصب أي تداخل مع السلطات العليا للبلاد أو تأثير في صناعة القرار السياسي الهام.
- التوسع في إنشاء مؤسسات المجتمع المدني كالمجالس البلدية وهيئات التطوير والجمعيات وغيرها، والتي عززت نفوذ الدولة المركزية من جهة، وأبعدت الكثيرين عن العمل السياسي بحثاً عن المصالح والمشاريع، من جهة أخرى.
- محاولة النظام السياسي إصلاح علاقاته مع الجارة (السعودية) التي دأبت على تقديم الأموال والمغريات للقبائل لتأجيج الوضع الداخلي اليمني. لكن الهدوء السياسي بين البلدين قد يخفف الكثير من ضغط وقوة المعارضة القبلية.

إذن كانت تلك الخطوط هي الأساس الذي شكله الرئيس صالح في علاقته مع مختلف القوى السياسية والاجتماعية في اليمن. وعلى الرغم من أنها لم تحقق مراد السلطة كاملا حتى عام ١٩٨٠م فذلك لأنها كانت في طورها الأول، وضعف مؤسسات المجتمع المدني في ذلك الوقت لكونها في أول بنيانها، ولأن الأعوام ٧٨/١٩٧٩م كانت مرحلة تأسيسية للديمقراطية الجديدة ولم يتاح لها الوقت الكافي للنمو والممارسة الواسعة.

---

(٥٥) بلقيس أبو إصبع: النخبة السياسية الحاكمة في اليمن، ص ٧٤

(٥٦) عبد الرحمن المتصوب (وآخرون): قراءة في فكر الرئيس علي عبد الله صالح، ص ١٨٥.

(٥٧) احمد عبد الله الصوفي: الاعتراف المنبع في المسألة اليمنية، ص ٢٦٠ – ٢٦٦.

أضف إلى ذلك أن الرئيس صالح عمد ـ في فترة ما إلى موزانة صراعه مع الجبهة الوطنية بفسح المجال امام التيار الإسلامي (الإخوان المسلمين) لتوسيع نشاطهم الحركي والاشتراك ـ في المعارك التي كان يخوضها ضد الجبهة، حتى بلغ بهم الأمر ـ في الفترة من ربيع ١٩٨١ م إلى يونيو ١٩٨٢م إلى الإمساك بدور الريادة ـ في ساحة المواجهة بعد أن ألحقوا هزائماً نكراء بفصائل الجبهة،(٥٨) ودفعوا بهم للمثول إلى طاولة الحوار ، ووقف العمليات العسكرية، ولكن هذه المرة — على شروط الرئيس علي عبدالله صالح.

وهكذا كان الرئيس صالح يدير اللعبة السياسية ـ في الداخل ويرسم خطوط توازناتها ومعادلاتها السياسية وفقاً لحوار النفس الطويل، آملاً أن يسعفه الوقت لإعادة الأمور إلى نصابها المنطقي وحالتها الآمنة .. ولكن بتدرج مرحلي محسوب بدقة، ومدروس بعناية.

وما دام الظرف اليمني لا يمكن ان يفهم بوضوح من غير الربط مع عوامله الخارجية، عمل الرئيس صالح على مزاوجة المعادلة الداخلية بأخرى خارجية. فمن الطبيعي أن ضعف الاقتصاد اليمني ظل طوال العهود السابقة يمثل أهم أسباب اختراق الدولة اليمنية المبررة للتدخل بشئونها الداخلية من قبل الجهة التي تقدم لها ثلثي ميزانيتها الحكومية. وهذه التجربة عاشتها اليمن مرتين: الأولى بعد فجر الثورة الأول من خلال الوجود المصري ـ في اليمن للدفاع عن الثورة(٥٩) ، والثانية بعد انتقال (الوصاية) إلى المملكة العربية السعودية. وكلاهما نجم عنه اختلال وتدهور ـ في مؤسسة الحكم اليمنية.

ـ في عهد الرئيس صالح، كان الأمر خلافا لما قد يتوقعه الكثيرون، فبدلاً من أن تصبح السياسة الخارجية اليمنية رهينة لضعف الدولة والتدخل السعودي، أظهرت السياسة الخارجية اليمنية استقلالاً مثيراً للدهشة، وأصبحت هذه السياسة الوسيلة الأهم التي تقدم لقيادة الرئيس صالح الوسائل والأدوات الضرورية للمناورة وتقوية موقفها ـ في مواجهة المملكة العربية السعودية، وتعزيز دورها الإقليمي، وإضفاء الشرعية على نظامها داخلياً.

تمكن الرئيس علي عبدالله صالح من فعل ذلك من خلال استغلاله للثغرات المتواجدة ـ في بيئته الاقليمية والدولية، والتي يمكن ايراد أهم عناصرها من خلال الآتي :

١ – الاستفادة من مقاومة اللاعبين الإقليميين الصغار لميول الهيمنة السعودية. حيث أن المملكة حاولت دائماً التأثير على دول الخليج العربي ـ في قضايا اعتبرتها هامة للأمن القومي للمملكة مما دفع دول الخليج للاعتقاد بأن مساعدة اليمن وتقويتها يؤدي إلى إنشغال المملكة بها وتخفيف الضغط عن تلك الدول(٦٠) ، مما أعطى قيادة اليمن فرصة للعب دور اقليمي وتنمية مواردها بغض النظر عن النوايا السياسية الخليجية.

(٥٨) جولوفكايا. ايلينا.: مصدر سابق، ص ٢٤٦.

(٥٩) محمد الشعبي: عبد الناصر العريقي، والفريق العمري وحديث أوجاع نصف قرن، ص ١٧٠ — ١٧٢. سلطان ناجي: التاريخ العسكري لليمن، ص ٢٤٢. إدجار أوبلانس: اليمن الثورة والحرب، ص ٢٤٢.

(٦٠) الهام محمد مانع: دراسة ـ في صحيفة، مصدر سابق، ص ١٢.

٢- الاستفادة من التنافس السعودي – العراقي على تصدر مركز الهيمنة الاقليمية الأول، حيث عمل الرئيس صالح على مد جسور علاقات قومية وثيقة مع العراق خلال زيارته التي قام بها في شهر مارس ١٩٧٩م(٦١) ليس لمجرد كون العراق مصدراً للحصول على دعم اقتصادي وسياسي، بل لأنه أيضاً سيعطي اليمن قوة ثقل وهامش للمناورة في علاقاته مع السعودية. وهو وضع حرصت صنعاء على بقائه حتى بعد حرب الخليج الثانية(٦٢).

٣- في خطوة جريئة ، أقدم الرئيس صالح على إدارة اللعبة السياسية الخارجية مع القوى العظمى لغرضين: أولهما التحرر من تأثير المملكة، وثانيهما الاستفادة مما تقدمه هذه الدول من مساعدات وتكنولوجيا ودعم سياسي تصب جميعها لمصلحة تحديث المنشآت الاقتصادية والعسكرية، وتحريك التنمية وموازنة أثر قطبي الصراع الدولي في الجزيرة. ولأهمية هذه المسألة في تاريخ العلاقات اليمنية- الأمريكية - الروسية- السعودية، رأينا أن نفصل خطوة البداية للوقوف على عبقرية الرئيس صالح في بلورة الاتجاهات العامة للسياسة الخارجية اليمنية.

إبان حرب فبراير ١٩٧٩م حصلت اليمن على مساعدة عسكرية هامة من الولايات المتحدة، تعهدت السعودية بتمويلها، وكانت قيمتها (٤٠٠) مليون دولار، وقد رأت الإدارة الأمريكية ضرورة الموافقة عليها خشية وصول المد الماركسي إلى مناطق البترول وتمكين الاتحاد السوفيتي من التحكم بمصادر الطاقة وضرب المصالح الأمريكية. الأمر الذي حذا بالرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) إلى اعتبارها معونة استثنائية طارئة منحها لليمن دون الرجوع إلى الكونغرس، وكانت تشمل على (١٢) طائرة مقاتلة (ف.٥/ تايغر) و(٦٤) دبابة (م/٦٠) ، و(٩٠) ناقلة جنود (م-١١٣)، وصواريخ مضادة للدبابات "تاد" ومدافع مقاومة وطائرات نوع "فالكون" مع إرسال (٧٠) خبير للتدريب عليها.. وكانت المملكة اشترطت على الأمريكان – بحسب ما نقل عن " وليام كوندت" مستشار الرئيس كارتر – ألاّ يتم- تسليمها لليمن إلاّ عن طريقها(٦٣).

وحدث أيضاً أن حث الرئيس كارتر وزارة دفاعه "البنتاغون" على سرعة إيصال صفقة أخرى تم إبرامها في عام ١٩٧٦م بقيمة (١٣٧) مليون دولار، وكان من المفترض أن تستلمها اليمن عام ١٩٧٨م، لكنها وصلت بعد انتهاء الحرب وتوقيع اتفاقية الكويت في مارس ١٩٧٩م. فآثرت السعودية ألا تسلمها لليمن، حيث أنها لم تكن راضية على الاتفاق الذي تم مع الجبهة الوطنية باعتبارها خطوة على طريق الوحدة التي لا تتمناها لليمن.

---

(٦١) عبد الولي الشميري: مصدر سابق، ص ٩٥.
(٦٢) إلهام محمد مانع: مصدر سابق.
(٦٣) خالد محمد القاسمي: مصدر سابق، ص ١٦٢..

الباب الرابع

علي عبدالله صالح
رجل الدولة المؤسساتية

رجل الدولة علي عبد الله صالح (١٩٨٠..١٩٩٠)

حتى نهاية العام ١٩٧٩م وإشراقة عقد الثمانينات، لم يكن بمقدور أحد الحديث عن أي تقييم لعهد الرئيس علي عبد الله صالح باستثناء وصف أدوات حكمه، وخياراته السياسية، بالذكية والموزونة. فمهما تعاظم الجهد المبذول في تنظيم شئون الحكم وإعادة ترتيب أوراق القضايا السياسة المختلفة التي كانت مطروحة على طاولة السلطة في تلك الفترة، فإنها لم تكن في نظر الرئيس علي عبد الله صالح سوى مرحلة إعداد وتأسيس دقيق للهياكل والبنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمشروع الدولة اليمنية الحديثة.

فالرئيس علي عبد الله صالح يبدو طوال العام ١٩٨٠م ومرحلة الثمانينيات بشكل عام أكثر ثقة واطمئناناً على وسائله السياسية في الحكم أولاً، وإلى الالتفاف الجماهيري حول قيادته ثانياً.. ومما يرجع الاعتقاد بذلك هو السلوك الذي ترجمه في تناول المسائل الوطنية من خلال العمل أو الانفتاح على ثلاثة محاور أساسية في آن واحد، وهذه المحاور هي:

أولاً: العلاقات مع شطر الوطن الجنوبي.

ثانياً: وحدة الفكر والأداة وتنمية التجارب السياسية.

ثالثاً: التنمية الوطنية الشاملة.

المحور الأول: العلاقات مع شطر الوطن الجنوبي

شهد عقد الثمانينات، ومنذ عامه الأول، تحولات كبيرة جداً على صعيد العلاقة بين شطري اليمن. فقد جمع الرئيس علي عبد الله صالح بين لغة الحوار ولغة القوة في استعادة الأمن الداخلي وفرض الحالة السلمية في (مناطق الأطراف) المحاذية لمناطق نفوذ الشطر الجنوبي خلال الربع الأول من عقد الثمانينات.

واستهل عام ١٩٨٠م بحوار إيجابي مع قيادات الجبهة الوطنية الديمقراطية، وصفه زعيم الجبهة سلطان أحمد عمر باعتباره "نقطة تحول هامة في النضال السياسي للحركة الوطنية اليمنية" (١)، وتمت تسوية الكثير من الخلافات القائمة، وأبدى الرئيس صالح أقصى درجات المرونة السياسية والتسامح مع عناصر الجبهة أملاً في تهدئة الاضطرابات في الساحة الداخلية وتحقيق قدر معقول من الاستقرار قد يتيح المزيد من فرص إنماء البنى الاقتصادية والتنمية للمجتمع اليمني.

لكن بمجرد أن نكثت الجبهة عهودها، وعادت إلى الخيار العسكري وحروب العصابات منساقة خلف الاعتقاد بالحوار السلمي الذي يتقدم خيارات الرئيس صالح كحالة صادرة عن موقف ضعيف..

---

(١) جولوفاكيا، إيلينا. ك: التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، ص ٢٣٥.

لم يتوان الرئيس صالح لحظة في إدارة معارك دفاعية واسعة النطاق قوامها الضرب بكل قوة وبكل ما هو متاح على يد من يحاول زعزعة استقرار الدولة ونظام الحكم، وتعطيل المسيرة الثورية الوطنية – على غرار ما حدث في ربيع عام ١٩٨١م حين شنت الجبهة أعنف هجومها وأشاعت القتل والتنكيل بأهالي المناطق الوسطى، فما كان من الرئيس علي عبد الله صالح إلاّ أن استنفر قواته وقواعده الشعبية لمواجهات ضارية تكبدت أثنائها الجبهة أفدح الخسائر، وأنكر الهزائم التي قضت على وجودها نهائياً في الخامس من أغسطس ١٩٨٢م، إذ أعلن عن حلها بعد هذا التاريخ بأسابيع قليلة جداً(٢).

وفي الحقيقة، أن من أبرز سمات الساحة اليمنية هو تداخل أحداثها مع بعض، وانتظامها بحلقات ترابطية يستحيل فصل إحداها عن تأثير البقية. فانتهاء نفوذ الجبهة الديمقراطية فتح الطريق على امتداده لمناخات العلاقات الإيجابية المطردة بين نظامي الشطرين، والتي انتهت بإعادة تحقيق الوحدة اليمنية.

وبالمقابل كان الحدث برمته انعكاساً لظروف تطورات أخرى سابقة للنتائج التي خلص إليها الأمر. فمن جهة، كان لسياسة تحديث القوات المسلحة وتعزيز إمكانياتها الدفاعية مادياً وبشريا منذ العام الأول من حكم الرئيس علي عبد الله صالح عاملاً مهماً في تحقيق النصر – خصوصاً وقد تم تأكيد ذلك بالتفاف جماهيري شعبي واسع حول قيادته، وتأييدهم ودعم دولي أيضا، جناها كلها الرئيس صالح بفضل سياسته المرنة المتوازنة، وحنكته في إدارة ملفات القضايا المختلفة سواء الداخلية أم الخارجية.

ومن جهة ثانية كانت استقالة الرئيس عبد الفتاح إسماعيل ووصول الرئيس علي ناصر محمد إلى سدة الحكم في (٢٠ أبريل ١٩٨٠) ، تعد بارقة الانفراج في علاقات نظامي الشطرين، نظراً لما عرف عن عبد الفتاح إسماعيل من تطرف ماركسي شديد يقوم على خيارات المواجهة المسلحة في التغيير لحكم الشطر الشمالي وإقامة دولة يمنية موحدة تُدار على الطريقة الماركسية(٣). بينما كان علي ناصر محمد يمتاز بالاعتدال السياسي ويتمتع بشخصية وطنية متزنة وحادة الذكاء. الأمر الذي يجعل الحوار معها ميسراً سهلاً، وإمكانية التقريب الوحدوي بين الشطرين متاحاً بقدر أفضل بكثير.. وذلك الاتجاه أكد فرضياته مبكراً بقمة ثنائية في "صنعاء" جمعت رئيسي الشطرين علي عبد الله صالح، وعلي ناصر محمد في الفترة (٩-١٢ يونيو ١٩٨٠م)، سبقها لقاء بين عبد العزيز عبد الغني وعلي ناصر محمد بتاريخ (٦ مايو ١٩٨٠م)(٤).- أي بعد ثلاثة أسابيع فقط من استقالة عبد الفتاح إسماعيل.

وعلى هذا الأساس توالت لقاءات واتفاقيات قيادتي الشطرين وتنامت المشاريع والمصالح المشتركة، بدءً بافتتاح أول شركة للسياحة بين صنعاء، وعدن في مارس ١٩٨١م إلى ما سواها، وأسهمت الرغبة

---

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ٣٤٧.
(٣) إلهام محمد مانع: الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن، ص ١٥٦
(٤) خالد بن محمد القاسمي: الوحدة اليمنية- حاضراً ومستقبلاً، ص ٢١٢

المشتركة عند الطرفين بالعمل الصادق على طريق الوحدة، بإيجاد تعاون سياسي نوعي من أجل الاستقرار والأمن الوطني عزم فيه رئيسا الشطرين على التخلص من بؤر التوتر والصراع (الجبهة الوطنية الديمقراطية)، فاتفقا بتاريخ (١٠ سبتمبر ١٩٨١م) على قطع الدعم عن الجبهة،، مما سهل مهمة صنعاء في إحراز تفوق عسكري كبير على مليشيات الجبهة، ومن ثم تصفيتها وتفكيكها وإغلاق ملفها بعد اتفاق أبرمه الرئيس علي عبد الله صالح والرئيس علي ناصر محمد على ذلك الأمر بتاريخ (٦ مايو ١٩٨٢م) (٥).

إن ذلك التطور السياسي في نظام حكم الشطر الجنوبي، والعلاقة (الأخوية) الحميمة التي تنامت بين قيادتي الشطرين، وإن كانت ساعدت على قطع الجزء الأعظم من طريق الوحدة اليمنية، إلاّ إنها ظلت محتفظة بخصوصيات وضعها التشطيري داخل المؤسسة الحاكمة في كل شطر على حدة، بحيث أن الأحداث التي تأججت على ساحة الشطر الجنوبي في (١٣ يناير ١٩٨٦م) أكدت وجود تلك الخصوصيات السياسية وهامش الحذر في العلاقات، الذي لا ينبغي تجاوزه قبل استكمال بقية الترتيبات المتعلقة بالوحدة الاندماجية.

ومن الواضح أن الرئيس علي عبد الله صالح كان يعي تلك الحقيقة بالكامل.. فهو عندما انفجر الوضع داخل المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني بعدن في الثالث عشر من شهر يناير عام ١٩٨٦م، ودارت رحى معارك ضارية تلتهم بنيرانها اليابس والأخضر، تجنب الرئيس صالح الدخول طرفاً في الصراع الدموي لصالح أي طرف كان.. بل انتقل إلى مدينة (تعز) يراقب التطورات عن كثب. وفي اليوم الثاني للحرب وجّه خطاباً سياسياً يناشد فيه الطرفين بالكف عن الاقتتال وبضرورة وقف إطلاق النار فوراً، ثم الاحتكام إلى طاولة المفاوضات والمباحثات في حل مشاكلهم وخلافاتهم الداخلية. وتضمن الخطاب أيضاً تحذيراً من مغبة تدخل أي طرف خارجي في الصراع الدائر كون ذلك سيؤجج سعير الحرب ويوسع دائرتها إقليميا وبشكل خطير(٦).

وفي يوم (١٥ يناير ١٩٨٦م) استقبل السفير السوفيتي بمقر إقامته في تعز، وتسلم منه رسالة رسمية تؤكد فيها موسكو براءة السوفيت مما يدور في عدن، وتحذر صنعاء " ننصحكم بقوة بعدم التدخل في شئون الجنوب الداخلية" .. وكانت قد بعثت برسالة مماثلة للولايات المتحدة الأمريكية، تحذر فيها من استغلال الصراع والتدخل لصالح أحد طرفيه(٧).

تولدت القناعات عند الرئيس صالح بأن موسكو قد رفعت أيديها عن علي ناصر محمد، وأن أية محاولة لتدعيم جبهة ما تستدعي مواجهة السوفيت من جهة، وستوسع رقعة الحرب وتجعلها قيداً لرهانات خارجية دولية لا يمكن التكهن بمخرجاتها بأي حال من الأحوال. وهذا الاستدراك المعرفي

٥) جولوفاكيا. إيلينا. ك: مصدر سابق، ص ٣٤٧.
٦) صحيفة (الرأي العام) الكويتية، العدد (٢٠١) بتاريخ ٨/٤/١٩٨٨م.
٧) فيصل جلول: مصدر سابق، ص ١٧٣.

بخيوط اللعبة السياسية المعقدة حذا بالرئيس علي عبد الله صالح إلى رفض الاستجابة لطلب الرئيس علي ناصر محمد، الذي تقهقرت قواته بعد ثلاثة أيام من الحرب الأهلية، وتراجعت بعيداً عن مدينة عدن، فاستنجد بالرئيس علي عبد الله صالح في اليوم السادس من المواجهات الدائرة.

ومما يرويه الرئيس صالح بهذا الخصوص: " .. قال تدخّل وسأعلن الوحدة معك فوراً. لكني رفضت، وبعد لجوئه إلى صنعاء طلب مني إعلان الوحدة. قلت له: كان المفروض أن يتم ذلك وأنت في السلطة وتمتلك الشرعية." (٨).

فالرئيس صالح رجل ذكي، ويتمتع بحس استقرائي بعيد النظر إلى حد كبير، وما كان لينزلق على مجرى ذلك المأزق بسهولة. فهو وإن كانت الوحدة حلمه الجميل وفي مقدمة أمانيه الوطنية، وكانت إمكانية كسب المعركة لصالح قوات علي ناصر محمد أمراً مسلّم به عسكرياً إذا ما أسندته قوات الرئيس صالح

لكن بغض النظر عن العواقب يمكن إرجاع الأمر إلى معايير أخلاقية ومبادئ سياسية تضع الحوار الإيجابي المتكافئ في مقدمة أولويات العمل السياسي عند الرئيس صالح، الذي لم يكن راضياً على مبادرة الرئيس علي ناصر محمد بإضرام فتيل التصفيات الجسدية بخصومه في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، والتي سرعان ما تخطت أبواب المكتب إلى الشوارع وامتد العنف إلى داخل الأزقة والبيوت، أزهقت خلالها ما يناهز الأربعة آلاف نفس بشرية من أبناء الشعب اليمني.. وكل ذلك نتيجة لتغييب الحكمة من مناهج الإدارة السياسية، والتي كان على الرئيس علي ناصر أن يتحمل مسئوليات قراره، ويواجه عواقبه، مهما كانت جسامتها..

ومن جهة أخرى، فإن الرئيس علي عبد الله صالح لم يتخلّ عن (صديقه) تماماً، فقد سمح للرئيس علي ناصر وأفراد قواتة بالانسحاب إلى داخل مناطق الشطر الشمالي حفاظاً على سلامتهم، وفتح لهم المعسكرات (كلاجئين) في منطقة (السوادية) بالقرب من مدينة (رداع) (٩).

إلاّ أن وجود علي ناصر محمد بالجوار ما لبث أن أصبح مصدر قلق وإزعاج لنظام خلفه علي سالم البيض حيث أن أعضاءً قياديين بالمكتب السياسي للحزب الاشتراكي أخذوا يشترطون على صنعاء طرد علي ناصر محمد منها. ليتسنى لهم حضور اجتماعات لجان الوحدة التي تعقد في العاصمة صنعاء، وكاد هذا الموقف يحرج الرئيس صالح كثيراً قبيل قمة الرابع من مايو ١٩٨٨م، لو لا ما كان يمتاز به من أسلوب إقناع.. لم يتخلّ الاشتراكيون عن تعلقهم بهذه الحجج حتى أضطر علي ناصر محمد مع بعض قواده إلى التضحية بوجودهم على أرض الوطن درءً لتعكير مسار الوحدة اليمنية، فغادروا في أوائل عام ١٩٨٩م إلى سوريا التي أصبحت مقر إقامتهم الدائمة..ولكن من غير أن يخسر

(٨) رياض الريس: رياح الجنوب ص ٧٢.

٩)) فيصل جلول: اليمن- الثورتان الجمهوريتان الوحدة، ص ١٨٤.

علي ناصر مثقال ذرة من رصيده الكبير من العمل الوحدوي الذي لم يشهد انفراجاً ملموساً إلاّ في عهده. وهو الأمر الذي ظل محط تقدير الرئيس صالح، ودفعه إلى طلبه لأكثر من مرة في عهد دولة الوحدة للمشاركة في الحكم.

وعلى كل حال، فإن العلاقة بين الشطرين دخلت بعد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م طوراً من السبات والجمود المرحلي كانعكاس طبيعي لقوة الصدمة التي لحقت بمؤسسة حكم الشطر الجنوبي واختلال رؤى القيادة السياسية الجديدة لمتغيرات الساحة الوطنية، وتعلقها بذرائع المعسكرات والإذاعة والصحيفة لجماعة علي ناصر، التي يقول عنها علي سالم البيض: "لماذا يجمع هؤلاء، ولماذا تفتح لهم صحيفة ولماذا يدربون؟ لدينا مثل يمني يقول. أن جمعت المياه في مكان واحد فإنها ستشق طريقها.." (١٠).

وفي خريف عام ١٩٨٦م تبنى الزعيم الليبي معمر القذافي مبادرة لإصلاح ذات البين وإذابة جليد العلاقات، فعقد قمة حضرها الرئيس علي عبد الله صالح وحيدر أبو بكر العطاس في طرابلس عقب القصف الأمريكي لمنزله في صيف ١٩٨٦م، لكن القمة لم تسفر عن التوصل إلى أي نتائج محددة واستمر الجمود.

ولم تعد المياه إلى الطريق الوحدوي إلاّ في (١٧ أبريل ١٩٨٨م) الذي تم فيه التوقيع على اتفاق استكمال الجهود الوحدوية بين الشطرين. ويدخل هذا التطور في العلاقات ضمن سياق متغيرات دولية أخرى، وإيحاءات سوفيتية للأمين العام للحزب الاشتراكي علي سالم البيض الذي التقى الزعيم السوفيتي "ميخائيل غور باتشوف" أول عام ١٩٨٨م،وسمع منه ".. نحن نعتبر المنطقة التي تعيشون فيها منطقة نفوذ أمريكية، لأن مصالح أمريكا مكثفة فيها، والشعب يرضى عنكم إذا أصلحتم أموركم، مع جيرانكم في اليمن الشمالي، سواءً تم ذلك بالتنسيق أو بالوحدة، ونحن لن نعارض ذلك ولن نتدخل لمنع هذا الإجراء (١١).

لم يكن ذلك السبب الوحيد للعودة لخيار الوحدة، بل إن الخراب الذي نجم عن أحداث ١٣ يناير والجيش المحطم لم يجد ما يعلل به مصيره غير مأزق آخر يصفه قرار موسكو بحجب المساعدات عن "اليمن الجنوبي".

وأمام المشاكل السياسية لنظام البيض، والأزمة الاقتصادية الحادة، واشتداد العزلة الدولية، والضغط الشعبي لتحقيق الوحدة.لم يبق لنظام علي سالم البيض أي خيار غير الهروب إلى الأمام، والارتماء في أحضان صنعاء، ورأى في ذلك مناسبة لبقائه في السلطة يجب استغلالها سريعا حتى لا تتجاوز الإرادة الشعبية.

---

(١٠) المصدر السابق نفسه، ص ١٨٤

١١)) نفس المصدر السابق، ص ١٨٥.

ورغم أن أوراق المشروع الوحدوي اليمني قد عادت للانتظام بيد الرئيس علي الله صالح الذي أخذ يطالعها الواحدة تلو الأخرى بفارغ الصبر باعتباره الطرف الأقوى في المعادلة، إلا أنه حرص على عدم الدخول للوحدة بمعادلة مختلة الأبعاد، وشراكة غير متكافئة الحقوق، بل عمل بمبدأ الشراكة المتكافئة من خلال فتح خيارات أسلوب العمل السياسي المفترض لدولة الوحدة.

وفي الحقيقة ، اتسمت هذه الفترة بالجديّة والحذر في آن واحد، فصنعاء تفضل العمل السياسي من خلال تنظيم جماهيري موحد لكافة القوى الوطنية، في حين ترى عدن أن بمقدورها ابتلاع الساحة إذا ما احتفظت بنموذجها الحزبي خلال التعددية.. ومع هذا الاختلاف في التصورات كانت العلاقة تضيق وتأخذ أطواراً معقدة للغاية تكاد أن تبلغ من الوصف بالطريق المسدود.

فكان أن بذلت العراق جهوداً كبيرة في التوفيق بين الزعيمين، حيث تدخل الرئيس العراقي صدام حسين في هذه الأشكال والتقى في بغداد بالرئيس علي سالم البيض قبيل إعلان الوحدة بأيام، وفي نفس الوقت اتصل بالرئيس علي عبد الله صالح، واقنع الطرفين بالأخذ بمبدأ الأفضلية في تجارب الطرفين. وهو الأمر الذي جعل عودة علي سالم البيض من بغداد إلى صنعاء في نفس الوقت الذي كانت رموزه القيادية قد وصلت صنعاء وحسمت الأمور.. وما زال ينظر إلى العراق باعتبارها الدولة التي قدمت أكبر دعماً للوحدة اليمنية(١).

المحور الثاني: وحدة الفكر والأداة وتنمية التجارب السياسية

عندما تسلم الرئيس علي عبد الله صالح مقاليد الحكم في ١٧ يوليو ١٩٧٨م، لم تكن هناك مشكلة واحدة فقط تقض مضاجع القوى الوطنية اليمنية، بل تعددت الملفات واحتدمت من الأزمات،وصار على الرئيس "الجديد" أن يعمل من واقع فهم متكامل، ومنفتح لكل فصول وجزيئيات الأزمة الوطنية اليمنية وبخلاف ذلك فإن إخفاق السلطة وانهيارها سيأتي مباغتاً من أي فصيل أو محور قد تتجاهله القيادة اليمنية.

وبناءً على ذلك الرأي بدا الرئيس علي عبد الله صالح مدركاً لحقيقة عمل معادلة محاور سياسية متوازنة ومتكافئة، ومتكاملة، فإذا ما كانت الساحة السياسية اليمنية تعاني من تفشي ثقافة العنف والاغتيالات، ومن سقام تشطيري، ومن عجز مالي واقتصادي شديدين، فإنها أيضاً كانت تعاني من فراغ سياسي وتشتت فكري خطير أثقل عبء الوطنيين بحالة التداخل والخلط الفكري البغيض الذي تسببت به تيارات سياسية غربية لا تمت للواقع اليمني بأية صلة، وباتت تهدد بمسخ هويته الفكرية والحضارية على نحو لم تشهد له الساحة اليمنية مثيل – كما هو الحال مع استشراء الفكر الماركسي في جنوب الوطن اليمني، وتبني نظام عدن مهمة تصديره إلى بقية الأرجاء اليمنية.

---

(١) نصر طه مصطفى ، علي عبد الله صالح التجربة وآفاق المستقبل ، ص ٥٦.

هذه الحقيقة كانت حاضرة في رأس الرئيس علي عبد الله صالح وعبر عنها بقوله: "في الوقت الذي دخلت فيه الثورة مرحلة هموم ومشاكل أخرى، وبدأ شعبنا يعاني من آلام جديدة ومستجلبة غير تلك الآلام التي دفنها وتحرر منها وإلى الأبد.. آلام ارتبطت بالتيارات السياسية والفكرية الدخيلة، التي ظل يسيل لعابها لهثاً لاحتواء مسيرة الثورة واستلاب الإرادة اليمنية.." (١٢).

بلا شك أن التفات الرئيس علي عبد الله صالح إلى وضع العلة الحقيقية التي تعصف بالبلاد وتجرها نحو منزلقات خطيرة، كان بمثابة نصف علاج المشكلة، ومحور العمل الآخر الذي سينهمك به الرئيس صالح في عقد الثمانينيات انطلاقاً من ضرورات حتمية أملتها تيارات "كانت تعشعش وتستشري في الخفاء وتحت رماد السرية، وهو الأمر الذي جعلنا جميعاً وكل الغيورين على الثورة والوحدة الوطنية على اقتناع تام بضرورة التحصن الفكري الكامل للثورة ومسيرتها، وأنه لا بد من مواجهة التيارات الفكرية الغازية والمتسربة من فكر يمني يواجهها.." (١٣) وفقاً لما ذكره الرئيس علي عبد الله صالح.

إن هذا المحور شكّل هماً حقيقياً للرئيس صالح منذ أول عهده ووصفه قائلاً: "لقد كان في طليعة همومي منذ الأيام الأولى لتحملي أمانة قيادة شعبنا المؤمن الصادق، أن أعثر على صيغة عملية تتفاعل مع مبادئه وقيمه، وأهداف ثورته.." (١٤). وقد تبلورت فعلاً لديه تلك الصيغة بمشروع "الميثاق الوطني" الذي ولد بولادة عقد الثمانينات بصدور القرار الجمهوري رقم (٥) لسنة ١٩٨٠م، والذي أقر تشكيل لجنة حوار وطني لصياغة مشروع "الميثاق الوطني" الذي سيكون المنهج السياسي الوطني للدولة اليمنية في عهد الرئيس علي عبد الله صالح آنذاك.

لقد أفتتح الرئيس صالح عقد الثمانينات بمشروع الميثاق الوطني كصيغة ذكية للغاية في بناء وحدة فكر الجماهير اليمنية، والتي تعني أيضاً القاعدة الصلبة التي يمكن أن ترتفع فوقها وحدة القوى الوطنية بجميع فصائلها، وتوجهاتها السياسية والفكرية. ولأهمية ذلك في حسابات الرئيس علي عبد الله صالح للحركة الثورية اليمنية، فقد أمضى الفترة الممتدة من مايو ١٩٨٠م، وحتى ٢٤-٢٩ أغسطس ١٩٨٠م. ليس فقط في بناء وحدة الفكر الوطني بل وأداته السياسية العملية التي ستتولى تطبيق الميثاق الوطني والإشراف عليه، وهي "المؤتمر الشعبي العام"، الذي دخلت اليمن عبر بوابته عهداً من التحولات الاستراتيجية الكبرى في مختلف مجالات بناء الدولة.

لكن يجدر بنا عند تناول نشأة تنظيم المؤتمر الشعبي العام الوقوف عند مسألة في غاية الأهمية طالما ظلت موضع الانبهار بالفلسفة الفكرية للرئيس علي عبد الله صالح، والتي هي إقرار صيغة التدرج المرحلي في أسلوب العمل السياسي للمؤتمر الشعبي العام.

---

(١٢) الرئيس علي عبد الله صالح – مقدمة لكتاب (وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول)، ص١١.
(١٣) الرئيس علي عبد الله صالح – المصدر السابق نفسه، ص ١١.
(١٤) الميثاق الوطني: مقدمة بقلم الرئيس علي عبد الله صالح.

وتكمن أهمية التدرج المرحلي في كونه يمثل الخيار الأمثل والأصوب والأوحد لظروف الواقع اليمني آنذاك، ولا نظن بغيرها كانت الأمور ستستقيم للرئيس علي عبد الله صالح، حيث وأن هناك واقع سياسي يمني من أهم سماته: (١٥).

١. لم يكن هناك ما يستحق وصفه بدولة مؤسسات، مما يعني وجود فراغ سياسي لا يؤهل أي من القوى السياسية الوطنية لممارسة سياسية مفتوحة تحت سقيفة التعددية الحزبية والديمقراطية.
٢. عدم امتلاك القوى الوطنية اليمنية أي تجارب أو خيارات سابقة في العمل الحزبي المنظم مما قد ينجم عن أي تعددية حزبية إنزلاقات إلى خارج المسار الديمقراطي الصحيح واتساع هوة الفرقة.
٣. وجود التيار الماركسي في الساحة بهياكله المنظمة وكوادره المدربة على العمل السياسي قد يجعله الأقوى على ابتلاع الساحة، خصوصاً مع استشراء جيوب ذلك التيار وتعاظم تأثيرها – بحسب وصف الرئيس صالح للحالة التي أشرنا إليه فيما سبق.
٤. إن أية تعددية حزبية في تلك الفترة كانت ستعني تكريس المزيد من الانقسام والتجزئة في بيئة متعددة الولاءات والانتماءات والأفكار، ولم تتحرر بعد من تأثير التدخلات الخارجية أو مراكز الاستقطاب.

إذن بتلك الفلسفة البعيدة النظر تعدّى الرئيس علي عبد الله صالح واحداً من أشق المطبات التي قد تتعرض لها الأنظمة الحديثة في مسار التحول الديمقراطي، ونجح في النفاذ بالساحة الوطنية إلى ميدان رحب لتأهيل التجارب السياسية الجماهيرية، وإنماء مؤسساتها الديمقراطية في الساحة حتى تبلغ الحجم الكفيل بسد الفراغ السياسي وتطوير العملية الديمقراطية من التعددية السياسية إلى التعددية الحزبية الكاملة.

ويشرح الرئيس علي عبد الله صالح سياسة التدرج المرحلي في أسلوب العمل السياسي على إنها ضرورة حتمية قائلاً: " كانت إقامة التعددية الحزبية مباشرة في تلك المرحلة خطأً فادحاً في بلد لا يوجد فيه تقليد ديمقراطي ولم يمارس فيه الانتخاب العام أبداً.. لم يكن ينبغي حرق المراحل بشكل غير مسئول، وإنما وقبل كل شيء تكوين كادرات، وتجميع مناضلين وإرساء أسس حياة عامة عصرية واعتماد المراحل المتتالية(١٦).

ثم يضيف الرئيس علي عبد الله صالح تبريرات أخرى للتدرج المرحلي المنطقي: " لم يكن أمراً مجدياً أن نقترح كما فعل البعض إقامة نظام الأحزاب فوراً، لأن ذلك كان سيؤدي إلى الانقسام والشلل والبلبلة.. كان يتوجب على عكس ذلك، تجميع القوى الحية اللازمة وبخاصة التشكيلات السياسية

---

(١٥) نزار العبادي: قيادة التحولات في اليمن، ص ٧٣- ٧٤..
(١٦) صحيفة الثورة.. صنعاء: العدد (١٣٠٣٢) في ٢٠٠٠/٧/١٧م، حديث للرئيس علي عبد الله صالح..

والنقابية داخل حركة واسعة الانفتاح تستطيع أن تختبر أول شكل للانتخاب العام، وهذا ما فعلناه بتأسيس المؤتمر الشعبي العام.. ".

إذن فالمؤتمر الشعبي العام مثَّل طوال عقد الثمانينات أسلوباً لتطوير التجربة الديمقراطية اليمنية وتفعيل حركة التحول الثورية على أرض الواقع. حيث تمكنت الجماهير اليمنية من خلال ممارسة الانتخابات الحرة المباشرة لأول مرة، وتمرست من خلاله أيضاً على العمل النقابي والجمعيات والاتحادات المختلفة، إضافة إلى توسيع مشاركته السياسية عبر فروع المؤتمر الشعبي العام والمجالس المحلية على مستوى أصغر التقسيمات الإدارية وأخيراً خلال مجلس الشورى الذي شهدت اليمن من أجل تأسيسه أوسع انتخابات جماهيرية عامة حرة ومباشرة في يوليو ١٩٨٨م(١٧) وهو ما سنأتي على ذكره في الفصول اللاحقة.

المحور الثالث: التنمية الوطنية الشاملة

احتل هذا المحور أهمية متميزة في برامج عمل الرئيس علي عبد الله صالح،إذ تناول المشاريع التنموية السياسية والاقتصادية على إنها الديناميكية الآلية التي تحرك عجلة المحاور الأخرى على قاعدة متينة من الارتباطات والمصالح المشتركة،وطبقاً لفكر الرئيس علي عبد الله صالح فإن اليمن عاجزة عن أداء أي دور استراتيجي من غير نهضة تنموية شاملة. ١٨.

فأهداف الثورة السبتمبرية تكاد أن تكون جميعها رهناً لذلك الأمر، سواء من حيث إزالة مخلفات الاستبداد وإلغاء الفوارق الطبقية، أو حماية الثورة ومكتسباتها.، ورفع مستوى الشعب اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، ثم إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل، أو الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة. فهذه الأهداف كلها ترتكز إلى ضرورات إيجاد واقع تنموي ناهض يكفل القضاء على مظاهر التخلف، ويؤمن للقيادة اليمنية موارد مستقلة لا تخضع للشروط والتدخلات الخارجية، وبناء اقتصاد واعد يقضي على البطالة ويرفع القدرة الشرائية للمواطن ويقدم له الكثير من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية. وهو أيضاً ما سيمهد طريق الوحدة اليمنية، ويمنح الدولة اليمنية فرصة الانفتاح على إقليمها الجغرافي، وتوثيق أواصر علاقات ومصالح متشابكة مع دوله بالقدر الذي يرسخ ثقافة السلام والاستقرار ويفتح آفاق مشاريع عصرية كبرى — في مقدمتها الوحدة العربية.

ومع أننا تحدثنا عن حجم المشاريع التنموية التي أسسها الرئيس علي عبد الله صالح خلال العام ١٩٧٩م، إلا أن عقد الثمانينيات — وإن كان يمثل استكمالاً مبرمجاً لمشروع إنمائي تكاملي تواءم مع رئاسة العقيد علي عبد الله صالح- شهد تفجيراً مدوياً لكل الطاقات الوطنية الكامنة على طريق بناء أسس دولة يمنية حديثة تستنهض كل الهمم والإمكانيات،وتسخر جهود عظيمة لانتشال الوطن اليمني من واقعه المؤلم.

١٧)) أنظر تفاصيل هذه المرحلة في مجلة (الإكليل) — صنعاء العدد الثالث، خريف ١٩٨٠م..

(١٨) نزار العبادي: قيادة التحولات في اليمن، ص ١٠٤.

أولاً: التنمية السياسية:

لقد عمل الرئيس علي عبد الله صالح منذ بداية عقد الثمانينيات على الانتقال بمؤسسات الحكم إلى صيغة فاعلة، ومدروسة بعناية بما يمنحها القدرة على التكيف مع متطلبات المرحلة القادمة المرسومة لهذه الفترة. حيث أن الرئيس صالح واصل اتباع سياسة المشروع التكاملي للدولة ضمن خطوط العمل المتشابكة، فعمد إلى ربط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحلقات التنمية السياسية للسلطة التنفيذية التي ستتولى مسئوليات المرحلة.

ففي ١٨ مارس أصدر رئيس الجمهورية قراراً يقضي بإعادة إنشاء وتنظيم وزارة الإدارة المحلية لتحل محل مكتب شئون المحافظات والنواحي الذي تم إلغاؤه. وفي القانون الجديد رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٠م نصت المادة (٤) على تنظيم الإدارة المحلية بحيث يكون لكل لواء محافظ بدرجة وزير يصدر بتعيينه قراراً جمهورياً بناءً على عرض رئيس مجلس الوزراء. كما نصت المادة (٥) من القانون على أن يعتبر المحافظ هو المسئول الأول في اللواء ويمثل السلطة التنفيذية في إدارة شئون اللواء، وتصدر التوجيهات المركزية من كل المستويات باسم المحافظ(١٩).

ويضطلع المحافظ بمهام ومسئوليات ذات طبيعة مزدوجة،فهو من ناحية يعد ممثلاً للسلطة المركزية في اللواء، وهو من ناحية أخرى يقوم بأعمال ذات طبيعة محلية كالإشراف على اللوائح والقرارات والقوانين، والمحافظة على النظام والأمن والاستقرار في اللواء، والتقدم بالاقتراحات ومشروعات الخطط والبرامج التي تستهدف النهوض باللواء اقتصادياً واجتماعياً، إضافة إلى متابعة تنفيذ السياسيات والخطط والبرامج التنموية التي تقرها الدولة، ومتابعة نشاط مكاتب فروع الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة والمختلطة العاملة باللواء(٢٠).

وما يجدر ذكره أن الفترة ١٩٨٠م- ١٩٨٩م رغم أنها شهدت توسعاً لنفوذ المحافظين واستقلالية نسبية في الإدارة والتخطيط للمشاريع التنموية بما يتوافق وحاجة كل لواء، لكنها شهدت تطوراً أخراً لا يقل أهمية عن سابقه وهو أن الدولة كانت عازمة خلال هذه الفترة على اتباع سياسة أكثر حزماً وضبطاً في إدارة شئون المحافظات المتخمة بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية ومن خلال سلطان المحافظين وهو الأمر الذي جعل ما نسبته ٣٥,٢٪ من المحافظين من العسكريين، في حين بلغ نصيب العناصر القادمة من مؤسسات الدولة المدنية ٤٣,٢٪ من إجمالي نخبة المحافظين ، ويليهم في ذلك ذوي الخلفية الدبلوماسية بنسبة ١٠,٨ ٪ ، ثم القادمون من مجلس الشعب التأسيسي بنسبة ٨,١ ٪ ،وأخيراً فئة التجار بنسبة ٢,٧٪.(٢١).

---

(١٩) وثائق الندوة الرابعة لوكلاء المحافظات- المنعقد في الحديدة للفترة (١٠-١٥ يناير ١٩٨١م)، ص ٨١.
(٢٠) نفس المصدر السابق.
(٢١) بلقيس أحمد أبو إصبع: النخبة السياسية الحاكمة في اليمن، ص ١٥٧..

وعلى صعيد آخر امتدت جهود الرئيس علي عبد الله صالح في إعادة تنظيم البيت اليمني إلى مجلس الوزراء أيضاً، ففي (١٥ أكتوبر ١٩٨٠م) أجرى رئيس الجمهورية أكبر تغيير وزاري في مرحلة ما قبل الوحدة، ويمكن اعتباره الأهم مرحلياً لسببين هما:

أولاً: تشكلت الحكومة الجديدة برئاسة الدكتور عبد الكريم الإرياني، وضمت إلى جانبه عدداً من الوجوه الشبابية من ذوي الكفاءات والمؤهلات العلمية ممن لم يسبق لهم الاشتراك في الحكم، وكان ذلك التحول نحو تجديد النخبة الحاكمة يتماشى مع فكر السلطة (القيادة) ومشروعاتها التحديثية للدولة اليمنية التي سبق الحديث عنها.

ثانياً: مثلت هذه الحكومة خروجاً غير مسبوق على التقليد الذي كان معمولاً به والذي يحتل فيه العسكريون صدارة رموز النخبة الحاكمة. حيث شكل الجناح المدني من جهاز الدولة الرافد الأول للنخبة الوزارية الجديدة بنسبة (٨٣,٦٪) في حين جاء العسكريون بالمرتبة الثانية من حيث مساهمتهم في تكوين النخبة الوزارية، وبفارق كبير جداً بينهم وبين المدنيين، إذ لم تتجاوز نسبتهم (١٠,٩٪)(٢٢). وهو الأمر الذي يمكن تفسيره على عدة معاني، بدءً بحاجة النظام إلى خبرات علمية حديثة ومتخصصة تقود الحركة التنموية، ثم بكونه تعبير عن استقرار دائرة الحكم أمنياً، وعن توجه سلمي يواكب الفلسفة السياسية للدولة، وأخيراً تأكيداً لشعارات التنمية الوطنية الثورية الشاملة التي أعلن عنها الرئيس علي عبدالله صالح في مختلف خطاباته السياسة.

وبناءً على الرؤى السابقة جاء قرار رئيس الجمهورية رقم (١٢١) لسنة ١٩٨٠م الذي انتظمت فيه التشكيلية الوزارية الجديدة لحكومة الدكتور عبد الكريم الإرياني على النحو التالي(٢٣):

١- د. حسن محمد مكي نائباً لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية
٢- المقدم/ مجاهد يحيى أبو شوارب نائباً لرئيس الوزراء للشئون الداخلية
٣- المهندس عبدالله حسين الكرشمي وزيراً للأشغال
٤- حسين علي الحبيشي المستشار القانوني وزيراً للدولة
٥- المهندس/ محمد أحمد الجنيد وزيراً للكهرباء والمياه والمجاري
٦- المقدم/ لطف حسين الكلابي وزيراً للدولة لشئون مجلس الوزراء
٧- علي لطف الثور وزيراً للخارجية
٨- أحمد محمد الشجني وزيراً للدولة لشئون مجلس الشعب التأسيسي
٩- القاضي/ علي بن علي السمان وزيراً للأوقاف والإرشاد
١٠- محمد حمود خميس وزيراً للإدارة المحلية
١١- أحمد صالح الرعيني وزيراً للشئون الاجتماعية والعمل والشباب

---

٢٢)) بلقيس أبو إصبع: مصدر سابق، ص ١٣٢
٢٣)) وكالة سبأ: مصدر سابق، ص ٦٧-٦٩

١٢- د. أحمد علي الهمداني وزيراً للزراعة والثروات السمكية
١٣- إسماعيل أحمد الوزير وزيراً للخدمة المدنية والإصلاح الإداري
١٤- د. أحمد عبد الملك الأصبحي وزيراً للتربية والتعليم
١٥- المهندس/ أحمد محمد الآنسي وزيراً للمواصلات والنقل البري والجوي
١٦- محمد حزام الشوحطي وزيراً للاقتصاد والصناعة
١٧- محسن محمد العلفي وزيراً للعدل
١٨- حسن أحمد اللوزي وزيراً للإعلام والثقافة
١٩- أحمد محمد لقمان وزيراً للبلديات والإسكان
٢٠- د. محمد يحيى العاضي وزيراً للمالية
٢١- علي عبد الرحمن البحر وزير الدولة ورئيساً لمؤسسة النفط والثروات المعدنية
٢٢- د. حسين عبد الخالق الجلال وزيراً للتموين والتجارة
٢٣- المقدم/ علي محمد عثرب وزيراً للداخلية
٢٤- فؤاد قائد محمد وزيراً للتنمية ورئيساً للجهاز المركزي للتخطيط
٢٥- د. محمد أحمد الكباب وزيراً للصحة

وفي (٢٢ إبريل ١٩٨١م) صدر القرار الجمهوري رقم(٦٠) والقاضي بتعيين كلاً من:
المقدم/ لطف حسين الكلابي وزيراً للإدارة المحلية
أحمد محمد لقمان وزيراً للدولة وأميناً عاماً للمجلس الأعلى للشباب والرياضة
المهندس/ محمد حسين جغمان وزيراً للبلديات والإسكان

وبدا واضحاً أن الرئيس علي عبدالله صالح ما لبث أن اكتشف الفراغ الذي خلفته شخصية السياسي المخضرم عبد العزيز عبد الغني والذي كان يمثل وجهاً اقتصادياً بارزاً أيضاً، وأحد حلقات التوازن مع القوى الوطنية الأخرى، فكان أن أصدر الرئيس القرار الجمهوري رقم (٩٠) بتاريخ (١٢ نوفمبر ١٩٨٣م) الذي يشكل فيه حكومة (جديدة) برئاسة عبد العزيز عبد الغني وعضوية معظم الرموز السابقة مع بعض الوجوه الجديدة. وفي (٢٤ نوفمبر ١٩٨٤م) تم تعيين الدكتور عبد الكريم الإرياني نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية بموجب القرار الجمهوري رقم (٦٣) (٢٤).

وواصلت هذه الحكومة أعمالها في ظل عدد من التعديلات في التشكيلة الوزارية خلال عامي ١٩٨٥م و١٩٨٦م، لينتهي بها المطاف في (٣٠يوليو ١٩٨٨م)، حيث تم حلها، وتشكلت بعدها بتاريخ (٣١ يوليو ١٩٨٨م) آخر حكومة في تاريخ الجمهورية العربية اليمنية بموجب القرار الجمهوري رقم (٤١) وتولى رئاستها عبد العزيز عبد الغني أيضاً حتى قيام دولة الوحدة.

٢٤)) وكالة سبأ ،مصدر سابق، ص ٦٧.

ومما يلاحظ على متغيرات السلطة التنفيذية فيما يخص مجلس الوزراء أن هناك تداخل واضح بين النخبة السياسية والنخبة العلمية، وإن الرئيس علي عبدالله صالح أولى عناية خاصة ومتميزة لمسيرة التنمية بشكل عام، والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، حيث أن حوالي (٢٣,٤٪) من جملة وزراء تلك الفترة هم من خريجي الاقتصاد، ويحملون أعلى الدرجات العلمية. ويأتي بالمرتبة الثانية من بعد الاقتصاديين خريجي القانون، إذ بلغت نسبتهم (١٧,٤٪)(٢٥).

وفي الحقيقة تكشف الدراسات الإحصائية أن الرئيس علي عبدالله صالح أحدث تطوراً نوعياً في مؤسسة الحكم على نحو ملفت للنظر، فبعد أن كانت نسبة الوزراء الذين يحملون مستوى تعليمي (يقرأ ويكتب) في التشكيلة الوزارية الأولى في حكمه عام ١٩٧٨م تقدر (١٩,٤٪) تقلصت هذه النسبة إلى (١٠,٣٪) في التشكيلة الوزارية الثانية عام ١٩٨٠م، ثم أصبحت هذه النسبة (صفراً) في التشكيلة الأخيرة عام ١٩٨٨م- مع العلم أن ما نسبته (٣٠,٩٪) من إجمالي النخبة الوزارية هم ممن يحمل مستوى تعليمي (دراسات عليا)، ونسبة (٤١,٨٪) يحملون (دراسات جامعية)(٢٦). وهذا يعني أن النخبة الوزارية اليمنية تحظى بمستوى تعليمي متميز يؤهلها لأداء مهامها ومسئولياتها الكبيرة من واقع دراية علمية وخبرات أكاديمية واسعة.. وهو ما يمكن اعتباره بداية حقبة التخطيط والبناء المنهجي للدولة اليمنية.

وإلى جانب ما سبق ذكره، فإن الحديث عن التنمية السياسية في عهد الرئيس علي عبدالله صالح – وإن ظل تناوله ضيقاً للغاية في معرض الكتابات اليمنية المعاصرة عند تناولها لمنجزات الرئيس- إلا أنها كانت تمثل منهجاً راقياً جداً في أسلوب التنمية الشاملة للدولة، وتستحق الكثير من الدراسة والتحليل والتقييم، كونها أعطت العمل السياسي أسباب نجاحه، ومقومات تطوره وانتقاله إلى مراحل أخرى أكثر اكتمالاً وأقوى تفاعلاً مع عناصر البناء الوطني الثوري للدولة اليمنية الحديثة.

وما يمكن إضافته أيضاً إلى ذلك البناء النوعي للسلطة.. أسلوب التوافق المرحلي بين الرمز السياسي ومقتضيات الظرف الآتي والغاية المرحلية التي يراد التحول إلى مربعها.

فالرئيس علي عبدالله صالح يعتمد سياسة التدرج المنطقي في العمل التنموي أسوة بالعمل السياسي. ويحرص على انتقاء رموزه السياسية (وزراء) على أساس قدراتهم الفنية في ترجمة مفردات غايات مرحلية محددة. فمثلما يحشد للمشروع الاقتصادي كبار الأكاديميين المتخصصين، فإنه يراعي أيضاً أن تظم حكومة بلاده المحاورين المحنكين عندما يتعلق الظرف بمشروع تصفية خلافات حدودية مع دول الجوار، أو مباحثات وحدوية مع الشطر الآخر.. وللسياسات الانفتاحية الخارجية أشخاصها كذلك.. وهكذا يجري الأمر مع كل انتقالة، وهو الأمر الذي يفسر التعديلات الوزارية التي كانت تشهدها الحكومات اليمنية من حين لآخر. ولعل خير الأمثلة على هذا النهج هو ما

---

٢٥)) مصدر سابق ، ص ١٢٣

٢٦)) بلقيس أبو إصبع ،مصدر سابق ، ص ١٢٢

كان من إقالة (الأصنج وباسندوة) في ٢١ مارس ١٩٧٩م اللذين كانا يقفان عقبة في طريق أي تقارب مع نظام الشطر الجنوبي أولاً، ولأنهما يمثلان نفوذاً خليجياً في دولته(٢٧) المتطلعة إلى التحرر من أي تأثيرات سياسية خارجية.

وفي مرحلة أخرى كان المقدم مجاهد أبو شوارب وآخرين يمثلون جسر التواصل مع بغداد الذي تمر عليه ليس الدعومات الاقتصادية وحدها، بل وحتى مناورة الموازنة الإقليمية لدول المنطقة(٢٨). ومن المؤكد أن سلطة المشائخ لم تعد تصلح وجهاً سياسياً لدولة تتطلع للحداثة، وإن القيادات الكلاسيكية المخضرمة التي رسمت ملامح حقبة الثمانينات بكل منجزاتها العظيمة لن تكون الأصلح عند الوقوف على أعتاب الألفية الثالثة، وسيضطر الرئيس صالح إلى تعزيز ساحته بالدماء الشابة الجديدة القادرة على مواكبة عالم الحداثة وعصر العولمة.

وبلا شك أن أسلوب التوافق المرحلي سيمثل موضع انبهار جديد بوسائل الرئيس صالح في الإصلاح السياسي والبناء التنموي للدولة اليمنية.

ثانياً: برامج التحولات الثورية

دخلت اليمن في عقد الثمانينيات مرحلة نهضوية فريدة، تعد الأولى من نوعها وحجمها في تاريخ الثورة الذي مثلت له انبعاثاً حقيقياً أعطى الثورة السبتمبرية مدلولاتها الحركية وتراجمها العملية. وللوقوف على طبيعة وحجم الحركة التنموية التي قادها الرئيس علي عبدالله صالح خلال هذه الحقبة ارتأينا متابعة ذلك على أساس خطط ومشاريع كل عام على حدة، رغم إن الكثير منها تتداخل ضمن برامج أكثر من عام.

نحن إذ نستعرضها هنا فهو من باب الشواهد التاريخية التي تعيننا على تقييم هذه المرحلة من عهد الرئيس صالح، وليست من باب الحصر لتلك المنجزات، حيث أن هناك الكثير من المشاريع التي لم نأت على ذكرها لأسباب تتعلق بمساحة دراستنا هذه.

من مفكرة العام ١٩٨٠م

- عكفت القيادة اليمنية خلال هذا العام على وضع دراسات ومراجعات اقتصادية بهدف تحقيق غايتين: الأولى رفع ومضاعفة حجم ومعدلات الإنتاج من خلال إعطاء الأولوية في الخطة الخمسية الثالثة لقطاع الإنتاج والجاري الإعداد لها للنشاط الصناعي الزراعي بهدف التقليل من الاعتماد على الاستيراد. أما الغاية الثانية فهي وضع حد لموجة التصاعد المستمر في أسعار السلع الاستهلاكية من خلال إيجاد صيغة مناسبة لتثبيت الأسعار وضمان استقرارها.

---

٢٧)) فيصل جلول، مصدر سابق، ص ١٩

٢٨)) الهام محمد مانع: دراسة نشرتها صحيفة (القدس العربي) اللندنية: العدد (٤١٦٦) بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٨م، ص١٢.

- وصول أسلحة ومعدات عسكرية جديدة لليمن، والحكومة اليمنية تتعاقد مع خبراء أجانب وعراقيين لتدريب الجيش اليمني، وتزامن ذلك مع التحاق آلاف الشباب بالخدمة العسكرية استجابة لقانون خدمة الدفاع الوطني الصادر في الثامن من شهر سبتمبر ١٩٧٩م. وهذه الجهود تصب في خدمة وتحديث وتطوير القوات المسلحة.
- رئيس الجمهورية يوجه نداءً تاريخياً للعمال بتشكيل نقاباتهم.
- رئيس الجمهورية يصدر قانون الانتخابات رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٠م،ولأول مرة في التاريخ اليمني تمنح المرأة حق المشاركة السياسية (حق الانتخاب والتصويت).
- رئيس الجمهورية يصدر قانون رعاية أسر الشهداء والعسكريين.
- إنشاء كلية الطيران والدفاع الجوي في شهر سبتمبر.
- رئيس الجمهورية يصدر قانون التقاعد العسكري في شهر أكتوبر.
- تأسيس الشركة اليمنية للنقل البحري بين الشطرين.

من مفكرة العام ١٩٨١م

- الخطة الخمسية تحقق نمو سنوي يزيد على ٧٪، وذلك الرقم العالي يعود إلى حجم الإنفاق الحكومي الكلي الذي تم صرفه في مختلف القطاعات والذي كان على النحو التالي:

في قطاع المواصلات والنقل تم إنفاق (مليارين وأربعمائة وثمانية وثلاثين مليون ريال)، وفي قطاع البناء والتشييد (ملياراً ومائتين وسبعين مليون ريال)، وفي مجال الكهرباء والمياه (مليار وثلاثمائة وثلاثين مليون ريال)، وفي قطاع الصناعة (مليار وثمانية عشر مليون ريال)، وفي قطاعي التربية والتعليم والصحة (مليار ومائتين وأربعة وتسعين مليون ريال)، وفي قطاع الزراعة (ستمائة وأربعين مليون ريال).

- انعقاد أول مؤتمر للسفراء اليمنيين في صنعاء في الثاني عشر من شهر يناير.
- المباشرة بأول حملة وطنية لمحو الأمية والرئيس يعتبر العام ١٩٨٢م هو (المدخل الفاصل للقضاء على مشكلة الأمية).
- افتتاح أول شركة للسياحة بين صنعاء وعدن.
- تأسيس اتحاد طلاب اليمن.
- إنشاء أول مؤسسة للاتصالات السلكية واللا سلكية في شهر مايو.
- إنشاء وزارة الكهرباء والمياه.
- إنشاء المعهد العالي للقضاء بموجب القانون رقم (٦) لسنة ١٩٨١م، بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٨٠م.
- التوقيع على اتفاقية المشاركة في الإنتاج مع شركة "هنت" الأمريكية للاستثمارات النفطية

لحفر آبار منطقة مأرب/ الجوف، وهي أول اتفاقية استثمارات بترولية في التاريخ اليمني وكان ذلك في ٢ سبتمبر ١٩٨٠م.

- الحكومة اليمنية تستنفر كل الهمم الرسمية والشعبية لمواجهة كارثة الزلزال الذي ضرب مدينة (العدين)،وتسبب بدمار هائل وضحايا بالمئات،وكان ذلك أواخر شهر ديسمبر من هذا العام.

من مفكرة العام ١٩٨٢م

- أصبحت القوات المسلحة في هذا العام تمتلك من العتاد ثلاثة أضعاف ما كانت عليه، وبنفس القدر أيضاً ارتفع مخزون الدولة من الأسلحة الحديثة عما كانت تمتلكه من الأسلحة التقليدية، وأصبح في صفوف القوات المسلحة والأمن عدداً كبيراً جداً من الكوادر الفنية المؤهلة في الخارج لدى العراق ومصر وسوريا وبعض الدول الصديقة التي فتحت أبوابها للبعثات العسكرية اليمنية يحثها على ذلك وضوح ومرونة وصدق سياسية اليمن الخارجية.
- وضع حجر الأساس لمصنع إسمنت (المفرق) بطاقة إنتاجية تقدر بـ(٥٠٠) ألف طن سنوياً.
- وضع حجر الأساس لمشروع الطاقة الكهربائية بمدينة "المخا" لتأمين الطاقة لمحافظة تعز بنواحيها واقضيتها ومحافظة إب وجزء من محافظة البيضاء وذمار.
- وضع حجر الأساس لنصب الجندي المجهول بتاريخ ٢١ يوليو.
- لأول مرة – تسمية شوارع صنعاء ومدنها والمحافظات الأخرى رسمياً في ٢٣ يوليو.
- انعقاد المؤتمر العام الثاني للمغتربين برعاية رئيس الجمهورية في الفترة (١٦-٢٠ مايو ١٩٨٢م).
- إنشاء بنك التسليف التعاوني الزراعي بموجب القرار رقم (٩) لسنة ١٩٨٢م.
- توقيع اتفاق مبادئ لتطبيع العلاقات مع سلطنة (عمان) بوساطة كويتية- إماراتية في ٢٧ أكتوبر، ويبدأ سريان الاتفاق في ١٥ نوفمبر من العام نفسه.
- تأسيس المؤتمر الشعبي العام في الفترة من ٢٤ - ٢٩ أغسطس، ويعتبر الحدث الأعظم خلال العام ١٩٨٢م.
- رئيس الجمهورية يعلن هذا العام عاماً وطنياً للقضاء على الأمية.

من مفكرة العام ١٩٨٣م

- جهود حكومية كبيرة لزيادة الإيرادات الوطنية والحد من الاستيراد الخارجي، والأجهزة الحكومية تبدأ العمل بسياسة التقشف وشد للأحزمة على البطون، لمواجهة الأضرار الفادحة التي تسببت بها كارثة الزلزال أولاً، ولتعرض اليمن لمشكلة الجفاف للعام الثاني على التوالي.

- رئيس الجمهورية يقود حملة إعادة أعمار المناطق المتضررة بالزلزال، وبناء مساكن للأسر التي شردتها الكارثة.
- إجراء انتخابات المجالس البلدية في شهر نوفمبر، ورئيس الجمهورية يؤدي اليمين الدستورية للمرّة الثانية في ٢٣ نوفمبر.
- توسيع عضوية المؤتمر الشعبي العام وتشكيل فروعه في المحافظات.
- الرئيس يصدر قرار عفو عام عن المساجين والمغرر بهم في صفوف الجبهة الديمقراطية.
- إنشاء الكلية الحربية في شهر أكتوبر.
- تأسيس الشركة اليمنية للأدوية.
- شق أول طريق بين مدينتي تعز وعدن في ١٤ أكتوبر.

من مفكرة العام ١٩٨٤م

- رئيس الجمهورية يعلن هذا العام عاماً للتنمية الزراعية، ويوجه جهوداً حكومية كبيرة جداً لخدمة هذا الغرض،ويدعم بنك التسليف الزراعي بأموال طائلة من أجل تقديمها للجمعيات التعاونية الزراعية ومشاريع إصلاح التربة.
- التوقيع على اتفاقية استثمار الموارد الطبيعية المشتركة مع الشطر الجنوبي.
- تدشين أول بئر نفطية إنتاجياً من حوض مأرب/الجوف، وبدء عمليات التنقيب في تهامة والمياه الإقليمية، وذلك في التاسع من شهر يوليو.
- البدء بحملة دولية لحماية مدينة صنعاء القديمة وترميمها كواحدة من أبرز المعالم السياحية والأثرية في اليمن.
- افتتاح مدينة الثورة الرياضية، كذلك إقامة المهرجان الأول لعروض الشباب.
- وضع حجر الأساس لمشروع إعادة أعمار سد مأرب التاريخي، والرئيس يؤدي زيارة لتركيا في شهر أكتوبر ويبرم اتفاقاً مع شركة تركية لمباشرة عمل إعادة أعمار سد مأرب.
- القوات المسلحة اليمنية تبدأ باستصلاح الأراضي وبناء المزارع النموذجية وعلى نطاق واسع كأول مشروع لاستثمار الجيش مدنياً ضمن الأطر التنموية الوطنية.
- اليمن تشهد أول انتخابات طلابية منذ تأسيس الاتحاد الطلابي في عام ١٩٨١م وجرت الانتخابات في الفترة من ٨-١٤ ديسمبر.
- صنعاء تستضيف مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في شهر ديسمبر.
- انعقاد الدورة الاعتيادية الثانية للمؤتمر الشعبي العام.

من مفكرة العام ١٩٨٥م

- إنشاء المجلس الأعلى للنفط في الثالث والعشرين من شهر فبراير.
- وضع حجر الأساس لمصفاة تكرير المواد البترولية.
- البدء بتنفيذ مشروع الضخ من حوض مأرب/ الجوف إلى الموانى اليمنية على ساحل البحر الأحمر.
- إنشاء كلية القيادة والأركان بموجب القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٨٥م.
- إنشاء معهد الشهيد الثلايا لتدريب وتأهيل القادة بموجب القرار رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٥م، ليحل محل المركز الحربي.
- لأول مرة — إنشاء اتحاد الحقوقيين اليمنيين في الثامن من شهر سبتمبر.
- إصدار قانون المجالس المحلية رقم (١٢) لسنة ١٩٨٥م وإجراء انتخابات المجالس المحلية في الفترة من ٥-٧ أكتوبر.
- البدء بمشروع تحديث المناهج العلمية للكليات العسكرية بهدف التواكب مع تطورات العصر وتحديث المؤسسة العسكرية.

مراجعة وتقييم

من خلال المراجعات الأولية للخطوط العامة لمسيرة البناء والتحولات التنموية التي قادها الرئيس علي عبد الله صالح في النصف الأول من عقد الثمانينيات، بإمكاننا الوقوف على بعض الأرقام التي بمقدورها إعطاءنا تقييماً عاماً للمرحلة، ولطبيعة الخطط والبرامج التي كانت معتمدة لها.

١. في قطاع التربية والتعليم — تم إنشاء الكثير من المدارس ومعاهد المعلمين والمعاهد الفنية المتخصصة، والتي بلغ عددها (٥٢٥١) خمسة آلاف ومائتان وإحدى وخمسون مدرسة، وبلغ عدد الطلاب المسجلين للعام الدراسي ١٩٨٥/١٩٨٦ (١,٠٣٩,٠٠٠) مليوناً وتسعة وثلاثين ألف طالب وطالبة، مبلغ متوسط الإنفاق السنوي على التعليم خلال الخطة الخمسية الثانية (ملياراً ومائتين وخمسين مليون ريالاً سنوياً).

٢. في مجال الصحة- وصل عدد المستشفيات والمراكز الصحية في العام ١٩٨٥م إلى أكثر من (٣٣) ثلاثة وثلاثين مستشفى و(٢٣٥) مائتان وخمسة وثلاثين مستوصفاً ومركزاً صحياً. وبلغ إجمالي الإنفاق على خدمة الصحة ما يزيد عن "أربعمائة مليون ريالاً سنوياً".

٣. مشاريع المياه- تم تنفيذ (٧٢١) سبعمائة وواحد وعشرين مشروعاً من مشاريع مياه الريف. وبلغ إجمالي الإنفاق الحكومي في هذا المجال خلال الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية (مليار وتسعمائة وأربعة وثمانين مليون ريال). وقامت التعاونيات بدعم من الدولة بإنجاز ثلاثة آلاف ومائتين وثلاثة وتسعين مشروع مياه بتكلفة (٢٥٤) مليون ريال.

٤. الطرق والمواصلات- تم رصف آلاف الكيلومترات من الطرقات بالإسفلت فارتفعت من (٩٢٤) كم عام ١٩٧٦م إلى (٢٧٧٤) كم عام ١٩٨٥م. أما الطرق الترابية المعبدة فقد وصلت إلى أكثر من (٢٧) ألف كم. وقد بلغ متوسط الإنفاق السنوي على مشاريع الطرق والمواصلات والنقل (٦٧٤) مليون ريال.

٥. الأوقاف- شيدت الدولة آلاف المساجد حتى بلغ عددها (٦٢٥١) مسجداً، بلغ إجمالي الإنفاق عليها (مليارات وسبعمائة وخمسين مليوناً وستين ألف ريال)، بالإضافة إلى ما تم إنفاقه لإقامة مدراس تحفيظ القران الكريم وإصلاح، وترميم المساجد القائمة وتحسينها.

٦. الكهرباء- ارتفعت الطاقة الكهربائية من (١٥) ميجاوات عام ١٩٧٥م، إلى (٤١٣) ميجاوات عام ١٩٨٥م، وبلغ مجموع الإنفاق الحكومي على مشاريع الكهرباء (أربعة مليارات وأربعمائة وخمسة وتسعين مليون ريال).

٧. الصناعة- ظلت الاستثمارات الصناعية في حالة تصاعد مستمر لتصل في نهاية العام ١٩٨٤م إلى (٦٧١) مليون ريال موزعة على (٧٧) مشروعاً، وقد تجاوزت أرقام النمو في المشاريع الاستثمارية الصناعية الأرقام المخصصة لها في الخطة الخمسية الثانية.

من مفكرة العام ١٩٨٦م

- احتفلت اليمن في الثاني عشر من أبريل بافتتاح أول مصفاة لتكرير النفط.
- احتفلت اليمن في الحادي والعشرين من شهر ديسمبر بافتتاح سد مأرب التاريخي، وشارك (تورغوت آوزال) رئيس وزراء تركيا في حفل تدشين إعادة بناء سد مأرب.
- البدء بمشروع مد أنابيب ضخ النفط من مواقع الإنتاج إلى مواني التصدير، بتكلفة (٣٠٠) مليون دولار.
- أجرت اليمن في فبراير التعداد العام للسكان وأعلن عن مجموع نفوس سكان اليمن (٩,٢٧٤,١٧٣) نسمة.
- إنشاء مركز التدريب الفني للقوات الجوية، والدفاع الجوي بهدف إعداد كوادر مؤهلة ومتخصصة.
- عقد المؤتمر الشعبي العام دورته الثالثة في مدينة تعز في الفترة من ٢٥-٣٠ أغسطس.
- ولأول مرة تم في شهر ديسمبر من هذا العام طباعة دستور دولة الوحدة بنصه الكامل.
- أقيمت دورات الإعداد والتأهيل المتكاملة لمديري النواحي الذين تسلموا مسئولياتهم هذا العام.
- بدء الحفر في حقل (معين) و(ريدان)، وتواصل التنقيب في حقلي (ظفار) و(حمير).

من مفكرة العام ١٩٨٧م

- رئيس الجمهورية يعلن هذا العام عاماً للتحول والاعتماد على الذات.
- إنشاء المؤسسة العامة للتجارة الخارجية والحبوب بموجب القرار رقم (١) لسنة ١٩٨٧م.
- البدء بتصدير النفط، وتدشين خط الأنبوب بأول شحنة نفط من الخزان العام (صافر) من حقول مأرب في ١٧ نوفمبر.
- إنشاء محطة جديد لتعبئة الغاز في صنعاء، وتحسين محطة الحديدة.
- بدء خطوات تنفيذية لإقامة المنشآت الحقيقية لاستخلاص الغاز الطبيعي.
- صدور عدد من التشريعات وفي مقدمتها (القانون المدني) وكذلك عدد من القوانين المنظمة لأعمال الوزارات والمؤسسات والمصالح والهيئات الحكومية الشعبية.
- رئيس الجمهورية يقود دور فاعل ومثمر في المصالحة العربية وإعادة مصر إلى الصف العربي بعد مقاطعتها الطويلة إثر توقيعها على اتفاقية "كامب ديفيد" -سيئة الصيت - عام ١٩٧٨م.

من مفكرة العام ١٩٨٨م

- رئيس الجمهورية يطلق على هذا العام عام البناء والتغيير في الحاضر والمستقبل، وعام المعسكرات الصيفية.
- إقامة المعسكرات الصيفية لشباب (الثورة والميثاق) التي احتضنتها وأشرفت عليها القيادة العامة للقوات المسلحة، واللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام.
- الإعلان عن اكتشاف حقلي (الشورى) و(أسعد الكامل) التي رفعت معدل احتياطي النفط اليمني.
- البدء في حفر أول بئر استكشافية في المنطقة المغمورة الواقعة بين (المخا والحوطة) أواخر هذا العام.
- توقيع اتفاقية مع شطر الوطن الجنوبي على إقامة مشروع استثماري نفطي مشترك على حدود الشطرين.
- إجراء الانتخابات العامة الحرة المباشرة لمجلس الشورى في الخامس من شهر يوليو.
- الإعلان عن قيام مجلس التعاون العربي بين اليمن، والعراق، ومصر، والأردن.
- انعقاد الدورة الرابعة للمؤتمر الشعبي العام في صنعاء في الفترة من ١٢-١٥ نوفمبر بحضور وفود عربية وأجنبية غفيرة.

من مفكرة العام ١٩٨٩م

- رئيس الجمهورية يفتتح معرض الكتاب الأول للطفل في السابع والعشرين من شهر يوليو.
- صنعاء تحتضن مجلس التعاون العربي بحضور الرؤساء صدام حسين وحسني مبارك والملك الحسين بن طلال في شهر سبتمبر.
- صدور قرار جمهوري بتشكيل المجلس الاستشاري.
- منح الرئيس علي عبدالله صالح درجة الماجستير الفخرية بالعلوم العسكرية.
- الإعلان تجارياً عن حقلي (الشورى) و(أسعد الكامل) في السابع من شهر أغسطس.
- توقيع اتفاقية الوحدة بين شطري اليمن في الثلاثين من شهر نوفمبر بمدينة عدن.
- رئيس الجمهورية يُصدر عفواً عاماً عن السياسيين في الرابع والعشرين من شهر ديسمبر.

الباب الخامس

علي عبدالله صالح

وحدة الجماهير..
ووحدة الوطن

الوحــــدة الوطنيــــة

أولاً: الميثاق الوطني- وحدة الفكر

واحدة من أهم خصال الرئيس علي عبدالله صالح هي أن قضيته الوطنية الثورية لا يمكن أن تنفصم عن ذاته الإنسانية والفكرية، ويستحيل أن تتعايش في مخيلته بغير صفاتها الكلية الواحدة ضمن دائرة تكويناتها الزمانية والمكانية، بحيث تصبح مفاجأة أي حدث طارئ ليست إلا حالة ستاتيكية عاجزة عن الاستحواذ على الجهد الوطني كاملاً والإخلال بالمعادلة السياسية.

فالرئيس علي عبدالله صالح، وإن ظل يواجه التحديات الصعبة من حين لآخر من غير توقف، إلا أنه كان يبدو خلالها دائماً رجلاً لا تخاصره الخطوب، ولا تعجزه الإمكانيات الشحيحة، وله من الإرادة والعزيمة ما يؤهله لصناعة أكثر من موقف في أكثر من مكان وفي آن واحد.. فلا النوائب تفقده صوابه، ولا الانتصارات بقادرة على شحنه بالغرور.. وكأننا به رجل يعيش بأنفاس الجماهير ، ويغفو بأحلامها.

فكرة الميثاق الوطني وصياغته

مع أن الظرف اليمني في عام ١٩٨٠م كان معقداً الى حد كبير ، والسلطة في صنعاء تقود معارك دفاعية ضارية أمام هجمات الجبهة الوطنية التي رمت بكل ثقلها في الساحة السياسية والعسكرية لزعزعة نظام الحكم، الى جانب اضطراب القوى السياسية والاجتماعية الأخرى ، والتوترات في العلاقات الخارجية مع دول الجوار، والكثير من المشاكل الاقتصادية والهموم الوطنية(١) كان الرئيس صالح يتداول فصول تلك الأزمات بمنظور فكري منهجي عميق، تتشكل تصوراته الفلسفية داخل إطار من الوعي المعرفي الكبير بالمفردات التاريخية والحضارية ، والاستيعاب الكامل لأبجديات الواقع وتصوراته السياسية، في سبيل الوصول الى صياغات جديدة وعملية تؤسس هياكل المرحلة القادمة، وتكون نواة حقيقية لبرامج العمل الوطني لجميع القوى السياسية والاجتماعية في الساحة اليمنية(٢).

إذن أخذت مسيرة بناء الدولة اليمنية تسلك منحىً تكاملياً متقدماً منذ تاريخ ٢٧ مايو ١٩٨٠م، الذي صدر فيه القرار الجمهوري رقم (٥) لسنة ١٩٨٠م ، والذي تعتزم القيادة اليمنية من خلاله صياغة ميثاق وطني يوحد القوى اليمنية المختلفة على منهج فكري واضح وثوابت استراتيجية ملزمة ، وقد نص القرار المذكور على تشكيل لجنة حوار وطني تتبنى على عاتقها صياغة أفكار الميثاق الوطني. وتتألف هذه اللجنة من (٥١) عضواً بما فيهم رئيس اللجنة (حسين عبد الله المقدمي) (٣).

---

١) نصر طه مصطفى: مصدر سابق، ص١٤؛ الرئيس علي عبدالله صالح: مقدمة كتاب "وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول".

٢) انظر: الرئيس علي عبدالله صالح : فاتحة الميثاق الوطني.

٣) الجمهورية العربية اليمنية، المكتب القانوني: قرار رئيس الجمهورية، رقم (٥) لسنة ١٩٨٠م؛ انظر أيضاً: عبدالكريم الخطيب: ظاهرة الاستقرار السياسي في الجمهورية العربية اليمنية، ص٢٣٩.

ويمكن تفسير هذه الخطوة على أنها حصيلة استنباط واقعي ومنطقي لمعطيات الساحة اليمنية والإفرازات الناشئة في مختلف محطات الحركة الثورية اليمنية، والتي تشكلت على عدة أنماط سياسية متسببة بالكثير من الأوجاع والآلام، والإحباطات للرموز الثورية. فقد ظن البعض في مرحلة ما من مسيرة النظام الجمهوري أن الوطن آيل للانتكاس، وإن الثورة تعيش أيام احتضارها الأخير، ولم يبق منها غير اسمها، وبعض (القفشات) الدستورية المعطلة، وثمة آلاف من المناضلين القابعين بعيداً عن دوائر الحكم يلوكون الذكريات البطولية، ويأسفون على واقع مرير، تتجاذب أطرافه قوى وطنية ممزقة وصراعات دموية مذهلة، وفوضى سياسية عارمة، وإرادة سياسية مخذولة لم تسعفها تجاربها بنفض عوالق الماضي السحيق والانبعاث بفكر مجدد يحمل هوية الوطن الذي يحيا على أرضه.

كان طبيعياً من الرئيس علي عبدالله صالح أن لا يمتطي جواداً خاسراً جربه الأسبقون، ولا أن ينتظر من ينتزع الرهان على مستقبل الوطن من بين أيدي صناع الثورة السبتمبرية لأن اللبيب أقدر من غيره على تحليل جدلية العلاقات الناشئة في زمن الثورة وقراءة أسرار الأنكفاء على حالة التردي، واستلهام دروسها، وبلورة وضع جديد، وعناصر مغايرة جديرة بانتشال الوطن من أزمته الراهنة، ومن هنا يصبح مشروع صياغة الميثاق الوطني مسألة انبعاث تجديدي معاصر للكينونة اليمنية فكراً، وإنساناً، ودولة.

وهذا الانبعاث سيكون بمثابة الأداة الفاعلة التي سيرمي عليها الرئيس صالح كل ثقله السياسي وبرنامجه العملي، ورهاناته المرحلية لمشاريع بناء الدولة اليمنية الحديثة، لأنها ستكون عصا التوازن التي تمسك بها مختلف القوى الوطنية السياسية والاجتماعية، والحكومية أيضاً.

وفي الحقيقة أن فكرة صياغة (ميثاق وطني) كانت قد برزت للوجود للمرة الأولى في أواخر عهد الرئيس عبدالله السلال حين عقد مع رموزه السياسية القيادية اجتماعاً في مدينة (الحديدة) بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٣١م ووقع المجتمعون (وعددهم ١٤) بياناً اقترح في البند الثالث منه « الأعداد لوضع ميثاق وطني يحدد الأهداف السياسية للمرحلة القادمة، ويرسم الخطوط الرئيسية التي تلتقي عندها، وتجمع عليها فئات الشعب..»(٤). لكن انفلات الأوضاع السياسية وتدهورها إلى ابعد الحدود أحال دون ذلك، وقاد إلى الإطاحة بنظام السلال بحركة (٥ نوفمبر ١٩٦٧م).

أما في الفترة موضوع البحث، فإن فكرة الميثاق الوطني كان لها صداها الكبير ووقعها المؤثر بين أعضاء مجلس الشعب التأسيسي حين عرضها الرئيس صالح لأول مرة(٥)، باعتبارها كانت تمثل أقوى خيارات المرحلة في الخروج من الأزمة الوطنية، ومواجهة الاختراقات الفكرية والعقائدية التي زادت المسألة الوطنية اليمنية تعقيداً، وفاقمت أخطارها. وعلى هذا الأساس تم تشكيل لجنة الحوار الوطني برئاسة حسين المقدمي وعضوية خمسين آخرين، يمثلون جميع شرائح المجتمع اليمني علماء.

---

٤)) محسن العيني: خمسون عاماً في الرمال المتحركة، ص٧٩-١٢٤. إدجار أو بلانس: اليمن الثورة والحرب، ص١٧٨.
٥)) جلوفكايا. إيلينا.ك: التطور السياسي الجمهورية العربية اليمنية، ص ٢٣٩.

فكرين ومشائخ وعسكريين ومثقفين وغيرهم- وفقاً لما نصت عليه المادة الأولى من القرار الجمهوري م (٥) لسنة ١٩٨٠م.

ونصت المادة الثانية على تحديد مهام لجنة الحوار الوطني في تقصي آراء ووجهات المواطنين حول عمل القضايا الأساسية التي تهم المواطن والوطن، والتعرف على تطلعاتهم وتصوراتهم الفكرية من لال طرح مشروع الميثاق الوطني.. ونص القرار أيضاً على توزيع استمارات استبيان وإبداء الآراء ى المواطنين وتلخيص النتائج وتقديم التوصيات والرفع إلى رئيس الجمهورية(٦).

بينما نصت الفقرة (ج/د) من المادة الثالثة للقرار على رفع الصيغة النهائية من الميثاق إلى رئيس جمهورية ليقوم بدوره بتوجيه الدعوة لعقد المؤتمر الشعبي العام.

وبناءً على ما تقدم، عقدت لجنة الحوار الوطني اجتماعها الأول بتاريخ٢١/٦/١٩٨٠م في (نادي ضباط) بالعاصمة صنعاء، وترأس أعمال الاجتماع رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح. وكان على جنة أن تضع وتقر اللائحة الداخلية لها، وتحدد لجانها الفرعية، ثم تقوم بحملاتها الإعلامية في ختلف أرجاء اليمن، إضافة إلى توزيع استمارات الاستبيان ونسخ من مشروع (الميثاق الوطني) على اطنين(٧).

وبتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٠م عقدت جميع اللجان الفرعية للجنة الحوار الوطني اجتماعاً موسعاً (نادي الضباط) برئاسة رئيس الجمهورية، تم خلاله جدولة الأعمال وفقاً لسقف زمني معلن، عية اللجان الفرعية بمهامها، فكان أن باشرت تلك اللجان حملاتها الإعلامية بدءً من يوم ١٦/ /١٩٨٠م ولغاية ٤/١/١٩٨١م. وخلال تلك الفترة عقدت اللجان (٢٥٠) مؤتمراً مصغراً، وزعت لالها (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف نسخة من مشروع الميثاق الوطني، إضافة إلى (٢٠٠,٠٠٠) مائتي ألف تمارة استبيان الآراء(٨).

بلغت لجنة الحوار الوطني أهم وأدق أعمالها في يوم الأحد ١٥/٢/١٩٨١م، وعقدت اجتماعها اسة رئيس الجمهورية، وباشرت اللجنة بأعمال الفرز والصياغة مستهدية بآراء الأغلبية سوراتهم ومقترحاتهم إلى أن تم الوصول إلى الصيغة النهائية لمشروع الميثاق الوطني. وفي يوم حد ٤/١٠/١٩٨١م استعرضت لجنة الحوار الوطني المشروع، وتمت المصادقة عليه بالإجماع فرداً اً بطريقة رفع الأيادي(٩).

وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول، ص ٢٤١؛ انظر كتابنا: المؤتمر الشعبي العام قيادة التحولات في اليمن، ص٥٤-٥٩.

وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول، ص ١٣٩ ،د. عبد الكريم الخطيب : ظاهرة الاستقرار السياسي في ج ع ي ، ص ٢٣٧ – ٢٣٨.

وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول، ص ١٣٩ . ، د.مطهر إسماعيل المزي: التطور الدستوري في الجمهورية العربية اليمنية، ص ١٧١.

للحصول على معلومات مفصلة حول صياغة الميثاق الوطني انظر كتابنا (المؤتمر الشعبي العام وقيادة التحولات في اليمن- إصدار دائرة والثقافة والإعلام).

أهداف الميثاق الوطني

تبلورت فكرة (الميثاق الوطني) لدى القيادة اليمنية كمنهج سياسي تحولي ينقل برامج عمل الدولة إلى مسار تفاعلي مع المتغير المرحلي الطارئ من جهة، ومع مبادئ الثورة اليمنية وأهدافها من جهة أخرى وهي الفكرة التي ذهب إليها الرئيس صالح في فاتحة (الميثاق الوطني) بقوله:

(لقد كان في طليعة همومي، منذ الأيام الأولى لتحملي أمانة قيادة شعبنا المؤمن الصادق، أن أعثر على صيغة عملية تتفاعل مع مبادئه وقيمه، وأهداف ثورته...).

لكن بالعودة إلى التصورات السياسية التي عرضها الرئيس علي عبدالله صالح في ديباجة قراره الجمهوري رقم (٥) لسنة ١٩٨٠م، نقف على قراءة فصيحة لأهداف الميثاق الوطني، يمكن تلخيصها بالآتي:

- تعزيز الوحدة الوطنية بفكر وطني يقوم على أساس الجمع بين الأصالة المعاصرة.
- ملئ الفراغ السياسي بفكر وطني متكامل تتحدد به المناهج السياسية للدولة والقوى الوطنية معاً.
- تحصين الشعب اليمني من التيارات الفكرية الدخيلة.
- تفعيل مبادئ وأهداف الثورة السبتمبرية وجعلها واقعاً ملموساً يعيشه جميع أبناء المجتمع.
- تحقيق التواصل الحضاري بين الموروث التاريخي وضرورات الحاضر وتطلعات المستقبل.
- تحقيق الأمن والاستقرار من خلال توحيد جميع الطاقات في إطار فكري سليم.
- إضفاء شرعية جماهيرية على نظام الحكم وكسب ثقة الجماهير بالدولة وتلاحمها معها.
- يكون بمثابة الهوية التعريفية بالوطن اليمني ونظام حكمه تطمئن إليه دول الإقليم والعالم.

ومما يجدر ذكره هو أن الميثاق الوطني يرتكز في بلورة رؤاه المستقبلية إلى خمس حقائق هامة يستمدها من فصول التاريخ والتجارب السابقة والمقارنة مع الواقع، والحقائق الخمس هي: (١٠)

١- الاستقرار والأمن والسلام هي أسس البناء الحضاري، ولا يمكن أن تتهيأ إلا في ظل حكم يقوم على الشورى والمشاركة الشعبية التي تقود إلى وحدة الأرض والشعب والحكم.
٢- أن العقيدة الإسلامية هي ضمير الشعب اليمني الذي لا تزعزعه الأحداث الدامية ويستحيل بدونها الاندفاع للأمام.
٣- أن التعصب الأعمى لا يثمر إلا الشر، وإن القوة والدجل والخديعة قد فشلت عبر تاريخ اليمن كله.
٤- لا يمكن تحقيق الوحدة والتطور والتقدم بدون الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.
٥- رفض كل أشكال الاستغلال والظلم مهما كانت أصولها ومصدرها.

---

(١٠) المؤتمر الشعبي العام: كتاب "الميثاق الوطني" ص٩٩. إلهام محمد مانع: مصدر سابق، ص١٨١.

ثانياً: المؤتمر الشعبي العام- وحدة الأداة

الرئيس علي عبدالله صالح رجل لا يمكن عده ضمن الزعامات التقليدية المقلدة لتجارب الغير، والتي تخشى على نفسها من التقلبات السياسية العصرية، وثقافاتها المتجددة، فهو لا يؤمن بنظرية التماثل السياسي ويعتقد أن لكل بلد خصوصياته التي تملي عليه إعادة تقويم كل ما يقع بين يديه من تجارب الآخرين، ومن ثم تكييف ما يلائم منها على أساس من ظرفه الخاص، وواقعه اليمني المحلي، وطبيعة الجاهزية التي تتشكل بها القوى الوطنية على ساحة العمل السياسي.

لذلك عمل الرئيس صالح على توأمة مشروع الميثاق الوطني بمشروع إقامة المؤتمر الشعبي العام وربط الاثنين بأواصر علاقة جدلية ومصيرية، ترهن مستقبل عمل كل منهما بالطرف الآخر من معادلة البرنامج السياسي الوطني. فالميثاق الوطني لا يمكن أن يبصر النور بغير مصادقة المؤتمر الشعبي العام عليه، حتى لو تمت المصادقة يبقى مجرد فكر تنظيري مدون ما لم يجد الأداة والوسيلة المناسبة التي تنقله إلى واقع عملي معاش، تتمثل فيه عقيدة الجماهير اليمنية وتطلعاتها وإرادتها الوطنية. وهو الفعل الذي سيؤديه المؤتمر الشعبي العام، بوصفه «أسلوب للعمل السياسي يضم ممثلين عن الشعب بمختلف فئاته الوطنية ضمن منهج فكري عام يجسده الميثاق الوطني»(١١).

ووفقاً للتعريف السابق الذي صاغته لجنة التصور للعمل السياسي للمؤتمر الشعبي العام تتبلور الحقيقة الأخرى من الطرف الثاني للمعادلة، مفصحة عن حجم العلاقة الجدلية بين الميثاق الوطني والمؤتمر الشعبي العام والتي توزن مشروعية كينونة المؤتمر الشعبي العام بمقدار تمثيله لعقيدة وفكر وإرادة الجماهير اليمنية، وبمستوى نجاحه في تحقيق الطموحات وتلبية الحاجات الشعبية التي كان يمثل جميع فئاتها، وشرائحها الاجتماعية. ولا شك أنه بغير ذلك السلوك العملي والتجسيد الحي للمبادئ الميثاقية يفقد مشروعيته ويلغي أسباب وجوده. فلا حاجة للمؤتمر الشعبي العام إذا ما تغيب الميثاق الوطني عن ساحته، ولا ضرورة أو أهمية للميثاق الوطني من دون الوسيلة السياسية التي تنفخ فيه الحياة على أرض الواقع..ومن الواضح أن تلك الجدلية كانت بمثابة الجسر الذي عبر عليه المؤتمر الشعبي العام إلى الألفية الثالثة، وكلمة سر الرئيس صالح لفتح آفاق الدولة اليمنية الحديثة أمام أبناء الشعب اليمني.

الإعداد والتحضير للمؤتمر الشعبي العام

انطلاقاً من طابع العلاقة الجدلية التي أسسها الرئيس علي عبدالله صالح بين الميثاق الوطني والأداة السياسة المنفذة لبرامجه والمشرفة على تطبيقه وعدم الإخلال بمبادئه، نص القرار الجمهوري رقم (٥) لسنة ١٩٨٠م على أن تعقب مرحلة صياغة مشروع الميثاق الوطني بشكله النهائي والرفع به إلى رئيس الجمهورية مرحلة جديدة يتم توجيه الدعوة فيها لعقد «المؤتمر الشعبي العام».

---

١١) تقرير لجنة التصور العمل السياسي: وثائق المؤتمر الشعبي العام، ص ٢٠٢.

ولما كانت القوى الوطنية مشتتة التوجهات، ومتنافرة مع بعضها البعض، وعلى غير هدى أو دراية من أي مناهج سياسية واضحة، عمل الرئيس علي عبدالله صالح على بذل جهود حثيثة وجبارة للالتقاء بممثلي مختلف القوى السياسية والاجتماعية، وعقد في شهر أغسطس ١٩٨٠م لقاءات موسعة مع رؤساء القبائل أكد فيها على (أن يتحمل كل اليمنيين مسئولياتهم في القضاء على التخلف الموروث من عهد الأئمة، ويجب على المشائخ كغيرهم من اليمنيين المساهمة في بناء المجتمع الديمقراطي وتعزيز الوحدة الوطنية...)(١٢).

وتكرست تلك اللقاءات الفردية والجماعية للتمهيد للمشروع الوطني العملاق (المؤتمر الشعبي العام) وتذليل أية صعوبات قد تنجم عن الفهم الخاطئ أو الرؤى الضيقة التي غالباً ما تعرضت لطباتها التجارب المماثلة. إلا أن الأمر من بعد ذلك اختلف كثيراً، ووجدت أفكار الرئيس صالح أصداءً عالية جداً عند تلك القوى التي رأت في مشروع الميثاق الوطني والمؤتمر الشعبي العام مساحة كبيرة من الديمقراطية التي قد تستفيد منها في تفعيل عملها ونشاطها السياسي تحت عباءة المؤتمر الشعبي العام وستكون أيضاً الفرصة التي يمكن استثمارها في إخراج بعض برامجها إلى ضوء الشمس. في الوقت الذي سيكسب بها الرئيس صالح شيئاً من الاستقرار الداخلي الذي يكفل له التوسع في الأنشطة التنموية والإنمائية للوطن اليمني.

وتأكيداً لذلك التوجه الديمقراطي أصدر الرئيس صالح قانون الانتخابات بالقرار الجمهوري رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٠م وذلك بتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٨٠م. وتلا ذلك ببضعة أشهر أصدر رئيس الجمهورية القرار الجمهوري رقم (١٩) لسنة ١٩٨١م والذي يقضي بتحديد أعضاء المؤتمر الشعبي العام الذين سيضطلعون بمهمة إقرار مشروع «الميثاق الوطني» من (١٠٠٠) ألف شخص، منهم (٧٠٠) سبعمائة شخصاً يتم انتخابهم من قبل المواطنين من جميع أنحاء الجمهورية، بحسب دوائرهم الانتخابية التي تم توزيعها بناءً على نتائج التعداد السكاني بالجمهورية العربية اليمنية والمعلنة بالقرار الجمهوري رقم (٦١) لسنة ١٩٨١م. أما الباقي فهناك (٣٠٠) ثلاثمائة عضواً يتم تعيينهم بقرار جمهوري(١٣).

وبتاريخ ١٩/١٠/١٩٨١م- أي بعد أسبوعين بالضبط من مصادقة لجنة الحوار الوطني على مشروع (الميثاق الوطني)- أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم (١٢٨) لسنة ١٩٨١م، والذي يكلف بموجبه اللجنة العليا واللجان الفرعية لانتخابات هيئات التعاون للموسم الانتخابي التعاوني الثالث الإشراف على انتخاب ممثلي المواطنين في المؤتمر الشعبي العام في جميع أنحاء الجمهورية(١٤).

---

١٢)) جولوفكايا. إيلينا. ك: التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، ص٢٢٩.

١٣)) وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول (التقرير النهائي للجنة الحوار الوطني المرفوع لرئيس الجمهورية علي عبدالله صالح)، ص١٢٩. د. مطهر إسماعيل العزي: التطور الدستوري في الجمهورية العربية اليمنية، ص٤٧٤

١٤)) وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول ص ١١٠. (أنظر كتابنا): المؤتمر الشعبي العام قيادة التحولات في اليمن، ص٦٠.

ثم صدر القرار الجمهوري رقم (٥٣) لسنة ١٩٨٢م حدد فيه رئيس الجمهورية أسماء (٣٠٠) عضواً من أعضاء المؤتمر الشعبي العام وفقاً لما أقره القرار الجمهوري رقم (١٩) لسنة ١٩٨١م. كذلك وجه الرئيس علي عبدالله صالح رسالة إلى رئيس وأعضاء لجنة الحوار الوطني يكلفهم بها الإعداد والتحضير لعقد المؤتمر الشعبي العام وكانت مؤرخة في ١٩٨٢/٣/٣١م. وبناء على ذلك باشرت اللجنة أعمالها اعتباراً من ١٩٨٢/٤/١١م، وأخذت تعد اللائحة المنظمة لأعمال وجلسات المؤتمر. وبعد أن أتمت مهمتها اطلعت رئيس الجمهورية على ما أنجزته، والدور الذي بادر إلى إصدار القرار الجمهوري رقم(٥٤) لسنة ١٩٨٢م، داعياً فيه المؤتمر الشعبي العام للانعقاد ابتداءً من يوم الثلاثاء ٢٤ أغسطس ١٩٨٢م. وحدده بمهمتين رئيسيتين: الأولى إقرار الميثاق الوطني، والثانية تحديد أسلوب العمل السياسي لتطبيق الميثاق الوطني في المرحلة القادمة التي تعقب المؤتمر الشعبي العام الأول(١٥).

انعقاد المؤتمر الشعبي العام الأول

تلبية لدعوة رئيس الجمهورية، انعقد المؤتمر الشعبي العام الأول في الفترة (٢٤-٢٩ أغسطس ١٩٨٢م) في العاصمة صنعاء، تحت شعار: (من أجل ميثاق وطني يجسد عقيدة الشعب وأهداف الثورة) وخلال جلسات المؤتمر أقر جميع أعضاءه الصيغة النهائية لمشروع الميثاق الوطني وتم اعتباره المنهج الفكري للعمل الوطني في شتى المجالات في ظل النظام الديمقراطي الشامل(١٦).

ومن جهة أخرى، تقدمت لجنة التصور للعمل السياسي في جلسة يوم ١٩٨٢/٨/٢٦م بمقترحين: الأول يدعو إلى ضرورة استمرارية المؤتمر الشعبي العام كأسلوب للعمل السياسي، مبررة ذلك بأن استمراريته ستساعد على تعميق الوعي بالميثاق الوطني وتمكين المواطنين من ممارسة العمل السياسي والتفاعل مع البرامج التنموية للدولة، إضافة إلى ترسيخ القيم الأخلاقية في سلوك الفرد والمجتمع وفقاً لمبادئ الميثاق الوطني، وتقييم تجربة العمل السياسي وتأهيل القوى الوطنية لممارسة أفضل الأساليب الديمقراطية(١٧).

أما الاقتراح الآخر، فهو أن تنبثق عن المؤتمر الشعبي العام (لجنة دائمة) مؤلفة من (٧٥) عضواً ، ويتم تشكيلها على نفس منوال تشكيل المؤتمر ، بهدف أن تكون مسئولة عن قيادة وتوجيه أعمال وسياسة المؤتمر الشعبي العام، وعن تطبيق الميثاق الوطني، ورعاية العمل السياسي وحمايته من الانحراف. وتم إقرار تلك المقترحات، ثم فتح باب الترشيح فور انتهاء جلسة يوم ١٩٨٢/٨/٢٧م، وفي يوم ١٩٨٢/٨/٢٩م تم الانتهاء من أعمال الفرز لانتخاب (٥٠) عضواً للجنة الدائمة. أما ما

---

١٥)) وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول، ص١١٩. إلهام محمد مانع: الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن، ص١٨١- ١٨٢.
١٦)) وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول، ص١٩٢..
١٧)) إلهام محمد مانع: الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن، ص ١٨١. وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول، ص٢٠٠.

تبقى من العدد وهو (٢٥) شخصاً فقد صدر بهم القرار الجمهوري رقم (٦٢) لسنة ١٩٨٢م بتاريخ ١٩٨٢/٨/٣١م، كذلك أقر أعضاء المؤتمر النظام الأساسي للمؤتمر الشعبي العام، وخلصوا أخيراً إلى اعتبار المؤتمر الشعبي العام بمثابة التنظيم السياسي الوحيد في الجمهورية العربية اليمنية الذي تمارس داخل أطره مختلف القوى السياسية الوطنية نشاطها(١٨):

وبتحقيق ذلك يكون الرئيس علي عبدالله صالح قد نجح فعلاً في رص الصفوف الجماهيرية وقواها السياسية في بوتقة واحدة، لا خلاف على فكرها، أو برامجها العملية، أو وسائلها التي تترجم الإرادة الشعبية والغايات الثورية للوطن اليمني، حيث أن « الميثاق الوطني» جسد في أبوابه الخمسة المبادئ العامة التي حددت الخطوط الأساسية لحركة المجتمع ووجهت مسار الدولة اليمنية صوب مرحلة واضحة ومثمرة(ــــ).

ثالثا: مطالعة في أوراق الوحدة الوطنية

ارتبط ترجيح الرئيس علي عبدالله صالح لأولويات الرص الوحدوي للصفوف الوطنية بالجانب التاريخي من شخصيته والذي تشكلت على أفقه المقروء مفردات ثقافته السياسية. فإنطلاقه من أرضية الاستيعاب العميق لحقائق التجارب التاريخية السابقة أفضى به إلى تقديم خيار الدعامة الجماهيرية للحكم على كل الفرضيات العلاجية الأخرى. وهو أمر مستوحى من عدة تجارب سابقة أودت بأرواح أربابها بعد أن استفحلت الأزمة الوطنية وبلغت ذروتها دون إدراك أهمية الوحدة الوطنية في تقرير مصير العمل السياسي وأنظمة الحكم إلا بعد فوات الأوان، ومن تلك التجارب:

١- دعوة القاضي محمد محمود الزبيري إلى تأليف مؤتمر شعبي في الفترة ٢-١٩٦٥/٥/٥م خلال «مؤتمر السلام»(١٩)فكان أن استشهد بعد ذلك ببضعة أيام فقط.

٢- إصدار الرئيس السلال و (١٣) رمزاً قيادياً في نظامه بياناً يدعو لوضع (ميثاق وطني) بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٣١م(٢٠). فكانت النتيجة أن أطيح بحكمه بانقلاب بعد أربعة أيام فقط من البيان.

٣- الرئيس الحمدي بدأ في منتصف عام ١٩٧٧م الإعداد والتحضير لعقد (مؤتمر شعبي) (٢١)، لكنه أغتيل بعد ثلاثة أشهر.

٤- أما الرئيس القاضي الإرياني والرئيس الغشمي فإن ضياع الوحدة الوطنية كان سبباً رئيسياً وراء ضياعهما أيضاً. وطبقاً لذلك نجد أن السلطة ظلت تهمش ثقل القوى الوطنية، حتى

---

١٨)) رئاسة الجمهورية: عشرون عاماً من العطاء، ص ٢٠، حسن أبو طالب: الوحدة اليمنية، ص١٤٦، وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول ص١٣٩. د. مطهر أسماعيل: التطور الدستوري في الجمهورية العربية اليمنية، ص (٤٧٥-٤٧٦).

١٩)) الميثاق الوطني: الخاتمة، ص٩٩.

٢٠)) محسن العيني: خمسون عاماً في الرمال المتحركة،ص(٧٩-١٢٤). إدجر اوبلانس: اليمن الثورة والحرب، ص ١٧٨..

٢١)) نفس المصدرين السابقين.

إذا تدهورت أوضاعها راحت تسترضيها وتحاول الاحتماء خلف ظهورها(٢٢)، ولكن بعد أن تكون قد استقوت واستشرى نفوذها ولم يعد بالإمكان احتواء نقمتها ومداواة الآلام التي كابدتها على يد السلطة من إقصاء وزج بالسجون والتصفيات والإهانات وغيرها(٢٣). ومن جهة أخرى فإن المشاريع الثلاثة الآنفة الذكر قدمت رؤى ناقصة لتوليفة الوحدة الوطنية، فاثنين منها اقترحت مؤتمراً شعبياً يجمع القوى الوطنية ولم تشر قط إلى طبيعة الأفكار والعقائد التي يمكن أن تلتقي داخل أطرها تلك الحشود. بينما بدت مبادرة الرئيس السلال أقرب إلى مناورة يائسة وغريبة لم تأخذها أي جهة على محمل الجد.

أما الرئيس علي عبدالله صالح فقد مر على تلك الفترات العصيبة، ووقف على أخطائها أو مواضع إخفاقها، ولم يكتف بتحاشي تكرارها، بل ذهب إلى صياغة البدائل، ورسم معادلات توازن جديدة وذات خصوصية يمنية تسير بمحاذاة الواقع اليمني دون أن تتجاوزه إلى أي مستوى كآن من المثاليات الفكرية والقوالب السياسية الجاهزة.

الرئيس علي عبدالله صالح لم ينتظر حتى يبلغ التشتت الوطني أقصى مداه فيستنجد بالجماهير، ويرمي الشباك للقوى الوطنية باسم مؤتمر شعبي أو ميثاق وطني.. بل على العكس من ذلك فقد جاء القرار الجمهوري رقم(٥) لسنة ١٩٨٠م عقب عدة خطوات سابقة عززت الثقة بنوايا الرئيس صالح وجديته في تطوير مناهج حكم الدولة حتى لدى أشد المناوئين له. فمثلاً كان هناك تأسيس لمجلس شورى، وانتخابات مجالس بلدية، وتوسيع في إعداد واختصاصات مجلس الشعب، واصدار قانون انتخابات وغيرها.

علاوة على ذلك لم يكن القرار أحادي الأسس، بل شمل الفكر والأداة معاً في نفس القرار(٢٤)، وذلك الأمر أعطى الموضوع فهماً أوسع وأوضح ، وجعله أكثر تقبلاً في الوسط الجماهيري. خاصة وأنه يؤسس بدايات عهد سياسي جديد، وليس نهاياته المحتضرة.

اعتمد الرئيس علي عبدالله صالح في شق الطريق إلى الوحدة الوطنية لغة الحوار السلمي والتشاور وكان في مقدمة الأسباب التي أوصلت الرئيس صالح إلى مكسب الوحدة الوطنية هو التمهيد المسبق للعمل، حيث أنه حرص على الالتقاء مع قيادات القوى الوطنية السياسية والاجتماعية، والتشاور معهم فيما كان يعزم الإقدام عليه(٢٥)، والأخذ بالآراء والمقترحات الجيدة التي عرضوها عليه.

بجانب ذلك فأنه حرص أيضاً على عدم تجاهل أو تهميش أية قوى وطنية ذات أثر في ساحة العمل السياسي، مهما كان موقفها من نظام الحكم، لدرجة أن الجبهة الوطنية الديمقراطية التي كانت تقود

---

٢٢)) سعيد الجناحي: الحركة الوطنية اليمنية، ص٥٢٢. محمد أحمد العفيف: سنوات مجيدة من عمر الثورة اليمنية، ص (١٠٥-١٠٦).
٢٣)) جولوفكايا. يلينا.ك: مصدر سابق، ص ٣٠٤.
٢٤)) وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول: تقرير لجنة التصور للعمل السياسي، ص٢٠٢..
٢٥)) جولوفكايا. إيلينا.ك: مصدر سابق، ص ٣٣٩.

حرب العصابات على الحدود بين الشطرين وتهاجم القرى والمدن الخاضعة لنفوذ الشطر الشمالي، حصلت على فرصة عادلة من الحوار والمشاركة في لجنة الحوار الوطني(٢٦) التي اضطلعت بمهمة صياغة مشروع الميثاق الوطني، أسوة بغيرها من التيارات العاملة في الساحة اليمنية.

أما العنصر الآخر في تركيب المعادلة السياسية بين القوى الوطنية فقد تمثل في نسبة ٣٠٪ الثلاثون بالمائة التي خصّ بها القرار الجمهوري رقم(٩) لسنة ١٩٨١م رئاسة الجمهورية لتتولى تعيينهم(٢٧)، فيمكن تقييمها على إنها التفاتة ذكية من صُنّاع القرار السياسي اليمني، كانت ترمي إلى موازنة المشاركة السياسية برموز فعالة ومؤثرة وفسح المجال أمام بعض العناصر السياسية التي كانت مستبعدة في العهود السابقة للمشاركة، وهو أمر أسهم في حل بعض الخلافات السياسية(٢٨)، وتخفيف شحنة التوتر بين القوى الوطنية، وظهور إمارات الارتياح والرضا إلى حد ما من الجهود التي كان يبذلها الرئيس علي عبدالله صالح لتوحيد صفوف الوطن.. ولعل من أبرز صور ذلك الارتياح والرضا تجسد في سرايا المقاومة الشعبية (الجيش الشعبي) التي تشكلت في القرى والمدن اليمنية المختلفة لإسناد الوحدات العسكرية الحكومية في الحرب التي كانت تخوضها لمواجهة العصابات التخريبية الماركسية. وذهب بعض الكتاب والباحثين(٢٩) إلى عزو نصف النصر الذي بدأ يتحقق منذ منتصف عام ١٩٨١م وحتى يوم (١٥ أغسطس ١٩٨٢م) الذي توقفت فيه العمليات القتالية- إلى تضاعف الالتفاف الشعبي الجماهيري من مختلف القوى الوطنية حول قيادة الرئيس علي عبدالله صالح.

بالرغم من كون تأسيس المؤتمر الشعبي العام جاء في إطار ملء الفراغ السياسي في ظل دستور دائم تحرم المادة (٣٧) منه العمل الحزبي، إلا أن النتيجة التي نخلص إليها هي أن الميثاق الوطني الموصوف بالأساس الفكري للمؤتمر الشعبي العام قد اكتسب شرعيته الجماهيرية الوطنية من خلال صياغته على يد جميع القوى السياسية التي كانت قائمة آنذاك بما فيها القوى المعارضة للسلطة مثل (الجبهة الوطنية الديمقراطية) و (الناصريين حاولوا بالأمس القريب الإطاحة بنظام حكم الرئيس صالح) وغيرهم(٣٠). ومن ناحية ثانية، فإن المؤتمر الشعبي العام مثل وجهاً حقيقياً للإئتلاف الشعبي العام كونه ضم بين صفوفه مختلف التيارات السياسية والقوى الوطنية التي كانت متواجدة على الساحة في زمن انبثاقه.. وعليه يصبح كل ما تحقق أولى الغايات الوطنية والأهداف الثورية التي ينجزها الرئيس علي عبدالله صالح.. ولكن بشق الأنفس.

---

٢٦)) إلهام محمد مانع: مصدر سابق، ص٢٠٠. سعيد الجناحي: الحركة الوطنية اليمنية، ص (٥٣٤-٥٣٨).

٢٧)) وثائق المؤتمر الشعبي الأول، ص١٠٨..

٢٨)) عبدالكريم الخطيب: ظاهرة الاستقرار السياسي في ج ع ي، ص ٢٣٦. نصر طه مصطفى: مصدر سابق، ص ٢٤-٢٥.

٢٩)) جولوفكايا. إيلينا.ك: مصدر سابق، ص ٣٢١. خالد محمد القاسمي: الوحدة اليمنية. أضرار مستقبلا. ص. ١٢٩. حسين أحمد أبو طالب الوحدة اليمنية، ص ١٤٧.

٣٠)) حسن أحمد أبو طالب: الوحدة اليمنية، ص ١٤٦. نصر طه مصطفى: مصدر سابق، ص ٢٥..

أن الأهمية التي يعطيها الرئيس صالح لهذه الخطوة تأتي من كونها قاعدة ارتكاز عوامل استقرار بلاد، وأمنها الوطني(٣١)وهي العوامل التي لا بد منها في أية صناعة حضارية وبناء تنموي سريع. ذلك الفهم مستوحى من تجربة تاريخية عريقة لم يخف الرئيس انبهاره بدروسها، فيقول: (إن عبنا لم يصنع حضارته القديمة إلا في ظل الاستقرار والأمن والسلام، ولم يتحقق له ذلك إلا في ظل أرض والشعب والحكم، ولم تتحقق له الوحدة إلا في ظل حكم يقوم على الشورى والمشاركة الشعبية) (٣٢).

مما تقدم ذكره تتجلى أمامنا صورة الرئيس علي عبدالله صالح بملامحها الفذة، وبريقها الوطني صادق، ومهاراتها الخلاقة، وإنسانيتها الدفاقة التي لا يمكن لأبناء الأمة إعطاؤها حق قدرها حتى رفوا أنه الزعيم العربي الوحيد الذي يقطع مسيرة ربع قرن في الحكم بلا معتقلات سياسية، أو طاردة أمنية واحدة لمعارض ينتقد نظامه علناً.. لا شك إن أقصر الطرق للوصول إلى شخصية رئيس علي عبدالله صالح هي بالوقوف على ناصية أقرب « كشك» لبيع الصحف في أي بقعة من يمن.

أهم أوراق الوحدة الوطنية هي تلك التي حددت داء الوطن اليمني، وفسرت لغز الانحدار السياسي الانهيار التنموي، والشتات الثوري، ثم مضت تنسج فكر الجماهير، وتنتشل الفرد من زمن الاغتراب، تراهن على كونه أداتها الوحيدة في التغيير وقيادة التحولات الاستراتيجية.

الورقة التي نحن بصددها كتبها الرئيس علي عبدالله صالح، وعلى ضوء أفكارها ولد مشروع لميثاق الوطني، وولد المؤتمر الشعبي العام، وأصبحت معيار تقييمنا لأهمية ما أنجزه الرئيس صالح.. سأقتطف نصوص متفرقة من أحاديثه في هذا المضمار:

- (بدأ شعبنا يعاني من آلام جديدة ومستجلبة غير تلك الآلام التي دفنها وتحرر منها وإلى الأبد، آلام ارتبطت بالتيارات السياسية والفكرية الدخيلة التي ظل يسيل لعابها لهثاً لاحتواء مسيرة الثورة واستلاب الإرادة اليمنية وامتلاكها نتيجة الفراغ السياسي المتفاقم الذي أثمر الصراعات الثانوية، وهو ما مثل تهديداً خطيراً للثورة ولوحدة الشعب الوطنية ولطموحاته في تسيير أموره...)(٣٣).
- (.. في الوقت الذي لم يتم القضاء على كل تلك التيارات الدخيلة بمجرد الإعلان عن تحريمها لكنها كانت تعشش وتستشري في الخفاء وتحت رماد السرية، وهو الأمر الذي جعلنا جميعاً وكل الغيورين على الثورة والوحدة الوطنية على اقتناع تام بضرورة التحصين الفكري الكامل

---

٣٠)) خالد محمد القاسمي: مصدر سابق، ص١٠٤.
٣١)) الرئيس علي عبدالله صالح: مقدمة (الميثاق الوطني)، ص١٩.
٣١)) الرئيس علي عبدالله صالح: وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول، المقدمة، من (١٠-١١).

للثورة ومسيرتها وأنه لابد في مواجهة التيارات الفكرية الغازية والمتسربة من فكر وطني يمني يواجهها، ويكون فعلاً المتراس الذي يتصدى لها، في الوقت الذي يكون المرشد والهادي لمسيرة الثورة..).

- (إذا كان سوء معظم الأقطار العربية قادماً من خارجها في شكل انتداب أو تسلط أجنبي مباشر، فإن داء اليمن متمثل في انقسامها إلى شعب مظلوم في جانب ونظام إمامي متخلف في جانب آخر..) (٣٤).
- (إننا على يقين من أن شعبنا قادر على أن يمارس حقه في الديمقراطية على أكمل وجه..) (٣٥).

الطريق إلى الوحدة اليمنية

ظلت مسألة التشطير اليمني أسوأ المواريث التاريخية على الإطلاق التي قصمت ظهر الدولة اليمنية في القرن العشرين، وألقت على كاهل أبنائه مسئولية عظيمة ومضنية كانت تثخنهم بالجراحات والمعاناة من الإفرازات الخبيثة التي ما برحت تقترن بالحالة المنفصلة حتى شاء الله لها يوماً على يدي الرئيس/ علي عبدالله صالح الذي أعاد اللحمة اليمنية إلى أرقى حالاتها أو صورها التي كانت عليها قبل أن تتلوث أيادي البريطانيين والأتراك بدنس مؤامرة تجزئة الوطن اليمني من خلال اتفاقية عام ١٩١٤م(٣٦).

إن استمرارية التشطير منذ ذلك العام وحتى عام ١٩٩٠م لابد وأن تفرض واقعاً معقداً، ودرباً وعراً محفوفاً بالخوف والموت قليل هم الذين يجازفون في السير عليه، وينجون بأنفسهم.. وفي العهد موضوع هذه الدراسة- كان لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية قصة طويلة لا أحد يحمل أسرارها الكاملة ودقائق فصولها غير الرجل الذي كتبت أنامله مفرداتها- الرئيس علي عبدالله صالح.. وبلا شك، أن من يصنع الموقف يعيش أدق هواجسه من قلق وحذر وخوف وفرح أيضاً، بينما من يرويه أو يقرأ عنه فإن مشاعره لا تتعدى حدود الانفعال الصامت والتعاطف مع شخص البطل من بعيد..

الحديث عن الوحدة اليمنية تستوقفه بعض المحطات التاريخية، وتتداخل بين فصوله عناصر ديناميكية عديدة لا تتوقف عن العبث بمقدرات مساراته وآفاقه وتداعياته، مما رأينا فيها ضرورة للتعرف على منطلقات الجهد الوحدوي من نقطة البدء.

---

٣٤)) الرئيس علي عبدالله صالح: وثائق المؤتمر الشعبي العام (المقدمة)، ص١١.
٣٥)) الرئيس علي عبدالله صالح: البيان بمناسبة ذكرى ثورة ٢٦ سبتمبر (عام١٩٧٨م).
٣٦)) هارولدف جاكوب: ملوك شبه الجزيرة العربية، ص ١٩٩.

أولاً: إشكالية الوحدة

تأرجحت قضية الوحدة على حبال المتغير السياسي الوطني لفترة غير قصيرة لتتذبذب مفاهيمها الفكرية في عهود ثلاثة من الرؤساء اليمنيين (الإرياني، الحمدي، الغشمي) بين مد وجزر ومناورة تصطبغ الوحدة خلالها بعدة صفات مختلفة يمكن تحديدها في:

١- الوحدة كشعار سياسي تعبوي- يلجأ إليه النظام كلما ضاقت به السبل بهدف استقطاب الساحة الجماهيرية وكسب تعاطفها مع السلطة، باعتبار الوحدة حلم كل أبناء الشعب وعقيدته الإيمانية الراسخة.

٢- الوحدة كمخرج سياسي من مأزق عسكري أو توتر حدودي يقلق مستقبل النظام، وهو المفهوم الذي تجلى بوضوح في حرب عام ١٩٧٢م وأحداث عام ١٩٧٣م أيضاً(٣٧).

٣- الوحدة كفلسفة سياسية حزبية تحدد أدبيات فكر السلطة التي لا ترى فيها أكثر من بناء مرحلي للقاعدة الشعبية الموالية للسلطة أولاً، وإضفاء المزيد من الشرعية على وجودها ثانياً، والمناورة الداخلية والخارجية بها ثالثاً. وهو المفهوم الذي اقترب منه عهد الرئيس الحمدي(٣٨).

٤- الوحدة كمشروع سياسي وطني لا يتعدى رغبة العودة إلى حالة تاريخية سابقة ومن غير الإقدام عليه بمنهج واضح، أو أدوات مناسبة، أو تخطيط سليم وفق معطيات برامجية متيسرة. وهذه الحالة كانت تمر بها القوى الوطنية المختلفة دون أن تجد ما يعززها مادياً في أجهزة النظام.

إن تنوع صفات الوحدة على النحو الذي ذكرناه لا ينفي عن أنظمة الحكم التي بلورتها إيمانها الحقيقي بالوحدة، بل إنها تؤكد ذلك الإيمان. لكنها في الوقت نفسه تبرهن حقيقة أخرى مفادها هو أن اضطراب السلطة وعدم استقرارها، ووقوعها تحت ضغط التدخلات الخارجية من جهة ومراكز النفوذ الداخلية من جهة أخرى، ونظراً لضيق أفق تصوراتها السياسية لمسألة الوحدة.. فشلت في بلورة استراتيجيات سياسية واثقة على المسار الوحدوي(٣٩)، وبالتالي اصطفت كل جهودها بهذا الخصوص على الوصف الذي رسمناه لها.

ونتيجة لذلك الاستخدام السيئ لآليات البناء الوحدوي، تشكلت ظاهرة التكريس التراكمي للتجزئة والتشتت ليس بين الشطرين وحسب، بل وفي الشطر الواحد نفسه بحيث انقسمت القوى الوطنية إلى فرق وفصائل، وتداخلت المفاهيم والرؤى السياسية، واستحال الوضع برمته ضرباً من الفوضى المشاعة(٤٠)، التي من الطبيعي لها أن تنتهي إلى فكي القوى اليسارية المنظمة وذات الإمكانيات المادية التي لا تنضب أبداً.

---

٣٧)) د. محسن العيني: خمسون عاماً فوق الرمال المتحركة.
٣٨)) إلهام محمد مانع: الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن، ص ١٧٧، عبدالملك سعيد عبده: العوامل المؤثرة في القرار اليمني ص ١٠٠.
٣٩)) انظر: الرئيس إبراهيم الحمدي: خطب وتصريحات، وزارة الإعلام والثقافة، صنعاء ١٩٧٧م، ص ٢٥٤.
٤٠)) حسن أحمد أبو طالب: الصراع بين شطري اليمن جذوره وتطوراته، ص (٩٨-١٠٠).

وقد يخطئ البعض حين يقف بأزمة الوحدة اليمنية عند مستوى الفوضى الثورية، أو الانقسامات الداخلية أو محاور ارتكاز الاستراتيجيات السياسية لنظام الحكم في اليمن، لأن مسألة الوحدة اليمنية في تلك الفترة لم تعد قضية اليمنيين وحدهم لأنها أصبحت جزءاً من لعبة سياسية دولية كبيرة. كانت المملكة العربية السعودية رأس الحربة في ساحة المناورة. ووقف التيار السعودي المتشدد بالمرصاد لأية تجربة وحدوية يمنية(٤١)، ليسعى إلى وأدها في المهد قبل أن تفرض عليه يوماً على حين غرة. لأن الوحدة بالنسبة للمملكة تعني انبعاث قوة دولة يمنية تملك كل المواصفات التي ترشحها لتصبح القطب الأقوى في الجزيرة العربية، في الوقت الذي تحرص فيه المملكة منذ القدم على أن يكون لها دوراً مؤثراً ومهيمناً على سياسة دول المنطقة من خلال هامش عريض من التدخل بشئون دولها.. وقد ترجمت المملكة هذا المفهوم بكل صراحة ووضوح بعد اتفاقية الكويت في عام ١٩٧٩م- وسنأتي على تفصيله لاحقاً.

وبعد استشراء العقيدة الماركسية في جنوب اليمن، وتعاظم قوتها، أضافها السعوديون إلى قائمة المحظورات التي تمنع قيام وحدة يمنية شاملة، ووجد التيار المتشدد في السعودية ذلك فرصته الكبرى لممارسة الضغط الأكبر على نظام صنعاء لمنعه من التقارب الوحدوي مع الشطر الجنوبي، وعمد إلى تغذية الصراعات والتحالفات القبلية بوجه الدولة، إلى جانب إشهار ورقة المساعدات الاقتصادية الممنوحة لليمن لمزيد من الضغط والإذلال. وكان من الطبيعي لدولة تحصل على ٨٠٪ من ميزانيتها الحكومية من المملكة والخليج أن تصبح ضحية مؤامرات على أعلى المستويات.

ثم ما لبث أن تطور أمر الوحدة اليمنية ليصبح رهان قوي دولية عظمى بعد انهيار نظام شاه إيران (محمد رضا بهلوي) الذي كان يلعب دور الشرطي الأمريكي في المنطقة. فازدادت مخاوف الولايات المتحدة على مصالحها النفطية فدخلت ساحة اللعب مع السوفيت عبر بوابة اليمن والسعودية، وبحسب ذلك الأثر تبدلت الكثير من الأرقام السابقة لمسألة الوحدة ، وظهرت قراءات جديدة لمحاور الصراع الدائر(٤٢).

ثانياً: الرئيس وأولوية الحوار مع الجبهة

رغم أننا نتبع أثر البيانات الحكومية الرسمية في اعتبار يوم ٢٠ فبراير ١٩٧٩م تأريخاً للحرب بين الشطرين، لكن الحقيقة تتقدم على ذلك بكثير، فالحرب على مناطق الأطراف والعاصمة صنعاء كانت قد شنها نظام عبد الفتاح إسماعيل منذ أن دبر عملية اغتيال الرئيس الغشمي، ثم أخذت المليشيات الماركسية تصعد من نشاطها التخريبي في مطلع عهد الرئيس صالح، حتى إذا ما وصلنا يوم ٢٠ فبراير تكون المواجهات قد بلغت ذروتها، ونشرت القتل والدمار على امتداد الحدود الفاصلة بين الشطرين.

---

٤١)) إلهام محمد مانع: دراسة منشورة في صحيفة (القدس العربي) اللندنية العدد (٤١٦٦) في ٢٠٠٢/١٠/١٨م.

٤٢)) لمزيد من المعلومات حول الاستراتيجيات الأمريكية والسوفيتية في الإقليم اليمني أنظر: جون ديوك انطوين: البحر الأحمر والسيطرة على مدخله الجنوبي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، يناير ١٩٧٩م، ص١٩٠..

هكذا وجد الرئيس علي عبدالله صالح نفسه في مأزق خطير أمام مؤسسة الحرب الحديثة المدربة، ولم يستطع دفع ذلك البلاء إلا بعد جهود دبلوماسية قادها بنفسه داخل أروقة الجامعة العربية والقصور الرئاسية لعدد من الدول العربية انتهت بوقف إطلاق النار ابتداءً من يوم ٣ مارس ١٩٧٩م، ومن ثم التوقيع على اتفاقية الكويت الصادرة عن القمة العربية الطارئة ٤-٦ مارس ١٩٧٩م وأخيراً صدور بيان لقاء قمة الكويت بين رئيسي الشطرين بتاريخ ٢٨-٣٠ مارس ١٩٧٩م.

وبتقدير الرئيس علي عبدالله صالح إن ذلك على الرغم من أهميته القصوى لا يمكن أن يصبح ذي قيمة تذكر ما لم يتم إيقاف حرب العصابات الماركسية التي تشنها الجبهة الوطنية على مناطق مختلفة من شطر اليمن الشمالي وبإسناد ودعم مفتوح من نظام عدن. فقد أبدت الجبهة الوطنية عدم موافقتها على وقف العمليات العسكرية وعدم الاعتراف بالاتفاق الذي أبرمه الرئيس صالح مع الرئيس عبد الفتاح إسماعيل في الكويت.

كان التجاهل لموقف الجبهة لا يبدو رأياً سديداً من وجهة نظر الرئيس صالح في ظرف كان يفرض على صنعاء حرق مراكب العودة للوراء، واتخاذ القرار بناءً على خيارات واقعية محدودة جداً لم تترك مساحة كافية للمناورة، مثّل الحوار فيها أفضل ما هو متاح للقيادة اليمنية لكسب الوقت وإعادة تدعيم المواقف الداخلية وتنظيم الصفوف وفقاً لقراءات مغايرة للميدان(٤٣). وجعل الرئيس صالح هدفه الأول في هذه الفترة هو تحقيق الاستقرار الداخلي، ولعل فتح أبواب الحوار السياسي الموضوعي مع الجبهة الوطنية من شأنه تهدئة الساحة وتحقيق قدر معقول من الاستقرار.

وكما ذكرنا من قبل أن قادة الجبهة الوطنية تقدموا للرئيس ببرنامج سياسي يتضمن عدد من المطالب التي تعامل معها الرئيس بشفافية ومرونة ودعا الجبهة لنبذ النهج العدائي من النظام والعودة إلى الصف الوطني والمشاركة في الانتخابات البرلمانية وفي نشاط الحكومة أيضاً(٤٤)، وبهذه الروح الوطنية المسئولة نجح في تخطي عقبة كأداء. وفي بداية شهر إبريل ١٩٧٩م أصدرت سكرتارية الجبهة الوطنية الديمقراطية بياناً أعلنت فيه تأييدها لبيان ٢٨-٣٠ مارس ووعدت بإيقاف عملياتها المسلحة، وعلى أثر ذلك شهدت المرحلة التي أعقبت ذلك استقراراً نسبياً إلى حدٍ ما، أتاحت للرئيس صالح فرصاً كبيرة للالتفات إلى شئون البلاد الأخرى.

وفي شهر يناير ١٩٨٠م عقد الرئيس صالح عدة لقاءات مع ممثلي الجبهة الوطنية، وكانت هناك حوارات إيجابية وبناءة مع أمينها العام سلطان أحمد عمر، أسفرت في أواخر شهر يناير من العام نفسه عن التوصل إلى اتفاق حول تشكيل حكومة تحالف وطنية تضم مختلف القوى السياسية وإلى إعداد دستور جديد وميثاق وطني وإجراء انتخابات وتوسيع قاعدة الحريات السياسية، وإلى ضرورة التنمية الشاملة للبلاد وترسيخ سيادتها واستقلالها. وهو ما وصفه سلطان أحمد عمر لحواراته مع رئيس الجمهورية « كنقطة تحول هامة في النضال السياسي للحركة الوطنية اليمنية»(٤٥).

---

٤٣)) جلوفكايا. إيلينا: مصدر سابق، ص ٣٣٥.
٤٤)) نفس المصدر السابق، ص ٣٢٢.
٤٥)) جلوفاكيا. إيليا: مصدر سابق، ص ٣٣٥.

لقد حرص الرئيس علي عبدالله صالح على مواصلة جهوده الرامية لتوحيد الصف الوطني وبناء واقع جديد من العلاقات بين السلطة والقوى السياسية، وهو ما تمخض عن استمرارية اللقاءات بين الجبهة ورئيس الجمهورية طوال فترة الثمانينات، ولما كانت الجبهة تطالب بإطلاق سراح جميع المعتقلين من أعضائها، فقد اشترط عليهم الرئيس إعادة ما أسموه «المناطق المحررة» فرفضت الجبهة ذلك رفضاً قاطعاً وبدأت العمليات العسكرية بين الدولة والجبهة فور الإعلان عن الرفض.

ذلك كله لم يثن الرئيس صالح عن بذل المزيد من الجهد مع الجبهة لإعادتها إلى الخط الوطني الوحدوي. وفي أغسطس ١٩٨٠م تمت تسوية الخلافات، وأطلقت السلطات سراح بعض أعضاء الجبهة، وكذلك سمحت للجبهة باستئناف صحيفتهم الأسبوعية (الأمل) (٤٦).

وكالعادة لم يهدأ للجبهة بال من غير شم رائحة البارود والدم والاحتراب على المناهج التدريبية لمدارس «النجمة الحمراء» و «باذيب» و «البدو الرحل» وغيرها. لكن الرئيس علي عبدالله صالح وغيره من القيادات العسكرية أدركوا عدم إمكانية فهم هذه العصابات الدموية الماركسية لمنطق الحوار والتفاوض، لأنها قد تفسر شفقة الرئيس صالح ورحمته بأبناء شعبه في الشطرين على أنه ضعفاً وانهزامية من المواجهة ، فتمالكها الغرور وشنت هجماتها على المدن الآمنة في المنطقة الوسطى في ربيع عام ١٩٨١م.

جاءت ردود فعل الرئيس صالح على الهجوم بإعلان التعبئة الجماهيرية والتحالف مع القوى الإسلامية لجماعة الأخوان المسلمين السرية بقيادة ياسين عبد العزيز القباطي(٤٧)، وانضمت الآلاف من مختلف شرائح المجتمع اليمني إلى حلف الرئيس/ صالح، كذلك قامت هيئة الأركان العامة بتزويد الجيش بتجهيزات عسكرية جديدة، وفي الفترة مايو- يونيو١٩٨٢م دارت أعنف وأشرس المعارك بين الطرفين، استخدمت فيها قوات الرئيس صالح مختلف أنواع الأسلحة بما فيها الدروع والمدفعية الثقيلة والطائرات، وألحقت بعناصر الجبهة الوطنية هزيمة تاريخية انسحبت خلالها من المناطق التي كانت تحتلها.

وفي منتصف شهر يوليو ١٩٨٢م أجرى قادة الجبهة محاولة أخرى للاتفاق مع الحكومة، حيث طالبت الحكومة بوقف العمليات العسكرية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين من أعضائها، مقابل الانسحاب من جميع المناطق الواقعة تحت سيطرتها... وكما هو شأن الرئيس علي عبدالله صالح في مثل هذه المواقف، تتملكه العاطفة الإنسانية على الشعب اليمني، وتتغلب روحه السمحة على نزعة الانتقام، لذلك استجاب للمطالب. وفي يوم ١٥ أغسطس ١٩٨٢م تم تشكيل لجنة مشتركة من ممثلي الحكومة والجبهة للإشراف على تنفيذ بنود الاتفاق، وتم حل الجبهة أيضاً بعد زمن قصير من ذلك(٤٨).

---

٤٦)) صحيفة السياسية الكويتية ١٩٨٠/٨/٢٥م.

٤٧)) عبدالولي الشميري: ١٠٠٠ ساعة حرب، ج١، ص ٥٤.

٤٨)) جلوفاكيا، إيلينا: مصدر سابق، ص ٢٤٧.

وهكذا انتهت حقبة دامية ومؤلمة حملها الماركسيون إلى صفحات التاريخ اليمني الحديث على أكف مضرجة بدماء الأطفال والنساء والشيوخ الأبرياء ممن كانوا يحلمون بعطاء الثورة وزهو الحياة، وتألق السنابل في عيون الجياع المحرومين.. وبينما كان القدر بانتظارهم، وكانت اليمن على موعد مشئوم مع الإرهاب الوحشي على امتداد خمس سنوات عجاف (١٩٧٨م-١٩٨٢م) وليس من هدف جاءوا به غير تصريف بضاعة آسنة كاسدة آتية من أقصى مشارق الأرض.

بينما وقف الرئيس/ علي عبدالله صالح يداوي جراحات الوطن، ويكفكف دموع اليتامى والثكالى، ومع صوت آخر الرصاصات كان يجوب محافظتي تعز، وذمار معززاً الإحساس بالسلام والطمأنينة عند أبناء المناطق المنكوبة، وبدلاً من أن يصفي خصومه ويؤجج مشاعر الانتقام وقف خلف المنصة في تعز يهيب بمن أسماهم «المغرر بهم» إلى العودة إلى قراهم، واعداً إياهم بالعفو.

لا شك أن تلك المثل الأخلاقية السامية للرئيس صالح كانت هي كلمة السر الوحيدة التي أوصلته إلى النصر، والتي شق بها طريق إعادة تحقيق الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م.

ثالثاً: اتفاقيات الوحدة

كان الرئيس/ علي عبدالله صالح الأسرع من غيره في وضع الأقدام على طريق الوحدة اليمنية، حيث أنه بعد ثمانية أشهر وأسبوعين فقط من انتخابه رئيساً، رفع قاعدة جديدة وصلبة على أرضية العمل الوحدوي مع شطر الوطن اليمني الثاني، من خلال الاتفاقية التي أبرمها مع الرئيس عبد الفتاح إسماعيل في الكويت بتاريخ ٢٨مارس ١٩٧٩م، ولتتوالى بعدها المزيد من الخطى الواثقة، وصولاً إلى إعلان تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢مايو ١٩٩٠م.

نستعرض في هذا الفصل مجمل الاتفاقيات واللقاءات التي عقدها الرئيس صالح مع قيادات الشطر الجنوبي من أجل إعادة توحيد الوطن اليمني:

أولاً: لقاء قمة الكويت

عقد هذا اللقاء بناءً على توصيات مجلس الجامعة العربية بجلسته الطارئة في الكويت في الفترة (٤-٦مارس ١٩٧٩م) والتي انعقدت إثر الشكوى المرفوعة للجامعة من قبل الرئيس علي عبدالله صالح بشأن الحرب التي شنتها قوات نظام الشطر الجنوبي(٤٩). وكان اللقاء الأول بين الرئيس صالح وعبد الفتاح إسماعيل أمين عام اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (سابقاً). وحضر فضلاً عن قيادتي الشطرين كل من أمير الكويت ووزير التخطيط العراقي، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وسفيري الأردن والإمارات.

٤٩)) مكتب رئاسة الجمهورية: عشرون عاماً من العطاء، ص ٢٩.

وقد صدر في ختام القمة يوم ٣٠ مارس ١٩٧٩م بيان وقعه الطرفان، نص على أن تقوم اللجنة الدستورية بإعداد مشروع دستور دولة الوحدة خلال فترة أربعة أشهر، ثم تقر الصيغة النهائية له من قبل الرئاسة في الشطرين، فيتم الاستفتاء على الدستور وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة(٥٠). وكان هذا البيان بداية للعمل الجاد نحو إنجاز الخطوات المؤدية إلى تحقيق الوحدة التي دخلت طوراً جديداً بعد هذا اللقاء التاريخي.

ثانياً: لقاء صنعاء (٢-٤ أكتوبر)

التقى فيه الرئيس علي عبدالله صالح مع علي ناصر محمد- عضو المكتب السياسي رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى بالنيابة رئيس الوزراء في الشطر الجنوبي، وكان ذلك في الفترة (٢-٤ أكتوبر ١٩٧٩م)، وبحثت فيه القيادتان ما تم تنفيذه من خطوات بشأن اتفاقيات الوحدة المبرمة سابقاً، وكذلك تم إعطاء اللجان المشتركة الفرصة لاستكمال المهام المناطة بها لانتهاء المدة الزمنية المحددة لذلك من قبل(٥١).

ثالثاً: اتفاق عدن (٦ مايو)

ويأتي هذا اللقاء في إطار جهود إعادة تطبيع العلاقات بين الشطرين وإنماء مؤسسات ومصالح مشتركة تخدم ذلك الغرض. حيث التقى كل من عبد العزيز عبد الغني وعلي ناصر محمد بتاريخ ٦ مايو ١٩٨٠م. وتم خلاله الاتفاق على إنشاء المشاريع المختلفة في قطاع الصناعة والمعادن، والمواصلات، والمصارف، والإحصاء وخطط التنمية والسياحة والمعارض المشتركة للمنتجات اليمنية(٥٢).

رابعاً: لقاء صنعاء (١٣ يونيو)

وتميز هذا اللقاء عن غيره بكونه الأول بعد استقالة عبد الفتاح إسماعيل، وجاء بناءً على دعوة رسمية من الرئيس علي عبدالله صالح لنظيره علي ناصر محمد، والذي حضي باستقبال كبير من المواطنين في صنعاء أملاً في بداية صفحة جديدة في علاقات الشطرين، وكان ذلك اللقاء في الفترة من ٩-١٣ يونيو ١٩٨٠م. وتم الاتفاق خلال اللقاء على إعادة تحقيق الوحدة بطرق سلمية، وكذلك إقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة والتنسيق في الخطط الاقتصادية وتبادل الخبرات والمعلومات والاتفاق بشأن تنقل المواطنين بين شطري اليمن.

---

٥٠)) خالد بن محمد القاسمي: الوحدة اليمنية، حاضراً ومستقبلاً، ص (١٠٢-١٠٣).
٥١)) مجلة الأكليل: العدد الثالث، خريف ١٩٨٩م، صد ١٦٧..
٥٢)) مكتب شئون الوحدة بصنعاء: كتاب اليمن الواحد، ص ٧٩.

كما وقع الرئيسان على عدد من الاتفاقات الاقتصادية والثقافية والتي سيتم بموجبها إنشاء شركة يمنية للنقل البحري، وشركة يمنية للنقل البري، وشركة يمنية للسياحة.. وكلها تصب في إرساء الأسس الصحيحة للتنمية المتكاملة لشطري اليمن الواحد(٥٣).

خامساً: اتفاق تعز (١٥ سبتمبر)

التقى رئيسا الشطرين في يوم ١٥ سبتمبر ١٩٨١م في مدينة تعز، واتفقا على تشكيل لجنة لبحث نتائج لجان الوحدة وتقدم التصورات بشأن التنظيم السياسي الموحد للتعجيل بالوحدة اليمنية(٥٤).

سادساً: اتفاق تطوير التعاون والتنسيق

وتأتي أهميته ليس فقط مما تم الاتفاق عليه، بل ومن كونه ثمرة زيارة أول رئيس يمني (من الشطر الشمالي) إلى عدن منذ عام ١٨٣٩م وحتى تلك الساعة. وكان من شأن هذه الزيارة أن تذيب الجليد الكثيف الذي كان قد تراكم بفعل التشطير، والسياسيات المنحرفة، والتي تسبب بالقطيعة.

ففي الفترة (٣٠/١١-١٩٨١/١٢/٢م) التقى الرئيس علي عبدالله صالح بالرئيس علي ناصر محمد في مدينة (عدن)، وحضي باستقبال مهيب وابتهاج كبير من قبل أبناء عدن، وتمخض لقاء القمة بين الزعيمين عن الاتفاق على ما يلي:

- إنشاء المجلس اليمني الأعلى من رئيسي الشطرين لمتابعة تنفيذ سير اتفاقيات الوحدة، وللإشراف على لجان الوحدة، وتشكيل سكرتارية للمجلس اليمني. كذلك إنشاء لجنة وزارية من قيادات الشطرين للإشراف على تنفيذ المشاريع المشتركة المتفق عليها، وضمان التنسيق بين الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم الدراسات والمقترحات على أن تجتمع اللجنة الوزارية كل ثلاثة أشهر، بينما تقرر أن تكون اجتماعات المجلس اليمني الأعلى كل ستة أشهر.
- تم الاتفاق المبدئي بين وزيري داخلية الشطرين على تنقل المواطنين بين الشطرين بالبطاقة الشخصية، وإزالة المواقع العسكرية من الأطراف وإنشاء عدد من الشركات المشتركة. ودراسة خطط تنموية.
- وعلى الصعيد التربوي والثقافي والإعلامي، تم الاتفاق على إنشاء مدارس مشتركة في الأطراف، والسماح للطلبة بين الشطرين الالتحاق بأقرب مدرسة إلى محلات إقامتهم، كذلك تكليف لجنة مشتركة للقيام بتوحيد المناهج. إضافة إلى عمل برامج إعلامية مشتركة تذاع في وقت واحد والتعريف ببطولات الشعب اليمني ونضاله الوطني. وهناك جملة من الاتفاقيات بشأن السياسة الخارجية على الصعيدين القومي والدولي(٥٥).

---

٥٣)) مكتب شئون الوحدة بصنعاء: كتاب اليمن الواحد، ص ٩٥.

٥٤)) اليمن الواحد (وثائق) مصدر سابق، ص ١٢٦.

٥٥)) اليمن الواحد (وثائق) مصدر سابق، ص ١٢٧

سابعاً: الدورة الأولى للمجلس اليمني الأعلى

عقد رئيسا الشطرين الدورة الأولى للمجلس اليمني الأعلى في الفترة (١٥-٢٠/٨/١٩٨٣م) بعاصمة اليمن التاريخية (صنعاء) لاستعراض ما تم إنجازه ومن أجل المزيد من التشاور والتنسيق على طريق إعادة تحقيق الوحدة اليمنية.

وللسبب ذاته عقد المجلس دورته الثانية بمدينة (عدن) في الفترة (١٥-١٧/٢/١٩٨٤م)، بينما جاءت الثالثة في (صنعاء) في الفترة (٤-٦/١٢/١٩٨٤م) (٥٦).

ثامناً: قمة عدن-تعز

قام الرئيس علي عبدالله صالح بزيارة مدينة (عدن) يوم (١٩/١/١٩٨٥م) وعقد اجتماع قمة ثنائية مع نظيره الرئيس علي ناصر محمد لمتابعة تنفيذ قرارات الدورة الثالثة للمجلس اليمني الأعلى ومناقشة التطورات العربية والدولية. ثم استأنف الزعيمان اجتماعهما الثاني بعد ظهر يوم (٢٠/١/١٩٨٥م) في مدينة (تعز). وغادرها الرئيس علي ناصر محمد عائداً صباح اليوم التالي (٢١/١/١٩٨٥م).(٥٧)

تاسعاً: اجتماع المجلس اليمني الأعلى بصنعاء

عقد هذا الاجتماع بين رئيسي الشطرين في الفترة ٢٤-٢٦/١٢/١٩٨٥م في عاصمة اليمن التاريخية (صنعاء) نوقش فيه عدد من المواضيع الوحدوية والجهود التنسيقية المبذولة وما تم إنجازه في المراحل الماضية(٥٨).

عاشراً: الاتفاقيات واللقاءات المشتركة (مرحلة ما بعد علي ناصر)

تعرقلت الاجتماعات المشتركة لما يقارب العام والنصف بسبب أحداث ١٣يناير ١٩٨٦م في عدن والتوترات الداخلية التي نجمت عنها. وكان أول استئناف لجهود العمل الوحدوي بين الشطرين بتاريخ (١٦/٤/١٩٨٨م) بمدينة (تعز) حيث عقد لقاء قمة بين الرئيس علي عبد الله صالح و الرئيس علي سالم البيض- الذي خلف الرئيس علي ناصر في الشطر الجنوبي عقب احداث يناير ١٩٨٦م. وحضر القمة عدد من كبار المسئولين في قيادتي الشطرين. وفي يوم (١٧/٤/١٩٨٨م) تم التوقيع على اتفاق مشترك لاستكمال الجهود الوحدوية والالتزام الكامل والتنفيذ لما سبق التوصل إليه، وتم تكليف سكرتارية المجلس اليمني الأعلى بإعداد البرنامج الزمني المتعلق بمشروع دستور دولة الوحدة لإحالته إلى مجلسي الشعب في الشطرين ومن ثم الاستفتاء عليه في ضوء اتفاقيات الوحدة بين الشطرين(٥٩).

---

٥٦)) اليمن الواحد (وثائق) ، مصدر سابق ١٦١.
٥٧)) اليمن الواحد (وثائق) ، مصدر سابق١٩٨.
٥٨)) اليمن الواحد (وثائق) ، مصدر سابق ٢٢٦.
٥٩)) اليمن الواحد (وثائق)، ص ٢٣٢.

وتم الاتفاق أيضاً على تحديد وتخفيف القوات على أطراف الشطرين، والتأكيد على أهمية المشروعات الاستثمارية المشتركة، ووقع هذه الاتفاق وزيرا الدولة لشئون الوحدة، راشد محمد ثابت (عدن) ويحيى حسين العرشي (صنعاء).

- في الفترة (٣-١٩٨٨/٥/٤م) عقد رئيسا الشطرين صالح والبيض قمة صنعاء، لمتابعة الخطوات الوحدوية واستكمال ما سبق الاتفاق عليه. كذلك تم التوقيع على اتفاق إحياء لجنة التنظيم السياسي الموحد المنصوص عليها في (بيان طرابلس)، إضافة إلى استكمال جهود احتواء آثار أحداث ١٣يناير ١٩٨٦م، واستكمال الخطوات الخاصة بالمشروع الاستثماري الموحد للموارد الطبيعية، وتم الاتفاق على بعض الخطوات التنفيذية المتعلقة بهذا الشأن(٦٠).
- وقد رافق ذلك الاتفاق أتفاق آخر بشأن تسهيل حركة تنقل المواطنين بين الشطرين من خلال العمل على إلغاء النقاط الحدودية القائمة بين الشطرين واستبدالها بنقاط مشتركة تسمح للمواطنين بالتنقل بالبطاقة الشخصية. وفي ١٩٨٨/٦/١م اجتمع وزيرا الداخلية في الشطرين في صنعاء وباشرا تنفيذ الخطوات العملية لما سبق، على أن يبدأ العمل بذلك اعتباراً من تاريخ١٩٨٨/٧/١م.
- بتاريخ ١٩نوفمبر ١٩٨٨م ، وقع ممثلا الشطرين المفوضين: صالح أبو بكر بن حسينون (عدن) وأحمد علي المحني (صنعاء) على اتفاق إقامة المشروع الاستثماري المشترك للموارد الطبيعية بين محافظتي مأرب وشبوة، وأطلق عليه تسمية (الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية)، وبتاريخ ١٦يناير ١٩٨٩م صادق الرئيس علي عبدالله صالح على الاتفاق وأصدر القانون رقم(١) لسنة ١٩٨٩م الذي يقر فيه المشروع(٦١).
- في الفترة ٢/٢٨-١٩٨٩/٣/٤م عقدت سكرتارية المجلس اليمني الأعلى دورتها الأولى لعام ١٩٨٩.
- في الفترة ٢١-١٩٨٩/٣/٢٣م عقدت اللجنة الوزارية المشتركة دورتها الأولى لعام ١٩٨٩ برئاسة رئيسي مجلس الوزراء في الشطرين عبد العزيز عبد الغني (صنعاء) وياسين سعيد نعمان (عدن)، وكان ذلك في صنعاء للوقوف على تقارير سكرتارية المجلس اليمني الأعلى وما تم إنجازه فيما مضى من قبل اللجان المشتركة، وتم تشكيل لجنة التنظيم السياسي الموحد في هذه الدورة. وأقرت اللجنة الوزارية استئناف لجان الوحدة لأعمالها، وكذا أقرت عدداً من التوصيات الهادفة لتطوير التعاون والتنسيق بين الشطرين(٦٢).
- في الفترة ١٠/٣١-١٩٨٩/١١/٢م عقدت لجنة التنظيم السياسي الموحد دورتها الأولى بمدينة (تعز) وتم مناقشة عدة مسائل مهمة منها، الصيغة المناسبة للتنظيم السياسي لدولة

٦٠)) اليمن الواحد (وثائق)، مصدر سابق، ص ٢٤٠.
٦١)) المصدر السابق، ص ٢٤٥.
٦٢)) المصدر السابق، ص ٢٦٢.

الوحدة، والأسس السياسية والاجتماعية للتنظيم السياسي، وبرنامج التنظيم ونظامه الداخلي، وأهمية دراسة تجربتي المؤتمر والاشتراكي والتوفيق بينهما وفي إطار الصيغة المناسبة للتنظيم الموحد عرضت أربعة بدائل هي:

١- اندماج المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي اليمني في إطار واحد.

٢- احتفاظ كل من الحزبين باستقلاليتهما ومنح حق ممارسة النشاط السياسي للقوى الأخرى.

٣- حل كلا الحزبين وترك الحرية لقيام التنظيمات السياسية.

٤- تشكيل جبهة وطنية من ائتلاف الحزبين وبقية القوى الوطنية الأخرى مع احتفاظ كل قوة باستقلالها(٦٣).

حادي عشر: اتفاق لقاء قمة عدن

بمناسبة العيد الثاني والعشرين لاستقلال جنوب الوطن اليمني عقد الرئيس علي عبدالله صالح ، والرئيس علي سالم البيض في الفترة (٢٩-٣٠نوفمبر ١٩٨٩م) قمة عدن، الذي تم خلالها المصادقة وإقرار مشروع الدستور الدائم لدولة الوحدة، الذي أنجزته اللجنة الدستورية المشتركة بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣٠م. وكذلك اتفقا على:

١- إحالة مشروع الدستور إلى مجلسي الشورى والشعب بالشطرين للموافقة عليه خلال مدة أقصاها ستة أشهر.

٢- إجراء الاستفتاء على مشروع الدستور وانتخاب سلطة تشريعية موحدة (للدولة الجديدة).

٣- تشكيل لجنة وزارية مشتركة تضم وزيري الداخلية للإشراف على ما سبق ذكره خلال مدة أقصاها ستة أشهر.

٤- دعوة الجامعة العربية لإيفاد ممثلين عنها للمشاركة في أعمال اللجنة.

٥- سرعة استكمال المتعلقات المتفق عليها في الاجتماعات والقمم السابقة خلال مدة زمنية أقصاها شهران.

٦- التأكيد على لجنة التنظيم السياسي الموحد بالإسراع في إنجاز مهامها خلال مدة زمنية أقصاها شهران(٦٤).

- في الفترة ٨-١٠ يناير ١٩٩٠م عقد اجتماع لجنة التنظيم السياسي الموحد، وأقرت اللجنة أن البديل الثاني لصيغة التنظيم السياسي الموحد هو الخيار الأفضل لدولة الوحدة، والذي كان ينص على: (احتفاظ الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام باستقلاليتهما وحق القوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية والوطنية بممارسة نشاطهم السياسي) (٦٥).

---

٦٣)) المصدر السابق، ص٢٧٣.

٦٤)) المصدر السابق، ص٢٧٦.

٦٥)) المصدر السابق، ص٢٨٢.

- في الفترة (٢٠-٢٢/١/١٩٩٠م) انعقد الاجتماع الأول لمجلسي وزراء الشطرين في صنعاء لمتابعة أعمال اللجان وحثها على سرعة استكمال أعمالها(٦٦).
- في الفترة (١-٢/٣/١٩٩٠م) التقى رئيسا وزراء الشطرين في القصر الجمهوري بتعز لمناقشة ما تم إنجازه من أعمال اللجان الوحدوية، وعملية دمج المؤسسات والمصالح والهيئات بين الشطرين.
- في الفترة (٢٠-٢٢/٣/١٩٩٠م) عقد الاجتماع الثاني لمجلسي وزارة الشطرين بمدينة (عدن)، والذي تم فيه إقرار مشاريع القوانين لمختلف المصالح، وكذا إقرار مشروعات اللوائح التنفيذية والتنظيمية الخاصة بدمج الوزارات والأجهزة والهيئات والمصالح المؤسسات، وأكدا على ضرورة استكمال القوانين واللوائح غير المنجزة(٦٧).

ثاني عشر : اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم المرحلة الانتقالية

في الفترة ١٩-٢٢ إبريل ١٩٩٠م شهدت العاصمة التاريخية صنعاء أول اجتماع لكامل قيادتي الوطن اليمني، وتم خلال الاجتماع التوقيع على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية من قبل الرئيس علي عبدالله صالح ، والرئيس علي سالم البيض، وحدد الاتفاق النقاط التالية(٦٨):

١- أن تقوم بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٩٠م الموافق ٢٧ شوال ١٤١٠هـ، بين شطري اليمن وحدة اندماجية كاملة تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد يسمى (الجمهورية اليمنية) ويكون لها سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة.

٢- تحديد صيغة الحكم للفترة الانتقالية بمجلس رئاسي من خمسة أشخاص ينتخبون من بينهم رئيساً لمجلس الرئاسة في أول اجتماع وكذا نائباً للرئيس. ويشكل المجلس عن طريق الانتخابات، ويمارس اختصاصاته فور أدائه اليمين الدستورية.

٣- تحديد الفترة الانتقالية بعامين ونصف، يكون خلالها أعضاء مجلس الشورى ومجلس الشعب مضافاً إليهم (٣١) عضواً يعينهم مجلس الرئاسة جميعهم بمثابة مجلس نواب.

٤- تشكيل مجلس استشاري من (٤٥) عضواً في أول اجتماع لمجلس الرئاسة .

٥- يكلف مجلس الرئاسة في اجتماعه الأول لجنة فنية لتقديم تصور حول إعادة النظر بالتقسيمات الإدارية للجمهورية بما يكفل تعزيز الوحدة الوطنية وإزالة آثار التشطير.

---

٦٦)) المصدر السابق، ص٢٨٤.
٦٧)) المصدر السابق، ص ٢٩٦.
٦٨)) المصدر السابق، ص٣١١.

في ٢١ مايو ١٩٩٠م اجتمع مجلس الشورى بصنعاء، واجتمع مجلس الشعب بعدن، وأقر كل على حدة مشروع دستور الجمهورية اليمنية، في حين توجه الرئيس علي عبدالله صالح إلى عدن، ليعلن من هناك قيام الوحدة الاندماجية في يوم ٢٢مايو ١٩٩٠م(٦٩)، وقام أيضاً برفع علم الجمهورية اليمنية (دولة الوحدة) على مقر (قاعة فلسطين) بعدن، ومن حوله الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وعلي سالم البيض وحشد هائل من المسئولين وجماهير الشعب اليمني الذين جاءوا من كل مكان ليشهدوا هذا العرس التاريخي العظيم الخالد.

٦٩)) مكتب رئاسة الجمهورية عشرون عاماً من العطاء، ص ٣٠.

الباب السادس

علي عبدالله صالح
طريق خاص ..
للبناء الديمقراطي

أولاً: تأهيل التجارب الوطنية

السلطة وتدوير الأزمة الديمقراطية

إن من أعظم ما تحقق عبر مسيرة الثورة اليمنية هو ذلك الذي انبلج في عهد الرئيس علي عبد الله صالح، من تأكيد لذاتية الإنسان اليمني، وتأصيل لحقه في المشاركة الشاملة من خلال الوسائل الديمقراطية التي أخذت في التطور والاتساع بمعطياتها الديمقراطية مع انبلاج فجر السابع عشر من يوليو ١٩٧٨م، وبإشراقة العهد «الميثاقي» وقيام المؤتمر الشعبي العام، ورسوخ الفكر الشوروي.

لقد مضت مسيرة الثورة اليمنية على طريق شاقة وبلا محددات مفهومة، فأنهكت القوى الوطنية بمتطلبات الدفاع عن مشروعها للثورة، وجرفتها بعيداً عن التكوين الديمقراطي الصحيح للبنى السياسية والاجتماعية للوطن اليمني. الأمر الذي جعل الصراع والخلاف يستحوذان على ميدان العمل الوطني في ظل غياب الأطر الواسعة المتعلقة في إدارة العمل وتخلف وسائل فرز عناصره وأدواته التي لا يمكن أن يستهدي لفضلها المجتمع بغير السلوك التطبيقي للفلسفة الديمقراطية(١).

وفي الحقيقة أننا لا نلوم تلك القوى فيما جرّت إليه الساحة اليمنية من وضع أليم لأن ذلك كان أقصى حدود مهاراتها واستيعابها لآليات العمل السياسي، وكل التجربة التي عاشتها في كنف عقود مريرة من الظلم والفقر والمرض، والعزلة التامة عن العالم الخارجي الغني بالعظات والدروس.. ولا شك أن النظرة للأمل لا تعني تحقيقاً آلياً له، فالديمقراطية كانت حلم اليمنيين جميعاً، ولكن من أين للذين يربطون على بطونهم حجراً(٢) أن يحققوها.. ومن أين للساسة الذين يعجزون عن تخيل ملامحها أولاً أن يبلغوها...؟!

إن خطأ الكثيرين ممن يحاولون تحليل مفردات الحدث السياسي اليمني هو أنهم يجردونها عن صلاتها بالظرف التاريخي والواقع الاجتماعي، وفلسفة الحياة اليومية اليمنية.. ويبحثوا بين طيات الحدث عن أبجديات المُثل السياسية،والنظريات الفكرية العالمية بتجاهل لكل الخصوصيات المميزة لبلد عن سواه، وكل سلطة عن الأخرى، وكل شريحة عن أختها.. وإذا ما فعلوا ذلك وجدوا أقدامهم على منزلق حاد ينتهي بهم إلى فهم مشوش، وتقديرات غير صائبة، واستنتاجات مقلوبة.. وتلك كانت سمة الأنظمة السياسية اليمنية أيضاً التي سبقت فترة موضوع بحثنا،حيث تجاهلت أهمية الانطلاق من استيعاب دقيق لواقع الأزمة الثورية اليمنية، ولم تكلف نفسها عناء التدرج المنطقي في بناء مناهج الحكم، وبلوغ الغايات الثورية الكبيرة على أساس من طبيعة الظرف اليمني، وملابسات موروثه التاريخي(٣).

---

١)) د. صالح حسن سميع : أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي، ص ٢٨٢.

٢)) إدجار اوبلانس: اليمن الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠م، ص ٢٩-٧٧ (وصف دقيق للواقع الاجتماعي اليمني).

٣)) فيصل جلول: مصدر سابق، ص ٢٤٦.

لقد حوصر الهدف الديمقراطي للثورة بين الشخصية التكوينية المركبة للمجتمع اليمني من جهة، وملامح ثقافة السلطة من جهة أخرى، بحيث لم تسعفها خبراتها المختزنة ببدائل تتواءم والوضع المعقد،فظلت تنأى بمسئولياتها الوطنية إلى بعض الممارسات المحدودة كالمؤتمرات النوعية والعامة(٤)، وبعض المساهمات العقيمة التي غالباً ما يتم تطويعها لمصلحة مراكز النفوذ السياسي والاجتماعي ونظام الحكم نفسه.

فعلى سبيل المثال، كانت الخطوات المتبعة في إصدار الدستور الدائم لعام ١٩٧٠م تقترب كثيراً من الأساليب الديمقراطية في نشأة الدساتير – وإن كان البعض يرى قصوراً في أساليب استقصاء الآراء(٥)، إلاّ أن بالإمكان غض الطرف عنه إذا ما راعينا ظروف اليمن ومحدودية إمكانياتها – لكن مجلس الشورى الذي تم تشكيله بناءً على ما نص عليه ذلك الدستور، بدا واضحاً جداً عليه حجم تأثير مشائخ القبائل الذين كفلت لهم طريقة الانتخاب غير المباشر التمثيل فيه بغالبية عظمى، وإيلاء منصب رئاسة المجلس للشيخ عبد الله بن حسين الأحمر. ومنح المجلس سلطة انتخاب المجلس الجمهوري،وأن المجلس الجمهوري هو الذي يعين رئيس الوزراء، وحتماً سيفرض ذلك سيطرة عظيمة للتيار القبلي على نظام الحكم(٦)، مما حدا بالرئيس إبراهيم الحمدي إلى حلّه حال استلامه الحكم.

أما تجربة مجلس الشعب التأسيسي الذي أنشأه الرئيس الغشمي في ٦ فبراير ١٩٧٨م، فإن جميع أعضاءه البالغين (٩٩) عضواً كانوا يعيّنون من قبل الرئيس نفسه، وهذه الصفة بحد ذاتها تجعل منه مؤسسة تلبي إرادة السلطة وملحقة بها(٧)، ولا تمت بأية صلة قريبة أو بعيدة للفلسفة الديمقراطية خصوصاً وأن الرئيس لم يصعد إلى سدة الحكم عن طريق الانتخابات.

إن هذا التغييب الطويل للممارسة الديمقراطية الحقة ومؤسساتها الدستورية ولّد فراغاً سياسياً شجع على استمرارية البنى الاجتماعية التقليدية ورسوخها في المجتمع بدلاً من ذوبانها في كيان الدولة. علاوة على أن الأجواء أصبحت مكيفة لتغلغل قوى سياسية أخرى ضاعفت من تعقيدات الحالة اليمنية وأفضت إلى موجة جديدة من الصراعات الداخلية والمواجهات الدامية، وقدر عظيم من المعاناة الوطنية.

---

(٤) من المؤتمرات التي شهدتها تلك الفترة × مؤتمر (خمر) للسلام، في الفترة (٢-٥ مايو ١٩٦٥م) × المؤتمر العام للاتحاد الشعبي الثوري، في الفترة (١٨-٢٠ يناير ١٩٦٧م) × مؤتمر سبأ، بتاريخ ٣ مارس ١٩٦٧م × مؤتمر علماء اليمن، بتاريخ ٩ يناير ١٩٦٧م × مؤتمر المقاومة الشعبية ، بتاريخ ٤ مارس ١٩٦٨م × مؤتمر القوات المسلحة والأمن، بتاريخ ١١ مارس ١٩٦٩م، × مؤتمر الشباب – في مقر المجلس الوطني ، بتاريخ ١٢ مارس ١٩٦٩م × المؤتمر الشعبي، بتاريخ ١٤ مارس ١٩٦٩م × الاتحاد اليمني- تأسس في ١٩ نوفمبر ١٩٧٢م، وتم حله بعد حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤م × التحضير والإعداد لمؤتمر شعبي، في العام ١٩٧٧م، من عهد الحمدي.

(٥) د. مظهر إسماعيل العزي: مصدر سابق، ص ٢٧٢ – ٢٧٤..

(٦) أحمد يوسف أحمد، الدور المصري في اليمن ١٩٦٢- ١٩٦٧م، ص ٢٠٣- ٢٠٤م.

(٧) بلقيس أحمد أبو أصبع: مصدر سابق، ص ٣٨٢

وخلاصة القول فإن الدستور اليمني الدائم ١٩٧٠م كان قد حصر العمل السياسي حين حرّم الحزبية بجميع أشكالها من غير أن يهيئ البديل السياسي الذي يستوعب كل تلك القوى الوطنية العاملة في الميدان، وينظم أفكارها بأطر منهجية وبرامجية محدودة تتيح لها ممارسة العمل السياسي بأسلوب محدد(٨). وهو الأمر الذي كلّف جميع القوى الوطنية دفع ثمنه غالياً ومكابدة آثاره المؤلمة لعدة سنوات كادت أن تقذف باليمن وإقليمها الجغرافي إلى أتون نزاعات وتقلبات من غير السهل التكهن بحجم أخطارها وأبعادها المستقبلية، وطبيعة الأشكال التي ستفرزها في حلبة الصراعات الدولية بين القطبين الدوليين — المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي.

الحقيقة الوحيدة التي ظلت قائمة حتى منتصف العام ١٩٧٨م، هي إن الممارسة السياسية اليمنية حافظت على نمط سلوكي عقيم داخل دوائر النخب الحاكمة، عمل على تدوير أزمة العمل الديمقراطي من عهد لآخر وضمن مفاهيم ضيقة وحذرة، في الوقت نفسه ساعدت إلى حدٍ كبير في تقويض الصفة الشرعية للسلطة، وتعميق الهوة الفاصلة بينها وبين القواعد الشعبية، وبالتالي فإن القوى الوطنية كانت تجد لنفسها المبرر الذي تغطي به مناهضتها لنفوذ السلطة المركزية.. وأحياناً، السعي للإطاحة بها وإنهاء وجودها في الحكم. وسواء كان ذلك بدعم طرف خارجي ثالث، أو باستغلال مراكز قوة سياسية أو اجتماعية،فإن الدافع للقيام بذلك كان قائماً ومبرراً، وليس من وسيلة أخرى أمامها للتعبير عن رفضها للواقع غير الصدام المباشر.

لقد اصطبغت تلك الحقبة بذلك اللون من الفهم للعمل السياسي، بل وأصبح تقليداً متوارثاً أن لا يجري تداول المفاهيم الديمقراطية إلاّ بحدود لغة الخطاب السياسي والشعارات المرحلية التي يرفعها النظام الحاكم من حين لآخر بقصد المناورة الداخلية. وكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على حجم الثقة المتبادلة بين الطرفين — السلطة من جهة، والقوى الوطنية الشعبية من جهة أخرى.

وطبقاً لما سبق، نجد أن مهمة الرئيس علي عبد الله صالح لم تكن سهلة بأي حال من الأحوال، فذلك الموروث التاريخي الهائل من العلاقات والمسائل المعقدة يجعل عملية التغيير والتحولٍ إلى منهج مستحدث من العمل الوطني المبني على القيم الديمقراطية قضية شاقة وتتطلب الكثير جداً من الوقت والجهد لاستعادة الثقة بين المجتمع والدولة أولاً، ومن ثم تأطير الواقع بسياسات عملية قادرة على اجتثاث الحلقات التقليدية المتنافرة، واستبدالها بقيم حضارية عصرية يتنامى على أقطابها واقع جديد من الممارسات الوطنية الواعية، والمتكافئة مع حاجاتها المرحلية.

وبطبيعة الحال، كان مجرد قبول الرئيس علي عبد الله صالح بتحمل المسئولية الوطنية في قيادة الدولة اليمنية يفهم منه استيعاباً لحقيقة ما كان، واستنطاقاً لمنطق ما يجب ، يكون، ولا نظن إنه بغير تلك المهارة الاستقرائية للواقع اليمني كان سيجازف بالدخول من بوابة القصر الجمهوري.. فليس سهلاً على المرء حين يكون حديث السن أن يراهن على مسيرة ثورة، أخفق في إيصالها إلى بر الأمان

(٨) د. صالح حسن سميع: أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي، ص ٣٨٢.

كل من سبقوه.. لكن على ما يبدو أن الرئيس علي عبد الله صالح جعل من إنسان الثورة كل رصيده في الرهان، لأنه كان وحده القادر على تفجيرها في زمن المستحيلات، ولا بد أن يكون الأقوى على حمايتها وتمثيل أهدافها إذا ما أمتلك إرادته الوطنية الحرة، وأرجئ إليه صنع القرار، وحق الاختيار .

إذن تلك هي كلمة العبور التي حملها الرئيس علي عبد الله صالح وهو يلج بوابة القصر الجمهوري في السابع عشر من يوليو ١٩٧٨م، وهي نفسها التي يدخل بها اليوم أرحب آفاق الدولة اليمنية الحديثة بعد ربع قرن من النضال والتضحية والتحدي والبناء.

التأسيس الديمقراطي بتكوينات مصغّرة

أدرك الرئيس علي عبدالله صالح منذ تحمله المسئوليات القيادية خطورة تغييب الجماهير وازاحتها عن المشاركة في صناعة القرار، وما يترتب من جر العمل الثوري إلى مزالق الإرتجال والاستبداد. وهذا يعني البحث عن آليات معينة لإحياء العمل السياسي المنظم، والمستند على واقع الظروف التي يعيشها المجتمع، بمشكلاته وطموحاته، فيصبح أداه الثورة في أحداث التغيير الاجتماعي بما يتفق مع أهدافها وغاياتها النبيلة في التغيير وبناء مجتمع سليم ومتطور.

ويمثل ذلك التعريف الذي صاغه الرئيس صالح لمواقع الأزمة الوطنية اليمنية في تلك المرحلة تولدت الرؤى بأهمية الأسلوب الديمقراطي كوسيلة للالتحام بجماهير الشعب والتعايش مع همومها وطموحاتها وتوجيه حركتها بما يحقق ما ترجوه من طموحات وبما يقدم البدائل والحلول العملية الوافية لأي مشكلات واقعة أو متوقعة.. والقضية برمتها في نظر الرئيس صالح تتعلق بالكيفية التي يمكن لمؤسسة الحكم بواسطتها أن تعيد الفرد إلى دوره.. التاريخي واسهاماته الحضارية ومشاركاته الفعلية بصناعة المتغيرات والتحولات الكبرى في مجرى الحياة الإنسانية(٩) .

لكن في ظل الظروف التي كانت تثقل كاهل الإنسان اليمني بموروث تاريخي مضني وواقع وطني سياسي واجتماعي ممزق ومتخم بالتناقضات لم ير الرئيس علي عبدالله صالح بُداً من التحول إلى الديمقراطية على محاور موضوعية ناضجة، فيها الكثير من الاعتبارات والحسابات الدقيقة لواقع الساحة اليمنية والظرف النفسي والثقافي والاجتماعي للفرد. وهو ما يمكن فهمه بأننا لا نتوقع أن نجد أمامنا تجربة ديمقراطية مطلقة، وتعددية حزبية مفتوحة منذ اليوم الأول من حكم الرئيس علي عبدالله صالح.

كان بناء القاعدة الديمقراطية بتكويناتها المصغرة أمراً مهماً في تهيئة مناخات الممارسة الفعلية وانماء التجربة على أصول معرفية لا ينبغي لأي مرحلة منها القفز فوق المراحل الأخرى(١٠) . ونظراً لما أحتله هذا التدريج الموضوعي من اعتبارات خاصة في فكر الرئيس علي عبدالله صالح تطورت التجربة الديمقراطية اليمنية إلى تعددية سياسية ثم تعددية حزبية، وانتصرت أخيراً في أن تصبح

---

(٩) الرئيس علي عبد الله صالح: من أفكار خطابه في العيد التاسع عشر لثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٨١م.

(١٠) الرئيس علي عبد الله صالح: حديث نشرته على لسانه (صحيفة الثورة): العدد (١٣٠٢٢) بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٧م.

النموذج العربي الفريد المشار إليه بالبنان، والذي تعمل دول العالم المتقدمة على حث بقية الدول العربية بالاقتداء بالتجربة الديمقراطية اليمنية ، وبناء الدولة الحديثة.

استهل الرئيس علي عبدالله صالح عهده بعدة خطوات عملية على مسار البناء الديمقراطي للدولة اليمنية، ومنها:

أ- دعم ورعاية حركة التعاون الأهلي للتطوير باعتبارها إحدى الصور المبسطة للديمقراطية في جانبها الاجتماعي التي تتيح لكل عضو من المجتمع فرصة المشاركة في الشأن المحلي والجماعي في ظل دولة المؤسسات الدستورية على التعاون والتكافل، وقد عرفها السياسيون: «الديمقراطية التعاونية تمثل أوسع ديمقراطية ممكنة كماً وكيفاً، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمستوى الديمقراطية العام في المجتمع والوجود في الجهاز الإداري أيضاً، فإذا غابت هذه الديمقراطية أو تحدد مستواها، انعكس ذلك على الديمقراطية التعاونية..» (١١).

ب- أصدر رئيس الجمهورية إعلاناً دستورياً (الثالث) في عام ١٩٧٩م قضي فيه زيادة عدد أعضاء مجلس الشعب التأسيسي من (٩٩) عضواً إلى (١٥٩) عضواً، وتم توسيع اختصاصاته، بأن أضيفت لأعضائه مهمة مناقشة مشاريع القوانين وتعديلاتها المقترحة، وتقديم التوصيات إلى الحكومة في المسائل العامة، وكذلك مناقشة الحسابات الختامية للميزانية العامة للدولة والميزانيات المستقلة والملحقة وإقرارها بقانون(١٢). وقد تم إضافة هذه المهام بحسب نص المادة (١) من الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٥/٨م.

وكانت هذه المبادرة مهمة جداً، عكست رغبة القيادة اليمنية في تفعيل دور السلطة التشريعية ومضاعفة حجم المشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي للدولة، علاوة على أن الرئيس علي عبدالله صالح اغتنمها فرصة لفسح مجال المشاركة في تسيير أمور الدولة لبعض العناصر الوطنية السياسية التي كانت مستبعدة عن دوائر الحكم في العهود السابقة(١٣) رغم طول باعها النضالي الوطني وخبراتها الكبيرة. وبذلك يكون قد أرسى منطلقات متينة للممارسة الديمقراطية من خلال وسائل يثق بقدراتها، ووعيها السياسي، وولائها الوطني.

ج- وفي السياق نفسه أصدر الرئيس القرار الجمهوري رقم(١٣) لسنة ١٩٧٩م والذي يقضي بتشكيل مجلس استشاري مؤلف من (١٥) عضواً يقوم مقام مجلس القيادة السابق في فترتي الحمدي والغشمي(١٤). واختير أعضاءه من ذوي التخصصات والخبرات العالية ومنحوا درجة نائب رئيس وزراء، وعين الشيخ عبدالله الأحمر رئيساً للمجلس، وتم العمل بالقرار وبدأ في شهر مايو/ ١٩٧٩م.

---

(١١) مجلة الإكليل: العدد الثالث - السنة السابقة، ١٩٨٩م، ص١٤٢ (ورقة عمل تعرضها الأمانة العامة للمجالس المحلية للتطوير التعاوني)..

(١٢) رئاسة الجمهورية: عشرون عاماً من العطاء، ص١٨.

(١٣) بلقيس أحمد أبو إصبع : النخبة السياسية الحاكمة في اليمن، ص١٠٥.

(١٤) من هذه الشخصيات: الشيخ سنان أبو لحوم، وصادق أمين أبو رأس، وعلي المطري.

وتحددت اختصاصات المجلس الاستشاري في دراسة وتحليل وتقييم القضايا الداخلية والخارجية ذات العلاقة بالمصلحة الوطنية العليا، وإبداء الرأي والمشورة بشأن السياسة العامة للدولة. ويشرف رئيس الجمهورية على اجتماعات المجلس (السرية)، ويتم اتخاذ القرارات بالتصويت وفقاً لرأي الأغلبية(١٥). ويعتبر إنشاء المجلس الاستشاري خطوة أخرى على طريق توسيع المشاركة الجماهيرية في صناعة القرار السياسي للدولة وتحملهم جزء من مسئولية إدارة شئون الحكم، والإطلاع على المتغيرات والمشاكل التي تتعرض لها السلطة.

د- شهد العام ١٩٧٩م المزيد من الممارسات الديمقراطية الرامية إلى تأكيد رغبة القيادة اليمنية في إرساء دعائم عملية للمشروع الديمقراطي اليمني، وإصرارها على منح الشعب اليمني فرصته التاريخية التي حُرم منها لسنوات طويلة، للإعلان عن وجوده وإثبات ذاته الوطنية ورسم خطوط حياته اليومية وفقاً لإرادته وطموحه وتطلعاته الثورية.. وعلى هذا الأساس جرت في مايو ١٩٧٩م انتخابات الهيئات التعاونية على مستوى الجمهورية. وعمل الرئيس صالح على توسيعها ورصد المزيد من الدعم لها، وقد بلغت في هذه الانتخابات (١٩٧) هيئة تعاونية. ويعلل الرئيس ذلك التوسيع «لإتاحة الفرصة لأكبر عدد من أبناء الشعب المنتخبين لتمثيل المواطنين والتعبير عن إرادتهم وقيادة العمل التعاوني»(١٦).

في شهر يوليو ١٩٧٩م جرت انتخابات المجالس البلدية لأول مرة في تاريخ الجمهورية العربية اليمنية، وعلى مستوى أصغر الوحدات الإدارية، بوصفها» قاعدة للمشاركة الشعبية الوطنية في تحمل المسئولية مع الأجهزة التنفيذية..»(١٧). وتميزت هذه الانتخابات عن غيرها بتفاعل شعبي واسع، وتنظيم، وتمخض عنها انتقاء العديد من الكوادر الوطنية المخلصة التي أثارت إعجاب رئيس الجمهورية نفسه.

هـ- عزز الرئيس علي عبدالله صالح تلك الأساسات الديمقراطية بخطوة أخرى لا تقل أهمية عنها في معايير البناء الديمقراطي السليم، وهي تقليد (اللقاءات الرمضانية) التي بدأها الرئيس صالح لأول مرة في تاريخ السلطة هذا العام ١٩٧٩م في شهر (رمضان١٣٩٩هـ) وداوم عليها إلى يومنا هذا (رمضان ١٤٢٣هـ).

حيث أسس الرئيس تقليداً سنوياً في هذا الشهر المبارك، يلتقي فيه بكافة قطاعات الشعب مباشرة، بعيداً عن الرسميات، يناقش معهم المواضيع والمسائل المختلفة ويتبادل الآراء مع المواطنين، ويستمع إلى همومهم ومشاكلهم من خلال حوار مفتوح وخالٍ من التحفظات.

يصف الرئيس علي عبدالله صالح لقاءاته الرمضانية «كانت لقاءات شهر رمضان المبارك بكافة قطاعات الشعب الرسمية والشعبية- والتي سادتها روح الصراحة والصدق مع النفس ومع الوطن- قد

(١٥) بلقيس أبو إصبع: مصدر سابق ص١٠٦م.
(١٦) الرئيس علي عبد الله صالح: البيان السياسي بمناسبة العيد السابع عشر لثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٧٩م.
(١٧) الرئيس علي عبد الله صالح: البيان السياسي في العيد السابع عشر لثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٧٩.

أعطتنا فرصة طيبة للوقوف على الاتجاهات والآراء والأفكار التي عبر عنها أبناء وطننا والتي يسعدنا دائماً الاستجابة لما ينفع الوطن والمواطن..» (١٨).

وفي الحقيقة، تأكد خلال العام ١٩٧٩م أن الرئيس علي عبدالله صالح عازم بجد على تبني الخيارات الديمقراطية في الحكم، وأن رهانه على الالتفاف الجماهيري حول قيادته كان يفوق بكثير رهانه على القوة في تثبيت أركان حكمه، خاصة وأنه أنهى الحرب مع قوات الشطر الجنوبي بالجلوس إلى طاولة المفاوضات في الكويت، وكذلك فتح حواراً طويل الأنفاس مع الجبهة الوطنية لفض النزاعات الدائرة. وقد ترافق ذلك الحدث مع ما سبق ذكره من جهد على المسار الديمقراطي، مما يؤكد لنا حقيقة كون هذا العام هو المرحلة الأولى من مسيرة البناء الديمقراطي للدولة، والتي تم خلالها ترسيخ معانٍ ومدلولات للديمقراطية، وتهيأت الجماهير لتقبل أفكارها، وإحياء فعالياتها، وإنجاح تجاربها الأولية. ولقد تصدرت المفاهيم الديمقراطية مقدمة الخطاب السياسي للرئيس صالح في تلك الفترة، وجاء بيانه السياسي الخاص بالعيد السابع عشر لثورة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٧٩م، مملوءاً بالإصرار والعزيمة على العمل لتأسيس قواعد البناء الديمقراطي المؤسسي، وغرس قيمه وتجاربه في المجتمع اليمني.. إذ قال:

(من هذا الإيمان الكامل بأصالة شعبنا اليمني العريق جاء تأكيدنا المستمر على ضرورة الآخذ بالأسلوب الديمقراطي في الحكم وفي علاقة الشعب بقيادته منذ اليوم الأول لتحملي مسئولية قيادة هذا البلد.. إن الديمقراطية التي نؤمن بها فضلاً عن أنها تمثل المبدأ الرابع من مبادئ الثورة الستة، فهي ضرورة ماسة لإعطاء المواطنين فرصتهم الحقيقية وحقهم الطبيعي الذي حرموا منه طويلاً. لذلك كان لابد لإرساء قواعد الديمقراطية الصحيحة في بلادنا من إتاحة الفرصة أمام الشعب للممارسة العملية في التخطيط وإبداء الرأي والمشاركة الشعبية في التنفيذ وتحمل مسئولية العمل والبناء جنباً إلى جنب مع أجهزة الدولة).

ثم يضيف الرئيس صالح قوله:

(إن قناعتنا المستمرة هي أن الديمقراطية- حتى تحقق غايتها النبيلة في إطلاق حرية الرأي والفكر والعمل والنقد البناء- لابد أن تكون ديمقراطية حقيقية من خلال الممارسة اليومية لامن خلال الشعارات الجوفاء والعبارات الخالية من المحتوى التي لا يقصد بها إلا الاستهلاك والمزايدة، ولهذا كانت خطواتنا العملية هذا العام مؤكدة نهجنا الديمقراطي الصحيح ودليلاً ملموساً على حرصنا على احترام إرادة الشعب...) (١٩).

---

(١٨) الرئيس علي عبد الله صالح: البيان السياسي في العيد السابع عشر لثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٧٩م.
(١٩) الرئيس علي عبد الله صالح: البيان السياسي في العيد السابع عشرة لثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٧٩م.

و- وعلى المسار الديمقراطي نفسه وجه الرئيس علي عبدالله صالح في الأول من مايو ١٩٨٠م للعمال نداءً تاريخياً- ولأول مرة- يدعوهم فيه لتشكيل نقاباتهم العمالية التي من شأنها أن تعزز العلاقات الاجتماعية، وتنمي روح التعاون والعمل المشترك، وتؤسس قواعد أخلاقية فاضلة للأسلوب الأمثل في ممارسة المسئوليات العامة.. وقد أعقب هذه الدعوة نشاطاً كبيراً في القطاعات المهنية المختلفة، وظهرت على الساحة اليمنية العديد من المنظمات الجماهيرية والاتحادات ونقابات وجمعيات من كافة الأنواع والأغراض(٢٠) من الممكن عدها من التجارب الديمقراطية المبكرة التي أسهمت بشكل أو بآخر في تهيئة الساحة اليمنية ديمقراطياً وأهلتها لخطوات أخرى متقدمة.

ز- بتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٨٠م أصدر رئيس الجمهورية قانون الانتخابات رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٠م لتتخذ به الممارسة الديمقراطية صيغتها القانونية المنظمة، ومداها الواسع حيث لولا تفكير قيادة اليمن بالتحول الديمقراطي السريع لما وجدنا هناك ما يبرر صدور مثل هذا القانون.. ومما يجدر ذكره، أن الرئيس صالح أجرى في العام ١٩٨١م تعديلاً على قانون الانتخابات منحت بموجبه المرأة اليمنية لأول مرة حق الانتخاب بعد أن كانت محرومة منه في الماضي.

وتعتبر هذه البادرة خطوة كبيرة على صعيد الحريات والحقوق العامة لفتت أنظار المجتمع إلى أهمية المرأة فيه وإلى حجم الدور الذي يمكن أن تلعبه في بناء الدولة اليمنية، ومن وجهة نظري- كان هذا التعديل خطوة جريئة وشجاعة للغاية من قبل الرئيس علي عبدالله صالح، وليس بمقدورنا التكهن بحقيقة ردود فعل التيار القبلي وتيار المحافظين على منح المرأة حق الانتخابات في بلد تطبق فيه العزلة فكيها على أبنائه، وتعشعش على كل بقعة فيه مخلفات الماضي السحيق بكل أوجاعها وآثارها المآساوية، ورموزها المشدودة إلى الوراء بعقلية الأمس وبثوب الملكية والثيوقراطية المستبدة.

ثانياً: مسيرة الديمقراطية عبر المؤتمر الشعبي العام

التأطير الديمقراطي للعمل السياسي

تطلع الرئيس علي عبدالله صالح إلى تأطير الجماهير اليمنية في وعاء سياسي يتحمل مسئولية العمل الوطني بصورة تكفل النجاح، وتحقق البعد الثوري الذي تم الإعلان عنه صبيحة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م في بيان الثورة الأول الذي أكد على تنظيم جماهيري موحد يشارك في عملية البناء ويرسخ أهداف الثورة.

ولما كان الظرف التاريخي السابق قد جر اليمنيين إلى واقع ممزق، تموج فيه قوى سياسية واجتماعية متعددة الأفكار ومتضاربة الرؤى، أدركت قيادة اليمن أن لا سبيل للتحول إلى أطر المشاركة

(٢٠) مجلة الإكليل: العدد الثالث- السنة السابقة ١٩٨٩م، ص ١٠٩ (تقرير أمانة سر اللجنة الدائمة).

الجماهيرية في العمل السياسي بدون الوضع النظري الذي يجنب العمل الوطني مغبة الوقوع في دوامة التجريب والضبابية الفكرية.

اتجه تفكير الرئيس صالح إلى ضرورة لملمة صفوفه الوطنية من خلال «صيغة عملية تتفاعل مع مبادئه وقيمه وأهداف ثورته)(٢١)، علاوة على أن الفراغ السياسي الذي يعاني منه الواقع اليمني أملى ضرورة وجود (ميثاق وطني، يتضمن الفكر الذي يلتقي حوله جميع أبناء الشعب اليمني ضماناً لحصانة فكرية تحمي من الارتهان السياسي والاستلاب والتشقق...)(٢٢).

وعلى هذا الأساس صدر القرار الجمهوري رقم (٥) لسنة ١٩٨٠م، وتشكلت لجنة حوار وطني مؤلفة من (٥١) عضواً، يمثلون مختلف شرائح المجتمع اليمني من علماء ومفكرين ومشائخ وعسكريين ومثقفين ورجال دين وغيرهم. كما أنهم يمثلون جميع القوى الوطنية من إسلاميين وناصريين وبعثيين واشتراكيين ومستقلين وغيرهم(٢٣). ليأخذوا على عاتقهم مسئولية صياغة الميثاق الوطني المعبر عن الإرادة الشعبية العليا الغالبة على فردية السلطة أو النزعات الفئوية التي قد تحاول فرضها أي جهة كانت على ساحة العمل السياسي الوطني.

ومن واقع قراءاتنا السابقة التي استعرضناها في الفصول الماضية عن طريقة وضع الميثاق الوطني وتأسيس المؤتمر الشعبي العام، تتشكل أمامنا صيغاً متقدمة وناضجة من الممارسات الديمقراطية التي توجت الجهود السابقة للرئيس علي عبدالله صالح في مضمار التنمية الديمقراطية للسلوك الاجتماعي والسياسي في الدولة اليمنية، وتوسيع مساحة الحريات العامة الممنوحة للشعب بهدف إشراكه في صناعة القرار السياسي بما يخدم تطلعاته وطموحاته المشروعة، وتمثل مرحلة الميثاق الوطني والمؤتمر الشعبي العام - التجربة الأكثر تميزاً، والأفصح تعبيراً عن المنهج الواقعي العملي في الإنماء الديمقراطي للمجتمع، استناداً إلى الحقائق التالية:

١- أن صياغة أفكار الميثاق الوطني لم ينفرد بها رئيس الجمهورية أو جهاز ما تابع للسلطة، بل أوكلت مهمته إلى لجنة شعبية مؤلفة من مختلف شرائح المجتمع اليمني وباختلاف توجهاتهم الفكرية وانتماءاتهم السياسية والاجتماعية، بما فيهم قوى سياسية معارضة للحكم بشدة مثل الجبهة الوطنية القومية(٢٤).

٢- استغرقت عملية الصياغة والمصادقة على مشروع الميثاق الوطني ما يقارب العامين، واتبعت فيها لجنة الحوار الوطني طرقاً مشابهة إلى تلك التي ترافق إقرار الدساتير الوطنية في بقية دول العالم، حيث عقدت اللجان الفرعية مئات المؤتمرات المصغرة في مختلف أرجاء اليمن، ووزعت عشرات الآلاف من نسخ مشروع الميثاق الوطني، ومئات الآلاف من استمارات

---

(٢١) الرئيس علي عبد الله صالح: الميثاق الوطني (المقدمة).
(٢٢) الرئيس علي عبد الله صالح: الميثاق الوطني (المقدمة).
(٢٣) نصر طه مصطفى: مصدر سابق، ص٢٢. سعيد الجناحي: الحركة الوطنية اليمنية، ص (٥٣٤- ٥٣٨).
(٢٤) إلهام محمد مانع: الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن، ص١٧٩.

استبيان الآراء، وتم الشرح والتعريف بأفكار الميثاق على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى. ثم أخضعت اللجنة الآراء والمقترحات المقدمة في استمارات الاستبيان لعمليات الفرز والتحليل والمناقشة، ومن ثم تعديل الميثاق الوطني إلى الصيغة التي تتلائم مع تطلعات أبناء الشعب اليمني وطموحاته، التي جاءت في الآراء والمقترحات المقدمة للجنة.. حتى إذا ما انتهت من كل ذلك عرضته للمصادقة عليه فرداً فرداً بطريقة رفع الأيادي(٢٥).

٣- على الرغم من التماثل الكبير بين الميثاق الوطني والدستور الدائم الصادر عام ١٩٧٠م من حيث الخطوط الفكرية العامة، إلاّ أن الميثاق الوطني تبلورت أفكاره بطريقة تخفف الكثير من القيود المفروضة على العمل السياسي الشعبي. فقد رفض الدستور الدائم الحزبية بشتى أشكالها رفضاً مطلقاً، إذ نصت المادة (٣٧) منه على أن «الحزبية بجميع أشكالها محظورة»(٢٦).

أما الميثاق الوطني فلم يقف موقفاً حازماً وصريحاً من فكرة الحزبية، وإن كان أشار عند حديثه عن المعيار الثالث للولاء الوطني والمتمثل في الحفاظ على الوحدة الوطنية إلى (ضرورة الابتعاد عن التعصب الطائفي أو السلالي أو القبلي أو الحزبي، وغيرها من العصبيات التي تمزق الوحدة الوطنية وتضر بمصلحة المواطن والوطن) (٢٧). كما أن الميثاق الوطني اورد أن (أي تبعية خارجية مادية أو فكرية أو التزام تنظيمي يعتبر خيانة وإضرار بمصلحة الوطن العليا وإخلالاً بالولاء الوطني (٢٨). وهكذا نجد أن الميثاق الوطني ترك الباب مفتوحاً إلى حد ما أمام الحريات السياسية وفقاً لنظرة مستقبلية يتطلع من خلالها إلى إمكانية التحول إلى مرحلة متقدمة جداً من مسيرة البناء الديمقراطي في الدولة اليمنية.

٤- مثلت الخطوات التي تأسس بها المؤتمر الشعبي العام واحدة من التجارب الديمقراطية العملية التي طبعت بصماتها الفكرية الثورية على أحداث العصر، وشكلت تحولاً تاريخياً في مجرى الحركة الثورية اليمنية. فالمؤتمر الشعبي العام – قبل كل شيء- هو مؤتمر جماهيري لممثلي الشعب اليمني الذين يؤلفون (٧٠٪) من عدده الكلي البالغ (١٠٠٠) ألف عضو، انتخبوا من جميع المناطق اليمنية بانتخابات حرة مباشرة بإشراف اللجنة العليا واللجان الفرعية لانتخابات هيئة التعاون للموسم الانتخابي التعاوني الثالث(٢٩).

أما العدد المتبقي (٣٠٪) فلم يرج منه الزج بمراكز ثقل حكومية في المؤتمر الشعبي العام وإنما أريد بذلك الموازنة النوعية لأعضاء المؤتمر من خلال إتاحة الفرصة لبعض الشخصيات الكفوءة

(٢٥) وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول، ص١٣٩.
(٢٦) المادة (٣٧) من الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية.
(٢٧) الميثاق الوطني، الإنسان والوطن، الباب الثاني.
(٢٨) الميثاق الوطني، الإنسان والوطن، الباب الثاني.
(٢٩) القرار الجمهوري رقم (١٩) لسنة ١٩٨١م. (لمزيد من التفاصيل الدقيقة أنظر) وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول (كذلك) كتابات المؤتمر الشعبي العام قيادة التحولات في اليمن.

المؤهلة بخبرات عالية لممارسة دورها الوطني وتفعيل نشاط المؤتمر بفضل ما تقدمه من مشورة أو رأي، علاوة على حرص القيادة اليمنية على إشراك جميع القوى بلا استثناء من خلال تعيين أعضاء من القوى السياسية التي لم يحالفها الحظ في الانتخابات.. وتلك المعادلة تتجلى بوضوح في قائمة الأسماء الثلاثمائة المعلن عنهم بالقرار الجمهوري رقم (٥٣) لسنة ١٩٨٢م. والذي يمكن الرجوع إليه(٣٠) للوقوف على حقيقة ترجمة القيادة اليمنية للفلسفة الديمقراطية الناضجة.

٥- بما أن الميثاق الوطني تم إقراره من قبل المؤتمر الشعبي العام كنهج فكري للعمل الوطني (وفي إطاره تتحدد برامج العمل السياسي ومعالم الطريق للمستقبل..)، وتم التأكيد على أهمية (التزام جميع الأجهزة الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة والشعبية وجميع المواطنين بتطبيق الميثاق الوطني في مجالات العمل المناط بهم والالتزام به في خططها وبرامجها وأسلوب عملها..)(٣١). فهو إذن يعزز مبدأ السيادة الشعبية التي تمثل جوهر العملية الديمقراطية،وغاياتها الأصلية التي تناضل شعوب الأرض لنيلها والتمتع بحقوقها وسلطاتها.

وفي الحقيقة ، إننا لا نرى في الميثاق الوطني والمؤتمر الشعبي العام إلاّ نموذجاً يمنياً، عربياً متفوقاً بفلسفته الفكرية وأدواته الديمقراطية على كل التجارب السياسية الحاضرة في عصره، لأنه كان انبعاثا مجدداً للذات الحضارية اليمنية الأصيلة ولكن بلباس عصر الذرة، وعالم الانفتاح، وبلغة الثقافات السياسية الحديثة.

فتجربة الميثاق الوطني وإنشاء المؤتمر الشعبي العام كان بمثابة تأطير واع للعمل السياسي وتحول موضوعي وعملي نحو بناء مؤسسي حقيقي كفيل بشغل الفراغ السياسي والاضطلاع بمهام العمل الوطني بحريات متعقلة، وديمقراطية معرّبة الأبجديات.. لا تخضع لنظم وقوانين القوالب الفكرية الجاهزة المستجلبة من خلف الحدود اليمنية، بل إن الحالة أشبه ما تكون بعملية (يمننة) للممارسة السياسية وللفكر السياسي الوطني، متحرر من التبعية أو الارتجال النابع من معرفة دقيقة بالواقع، وتحليل مسبق لمتغيرات السياسات ومعالجاتها الوضعية.

ومن الأمور المسلم بها،أن يجد الإطار الفكري والأداة السياسية عناصر التمثيل والتفاعل مع الواقع بكل ظروفه وتقلباته، ومادامت تلك الأفكار والوسائل السياسية مرهونة بخياراتها الديمقراطية الذكية ومتجذرة في قاعدتها الجماهيرية العربية، وتسعى لتحقيق غايات وطنية مشروعة.. فهي بقدر ما كانت تؤسس الهياكل العامة للوحدة الفكرية، كانت ترسي أيضاً قيماً تعاونية، وقواسماً مشتركة، تتجاذب عليها قوى العمل الوطني، وتتلاحم بها موارد البذل مؤلفة طاقة وطنية هائلة،كفيلة بردم الكثير جداً من مخلفات الماضي وتجاوز الأزمات الناجمة عنها، والانتقال إلى مرحلة جديدة من التنمية والبناء..

---

(٣٠) للاطلاع على كشف تفصيلي بأسماء أعضاء المؤتمر الشعبي العام الأول، سواء ممن تم انتخابهم أو تعيينهم،أنظر كتاب: وثائق وأدبيات المؤتمر الشعبي العام الأول الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام).

(٣١) مظهر محمد إسماعيل العزي: التطور الدستوري في الجمهورية اليمنية، ص ٤٧٥ (قرارات وتوصيات المؤتمر الشعبي العام الأول.

ولعل المناخ الوحيد الذي كان بإمكان الرئيس علي عبد الله صالح أن يصل به إلى الظرف الجديد هو تلك الرؤى الديمقراطية التي أطّر بها العمل السياسي اليمني، وأطلق من خلالها الأبواب لمشاركة شعبية سياسية واسعة رفعت عن كاهل السلطة الكثير من المهام وتقاسمت معها المسئوليات أيضاً.

توسيع الممارسات الديمقراطية:

تنبع أهمية الرؤى السياسية للرئيس علي عبد الله صالح بتأسيس المؤتمر الشعبي العام – كما بدا لنا ذلك- من الرغبة في إيجاد مؤسسات سياسية لا تعتمد على الجيش ولا على القبيلة، وإنما على فئات مدنية متحضرة ومؤهلة لإعداد اتجاهات مرحلية تواكب الحاجة الثورية، وتتعاطى مع متغيرات الظرف السياسي الطارئ من خلال أدوات «الديمقراطية المباشرة» التي أراد بها إنكار إمكانية فهم المصالح الوطنية العامة عبر المصالح الطبقية المحدودة.. وبلا شك – كان وجود مثل تلك الصفة السياسية أسهم إلى حدٍ كبير في ترسيخ ثقافة الحوار السلمي في الحياة السياسية اليمنية في عهد الرئيس علي عبد الله صالح.

وفي سياق ذلك، كان انتخاب الرئيس علي عبد الله صالح أميناً عاماً للمؤتمر الشعبي العام أمراً له بالغ الأثر والأهمية في توطيد الثقة والتعاون بين الأجهزة الحكومية الرسمية للمؤتمر الشعبي العام، وهو الأمر الذي تعززت به أيضاً فرص توسيع المساحة الديمقراطية، وتفعيل الأنشطة الرامية إلى رفع وعي الجماهير سياسياً، وتأهيلها للتعاطي مع العمل الديمقراطي بعناوينه العريضة، وأشكاله المختلفة.

فوفقاً لما تم تحديده في النظام الداخلي للمؤتمر «تنمية مدارك المواطنين،وخلق الظروف الملائمة لنشاطهم السياسي في نطاق الميثاق الوطني..»(٣٢) ، شهدت الفترة يناير – مارس ١٩٨٣م تشكيل فروع المؤتمر الشعبي العام في المحافظات، وفي إبريل ١٩٨٣م أقرت اللجنة الدائمة في دورتها الثالثة تنظيم ندوات التوعية السياسية في المصانع والمؤسسات ووحدات الجيش والجمعيات التعاونية بهدف رفع الوعي السياسي للجماهير، وتوسيع مشاركتها في الحياة الاجتماعية والسياسية(٣٣).

وبتلك الخطوات انتقل المؤتمر الشعبي العام بكل حلقاته التنظيمية الأساسية والفرعية إلى جميع الأوساط الجماهيرية، لترجمة المضامين الميثاقية إلى سلوك عملي يتحرك ويتجسد في الأعضاء أولاً ثم ينتقل بأثره الإيجابي إلى الآخرين لرفع درجة وعيهم وتعبئة ساحتهم بالمفاهيم المتعلقة بشتى ضروب القضايا الوطنية الثورية المطروحة على جداول عمل تلك المرحلة، وللدفع بطاقات المجتمع

(٣٢) النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام.

(٣٣) جولوفكايا. أيلينا.ك:مصدر سابق، ص ٢٦٢ مجلة الإكليل: العدد الثالث (١٨) ، ١٩٨٩،ص ١٠٦ (ورقة عمل أمانة سر اللجنة الدائمة)..

للإسهام الفعال في مشاريع التنمية المخطط لها والمبادرة إلى كل ما من شأنه خدمة الغايات الثورية السبتمبرية. ولقد اتخذت التجربة الديمقراطية للمؤتمر الشعبي مظاهر متعددة مثل المحاضرات والندوات التي تُعنى بمختلف القضايا والمسائل الفكرية والسياسية والاقتصادية.

ومن المظاهر الأخرى للتجربة السياسية الديمقراطية التي تبناها المؤتمر الشعبي العام على طريق تأهيل الكوادر الوطنية وإغناء ثقافتهم السياسية، هي المؤتمرات المصغرة التي كان يعقدها كل يوم (خميس) للتداول حول مختلف القضايا والهموم العامة.. علاوة على قيام اللجنة الدائمة بإعداد الدراسات التي كانت تمثل ميدان الاتصال المستمر بالجماهير والتي من خلالها يتم استعراض الهموم الوطنية لهم وتحديد متطلبات تسويتها أو اقتراح الخطط وتقديم التوصيات الكفيلة بتجاوزها. ونظراً لأهمية ذلك، ناقشت اللجنة الدائمة في دورتها الرابعة المنعقدة في أغسطس ١٩٨٣م مسألة إنشاء معهد حكومي لدراسة الميثاق الوطني وتبطيقاته(٣٤)، فكان أن اختمرت الفكرة عند القيادة اليمنية وهيأت مستلزمات تنفيذها وأعلن عن تأسيس (معهد الميثاق الوطني) عام ١٩٨٤م.

إن النجاحات السابقة التي حققتها التجارب الأولى من مسيرة العمل الوطني عبر المؤتمر الشعبي العام دفعت بالعمل التنظيمي إلى دخول مديات أوسع على طريق إنماء التجارب الديمقراطية وتفعيلها في الواقع الشعبي. ففي الفترة (٢١-٢٢ أغسطس ١٩٨٤م) عقد المؤتمر الشعبي العام دورته الاعتيادية الثانية التي استهلها رئيس الجمهورية الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام بكلمة افتتاحية جاء فيها(٣٥):

(إن شعبنا استطاع أن يضمن للتجربة الجديدة وأسلوب العمل السياسي معنى الاستمرارية وأن يعمق أسس هذه التجربة في واقعنا السياسي وأن يقيم على واقعنا اليمني إطار عمل سياسي متميز متمثل بالمؤتمر الشعبي العام. وأثبت شعبنا بهذا أن المؤتمر الشعبي العام لم يكن ولن يكون حزباً طبقياً أو فئوياً توجهه وتسيره فئة متميزة عن الشعب، بل هو إطار سياسي وتجمع شعبي لكل أبناء الشعب اليمني الذين قامت على أكتافهم وانتصرت بتضحياتهم الثورة السبتمبرية..).

وفي الدورة الثانية تم مناقشة وإقرار ورقة عمل جديدة تدعو إلى ضرورة توسيع العضوية في المؤتمر الشعبي العام لتمتد تكويناته إلى كل ناحية وعزلة وقرية من أجل إيصال الميثاق الوطني ومضامينه وأهدافه والخطط والبرامج المترتبة عليه إلى كل المواطنين على امتداد الأرض اليمنية. وأشارت الورقة أيضاً إلى أن محدودية الإمكانيات التنظيمية لا تواكب ما يفرضه التوسع في نشاط المؤتمر على أكبر مساحة شعبية، ذلك أن طبيعة تكوين المؤتمرات الفرعية في المحافظات لا تمكنها من تغطية النشاط المطلوب منها في كل المناطق.

---

(٣٤) جولوفكايا، إيلينا.ك: مصدر سابق، ص ٣٦٢
(٣٥) المؤتمر الشعبي العام: وثائق المؤتمر الشعبي العام.

وأضافت ورقة العمل في هذا السياق: (والحقيقة التي لا يمكن تجاهلها أن ما أحدثه الميثاق الوطني من ثورة في الوعي الاجتماعي الشعبي، قد برزت نتائجه واضحة في تقدم الثورة وتوالي نجاحاتها في مختلف مجالات الحياة...)(٣٦).

وعلى هذا الأساس تم في الفترة (٥-٧ أكتوبر ١٩٨٤م) توسيع عضوية المؤتمر الشعبي العام في النواحي وأمانة العاصمة(٣٧)، وأخذت مجالات العمل السياسي والجماهيري خلال المسيرة الثورية الميثاقية تبرز في أكثر مجالات الحياة، وباتت النقابات والجمعيات والمنظمات الجماهيرية واحدة من أبرز سمات هذا العهد.

وفي غضون أقل من خمس سنوات من العمل الديمقراطي تشكل عبر المؤتمر الشعبي العام ما يقارب (١٤) نقابة عمالية مختلفة عُقد مؤتمرها العام الأول في صنعاء في الفترة (١٠-١٢ إبريل ١٩٨٤م) إلى جانب حوالي (١١) نقابة تخصصية واتحاد، وظهرت (خمس) جمعيات نسوية تختص بشئون المرأة في عدة محافظات يمنية، وتنامي أيضاً عدد الأندية الرياضية ليصل إلى (٨٠) نادياً في شتى مناطق الجمهورية بالإضافة إلى الاتحادات الرياضية والجمعيات الكشفية(٣٨).

وفي المجالات الثقافية والاجتماعية والخيرية تأسست (٨) جمعيات بما فيها (جمعية الهلال الأحمر اليمني). وكذلك أجرى اتحاد طلاب اليمن انتخاباته الطلابية لأول مرة في تاريخه في الفترة (٨-١٤ ديسمبر ١٩٨٤م)، وفي قطاع المزارعين تنامي عدد الجمعيات التعاونية الزراعية إلى حوالي (٧٥) جمعية(٣٩).

وقد رافق تلك الأنشطة الواسعة تطورات مهمة وكبيرة عمد إليها الرئيس علي عبدالله صالح بقصد توسيع نطاق المشاركة الشعبية لتشمل كل مواقع العمل ومختلف المراكز والتجمعات الجماهيرية، ففي مطلع العام ١٩٨٥م أصدر رئيس الجمهورية قانون المجالس المحلية رقم (١٢) لسنة ١٩٨٥م، وفي الفترة (٥-٧يوليو ١٩٨٥م) جرت انتخابات المجالس المحلية في أكبر وأعظم صورها الديمقراطية التي شملت كل أنحاء الجمهورية (الريف والحضر)، وتم انتخاب ثمانية عشر ألف عضو بنسبة عضو واحد من كل (٥٠٠) مواطن، وقد تنافس في تلك الانتخابات سبعون ألف مرشح ليمارسوا العمل السياسي والتنموي معاً(٤٠).. الأمر الذي يشير إلى حجم تغلغل فكر الميثاق الوطني وتنظيم المؤتمر الشعبي في القاعدة الجماهيرية، مقدار تنامي الوعي السياسي الديمقراطي عند المواطن اليمني، حيث أن أعضاء المؤتمر الشعبي العام كان قد ارتفع عددهم إلى ما يقارب (٢٣,٠٠٠) عضواً(٤١).

---

(٣٦) مجلة الإكليل: مصدر سابق، ص١٠٧.
(٣٧) جلوفاكيا. إيلينا.ك: مصدر سابق، ص ٣٦٢. بلقيس أبو إصبع: مصدر سابق، ص١٠٧.
(٣٨) مجلة الإكليل العدد الثالث السنة السابقة ١٩٨٩م، ص (١٠٩-١١٢).
(٣٩) نفس المصدر السابق، من ص (١١٢-١١٣).
(٤٠) مجلة أبو إصبع: مصدر سابق،ص ١٠٦.
(٤١) بلقيس أبو إصبع: مصدر سابق، ص ١٠٨.

وفي الفترة (٢٥-٣٠ أغسطس ١٩٨٦م) عقد المؤتمر الشعبي العام دورته الثالثة في مدينة (تعز) وقد استهل أمينة العام الرئيس علي عبدالله صالح أعمال هذه الدورة بخطاب متميز جاء فيه (أن المؤتمر الشعبي العام قد أكسب العمل السياسي في بلادنا خصوصيات متميزة وأعطاه دفعاً قويا نحو المزيد من العطاء والرسوخ، وعزز طموح الوحدة الوطنية لشعبنا التي هي أساس كل النجاحات التي تشهدها بلادنا في مجالات العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتنموي وغيرها..) (٤٢).

قيام مجلس الشورى

ظلت رغبة الرئيس علي عبدالله صالح في إقامة سلطة الشعب التشريعية المنتخبة (مجلس الشورى) واحدة من الغايات والوسائل الأساسية لضمان العدالة والمساواة في المجتمع اليمني، ومن أهم الأدوات التي تكفل للدولة اليمنية مسيرة بناء تنموي حقيقي وسريع.

ورغم أن هذه الرغبة طرحت مبكراً في عهده، وجعلها ضمن المهام التي أولاها لمجلس الشعب التأسيسي عام ١٩٧٩م ليقوم بالأعداد لانتخابات مجلس الشورى، إلا أن التريث في ذلك كان منطقياً وذكياً في الوقت نفسه إذا ما علمنا أن مجلس الشورى لا يمكن أن يكون ذا جدوى مالم ينطلق من أرضية مستقرة، وبنى سياسية تنموية وديمقراطية، وقواعد جماهيرية واعية مدربة على ممارسة العمل السياسي..

وهو الأمر الذي أرجأ تشكيله حتى استيفاء الرئيس علي عبدالله صالح المناخات المناسبة التي يمكنه استثمارها في استكمال المؤسسات الدستورية للدولة وإقامة الهيئة التشريعية العليا التي تمتلك سلطة التشريع النهائية، وسلطة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ومتابعتها تجسيداً لمبدأ حكم الشعب نفسه بنفسه(٤٣).

ففي يوم الاثنين الموافق (٨يونيو ١٩٨٧م) حضر الرئيس علي عبدالله صالح الجلسة الافتتاحية لأعمال دورة مجلس الشعب التأسيسي، ووجه الدعوة للمجلس للإعداد لانتخابات مجلس الشورى، وقد أثارت تلك الدعوة دهشة الكثير من المراقبين المحليين والإقليميين معاً، باعتبار أن هذه المسألة ليست سهلة أولاً، ولكون المألوف في مثل هذه التجارب أن تقوم وزارات الداخلية بالإعداد والإشراف على الانتخابات البرلمانية وليس مجلس شعبي جماهيري، وهو ماتم تفسيره أن للرئيس صالح ثقة عالية جداً بشعبه ليمنحهم كل تلك السلطات والنفوذ في الدولة. وعلى كل حال، يمكننا تلخيص خطوات قيام (مجلس الشورى) بالنقاط التالية(٤٤):

---

(٤٢) رئاسة الجمهورية: عشرون عاماً من العطاء، ص.
(٤٣) مجلة الإكليل: مصدر سابق ص (١٥٦-١٥٧)
(٤٤) مجلة الإكليل: مصدر سابق، ص١٠٧.

أ- في (١ فبراير ١٩٨٨م) بدأت مرحلة القيد والتسجيل لأسماء الناخبين في (٣٥٦) مركزاً انتخابياً، ولمدة (٣٠) يوماً شارك بتنفيذها حوالي (١٢٠٠) عضواً تم اختيارهم من قبل مجلس الشعب التأسيسي (اللجنة العليا للانتخابات).

ب- في (٢مارس ١٩٨٨م) نشرت أسماء المسجلين في (١٢٨) دائرة انتخابية حسب التقسيم المعتمد لذلك. بلغ عدد المسجلين (١,١١٠,٣٠٠) مواطن.

ج- في (٥يونيو ١٩٨٨م) فتح باب التسجيل لطلبات الترشيح لعضوية مجلس الشورى ولغاية (٦/١٤) وفقاً للمادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم (٢) لسنة ١٩٨٨م تقدم لذلك (١٢٩٨) مرشحاً يتنافسون على (١٢٨) دائرة انتخابية.

د- في (٥يونيو ١٩٨٨م) جرى الاقتراع السري في جميع المراكز لانتخاب ممثلي مجلس الشورى وفقاً للمادة الأولى من القرار الجمهوري السابق.

هـ- في يوم الجمعة (٨ يوليو ١٩٨٨م) أعلن مجلس الشعب التأسيسي نتائج الانتخابات.

و- في الساعة التاسعة من صباح يوم الثلاثاء. (١٢يوليو١٩٨٨م) عقد مجلس الشورى المنتخب أولى جلساته بمقره في العاصمة صنعاء، وأدى أعضاؤه اليمين الدستورية بناء على نص المادة (٥٥) من الدستور الدائم، كذلك جرى انتخاب القاضي عبد الكريم عبدالله العرشي رئيساً للمجلس وسعيد الحكيمي ويوسف الشحاري وكيلين للمجلس، بطريقة الاقتراع السري المباشر وفقاً للمادة (٥٦) من الدستور الدائم.

وقد مثل قيام مجلس الشورى واحدة من أبرز التراجم العملية لمسيرة البناء الديمقراطي للدولة اليمنية عبر المؤتمر الشعبي العام، استطاع الرئيس علي عبدالله صالح من خلاله النفاذ إلى عمق أهداف ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ، التي ينص هدفها الرابع على: (إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمداً أنظمته من روح الإسلام الحنيف)، حيث أن من اختصاصات المجلس المنصوص عليها في المادتين (٤٤-٤٥) من الدستور الدائم هو تعديل الدستور ، ترشيح وانتخاب رئيس الجمهورية، إقرار مشاريع القوانين أو رفضها، الموافقة على الاتفاقيات والمعاهدات أو رفضها، مناقشة الميزانية العامة للدولة... الخ(٤٥).

(٤٥) الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية ١٩٧٠م لمادتي ٤٤-٤٥.

استقالة الرئيس علي عبدالله صالح

من السجايا المعروفة عن الرئيس علي عبدالله صالح، إنه من أحرص الزعماء العرب على ضرورة عودة الحاكم إلى الشعب من حين لآخر لتقرير مدى صلاحيته للسلطة، وتوافقه مع إرادة الجماهير له- سواء في البقاء أو التنحي. فذلك هو ديدن الزعامات الشرعية الصادقة، وبخلافه يغدو النظام ضرباً من التسلط غير المشروع.

علي عبدالله صالح رجل اعتلى كرسي الرئاسة بإرادة جماهيرية حرة ومن خلال انتخابات مباشرة أجراها مجلس الشعب التأسيسي في السابع عشر من يوليو ١٩٧٨م. ثم عاد ليؤكد مشروعية حكمه من خلال المؤتمر الشعبي الذي انتخبه أميناً عاماً له في (٢٤-٢٩ أغسطس ١٩٨٢م). لكنه آثر أن يتأكد ذلك عبر مجلس الشعب التأسيسي باعتباره المؤسسة الدستورية التي تم انتخابه رئيساً عبرها ، فحدث أن أنهى السنوات الخمس الأولى من حكمه طبقاً لأحكام الدستور الدائم وعلى مجلس الشعب اتخاذ القرار بشأن تمديد فترة حكمه من عدمها.

لكن مجلس الشعب أعاد انتخابه لفترة رئاسة ثانية بتاريخ ٢٢مايو ١٩٨٣م، وأصر حينها الرئيس صالح على أن يؤدي اليمين الدستورية للمرة الثانية لإضفاء المزيد من الشرعية على حكمه ، ولتوطيد ثقة الجماهير به، فأدى اليمين الدستورية في ٢٣مايو ١٩٨٣م(٤٦).

وبانتهاء الفترة الرئاسية الثانية توجه الرئيس علي عبدالله صالح إلى مجلس الشورى (الحديث النشأة) في ١٧ يوليو ١٩٨٨م- أي بعد خمسة أيام فقط من جلسته الأولى وقدم استقالة نهائية إلى ممثلي الشعب طالباً منهم بكل إصرار إتاحة الفرصة في ترشيح من يرون فيه القدرة والكفاءة والإخلاص والوفاء لتضحيات شهداء الثورة والالتزام بمبادئ وأهداف ثورة سبتمبر الخالدة لتحمل مسئوليات قيادة البلاد.

وخاطب الرئيس علي عبدالله صالح رئيس وأعضاء مجلس الشورى مؤكداً: (إنكم ستجدونني جندياً مجنداً لخدمة الوطن والشعب والثورة في كل الأحوال والظروف..).

لقد تضمنت كلمته التي قدم بها استقالته تأكيداً على أهمية ترسيخ وتعميق الممارسات الديمقراطية العملية بمختلف صورها ومستوياتها. ولأن الرئيس صالح كان قد احتل مكانة عظيمة في نفوس اليمنيين الأمر الذي دفع ممثلي وأعضاء مجلس الشورى بتقديم طلب ترشيح الرئيس صالح لفترة رئاسية ثالثة. وفي ضوء ذلك قام المجلس باستكمال الإجراءات الدستورية للانتخاب، وكانت النتيجة: الموافقون (١٥٢) عضواً، المتحفظون (عضوان)، الغائبون (٥) أعضاء ..

---

(٤٦) بلقيس أبو إصبع: النخبة السياسية الحاكمة في اليمن، ص ٩٧.

وأقر المجلس تشكيل وفد منه برئاسة القاضي عبدالكريم العرشي لحمل القرار المتضمن نتيجة الترشيح والانتخاب للرئيس صالح ودعوته للحضور إلى المجلس لإداء اليمين الدستورية في الجلسة التي تقرر عقدها صباح يوم الإثنين (١٨ يوليو ١٩٨٨م) (٤٧).

نقل الوفد قرار المجلس للرئيس علي عبدالله صالح، وبحضور رئيسين يمنيين سابقين، هما المشير عبدالله السلال والقاضي عبد الرحمن الإرياني، وأعلن قبوله بالقرار موجهاً كلمة قصيرة يذكر فيها(٤٨).

(لقد قدمت استقالتي هذا اليوم ليس كمناورة سياسية وإنما إيماناً بأن شعبنا يملك العديد من القدرات الوطنية والكفاءات المخلصة التي يمكن أن تتحمل مسئولية قيادة البلاد، والثورة تواصل العطاء في هذا الموقع، ومتطلعاً لأن نرسي تقليداً ديمقراطياً في بلادنا بأن يكون التغيير في القيادة بالطرق الديمقراطية والدستورية- طالما أن- السلطات بيد الشعب وهو يسلمها لمن يثق به وإنها لا تسلم بقوة المدافع، والتأمرات والأساليب غير المشروعة، فأسلوب التغيير الوحيد هو بالديمقراطية).

وأضاف الرئيس علي عبدالله صالح: (أن الديمقراطية سبيل حفاظنا على سلامة البلاد وسيادتها واستقلالها وإن الديمقراطية هي المدرسة التي تتعلم منها الأجيال، وإن شعبنا يمتلك الحضارة والأصالة وهو قادر بهما أن يواصل ممارساته الديمقراطية، وإن يتقن اختيار قيادته، وإن علينا أن لا نستهين بوعي شعبنا الذي أنجب العديد من الزعماء والقادة الثوريين المواطنين وهو غني دائماً بالكثير من الرجال المخلصين..).

وتلبية لدعوة مجلس الشورى توجه الرئيس علي عبدالله صالح إلى مقر مجلس الشورى في اليوم التالي (١٨ يوليو ١٩٨٨م) وأدى اليمين الدستورية، وألقى بعدها كلمة قال فيها:

(بالأمس كنت في هذا المنبر الشوروي معلناً استقالتي النهائية من رئاسة الجمهورية طالباً منكم بروح المسئولية التاريخية ترشيح وانتخاب رئيساً للجمهورية بدلاً عني، واتاحة الفرصة لمن ترون فيه القدرة على القيام بهذه المهمة الكبيرة، فشعبنا غني برجاله الأوفياء المخلصين القادرين على تحمل هذه المسئولية الوطنية الجسيمة، وفوجئت بقرار مجلسكم الموقر بإعادة انتخابي رئيساً للجمهورية لفترة قادمة. ونزولاً عند رغبة ممثلي الشعب قبلت بهذا القرار سائلاً من الله سبحانه وتعالى العون والتوفيق لما فيه خدمة الشعب والثورة وتقدم الوطن وازدهاره وأمنه واستقراره مقدراً المشاعر الوطنية الصادقة لكل أبناء شعبنا، ومعتزاً بثقة مجلس الشورى الغالية..).

إذن كان الرئيس علي عبدالله صالح ضرورة وطنية في نظر جماهيره، وعلى أساسها أعيد انتخابه رئيساً لدورة رئاسية ثالثة. ولم يمضِ وقت كثير على هذا الحدث حتى عقد المؤتمر الشعبي العـام

---

(٤٧) مجلة الإكليل: مصدر سابق، ص (١٦١-١٦٢).

(٤٨) نفس المصدر السابق، ص ١٦٢.

دورته الاعتيادية الرابعة في الفترة (١٢-١٥ نوفمبر ١٩٨٨م)، تحت شعار: (المشاركة الشعبية على طريق الديمقراطية والتنمية والوحدة اليمنية) ، وهذه الدورة مثلت تتويجاً تاريخياً للديمقراطية عبر المؤتمر الشعبي العام حيث حضرها العديد من ممثلي الأحزاب والمنظمات السياسية في البلدان الشقيقة والصديقة ووسائل الإعلام العربية والأجنبية، وألقت بعض الوفود كلمات أشادت فيها بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح وبما حققه للدولة اليمنية، وتميزت أيضاً بالحوار الديمقراطي الواضح والنقاشات المستفيضة التي أذيعت جميعها مباشرة عبر الإذاعة والتلفزيون(٤٩).

ولابد من الاعتراف بأن الديمقراطية لم تعرف طريقها إلى حياة اليمنيين إلا على يد الرئيس علي عبدالله صالح وأداته السياسية المؤتمر الشعبي العام، ومن المؤكد أن ما تحقق لليمن في فترة الثمانينات قد عوض الشعب اليمني معاناته الماضية وردم مستنقعات قيحها، وفي نفس الوقت رفع قواعد وأسس كل ما جناه الوطن اليمني من بعد هذه الفترة وكان سبباً في كل التطورات العملاقة التي نعيشها اليوم على أرض اليمن ليس حلماً وإنما واقع نتنفسه ونلمسه ونفخر به.

(٤٩) وثائق المؤتمر الشعبي العام الرابع، ١٩٨٨م.

الباب السابع

علي عبدالله صالح
بطولة الوحدة..
ودحر الانفصال

الوحدة.. و.. الانفصال

ظروف الوحدة

لعب الإرث التاريخي الوحدوي دوراً كبيراً في تثبيت المرجعية الوحدوية اليمنية وترسيخها في خيال اليمنيين كخيار الضرورات الحتمية التي كانت تعود إلى طاولته كل القيادات اليمنية كلما تعرضت لأزمات سياسية. وفي الثمانينات أخذت المبادرات التوحيدية والظروف السياسية تتجمع وتتراكم في اتجاه مسار الوحدة.

ففي الشطر الشمالي شهدت الساحة في عقد الثمانينات تطورات كبيرة آلت إلى تحقيق قدر كبير من الاستقرار، وإعادة ترتيب البيت الداخلي، وإبعاد مراكز النفوذ الخارجية عن التحكم بسياسة البلاد، وانتهاج سياسة خارجية دفاعية.. كذلك سمحت الظروف بتوفير مصادر دخل مهمة لليمن عبر السياسة الحكومية الداعية إلى ترشيد الاعتماد على الاستيراد وتنمية موارد اقتصادية داخلية بديلة، إضافة إلى الاكتشافات النفطية المحدودة ومردودات العمالة اليمنية في الخارج، الأمر الذي ساعد على اكتساب السلطة الفاعلية الإقليمية المنشودة، التي أتاحت للرئيس علي عبد الله صالح هامشاً كبيراً للمناورة، ووفرت للوحدة مظلتها الداخلية والخارجية.

أما الشطر الجنوبي، فإنه عاش خلال النصف الثاني من الثمانينيات انهيارات كبيرة متتالية قصمت ظهر النظام، واضطرته إلى الإذعان لنداءات الوحدة، وتقديم المزيد من التنازلات الداخلية والخارجية. فعلى الصعيد الداخلي كان نظام علي سالم البيض يعاني من انهيار سياسي بعد أحداث ١٣يناير ١٩٨٦م التي أودت بمعظم رموزه الاشتراكية البارزة، وتسببت أيضاً بانهيار اقتصادي شديد إثر الخراب والدمار الذي أطاح بالمؤسسات المدنية والعسكرية على حد سواء (١).

وتظافرت الظروف الداخلية مع تطورات خارجية أخرى ضاعفت البلاء، فقد خرجت عدن من الحضانة السوفيتية مبكراً بعد الحرب الأهلية الدامية، حيث أن موسكو لم تعد مستعدة لتغطية أي عبث سياسي لنظام عدن، وإن المعسكر الاشتراكي في طوره للانهيار، وعلى حد تأكيد الزعيم السوفيتي (غور باتشوف) لنظيره الألماني الشرقي «إريك هونيكر»: (لقد انتهى عصر حضانة الأطفال، وكل نظام اشتراكي يتوجب عليه أن يدير شئونه بنفسه) (٢).

ومن جهة أخرى فإن نظام (البيض) أصبح مطوقاً بمجلس التعاون العربي على حدوده الشمالية مع صنعاء، وبمجلس التعاون الخليجي على حدوده مع السعودية وسلطنة عمان. إضافة إلى أن نظام الشطر الجنوبي كان مصنفاً ضمن الدول الإرهابية في قياسات الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(١) فيصل جلول: اليمن.. الثورتان الجمهوريتان الوحدة، ص ١٩٨. عبد الولي الشميري: ألف ساعة حرب، ص١١٩.
(٢) نفس المصدر السابق، ص ١٨٥.

وكانت علاقات البلدين مقطوعة. ولعل انهيار جدار برلين في (٩ نوفمبر ١٩٨٩م) بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير وقطعت كل رجاء الاشتراكيين اليمنيين في احتمالية تجاوز الأزمات الخانقة.. الأمر الذي يعني أن لا مناص أمام نظام عدن إلا بالقبول بيد الرئيس علي عبد الله صالح التي امتدت إليه تدعوه للوحدة الاندماجية بين الشطرين.

ومع كل هذا وذاك، لم يكن تحقيق الوحدة اليمنية أمراً سهلاً أو «صدفة تاريخية» كما فسرها الانفصاليون لاحقاً، بل جاءت على مسار طويل جداً من التهيئة والإنماء- سبق الحديث عن ذلك- وجاءت أيضاً وليدة مهارة سياسية فائقة من الرئيس علي عبد الله صالح الذي استعد لها تماماً، وصنع ظروفها الإقليمية والدولية التي كان لابد من تحضيرها قبل الإقدام على هذه الخطوة الكبيرة.

فإحساس صنعاء باشتداد المخاطر من جارتها المملكة العربية السعودية ومحاولاتها المستميتة للحيلولة دون قيام الوحدة، ومحاولاتها المتكررة لإغراء قادة الحزب الاشتراكي بالعدول عن مشروع الوحدة(٣)، دفع بالرئيس علي عبد الله صالح للتحرك بصورة ديناميكية فاعلة على المستويين الإقليمي والدولي لتهيئة مظلة الوحدة والحيلولة دون نجاح السعودية في إعاقتها.

فقد استفاد الرئيس صالح من واقع التنافس الإقليمي الكبير بين السعودية والعراق ومن واقع انضواء اليمن مع العراق والأردن ومصر في مجلس التعاون العربي ليجعل من العراق أهم نصير له في توفير الضمانات لعدم نجاح المسعى السعودي المضاد لمشروع الوحدة. وبالفعل كانت بغداد واحدة من أهم دعائم الوحدة في هذه الفترة.

وعمل الرئيس صالح في الوقت ذاته على زيارة السعودية وطمأنة الملك فهد بن عبد العزيز حول إيجابية الوحدة ، وأكد له بأنها ستكون مصدر أمن واستقرار للمنطقة كاملة، وقوة مضافة لدول الجزيرة العربية.

كما زار الولايات المتحدة الأمريكية والتقى بالرئيس جورج بوش، ونجح في إقناع إدارة البيت الأبيض بالأهمية الاستراتيجية للوحدة اليمنية، وأنها تمثل المحطة الختامية للوجود الماركسي في جنوب شبة الجزيرة العربية، وأداة اقتلاع الإرهاب من المنطقة، وبذل جهدا متميزا في الوصول إلى شطب اسم جنوب اليمن من قائمة الإرهاب الدولي(٤) وقد أتت هذه الزيارة في شهر يناير ١٩٩٠م أي قبل إعلان الوحدة بثلاثة أشهر فقط- وهو ما يمكن اعتباره بان القيادة اليمنية هيأت الضمانة الأكثر أمنا للوحدة اليمنية.

وفي الحقيقة إن المملكة العربية السعودية لم تكن الطرف الوحيد غير الراغب بالوحدة، فهي إن كانت تتطلع إلى حالة تشطيرية تحافظ على حالة التوتر والصراع التي تضمن لها هيمنة إقليمية قديمة العهد، فإن هناك أطراف يمنية أيضا لم تكن راغبة بالوحدة، وعارضت المشروع بحدة فالتيار

---

(٣) حمود منصر (وآخرون): اليمن والعالم، ص ٢١، إلهام محمد مانع: صحيفة (القدس العربي) اللندنية، العدد (٤١٦٦) في ٢٠٠٢/١٠/١٨م.
(٤) رياض الريس: رياح الجنوب، ص ٢٥-٤٠

الإسلامي الذي كان قد لمع نجمة أوائل الثمانينيات كان يعارض الوحدة من منطلقين الأول عقائدي يصل مستوى» تكفير» الاشتراكيين ويصفهم بـ « الملحدين» وهو ما نسميه بـ«الخلاف الأيديولوجي» .

أما المنطلق الثاني فيبنيه على أساس اعتراضه على دستور دولة الوحدة، واعتباره دستورا «علمانيا» لانه لا يصرح بعبارة « الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للقوانين» وأنما يجعلها «مصدرا للقوانين» فقط دون ذكر كلمة «وحيد» ، وكذلك يطالب هذا التيار بأسلمة بعض النصوص(٥) ولهذا السبب فإن ممثلي الحركة الإسلامية في مجلس الشورى أعلنوا انسحابهم من اجتماع يوم ٢١ مايو ١٩٩٠م في صنعاء ولم يرافقوا الرئيس صالح إلى عدن في اليوم التالي(٦) يوم إعلان الوحدة.

ومن جهة أخرى، فإن التيار القبلي والطبقة البرجوازية كانوا أيضا من معارضي مشروع الوحدة انطلاقاً من حسابات نفعية مصلحية ضيقة، إذ أنهم كانوا يخشون أن تقوض الوحدة نفوذهم ويخسروا الدعومات الخارجية التي كان يردهم من حين لآخر بقصد القيام بدور ما يقلق السلطة أو يبعثر أوراقها السياسية – لاسيما منهم مشائخ القبائل(٧).

أما البرجوازية فكانت تخاف على مواردها من التأميم أو أي سياسة مماثلة قد يدفع بها الاشتراكيون إلى الساحة (الشمالية) .

إذن بات جليا للعيان حجم الدور الذي لعبه الرئيس صالح في الحفاظ على توازن ساحة الوحدة مع كل تلك الرؤى السابقة التي اضطرته إلى استهلاك وقتا طويلا في الالتقاء مع رموز القوى الداخلية (التيار الإسلامي، التيار القبلي، البرجوازيون) وطمأنتهم على كل ما كان يدور في خلدهم، واقناعهم بمقدار المصالح والفرص التي ستهيئها دولة الوحدة لكل فئة منهم، وتهدئة روع الإسلاميين واقناعهم بأهمية القبول بما هو حاصل من أجل الوحدة، وأن الوقت كفيل بتعديل وتقويم كل ما لم يكن سويا أو صائبا تماما.

وهكذا نجد الرئيس قد ناور بكل الأوراق السياسية التي كانت في جعبته في سبيل ضمان المشروع الوحدوي، فقد استعان بخزين التجارب الشخصية الهائلة، في تعيين أسلوب الحوار والإقناع للقوى الوطنية الداخلية للحيلولة دون اقترافها ما يعكر صفوف المسار الوحدوي ،ثم استفاد من قراءاته السابقة لواقع الساحة الإقليمية فكفل من خلالها دعم وإسناد وحماية القطب الأقوى المتمثل بالعراق- الذي كان يتطلع لقيادة أدوار قومية كبيرة، وهو في أوج قوته، فاتاح له الرئيس صالح تبني مسألة الوحدة اليمنية(٨).

---

(٥) نصر طه مصطفي: علي عبد الله صالح التجربة وآفاق المستقبل، صـ ٥٦

(٦) نفس المصدر السابق ،صـ ٤٨

(٧) الهام محمد مانع: مصدر سابق جولوفكايا أيلينا: التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، صـ ٣٢٧(وتضيف الكاتبة، جولوفاكيا سببا أخرا لمعارضة القبائل للوحدة وهو خوفا من تغيير الحالة الدينية لصالح السكان الشوافع، وتوعز ذلك إلى تحريض سعودي واغراءات مالية للحيلولة دون وقوع الوحدة).

(٨) فيصل جلول: اليمن الثورتان الجمهوريتان الوحدة، صـ ١٩٨. عبد الناصر حسين المودع (وآخرون) اليمن والعالم صـ٢٧٥

والى جانب كل ذلك، انطلق إلى الساحة الدولية الأكبر ليتعامل مع الحدث من واقع الاستراتيجيات الدولية الكبرى، وما كان يدور في رؤوس اللاعبين الأقوياء، فارتقي بمهاراته العالية إلى ميادين اللعبة السياسية الذكية الخاصة بالمحترفين ليقنع الولايات المتحدة الأمريكية بأهمية إسنادها ومباركتها لوحدة اليمن، لافتا أنظار البيت الأبيض إلى طبيعة المكانة الاستراتيجية لليمن، ومدى تأثير كينونتها الموحدة في بناء الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، وما قد يترتب عن ذلك من أهمية تنعكس على مصالح الولايات المتحدة الكبيرة في المنطقة(٩).

إجمالاً يمكن القول – أن الرئيس علي عبد الله صالح كان المهندس الحقيقي للوحدة اليمنية، وعقلها المخطط والمدبر، وأداة بنائها، والمحرك الديناميكي لمسيرتها عبر جميع المرحل التاريخية اليمنية ، ولتلك الأسباب تم انتخابه رئيسا لدولة الوحدة- الجمهورية اليمنية.

صيغ الحكم ورهان الاشتراكي

فرضت دولة الوحدة واقعاً سياسياً جديداً انتظمت تحت سقفه رؤى متباينة للصيغ السلطوية التي أطرت النموذج السياسي للحكم، فالرئيس علي عبد الله صالح الذي انشغل لفترة غير قصيرة في ترتيب حلقات الوحدة وتهيئة ظروفها، كان يدرك جيداً أن مشروعه محاط بالكثير من المحاذير والتحديات والمجازفة التي تتربص به الدوائر، وتقتنص الثغرات، وتباينات وجهات النظر لتعمل على توسيع هوتها والانقضاض على مشروع دولة الوحدة.

فقد عمل سحب البساط من تحت أرجل القوى المتربصة من خلال حوار النفس الطويل، والنزول عند قدرية بعض الخيارات السياسية التي وافق على القبول بها.. ولكن على مضض.

كان الرئيس صالح يحمل في رأسه تصوراً لوحدة فيدرالية(١٠) تتوزع فيها مرافق السلطة على أساس يأخذ في الاعتبار الخارطة السكانية لشطري الوطن بما يحقق توازناً طردياً في معطيات التمثيل الجماهيري في مؤسسة الحكم. وكان ينطلق من نظرة براغماتية في بلورة تصوراته للعمل السياسي، إذ كان يحبذ صيغة الحزب الجبهوي(١١) الذي يضم مختلف التيارات السياسية داخل إطار تنظيمي واحد- على غرار تجربة المؤتمر الشعبي العام.

لكن الحزب الاشتراكي اليمني رجح أسلوب التقاسم الكامل لجميع مرافق السلطة من خلال وحدة اندماجية كاملة، ومحددة بأسلوب التعددية الحزبية والسياسية، وينظر إلى ذلك على كونه يوفر ضمانات أمنية لمستقبل الحزب، خصوصاً مع ظروف المعارضة القوية التي أبداها الإسلاميون ضد الوحدة ودستورها(١٢).

---

(٩) صحيفة (٢٦ سبتمبر) العدد (١٠٤٤) في ٢٠٠٢/١٢/١٢م صـ ١١
(١٠) رياض الريس ، رياح الجنوب، ص٢٥-٤٠
(١١) نصر طه مصطفى: مصدر سابق، ص٥٠
(١٢) فيصل جلول: مصدر سابق، ص٢١١

وكاد هذا الخلاف أن يفض المشروع الوحدوي – خصوصاً مع وجود من يغذيه – وتشعبت المفاوضات، وتقدم الشطر الشمالي باقتراح حل وسط بأن تكون وحدة فيدرالية لمدة خمس سنوات ، وفي الوقت نفسه تكون اندماجية في أربع وزارات فقط إحداها وزارة التربية والتعليم(١٣).

لكن (البيض) أصر على رأيه وتعنت بشكل كما لو أنه يبحث عن ذريعة يتخلص بها من (مأزق) الوحدة.. ثم بلغت الأمور في شهر أبريل ١٩٩٠م إلى طريق مسدود.. إلاّ أن الرئيس العراقي صدام حسين تدخل بين الطرفين والتقى بالأمين العام للحزب الاشتراكي علي سالم البيض في بغداد، وتجاذب معه أطراف الحوار ثم اتصل الرئيس صدام حسين بالرئيس علي عبد الله صالح واجتهد في إقناعه في القبول بمبدأ «التقاسم»(١٤) فعاد البيض من بغداد إلى صنعاء في الوقت الذي وصل فيه قادة الحزب الاشتراكي اليمني إلى صنعاء، وبدأت المفاوضات بين الطرفين والتي انتهت بالتوقيع على اتفاقية الوحدة ، التي نصت على قيام الدولة الجديدة خلال أقل من شهر ونظمت الفترة الانتقالية بمدة عامين ونصف بدلاً مما هو منصوص عليه في مشروع الدستور بستة أشهر – وكذلك تضمنت اتفاقاً غير معلن حول التقاسم لدوائر الحكم.

وعلى هذا الأساس تشكلت صيغة الائتلاف السياسي للحكم من مجلس الرئاسة وتم انتخاب الرئيس علي عبد الله صالح رئيساً له، وعلي سالم البيض نائباً، وضم المجلس إلى جانبهما القاضي عبد الكريم العرشي وعبد العزيز عبد الغني (عن المؤتمر الشعبي العام)، وسالم صالح محمد (عن الحزب الاشتراكي)، وتم تعيين حيدر أبو بكر العطاس (اشتراكي) رئيساً للوزراء، والدكتور ياسين سعيد نعمان (اشتراكي) رئيساً لمجلس النواب، وكذلك جرى تقاسم الوزارات مناصفة، على اساس إذا ما كان الوزير مؤتمرياً يكون نائبه اشتراكياً، والعكس.

وفيما كانت الآمال معقودة على دولة الوحدة، بدت الصيغ السياسية المؤطرة لنظام الحكم شبه عاجزة عن بلورة رؤية استراتيجية لبناء دولة مؤسسات حقيقية تستقيم بها العملية الديمقراطية، فقد ظل هاجس الخوف ملتصقاً بمفردات العمل السياسي للحزب الاشتراكي من قبل الوحدة وحتى فتنة الانفصال وصاحب قيادات الاشتراكي في جميع خياراتهم لصيغ الحكم، فجعلوا رهانهم بالتعددية الحزبية على أساس من خوفهم من الذوبان في إطار التنظيم الموحد الذي كان يحبذه الرئيس علي عبد الله صالح ؛ خاصة مع تداعي الأنظمة الاشتراكية العالمية وانهيارها.

ونظر الاشتراكيون للأمر على كونه النموذج الأمثل الذي يستطيع احتواء الساحة الشمالية وابتلاع تنظيم المؤتمر الشعبي العام الذي لا يستند إلى قاعدة حزبية وتنظيمية مرصوصة الصفوف أو أيديولوجية عصرية، وكوادر مدربة – على غرار ما لديهم.

---

(١٣) الشيخ سنان أبو لحوم: حوار مع صحيفة «الوحدوي»، العدد (١٧٤١) بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٣١م، ص٤

(١٤) نصر طه مصطفى: مصدر سابق، ص٥٠

وينقل الباحث ما يكل س. هدسون على لسان حيدر أبو بكر العطاس تأكيداً لذلك الرأي: (هناك مشكلات كبيرة تواجهنا: التخلف ، والطائفية ، والاختلافات الاجتماعية والاقتصادية ، والتطرف الديني.. وأن معالجة هذه المشكلات تتم بامتداد نظام الجنوب إلى فوضى الشمال).

ويستنتج هدسون من قراءاته للساحة اليمنية بأن: «الحزب الاشتراكي والزعماء الجنوبيين أقبلوا على الوحدة بتردد، فقد كانوا يطمحون إلى قيادة اليمن كله في النهاية، وربما فكروا أنهم في أسوء الأحوال يستطيعون أن يتخلصوا من تجربة الوحدة ويسيطروا مجدداً على يمن جنوبي مستقل) (١٥).

ويبدو واضحا أن الرئيس صالح أدرك تلك الحقيقة قبل إعلان الوحدة اليمنية، ووضع في حسبانه العمل وفقا لضوابط اتفاقيات الوحدة ومحاولة ضبط الاشتراكيين على أساسها، والتصدي بقوة لأي فعل قد يتخطى الحدود المرسومة للعبة السياسية. وكان واثقا بأنه قادر على الحفاظ على خيوط اللعبة بيديه والمناورة على هامش أكبر بكثير مما بحوزة الاشتراكي، وفي مقدمة ذلك معادلة الأكثرية والأقلية(١٦) ، وتعدد روابطه مع الجنوبيين، وخبرته السياسية الأطول.

وهكذا أفرزت الحالة الوحدوية إمكانية فشل خيار الاندماجية الفورية على قواعد نظرية العمل الثوري في الأيديولوجية الاشتراكية، والتي لا تعطي أي خصوصية للواقع اليمني وظرفه الاستثنائي وضرورات التدرج المرحلي والتحول عبر تراكمات الإصلاحات القاعدية، وهي الطريقة التي تأكدت نجاحاتها طوال الفترة السابقة للوحدة من عهد الرئيس صالح.

أضف إلى ذلك، إن مبدأ «تقاسم السلطات» كان ذو شقين سلبيين، فهو من جهة لا يحقق العدالة الديمقراطية بتجاوزه لاعتبارات التوزيع الجغرافي للقوى البشرية، ومن جهة أخرى فإنه سبباً أساسياً في تعدد أوجه القرار السياسي، وتشتيت المسئوليات الوطنية وتداخل اختصاصاتها بالقدر الذي لا يمكن فرز أية حقائق واضحة على ضوئه.

المرحلة الانتقالية.. انفصام الشريك

لم تدم فرحة الرئيس علي عبد الله صالح طويلاً بمنجزه الوطني الكبير، فبعد سبعين يوماً بالضبط من إعلان إعادة تحقيق الوحدة اليمنية حدث الاجتياح العراقي للكويت ليقلب موازين المنطقة كاملة، ويبعثر حسابات دولة الوحدة من غير سابق إنذار.

اليمن الذي حظي بتغطية عراقية واسعة للوحدة، سيجد نفسه في مأزق تاريخي بعد الغزو العراقي للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠، سيكون مضطراً فيه لدفع ثمن - ليست لتلك العلاقة الحميمة بل

---

(١٥) جمال السويدي، مايكل هدسون : حرب اليمن ١٩٩٤م- الأسباب والنتائج، ص٢٣-٢٥.
(١٦) فيصل جلول: مصدر سابق، ص٢٢٥

ومواقفه القومية الثابتة أيضاً - فبتصويت مندوب اليمن في مجلس الأمن (عبد الله الأشطل) ضد بعض القرارات الدولية المطبوخة في البيت الأمريكي، فتح جبهة الخصومة مع اليمن، واتخذ تفسيرات شتى قادت آخر الأمر إلى محاصرة دولة الوحدة الحديثة العهد بعزلة دولية قاهرة، وحجب المساعدات الدولية عنها، وتهجير ما يقارب المليون وربع المليون يمني ممن كانوا يعملون في دول الخليج العربي ويشكلون مصدراً للعملة الصعبة.

إن تلك التطورات دفعت بالبلاد إلى أتون أزمة سياسية واقتصادية حادة جداً وبالرغم من نجاح الشريكين في إدارة الموقف من أزمة الخليج الثانية في حلقاتها الأولى، إلاّ أن الإجراءات العقابية الخليجية ما لبثت أن تحولت إلى رهانات استراتيجية للتآمر على الحكم اليمني، واستطاعت أن تجد في ساحة الحزب الاشتراكي من يصغي إليها بقوة، ويحاول تأجيجها أيضاً ، من خلال تشكيل صور وهمية عن نوايا مبيتة للرئيس صالح تجعله شريكاً في مؤامرة عراقية على السعودية ودول الخليج العربي(١٧).

فالانحطاط الاقتصادي والسياسي الذي عصف بدولة الوحدة عقب اجتياح الكويت عكس آثاره سلباً على الأقطاب السياسية للحكم. إذ وجد الحزب الاشتراكي نفسه أمام فرصة تاريخية سانحة للتنصل من التزاماته ومواثيقه التي أبرمها مع المؤتمر الشعبي العام، وربما قلب المعادلة معه تماماً لو أحسن استثمار ظروف الساحة الدولية المرافقة لحرب الخليج الثانية، ليظهر من خلالها بثوب الطهر والإخلاص والنوايا الصادقة (بعكس شريكه)، وهو أمر يأمل منه كسب تعاطف وثقة دول الجوار أولاً والمجتمع الدولي ثانياً، بما يتيح لحزبه مساحة عريضة للمناورة وتضييق الخناق على الرئيس صالح(١٨).

ومع منتصف العام ١٩٩١م، أخذت المماحكات تطفو إلى السطح ولكن في حدود ضيقة نوعاً ما، مرة بسبب العلاقة المتوترة بين الحزب الاشتراكي وحزب الإصلاح الذي أعلن عن نفسه في ١٣سبتمبر ١٩٩٠م، وتارة أخرى من جراء الأزمة الاقتصادية الحادة، إذ دأب البيض على إلقاء مسئوليتها على الرئيس صالح، وتحميله تبعات كل المشاكل الداخلية.. علاوة على ظهور اتهامات متبادلة بين الطرفين في محاولة استقطاب كل طرف لرموز الطرف الآخر(١٩).

ومن جهة أخرى، أخذ الرئيس علي عبد الله صالح يضيق ذرعاً من سلوكيات نائبه علي سالم البيض. حيث واصل الثاني التصرف كما لو أنه كان هو رئيس الجمهورية، فصار يصرح بمواقف الدولة، ويتخذ القرارات دون العودة أو التشاور بشأنها مع الرئيس- خصوصاً في العام ١٩٩٢م، وكان أيضاً يصر على أمور شكلية مثل حرس الشرف حينما يسافر كأنه رئيس دولة، كذلك الخروج بموكب كبير يضم عشرات السيارات الرئاسية في الوقت الذي لا تتجاوز فيه عدد السيارات المرافقة للرئيس

---

(١٨) مايكل هدسون و(آخرون) حرب اليمن ١٩٩٤م - الاسباب والنتائج ،ص ٣٧.
(١٨) صحيفة (القدس العربي) اللندنية، العدد (٩٨٧) بتاريخ ١٩٩٤/٨/٧م، ص ١١
(١٩) نصر طه مصطفى: مصدر سابق، ص٥١.

عشر(٢٠)... وبالطبع كان ذلك يسبب إحراجاً للرئيس صالح الذي لا يعطي مثل تلك المظاهر أي أهمية تذكر.

وقد انفجرت الخلافات علناً، وللمرة الأولى، في النصف الثاني من العام ١٩٩٢م، حيث نقل الحزب الاشتراكي الخلاف السياسي الداخلي إلى الشارع اليمني في محاولة للضغط على الرئيس علي عبد الله صالح لتعديل شروط اشتراك الحزب في الحكم والتعويض عن الضعف الذي طرأ عليه بعد الإعلان عن قيام حزب التجمع اليمني للإصلاح.

فقد نظم الاشتراكي مؤتمراً شعبياً في مدينة تعز، ودعا لحضوره بعض الهيئات الدبلوماسية الأجنبية وتمت فيه مهاجمة الرئيس وحزبه وتحميله مسئولية الأوضاع الاقتصادية في البلاد، إضافة إلى أن الحزب الاشتراكي تحرك باتجاه القبائل بهدف استقطاب بعض مشائخها والضغط على الحكم الذي هو شريك فيه من خلال محور نزعة قبلية مشحونة بالكراهية على الحكم، وبذل لها الأموال، وتبنى تمويل مؤتمرات قبلية كان من أبرزها مؤتمر «سبأ» في شهر ديسمبر ١٩٩٢م، والذي رُددت فيه (زواملاً) شعرية معارضة تتعرض إلى شخص الرئيس صالح نفسه(٢١).

وفي السياق نفسه، اتبع الحزب الاشتراكي في تلك الفترة أسلوباً غوغائياً في تأليب الأوضاع الداخلية ضد سياسة الرئيس صالح، بأن عمل على تحشيد قواعده الحزبية في حملة دعائية سافرة انتهت أخيراً بتنظيم مظاهرات عارمة تتخللها أعمال نهب واعتداء على الممتلكات العامة والخاصة في يومي ٩-١٠ ديسمبر ١٩٩٢م رفعت شعارات ضد الدولة والمؤتمر الشعبي العام وتسببت بإحراجات كبيرة للرئيس صالح، خصوصاً وأنها وقعت في المحافظات الشمالية فقط، بما فيها العاصمة صنعاء(٢٢)..وقد تبين للأجهزة الأمنية للرئيس صالح في اليوم الثاني من المظاهرات أن الاشتراكي كان يقف ورائها ويراهن عليها في إزاحة الرئيس من الحكم.

ولم يتوقف الأمر عند هذه الحدود، بل تعداها الاشتراكي إلى أسلوب العمل الإرهابي الاحترافي، حيث استغل تواجد الأمريكيين في عدن الذين قدموا أثناء المشكلة الصومالية لمحاولة حلها، فدبر في يوم ٢٩ ديسمبر ١٩٩٢م سلسلة تفجيرات شملت مطار عدن، وفندق (جولدمور)، وفندق (عدن موفنبيك) (٢٣)، وجميعها استهدفت في يوم واحد بقصد زج العلاقات اليمنية- الأمريكية في مأزق جديد قد يلفت انتباههم إلى (البيض) كبديل حازم وقادر على تأمين مصالح الولايات المتحدة بالمنطقة.

وعلى هذا المنوال برزت الأزمة الأولى في علاقات الشريكين، وقاد الأمر إلى التفكير بمشروع إنهاء الثنائية في السلطة، وتوحيد الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام(٢٤)، كصيغة رأى فيها الرئيس

---

(٢٠) صحيفة (الوحدوي)، العدد (١٧٤١) بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٣١م، حوار أجرته الصحيفة مع الشيخ سنان أبو لحوم.

(٢١) فيصل جلول: مصدر سابق، ص ٢٢٦.

(٢٢) عبد الولي الشميري: ١٠٠٠ ساعة حرب، ص ١٧٠، مجموعة من الباحثين: اليمن والعالم، ص٤٥٤.

(٢٣) عبد الولي الشميري: المصدر السابق، ص

(٢٤) نصر طه مصطفى: مصدر سابق، ص٥٤.

علي عبد الله صالح مخرجاً مناسباً يضع حداً للخلافات المتصاعدة ويرسي قواعداً جديدة للعمل السياسي بما يمكن أن يتحول إلى ضمانة أكيدة لتدعيم الوحدة واستمرارها إلا أن هذا المشروع لم ير النور بسبب معارضة عدة أطراف له، في مقدمتها (الاصلاح)، خشية أن يتحول إلى كبش فداء ذلك التوحيد، وعارضه أيضاً التيار الشمالي في الحزب الاشتراكي وبعض رموز المكتب السياسي للحزب الاشتراكي(٢٥).

وبشكل عام، تلخص دور الاشتراكي خلال النصف الثاني من العام ١٩٩٢م في المناورة بمهارة كبيرة لإحراج موقف المؤتمر الشعبي العام وجني مكاسب سلطوية تخدم غايات التخلص من الشريك الأصلي والانفراد بالحكم أو العودة إلى الوضع الانفصالي السابق على أقل تقدير. واتخذت تلك المناورات صيغاً متعددة انطلقت من عدة اعتبارات يرى الاشتراكيون من خلالها أنفسهم الأقرب إلى كسب الرهان السياسي، ويمكن تحديدها بالآتي:

أولاً: القدرات التنظيمية للحزب، وطول باع أعضائه في العمل السياسي الحركي المبرمج.

ثانياً: لم يعد في ذمة الحزب أي أعباء مالية قد تثقل كاهله، فديونه البالغة (٥٥٠٠) مليون دولار قد انتقلت إلى ذمة دولة الوحدة منذ الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م.

ثالثاً: أصبح الاشتراكي نجماً لامعاً في الخليج وبعض الخارج عقب حرب الخليج الثانية بفضل سياسة اللعب بوجهين.

رابعاً: أصبح الموقف المالي له أفضل من أي مرحلة سابقة من خلال دعم الخليج ودول الجزيرة لنظامه بسخاء.

خامساً: عمل الاشتراكي على محاولة زعزعة الحكم وتقويضه من خلال مجموعة من البدائل المؤثرة، مثل:

أ- الاعتماد على عدم تطبيق الدستور وعرقلة الدمج الحقيقي لمؤسسات الشطرين مما يعني شل ديناميكية الوحدة(٢٦).

ب- تحميل الرئيس صالح وقيادة المؤتمر الشعبي العام مسئولية تردي الأوضاع في الوطن، وتعبئة الجماهير إعلامياً بذلك.

ج- إثارة الفتن والنعرات القبلية والطائفية وتمويل المؤتمرات والنشاط السياسي المعادي للحكم.

د- تنظيم وقيادة المظاهرات وأعمال النهب والتخريب والإرهاب.

هـ- نشاط الدبلوماسيين الاشتراكيين في الخارج لتشويه صورة الرئيس صالح وحزبه وتلفيق

---

(٢٥) فيصل جلول: مصدر سابق، ص ٢٢٧.

(٢٦) مكتب رئاسة الجمهورية: عشرون عاماً من العطاء، ص ٢٢.

الاتهامات الجزافية بحقه، بما من شأنه إدامة القطيعة والعزلة على صنعاء.

و- الاعتكاف وإثاره الأزمات السياسية من حين لآخر، بقصد إرباك الساحة الداخلية وإحكام الضغط على الرئيس صالح، وبالتالي الفوز بتنازلات أو امتيازات جديدة، وترقب ردود فعل غير دقيقة من الرئيس وحزبه قد تصلح ذريعة لتأجيج الوضع بين الشريكين والعودة إلى الحالة التشطيرية السابقة.

وهو الأمر الذي يفسر اعتكاف البيض الأول بعد بضعة أشهر على انتهاء حرب الخليج، ثم اعتكافه الثاني في الفترة أغسطس – نوفمبر ١٩٩٢م، والثالث في صيف عام ١٩٩٣م.

ومما يمكن ملاحظته على الساحة اليمنية آنذاك إن البلاد كلما اقتربت من الموعد المتفق عليه لإجراء الانتخابات البرلمانية، كلما ازداد التوتر بين شريكي المرحلة الانتقالية، واحتدت الخلافات، وتعددت الرهانات السياسية.

وهو الأمر الذي يدفعنا للاعتقاد بأن الحزب الاشتراكي اليمني كان يعاني في تلك السنوات من حالة اغتراب حقيقية تعزز الإحساس عند القيادات الاشتراكية بأن وجودها أصبح قلوياً إلى حد كبير في الواقع السياسي الوطني والدولي على حد سواء في ظل انهيار الإيديولوجيات الاشتراكية في العالم أولاً والاصطدام بحقيقة الانطباعات الشعبية التي تولدت عقب الوحدة. وكان من الطبيعي أن يعيش الاشتراكيون مخاوفهم من الانقراض، فحرصوا على التعايش مع اللا إستقرار كطقس مثالي للبقاء طويلاً.

الرئيس وإدارة الأزمة

في سياق كل تلك التفاعلات المتسارعة، وقف الرئيس علي عبد الله صالح على الطرف الآخر من مربع السلطة الأول، ممسكاً بعصا التوازن السياسي من الوسط للحفاظ على قدر معقول من السلام الذي يمنحه حرية التحرك والمناورة على آفاق أوسع من ميدان تجربة العمل السياسي.. حيث أثر الدخول في حوار طويل- وممل أحياناً- مع شريكه العنيد، أملاً في رسم محددات صياغات توافقية مرنة يرجى لها نزع فتيل الأزمة السياسية، وتأكيد استقرار وديمومة المنجز الوحدوي.

لكن على الرغم مما عُرف عن الرئيس صالح من احتراف منطق الحوار في إدارة الأزمات، فإنه في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المستجدة بعد أحداث الثاني من أغسطس ١٩٩٠م كان محاصراً بخيارات سياسية محدودة تضطره مراراً للنزول عند قدرية بعض التطورات، وتقديم تنازلات نوعية، يرمي من ورائها إسقاط الذرائع، وبلوغ شيء من التضحية يتناسب وعظمة المنجز الوحدوي التاريخي الجدير بالاستحقاقات الوطنية المقدمة لأجله.

إن إدراك الرئيس صالح لحقيقة اللعبة السياسية التي كان الاشتراكي يسعى بها إلى جر أقدام المؤتمر الشعبي العام إلى أنفاقها الخانقة، دفعه إلى الرهان على حماية الوحدة من خلال القاعدة الشعبية التي يستحيل إقناعها بأية تسوية أو مقايضة مقابل الوحدة.. ومثلت هذه الرؤية إحدى أدوات

المناورة وأهم خطوطها التي ستطيح بالمؤامرة الانفصالية لاحقاً.

ومن جهة أخرى، فإن بإمكاننا وضع أيدينا على جملة من الخروقات السياسية التي عمد إليها الحزب الاشتراكي بغية استفزاز الرئيس والمؤتمر الشعبي العام، في مقدمتها التحريض والإعداد للمظاهرات والمؤتمرات المناهضة للحكم في الوقت الذي يمثل فيه النصف الآخر من نظام الحكم .. لكن الرئيس تعامل مع كل ذلك بشفافية، وروح التسامح المعهودة، وغض الطرف، وبناء المواقف من واقع نوايا حسنة ومخلصة للمواثيق السياسية والأخلاقية..

وحتى لعبة الاعتكافات المفضوحة، والتي لم يغفل الرئيس عن مقاصدها المبيتة- كان يتناولها بمأخذ الجد، وغالباً ما يجد نفسه مضطراً لإرضاء شريكه ضمن الحدود المتاحة لئلا تتطور صيغة الاعتكاف إلى عودة انفصالية جديدة في ظرف تهيئ طقوسه حالة الإخفاق في دمج مؤسسات الشطرين وعلى رأسها القوات المسلحة والأمن.. وليس هناك ما هو أدل على ذلك من الاعتكاف الأخير الذي أعقب الانتخابات البرلمانية ١٩٩٣م ودفع بالأزمة إلى أضيق زواياها، وعجزت المناشدات والاعتصامات الجماهيرية عن إعادة النائب إلى رشده، وفشلت كذلك مساعي أكبر وساطة مصالحه سياسية بين صنعاء وعدن ضمت المشير عبدالله السلال (أول رؤساء الجمهورية) والقاضي عبد السلام صبرة، والشيخ سنان أبو لحوم، ومحمد باسندوة وغيرهم من أبرز الرموز الثورية والوطنية في اليمن.

وكانت «وثيقة العهد والاتفاق» وحدها قادرة على إنهاء الاعتكاف لأنها تلبي الكثير من مطالب البيض، بل معظمها، واضطر الرئيس قبولها في وقت كان يشخصها بأنها انقلاب كامل عليه وعلى الوحدة الاندماجية وعلى الشرعية الدستورية، وكأننا به على قناعة كاملة بأن البيض قد اتخذ القرار النهائي للانفصال.

وفي الحقيقة، كان الرئيس صالح بتمسكه الشديد بخيارات السلام، وتقديم التنازلات لشريكه في الحكم يعرض نفسه لبعض الانتقادات واللوم من قبل بعض القيادات المؤتمرية التي كانت ترى بأن الاشتراكي قد تمادى كثيراً في مطالبه، وأن سياسة المجاراة قد زادت من أطماعه وغروره(٢٧).. في حين كان الرئيس يرى ضرورة ملحة في استنفاذ كل الوسائل السلمية المتاحة، وحرق مراكب الانفصال التي لو حاول الاشتراكي إشعال فتنتها لن يكون سهلاً على المؤتمر إطفائها في وقت قصير(٢٨) ومن ناحية أخرى فإن أية عودة للحالة التشطيرية السابقة- حتى لو تمت من غير عنف- سيجد المؤتمر نفسه محملاً مسئوليتها، ومعرضاً لهجوم ومراهنات القوى السياسية الوطنية الأخرى لكونه لم يستطع المحافظة على الوحدة.. إلى جانب ما سيترتب عن ذلك من إحراجات خارجية كبيرة.

لا شك إن المرحلة الانتقالية كانت عصيبة للغاية، وتخللتها تجارب كبيرة صقلت مهارة قيادات

---

(٢٧) نصر طه مصطفى: مصدر سابق، ص٦١.

(٢٨) ومما يؤكد هذه الحقيقة هو إن الرئيس صالح بعد أن وضعت حرب الانفصال أوزارها كان يقول إنه كان يتوقع حرباً تستمر سبع سنوات.. وهو الهاجس الذي جعل الحرب الانفصالية الخيار المصيري الأخير الذي يتقدمه كل الخيارات الأخرى.

المؤتمر الشعبي العام في أسلوب إدارة المعارك السياسية، بحيث إنه حتى أواخر عام ١٩٩٢م كان الإرباك النسبي هو الصفة الغالبة على ساحته، وبالمقابل كان الحزب الاشتراكي يتحرك داخلياً وخارجياً، ويؤلب الرأي العام، ويستثمر أصغر الأحداث لصالح مخططاته، ويوجه الاتهامات الصريحة والمعلنة لرموز المؤتمر الشعبي العام في الوقت الذي كان المؤتمر يتجاهل كل ذلك الضجيج غير مكترث لدرء الإتهامات الموجهة إليه .. إلا إنه بعد اندلاع المظاهرات العارمة وأعمال الشغب الواسعة في مدينة تعز ثم امتدادها إلى صنعاء، والحديدة، وذمار، ورداع وغيرها، في ٩ديسمبر ١٩٩٢م والأيام التالية له تحت مظلة موجة الغلاء(٢٩) أيقن المؤتمر آنذاك أهمية التحول إلى سياسة دفاعية فاعلة ومؤثرة على نطاق واسع، بجانب إتقان اللعب بالأوراق السياسية والأمنية التي تفرزها متغيرات الساحة الداخلية.

ومن تلك اللحظة بدأت الأمور تعيد انتظامها من جديد في يد الرئيس صالح، واستعاد المؤتمر نفوذه الجماهيري العريض في زمن قياسي، ونجح في ترجيح كفة المعادلة السياسية لصالحه مما حدا بالاشتراكي الانسحاب من تلك المناورة إلى حلبة بديلة عنوانها الرئيسي (الاعتكافات) .

إذن ظل الوضع اليمني في هذه الفترة الانتقالية يتفاقم سوءً في ظل إصرار الاشتراكي على مواصلة التصعيد والإنقلاب على الثوابت الوطنية، لكن الخيارات الحكيمة التي اعتمدها الرئيس علي عبد الله صالح كانت وحدها القادرة على كشف زيف الشعارات، وفضح المخططات التآمرية على الوحدة.

فالرئيس صالح – وإن كان قد وافق على تمديد الفترة الانتقالية لبضعة أشهر ريثما يتم الاتفاق على الصيغة التي سيدخل بها مع شريكه للانتخابات- إلا إنه لم يستجب لمطالبة الاشتراكي بالتنسيق مع المؤتمر والنزول بقائمة واحدة، لأن تقاسم قوائم الترشيح تعني استمرارية تقاسم السلطة بعد الانتخابات .. بينما كان الرئيس يبدو في أوج ثقته بنفسه وبالمؤتمر الشعبي العام، ومؤمناً تماماً بحجم الالتفاف الجماهيري حول قيادته، ومن المؤكد أن تكون الانتخابات محطة الفرز الحقيقية التي ستعطي لكل حزب استحقاقاته وحجمه الطبيعي.

أخيراً توصل الرئيس ونائبه إلى أن ينفرد كل منهما بالدوائر الانتخابية على مستوى المحافظات التي كان يحكمها، مقابل اتفاقهما على الاندماج الفوري عقب الانتخابات بموجب اتفاق يتضمن كذلك إجراء تعديلات دستورية كبيرة تهم بنية وتركيب السلطة(٣٠).

وجرت الانتخابات في ٢٧ إبريل ١٩٩٣م، وتصدر المؤتمر الشعبي العام نتائجها (١٢٢) مقعداً ويليه حزب التجمع اليمني للإصلاح (٦٣) مقعداً، ثم الحزب الاشتراكي اليمني (٥٦) مقعداً و (٤٨) مقعداً من حصة المستقلين. وتلك النتائج كانت محبطة جداً للاشتراكيين، وفسرت سلوكهم السابق المرتاب من خوض الانتخابات من غير صفقة مربحة مع المؤتمر الشعبي العام.

---

(٢٩) مجموعة من الباحثين: اليمن والعالم، ص ٤٥٤.

(٣٠) نصر طه مصطفى: مصدر سابق، ص ٥٤.

وبعد أسبوعين من ذلك وقع الرئيس صالح ونائبه البيض على اتفاق الاندماج والتعديلات الدستورية، ولكن الاشتراكيين ربما راجعوا حساباتهم لاحقاً واكتشفوا أن الإندماج هو الصيغة المحببة للرئيس صالح من قبل إعلان الوحدة، وظنوا أن النزول عند خياره قد يكون فخاً لتذويب الحزب الاشتراكي وتحلله داخل الكيان الهلامي الكبير.. وهكذا قاد ذلك التفكير إلى نسف الاتفاق من خلال غياب الأمين العام المساعد سالم صالح محمد وعدد من أعضاء المكتب السياسي عن حفل التوقيع بحجة رفضهم له، مما استدعى عرض الاتفاق على اللجنة المركزية للحزب التي رفضته بالأغلبية.

ورغم ذلك الرفض عاود الحزب الاشتراكي التفاوض مع المؤتمر والإصلاح حول التعديلات الدستورية بينما رافق ذلك الحدث سفر البيض إلى الولايات المتحدة. وفي بداية شهر أغسطس ١٩٩٣م أقر مجلس النواب مبدأ التعديل الدستوري. وفي ١٩ أغسطس ١٩٩٣م عاد البيض من رحلته العلاجية ليعلن رفضه للتعديلات والاستقواء بالأغلبية العددية(٣١).

وفي أكتوبر ١٩٩٣م بدأت أعمال تشكيل مجلس الرئاسة الجديد، وأصر الاشتراكي على أخذ مقعدين في المجلس بدلاً من واحد إسوة بالمؤتمر، فكان له ذلك، وتم انتخاب علي عبد الله صالح وعبد العزيز عبد الغني عن المؤتمر، وعلي سالم البيض وسالم صالح محمد عن الاشتراكي، وعبد المجيد الزنداني عن الإصلاح.

ولقد جسد اختيار الرئيس صالح للشيخ عبد المجيد الزنداني لعضوية مجلس الرئاسة نموذجاً متفوقاً للحنكة السياسية في إدارة الأزمة السياسية، والبراعة في استقراء التطورات اللاحقة التي ستلعب فيها الشخصية الكاريزمية للشيخ الزنداني دوراً مهماً في مواجهة الخصم الانفصالي. فنائب الرئيس رفض العودة إلى صنعاء لأداء اليمين الدستورية، وبدلاً من ذلك توجه إلى السعودية وعمان، فيما توجه سالم صالح محمد إلى الكويت والإمارات.. الأمر الذي أخذ يؤكد الشكوك حول الدور الخليجي الكبير في تشكيل ملامح الأزمة اليمنية في منشأها، ثم في تأجيج سعير الحرب الانفصالية في صيف ١٩٩٤م.

وقد أتت تلك الزيارات عقب التوقيع على « وثيقة العهد والاتفاق» في ٢١ يناير ١٩٩٤م في العاصمة الأردنية عمان، والتي كانت بمثابة صيغة توفيقية بين الطرفين، قبلها الرئيس صالح على مضض بكل بنودها الثماني عشرة التي قدمها البيض واشترط توقيعها في دولة محايدة وبحضور ممثلين عن الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن والجامعة العربية وعدد من الدول المعنية بالأزمة العربية(٣٢).

وبتلك الزيارة والعودة إلى عدن، وفشل الوساطة العمانية في رأب الصدع بين الرئيس ونائبه في القمة التي جمعت بينهما في مسقط..كلها كانت بمثابة تأكيدات بأن قرار الحرب الانفصالية قد تم

---

(٣١) مايكل هدسون وآخرون: حرب اليمن ١٩٩٤م، الأسباب والنتائج، ص ٨٦-٩١.
(٣٢) نصر طه مصطفى: مصدر سابق، ص ٦٤-٦٥.

البت فيه من قبل، ولا سبيل للتراجع عن قرار عدّه الاشتراكيون مشروعاً استراتيجياً لمواجهة احتضار الشيوعية العالمية والنظريات السياسية والماركسية من خلال تجديد انبعاثها بالقوة وفرضها على الجماهير بالسطوة السلطوية للكوادر الحزبية العقائدية، وفي بلد يبعد عن موطن الأيديولوجيات الاشتراكية عدة آلاف من الأميال.

ورغم أن الأمر بدا للمراقبين معقداً إلى حد ما، إلا أن الترسانة العسكرية الضخمة والحديثة- بقية الإرث السوفيتي- والوعود الخليجية الغليظة وتمويلاتها الطائلة، والجهل بإرادة الطرف الآخر- الرئيس صالح وجماهيره- أغرق القيادات الاشتراكية بعنفوان الغرور وأوهام الهيمنة، ودفعها في شهر فبراير ١٩٩٤م إلى الشروع بمخطط التصعيد العسكري، وما أن بزغ فجر يوم ٤ مايو ١٩٩٤م حتى استعر أوار الحرب على امتداد كل (الحدود التشطيرية)، ومع إشراقة صباح يوم ٢١مايو ١٩٩٤م، أعلن علي سالم البيض قراره السياسي بالانفصال عن الدولة الأم والعودة إلى صيغة (جمهورية اليمن الديمقراطية) (٢٣).

وكان ذلك القرار الانفصالي القشة التي قصمت ظهر الحزب الاشتراكي وألبّت عليه الجماهير اليمنية في كل مكان والتي اندفعت لمؤازرة القوات الحكومية الشرعية بالمتطوعين والأموال والأغذية وغيرها في لوحة كرنفالية لم يسبق لها مثيل في تلاحمها واصطفافها خلف قيادة الرئيس علي عبد الله صالح، الذي زف لجماهيره اليمنية والعربية في ٧يوليو ١٩٩٤م بشرى النصر العظيم على الفصائل الانفصالية.

قائد فوق التحديات

في السابع من يوليو ١٩٩٤م، كان العنوان الوحيد الذي يندرج تحته الرئيس علي عبد الله صالح هو إنه قائد فوق كل التحديات.. ورجل لا تعجزه الخطوب عن العطاء والبناء والتحول.. ومن حقه أن يعد هذا اليوم من أيام الوطن التاريخية، لأنه كان انتصاراً على الداخل والخارج معاً، ويوماً تتعدد فيه ألوان الانتصار.

فالسابع من يوليو كان محطة فرز المواقف، واختبار للذات الوطنية اليمنية، وموسم النقاهة.. ولقد شهد أكبر تتويج تاريخي لزعيم عربي في زمن الانحطاط القومي، وانهيار مؤسسة الدولة في العالم العربي، وشد أنظار المجتمع الدولي إلى هذه الظاهرة الفريدة في أقصى جنوب شبه الجزيرة العربية التي شهدت للتو واحداً من أصخب وأعنف الحروب العالمية في النصف الثاني من القرن العشرين، وفي بلد لا يمتلك من الموارد إلا شحيحها، وما أن استعاد وحدته بعد سعي مضني حتى حكمت عليه الأقدار بعد أقل من ثلاثة أشهر بمواجهة عقوبات وحصار دولي مريرين لذنب لم يقترفه أصلاً.. لكنه كان ضريبة صدق مواقفه، وحسن النية، وسياسة الشجعان.. ورغم كل ذلك حقق نصراً عجزت عنه دول أعظم موارد وأسعد ظروف، وأوفر حظ مع العالم.. إلا أن كل ما كان ينقصها قيادة محنكة كتلك التي أدارت الأزمة اليمنية وكسبت حربها.

---

(٢٣) مايكل هدسون وآخرون: مصدر سابق، ص٢٥٢.

إن الرئيس علي عبد الله صالح في تلك الفترة ضرب مثلاً نادراً لنموذج الزعامة السياسية الوطنية الحكيمة. ولعل المتتبع لتفاعلات ت المرحلة الانتقالية ثم الحرب الانفصالية حتى نهايتها، من المؤكد أن يكتشف أن انتصار السابع من يوليو قد تلون بعدة مسميات عنونت تحديات المرحلة، وترجمت محاور الصراع السياسي الذي كان دائراً، ويمكن تلخيصها بالآتي:

أولاً: النصر السياسي الداخلي

وكان سابقاً للمعركة العسكرية، ومؤكداً لمهارة الرئيس صالح في الحكم، وفي المناورة، والموازنة بين محاور العمل السياسي المتعددة، فما استعرضناه من وقائع في هذا المبحث عزز قناعاتنا بأن الرئيس صالح كان متيقناً بأن الحزب الاشتراكي لم يكن جاداً في خيار الوحدة، وقد دخلها مضطراً، هرباً من مشاكل سياسية واقتصادية قاهرة، وأنه لابد أن يسعى لأحد أمرين، إما محاولة احتواء المؤتمر والصعود فوقه من خلال أوهام تقوده للاعتقاد بأنه الأكفأ لحصد الأغلبية البرلمانية بعد انتهاء الفترة الانتقالية ومن خلال ألاعيب سياسية يحسن المناورة بها لتضييق الخناق على المؤتمر الشعبي العام ورئيسه وإما أنه سيعود للانفصال ريثما يحرره (الشمال) من أزماته ويخلصه من مشاكله.

إن قدرة الرئيس صالح على صياغة تلك القراءات السليمة لظروف شراكة الوحدة منذ بدايتها، أحاطت ساحة المؤتمر الشعبي العام بهامش حذر نسبياً، ويقظة عالية يتوخى منها تجنب الانقياد إلى الفخاخ التي قد يجره إليها الحزب الاشتراكي. ومن هنا يمكن وصف النهج السياسي للرئيس صالح طوال عمر الأزمة الداخلية مع شريكه، بأنه كان يتسم بالحكمة والتسامح والشفافية في تلقي الصدمات المقابلة واحتواء استفزازاتها، والتصعيد المستمر للأحداث.

وبدلاً من أن تكون المرونة والتنازلات التي يقدمها الرئيس للاشتراكي مؤشراً لحالة أدنى وواقع أضعف- كما فهمها الاشتراكي- ترجمت أسلوباً سياسياً ذكياً لإسقاط الذرائع والحجج والدفع بالطرف الآخر إلى وضع محرج في الساحة الوطنية كان يضطره دائماً للإقدام على المزيد من الخيارات المتهورة التي تضاعف مأساة الحزب من خلال الانهيارات المتلاحقة في شعبيته الجماهيرية أولاً، وتراجع في مركزه السياسي بين القوى الوطنية الأخرى ثانياً.

تولدت هذه العلاقة العكسية في سياسة الحزب الاشتراكي على ضوء اعتراضها بسياسة الرئيس صالح الأكثر حنكة، والقائمة على المقولة(أقوياء بلا غرور، ومتواضعون من غير ضعف)، وهو الأمر الذي ساعد على فضح المخطط الاشتراكي الارتدادي، وأفرز الصوت النشاز في دائرة الحكم والذي يجب تنحيته.. في حين كان الرئيس صالح يضاعف رصيده الوطني على أكثر من محور، فقد نجح في وضع معادلة متوازنة تستوعب خطوط العلاقة بين الحزب الاشتراكي وخزب التجمع اليمني للإصلاح وتحول دون انفجار الوضع بينهما(٣٤).ثم عمل على الاستفادة من الثقل السياسي للإصلاح والذي

(٣٤) نصر طه مصطفى: علي عبد الله صالح.. التجربة وآفاق المستقبل، ص٥٠

أظهرته نتائج الانتخابات البرلمانية من خلال منحه استحقاقه الديمقراطي في عضوية مجلس الرئاسة، ليكون ذلك عاملاً يخفف الضغط السياسي الذي يشكله التمثيل الاشتراكي في المجلس من جهة، ولمعادلة الآلية الحربية المتفوقة بزخم شعبي له وقعه المؤثر في أي ظرف تعبوي طارئ.

هذه المهارة في تنظيم أوراق الأزمة، ثم في إدارة الحوار السياسي بالنفس الطويل ساعدت على توثيق القاعدة الوطنية للرئيس، وتعميق أواصر تلاحمها مع قيادته. ولعل قبول الرئيس صالح بوثيقة العهد والاتفاق المقدمة من الاشتراكي، والتوقيع عليها في عمان بمباركة الملك الحسين بن طلال مثل الموقف الأكثر جرأة وشجاعة فيما نسجله للرئيس ضمن رهانات الوحدة اليمنية، ولا شك أن إنتهاء الوثيقة لما آلت إليه برهنت حدة ذكاء علي عبد الله صالح الذي جازف بالقبول بوثيقة وصفت بأنها انقلاب كامل عليه وعلى الوحدة الاندماجية والشرعية الدستورية(٣٥). ليحرق بذلك آخر الأوراق السياسية التي كان يلعب بها الاشتراكي، ويحرز أكبر الانتصارات السياسية الحاسمة للأزمة.

ومن الغريب حقاً أن الاشتراكي الذي أملى نقاط الوثيقة الثمانية عشرة بكل تفاصيلها، عاد ليتنصل منها بعد ساعات قليلة فقط من مراسيم التوقيع. مع إنه اشترط حضور ممثلين من مجلس الأمن والجامعة العربية ليشهدوا على الاتفاق، وبهذا الإحكام لم يكن هناك مسوغاً للهروب إلا ما كان يقرأه الرئيس صالح في رؤوس الاشتراكيين من نوايا حقيقية أكيدة للانفصال، وليس للحوار السلمي.

وربما صار على الحزب الاشتراكي آنذاك أن يأخذ بنصح الرئيس علي عبد الله صالح إذ يقول: (علينا أن نتعلم كيف ندير خلافاتنا، وأن نتعلم من مدرسة الديمقراطية، ومدرسة الديمقراطية لا تعني الإساءة للآخرين وإثارة الحقد، ولكن الديمقراطية تعني البناء.. ونتعلم كيف نتخاطب ونتحاور مع بعضنا البعض، وكيف ندير خلافاتنا جميعاً من أجل الأمة، وليس من أجل مصالحنا وكراسينا في السلطة..) (٣٦)، وهو الدرس الذي تعلمه الاشتراكيون.. ولكن بعد فوات الأوان.

إن الرئيس صالح لم ينتصر سياسياً على المستوى الداخلي فقط، بل وحتى على الصعيد الخارجي بعد أن بذلت الدبلوماسية اليمنية جهداً كبيراً في إفشال مساعي المملكة العربية السعودية التي رمت بكل ثقلها في الدوائر الدولية من أجل الخروج بقرار دولي يعيد الاعتبار للوضع التشطيري السابق.

ثانياً: النصر السياسي الخارجي

يستمد انتصار السابع من يوليو ١٩٩٤م مدلولاته العظيمة من كونه مثل إجهاضا عاجلاً لمؤامرة انفصالية داخلية، وأخرى انتقامية دولية خارجية تستمد مواقفها من خصوصياتها التاريخية أو إفرازات وضعها الإقليمي المعقد.

ففي الوقت الذي خاض فيه الرئيس علي عبد الله صالح حرباً مع الجناح الانفصالي للحزب

---

(٣٥) نصر طه مصطفى: مصدر سابق، ص ٦٤-٦٥.

(٣٦) الرئيس علي عبد الله صالح، خطابه بمناسبة يوم النصر في ١٩٩٤/٧/٧م.

الاشتراكي، تفتقت جبهات أخرى من خارج الحدود الوطنية للجمهورية اليمنية على نحو لم يسبق له مثيل في تاريخ اليمن الحديث. فقد تطلعت المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي إلى إدارة الحرب الأهلية اليمنية على طريقتها الانتقامية الخاصة التي ترمي من ورائها إعادة الوضع اليمني إلى حالته التشطيرية السابقة، ومن ثم إضعاف قوة الدولة اليمنية التي استقوى فيها نظام الرئيس صالح، وتحول إلى قطب إقليمي ودولي فاعل في سياسات المنطقة وأحد لاعبيها الكبار.

فالمملكة العربية السعودية التي كانت قد قبلت بواقع الوحدة اليمنية على مضض ظلت آسفة على انتزاع الساحة اليمنية من قبضتها بعد أن كانت تمثل أحد أهم مراكز نفوذها الإقليمي. ويبدو أن الرياض لم تقطع رجاءها في استعادة ذلك النفوذ من خلال رهانها على إمكانية استقطاب إحدى القوى السياسية اليمنية وتوجيهها بما يخدم مصالح المملكة عبر عصا الأموال السعودية التي تحرك كل ساكن.

وكشر الموقف السعودي عن ناجديه أثناء الأزمة السياسية اليمنية وبشكل علني عندما استقبل الملك فهد بن العزيز نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض بعد عودته من عمان عقب توقيع وثيقة العهد والاتفاق مما أعطى ذلك الاستقبال دلالة على قوة حجم الارتباط الكائن بين المملكة العربية السعودية والبيض وتطورات الأحداث في اليمن. وتحدثت المصادر والأنباء عن أموال سعودية طائلة قدمت لنظام البيض لشراء أسلحة حديثة وباهضة الثمن لتعينهم على إقرار كيانهم الانفصالي.. إضافة إلى أن السعودية جهزت قوات يمنية من المعارضين اليمنيين المقيمين في المملكة (قوات السلام) وعملت على إرسالهم للقتال مع القوات الانفصالية بعد إعلان الانفصال(٣٧).

ولم تتوقف السعودية عند ذلك الحد، فبعد إعلان الانفصال في ٢١مايو ١٩٩٤م، تحركت إقليمياً ودولياً لتتبنى قضية الدولة الجنوبية المعلنة، وتحرك الأمير بندر بن سلطان سفير السعودية في واشنطن داخل أروقة مجلس الأمن الدولي بغرض استصدار قرار عن المجلس يؤدي إلى إيقاف الحرب وإضفاء الشرعية الدولية على (الدولة الجنوبية) (٣٨)، فكان أن صدر القرار رقم (٩٢١) الداعي لوقف الحرب لكن دون أية إشارة إلى ما كان يدور في خلد السعوديين .. علاوة على أنها قدمت دعماً إعلامياً كبيراً ومؤثراً لصالح الانفصاليين، وخصوصاً عبر القناة الفضائية (MBC)، وجريدة الحياة، والشرق الأوسط، ومجلة الوسط، ومجلة المجلة.

أما بالنسبة لبقية دول الخليج العربي، فإن الكويت التي كانت من الدول المعروفة بسخائها الكبير على اليمن، جاء موقفها كرد فعل على الموقف اليمني أثناء الغزو العراقي للكويت، فأيدت خصوم الرئيس صالح وقدمت الدعم المادي والمعنوي لهم، وبلغ الأمر مستوى تهديد وزير خارجيتها بأن بلاده ستعترف بالدولة الجنوبية(٣٩).

(٣٧) مجموعة من الباحثين: اليمن والعالم، ص ٣٧٧ (وقد نفت السعودية ذلك ببيان رسمي بتاريخ ١٤/٦/١٩٩٤م).

(٣٨) جريدة (الحياة) اللندنية: بتاريخ ٢٦/٥/١٩٩٤م، ص ١.

(٣٩) جريدة (الحياة) اللندنية: بتاريخ ٨/٦/١٩٩٤م. أنظر إعلان وزير خارجية الكويت بشأن المشاورات التي يجريها مع دول مجلس التعاون الخليجي ودول أخرى للاعتراف بدولة الجنوب، وأنه يأمل إثارة هذا الموضوع في مجلس الأمن الدولي. (بحسب ما نقلته الصحيفة).

في حين كان موقف الإمارات العربية المتحدة أن قدمت الدعم السياسي والإعلامي فقط، وفي الوقت نفسه تعامل الإعلام الإماراتي الرسمي بما يشبه حالة الاعتراف بالدولة المنفصلة، حيث إنه منذ يوم ٢٤مايو ١٩٩٤م بات يُطلق تسمية (فخامة الرئيس على النائب) علي سالم البيض(٤٠). وقد فُسر هذا الموقف على أنه رد فعل شخصي من الشيخ زايد بن سلطان على رفض الرئيس صالح لمبادراته السلمية.

أما موقف سلطنة عمان فكان مؤيداً للانفصاليين بدعم مادي ومعنوي، وسمحت لرجل الأعمال العماني- اليمني الأصل- أحمد بن فريد الصريمة بالمشاركة في الحرب إلى جانب قوات الجنوب، كذلك لعبت دوراً داخل مجلس الأمن الدولي في استصدار قرارين حول اليمن لم تكن في صالح النظام السياسي الشرعي(٤١).

لكن الدولة الخليجية الوحيدة التي شذت في مواقفها عن الآخرين كانت دولة قطر التي لم تؤيد الانفصال ودعمت صنعاء مالياً وبموارد بترولية فضلاً عن تقديم دعم إعلامي رسمي مفتوح.. رغم ما تردد من أنباء عن كون ذلك الموقف لا يستند إلى خلفية سياسية استراتيجية بقدر ما هو نمط إفرازي للتوتر الحاصل بين الدوحة والرياض.

وربما كان الموقف الأغرب أثناء الحرب هو موقف الحكومة المصرية الذي جاء على لسان الرئيس حسني مبارك في مقابلة مع إذاعة (مونتيكارلو) قال فيه (إن دخول عدن يعتبر احتلالاً وإن الوحدة لا تفرض بالقوة) (٤٢). ورغم أن البعض يفسر الموقف المصري، بأنه مبني على أساس معلومات تفيد بوجود جماعات مصرية متطرفة تحت رعاية حزب الإصلاح حليف الرئيس صالح آنذاك، إلا إن الأرجح لذلك هو عدم رغبة النظام المصري في انتقال الدولة اليمنية إلى موقع استقطاب إقليمي وقومي قد يحرم القاهرة بعض امتيازاتها التاريخية من الناحية الاقتصادية إذا ما استقرت دولة الوحدة واستثمرت موقعها الاستراتيجي على البحر الأحمر والبحر العربي أولاً، ومن الناحية السياسية ثانياً من خلال ما عرف عن مهارة الرئيس علي عبد الله صالح في سرقة أضواء الساحة السياسية الدولية بما يقدمه من سلام واستقرار للمنطقة، فضلاً عن الثبات والمرونة والمصداقية التي إتصفت بها سياسته الخارجية المغرية للغرب.

وأخيراً فإن الوحدة اليمنية عززت صورة الزعامة القومية في شخص الرئيس صالح خصوصاً بعد تراجعها عن الساحة العراقية بعد اجتياح الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠م. وقد يقود ذلك إلى حرمان النظام المصري من بعض موروثه العريق الذي جناه تحت مظلة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر.. وربما ظل ذلك العامل يفسر العديد من مفردات السياسة المصرية إلى يومنا هذا إزاء اليمن، وفي

---

(٤٠) اليمن والعالم، مصدر سابق، ص٣٨٠م.
(٤١) نفس المصدر السابق، ص ٣٨١.
(٤٢) صحيفة (الحياة) اللندنية: بتاريخ ١٩٩٤/٥/١٤م (وفقاً لما نقلته عن الرئيس المصري).

مقدمتها استهجان النظام لدعوة الرئيس صالح خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية بفتح الحدود العربية أمام المتطوعين الراغبين بمؤازرة ودعم أبطال الانتفاضة.

وعلى كل حال، كانت المواقف السابقة تفرض على القيادة اليمنية في صنعاء فتح دفاعاتها على محاور عديدة تستدعي الكثير جداً من الجهد والحنكة السياسية والحركة الدبلوماسية الدقيقة التي لا تسمح للرئيس صالح بأي خطأ مهما كان نوعه أو حجمه، لأنه كان يعني خسارة كل الجبهات في آن واحد.

ولقد ساعد اليمن في هذه الفترة بالذات رصيدها الكبير من العلاقات الخارجية التي جنتها خلال العقد الماضي مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على وجه الخصوص، فضلاً عن الخاصية النوعية التي اتسمت بها تلك العلاقات من وضوح ومصداقية وثبات ورغبة حقيقية في إنماء وشائج مصالح مشتركة ومتشابكة مع تلك الدول. فالإدارة الأمريكية ما لبثت أن راجعت حساباتها السابقة لحرب الخليج الثانية وعبرت عن امتنانها (لعدم تهور الحكومة اليمنية ولرفضها استخدام أراضيها لصالح العراق أسوة بغيرها من قوى الصراع)، أما الفرنسيون فقد وصفوا الموقف اليمني خلال حرب الخليج بأنه « تعقل يمني»(٤٣). ومن هنا كان بمقدور الرئيس صالح استثمار هذا الرصيد في الحيلولة دون تدويل القضية اليمنية مثلما كان البعض يسعى إليه، ونجحت الدبلوماسية اليمنية أيضاً في تحييد الولايات المتحدة والغرب في المرحلة الأولى من الحرب، ومن ثم كسبها في صف صنعاء بوجه النشاط الخليجي المحموم الرامي إلى إنزال أقسى العقوبات بحق نظام الرئيس صالح.

ووفقاً لدراسة أعدها الباحث الأمريكي « مايكل هدسون» فإن هناك أربع نقاط رئيسية لارتكاز الموقف الأمريكي الداعم المساند لسياسة علي عبد الله صالح، وهي:

أولاً: قناعة واشنطن بأن الرئيس صالح قادر فعلاً على تدعيم مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

ثانياً: إنه أيضاً صادق في نواياه لحل الخلافات الحدودية مع جيرانه سلمياً عبر بوابة الحوار الإيجابي.

ثالثاً: إنه لا يسمح بتنامي الحركات الإرهابية على أراضيه.

رابعاً: ترى واشنطن إنه جاد في التزاماته لشعبه بالقيام بإصلاحات اقتصادية ليبرالية، وقد قطع أشواطاً عريضة على المسار الديمقراطي.

وفي الحقيقة أن الكثير من دول الغرب حرصت على الوقوف في صف الرئيس صالح- و لو من بعيد بالنسبة للبعض- خشية على انهيار الديمقراطية في منطقة شبه الجزيرة العربية والخليج العربي الذي تمثل التجربة اليمنية فيها تجربة يتيمة يتطلع العالم أن يقلدها الآخرون.

---

(٤٣) العلاقات اليمنية- الأمريكية: صحيفة ٢٦ سبتمبر، العدد (١٠٤٤) بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٢م، ص١١.

وأثناء الحرب استخدم الرئيس صالح جميع القنوات الدبلوماسية والسياسية، والعلاقات الشخصية الجيدة مع بعض دول العالم من أجل بناء موقف دولي نزيه يضغط به على الموقف الإقليمي العربي، ويوازن على أفقه القرارات الدولية، ويستطيع الحصول على الدعم من خلاله إذا ما امتد زمن الحرب الانفصالية إلى أمدٍ بعيد وغير محسوب تماماً.

وبانتصار القوات الشرعية على الجيوب الانفصالية يكون الرئيس صالح قد أعلن نفسه القوة السياسية الإقليمية الأقوى والأدهى ذكاء من غيره، ويكون قد وجه لدول المنطقة رسالة عاجلة مفادها إن دولة الرئيس صالح قد استقلت، وتعاظم شأنها، ولم تعد ألعوبة لمراهنات سعودية وخليجية وأجنبية وأن انتصارها على الحركة الانفصالية يمثل انتصاراً على الاختراق الخليجي لمؤسسة الحكم اليمني، واستئصال كلي لتأثيراته في الساحة اليمنية.

وبالرغم مما عرف به الرئيس صالح من تحفظ في تداول خلافات بلاده مع دول الجوار العربي بصورة علنية فاضحة، إلا أنه أثناء الحرب لم يتورع في الإفصاح عن موقف صريح جداً وحازم إزاء المؤامرات الخارجية التي تدبرها دول الجوار للدولة اليمنية. ففي حديث له بمؤتمر صحفي في صنعاء بتاريخ ٨ يونيو ١٩٩٤م قال: (كنا نتمنى أن تبذل جهود أو مساع من قبل دول الجوار وما كنا نريد أن تبذل هذه الجهود التي أتعبت الأشقاء من أجل تبني مثل هذا القرار في مجلس الأمن لتصبح القضية اليمنية في إطار دولي، وإذا كان الجيران حريصين على عدم إراقة الدم اليمني كان بالأحرى كف أيديهم عن تبني مثل هذه القرارات أو التدخل في الشئون الداخلية لأن التدخل يطول أمد الصراع في اليمن).

وفي سياق حديثه عن التمويلات الخارجية للحرب الانفصالية أضاف: (نحن نؤمن بالحوار السياسي وقد بذلنا جهوداً كبيرة من أجله، ولكن الحل العسكري فرض علينا من قبل الانفصاليين خاصة وهم استلموا أموالاً باهضة، وعندما اختاروا خيار الحرب كانوا قد زودوا بعدد من الأسلحة منها طائرات سوخوي (سرب) وكتيبتي مدفعية ذاتية الحركة من بلغاريا والمجر ومدافع وغيرها، وتم الاستيلاء على حوالي (٤٠٠) مدفع و(٣٠٠) مدرعة وغيرها، وهناك معلومات تفيد بأنهم أبرموا عقوداً جديدة لتوريد سرب طائرات من نوع ميج- ٢٩ وعدد من الدبابات تي-٨٢ وصواريخ تكتيكية).

وفي ٢٨ يونيو ١٩٩٤م، وأثناء حضور الرئيس صالح المهرجان التضامني الذي أقامته اللجنة العربية للدفاع عن الوحدة، وجه الرئيس دعوة ساخرة للأنظمة العربية المتآمرة على وحدة اليمن قائلاً: (إن دموع التماسيح التي تذرف الآن على الدم اليمني من قبل بعض الأنظمة نقول لهم ومن هنا، ومن قاعة جمال عبد الناصر العربي الفذ، لا تذرفوا دموع التماسيح بل كفوا الأذى عن شعبنا والتدخل في شئونه الداخلية).

ثالثاً: النصر العسكري

لم يواجه الرئيس صالح في حرب صيف ١٩٩٤م جماعة انفصالية متمردة على السلطة، بل واجه كياناً انفصالياً بمقومات دولة، طالما حرص المعسكر الاشتراكي في إعدادها وتسليحها وتدريبها ضمن مشاريع الحرب الباردة بين القطبين العالميين، وكانت عدن أول من تسلح بصورايخ « سكود» في الشرق الأوسط عام ١٩٧٩م(٤٤)، وقد لجأت إلى استخدامها في حرب الانفصال لضرب المدن اليمنية الخاضعة لسيطرة قوات الرئيس صالح.

ورغم التحديث الذي طرأ على المؤسسة العسكرية والأمنية للرئيس صالح، فبالحسابات العسكرية تبقى كفة القوة لصالح القوات (الجنوبية) من حيث المعيار النوعي للآلية الحربية. ولكن الرئيس صالح اتخذ عدداً من التدابير التي من شأنها معادلة تلك القوة.. فقد استثمر معطيات النصر السياسي الذي أحرزه في الفترة السابقة في توجيه مفردات التعبئة الإعلامية مدنياً وعسكرياً وإذكاء جذوة الدفاع عن الوحدة في نفوس أبناء الشعب اليمني الواحد. وبدا حريصاً جداً على كسب ثقة العسكريين من أبناء المناطق الجنوبية وتفكيك صفوف وحدات الجيش الذي يقوده الحزب الاشتراكي وذلك من خلال الخطابات السياسية والمناشدات والبيانات التي كان يوجهها لأفراد تلك الوحدات بلسان القائد الشرعي الواثق من النصر، وبلغة متحفظة وخالية من التجريح أو الاستفزاز أو التجريم العام لجميع أعضاء الحزب الاشتراكي، وعلى أساس فرزهم إلى وحدويين وانفصاليين فيقول في إحدى مناشداته في ١١ مايو ١٩٩٤م:

(أدعو جميع الضباط والصف والجنود من القوات المسلحة والأمن الذين يقفون تحت سيطرة الشرذمة الانفصالية أن يرفضوا الأوامر في معسكراتهم، أما الوحدويون في الحزب الاشتراكي فعليهم أن يحددوا الآن موقفهم بوضوح من تلك العصابة المجرمة وأن يلتقوا حول الوحدة والشرعية الدستورية ويرفضوا قرارات العصابة الانفصالية صاحبة قرار الحرب وأن يكونوا قدوة في سلوكهم..)(٤٥).

ومثل تلك النداءات كانت تلقي استجابة ملحوظة لعبت دوراً مهماً في تثبيت قوة القيادة الانفصالية وإلحاق الهزيمة بها، حيث أخذت جموع غفيرة من الضباط والمراتب تفر من الجنوب لتنظم إلى الوحدات العسكرية (الشمالية) رافضة أية عودة للوراء. ومن جهة أخرى كانت لزيارات الرئيس صالح للعديد من المعسكرات والوحدات أثرها في تعميق روح التضحية والاستبسال بين صفوف الجيش من أجل حماية المنجز الوحدوي، وهو ما ساهم في رفع روحهم المعنوية القتالية التي عادلت التباين في الآليات الحربية.

---

(٤٤) (علي ناصر محمد يتذكر) حوار أجراه غسان شربل ونشرته مجلة الوسط اللندنية في الأعداد (١٨١- ١٨٥) عام ١٩٩٥م.
(٤٥) الرئيس علي عبد الله صالح: من حديثه في لقاء مع قيادة وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية بتاريخ ١٩٩٤/٥/١١م.

كما أن الرئيس صالح أحسن التعامل بذكاء مع الوحدات العسكرية الضاربة الخاضعة لسيطرة الاشتراكي والمنتشرة حول العاصمة صنعاء تتحين فرص الانقضاض على العاصمة، ولكن بتكتيكات القيادة اليمنية الشرعية تم حسم أمرها أولاً قبل الانفتاح على امتداد الشريط التشطيري السابق، مما أسقط رهان الجبهات المتعددة التي يضعها المخطط الانفصالي لإدارة الحرب.. وبالنهاية فإن النصر العسكري تحقق بفضل الله وبقيادة ذكية للحرب، وإرادة شجاعة في الإقدام على مواجهة أكبر التحديات في تاريخ دولة الوحدة. وقد ضرب الرئيس صالح أثناء المعركة مثالاً فريداً في العفو عند المقدرة حين أصدر قرار العفو العام في ٢٣ مايو ١٩٩٤م عن كل المغرر بهم في الحرب الانفصالية باستثناء (١٦) قيادياً ممن قادوا الحرب وتعمدوا تدمير البنية التحتية للوطن. مع العلم إن حتى هؤلاء مجموعة الـ (١٦) ما لبث أن أصدر الرئيس صالح قرار عفو عنهم في ٢١ مايو ٢٠٠٣م ووجه الدعوة لهم بالعودة والمشاركة في بناء الوطن.. وقد لقي هذا القرار ترحيباً كبيراً جداً وامتناناً من قبل تلك القيادات، ووصف المراقبون القرار بأنه من أعظم قرارات الرئيس السياسية في هذا القرن.

رابعاً: النصر الجماهيري

حقق الرئيس صالح من خلال حرب صيف ١٩٩٤م نصراً جماهيرياً لم يسبق لأحد من قبله أن حققه أو حظي بمثله.. فمن خلال إدارته الناجحة للأزمة السياسية السابقة للحرب استطاع وضع الشارع اليمني على المحك مع مفردات الأزمة بأدق تفاصيلها، ومن ثم تعرية مخططات التصعيد والتعقيد للمسائل اليمنية المختلفة والتي ضيقت فرص التعاطف الجماهيري على تيار البيض، من خلال إلقائها اللوم على مطالبه المتزايدة من غير توقف مقنع، واستغلاله لظروف الساحة اليمنية الداخلية والخارجية للمساومة على مكاسب سلطوية لم يعد بالإمكان تمريرها على الجماهير التي أصبحت تلتهم كل ما يقع تحت أيديها من بيانات ومقالات وتحليلات وخطابات متعددة التوجهات والمصادر هيأتها مناخات الديمقراطية والحريات الإعلامية، لتبني على أساساتها مواقفها الشعبية والوطنية.

ومن جهة أخرى، كان من الطبيعي أن يتباين الاصطفاف الجماهيري كثيراً بين حالتي الوقوف على المسار الوحدوي، أو الوقوف على المسار الانفصالي. فالوحدة بالنسبة للشعب اليمني كانت بمثابة مطلب شعبي تاريخي حقيقي ولا يمكن تحديده ضمن قالبه الثوري السبتمبري لحصره في مفاهيم ضيقة لا تتعدى خصوصيته (الشمالية). وهو الأمر الذي جعل إمكانية إيجاد حلف انفصالي مع قوى سياسية وطنية أو قبلية أو طائفية أو طبقية ضرب من المستحيل، وقد سبق للحزب الاشتراكي العزف على أوتاره أثناء الأزمة، وراهن على مؤتمرات قبلية وفتن طائفية، سرعان ما تبين أن الوحدة هي الخط الأحمر الذي تقف عنده كل القوى الوطنية وترفض حتى النقاش فيه أو المساومة عليه بأي ثمن كان.

ما كان الرئيس صالح ليجازف ويزج قواته فيما اجتهدت قيادات الانفصال لجره إليه لولا ثقته بما يعنيه وقوفه بإصرار على أرضية المطلب الوحدوي عند أبناء الشعب اليمني من الشمال إلى الجنوب.. وظل حريصاً على تعزيز تلك القيم التاريخية في الساحة اليمنية وتعبئة الجماهير بمدلولاتها العميقة بصورة شبه يومية سواء من خلال اللقاءات المباشرة أو عبر وسائل الإعلام.

ولا غرابة إذا ما وجدنا الرئيس صالح يشد من عزائم قواته المسلحة بالموقف الجماهيري المدني المؤازر، ففي زيارته لمعسكر ظفار بيريم ومعسكر الفتح بذمار في ١١ يونيو ١٩٩٤م خاطب أفراد الجيش بقوله: (إن وراءكم شعباً عظيماً يلتف حولكم ويساند جهودكم ويرفد عطاءكم وتضحياتكم من أجل أن تبقى راية الوحدة اليمنية خفّاقة في ربوع الوطن اليمني الواحد.. فالوحدة هي العزة والكرامة والمجد والاستقرار، ولا تفريط في الوحدة مهما كان الثمن ومهما قدم شعبنا وقواته المسلحة من التضحيات ولا مستقبل لليمن إلاّ بالوحدة) (٤٦).

وفي موقع آخر كان الرئيس صالح يرفع شعار «الوحدة أو الموت» وهو ما يعني انها خيار استراتيجي مصيري لا عودة فيه، ولا مساومة عليه، ولربما يتضح بتجلي حجم رهان المؤتمر الشعبي العام على كسب معركة الوحدة بقول الرئيس صالح: (لقد كنا مستعدين أن نقدم مليون شهيد من أجل أن تبقى وحدتنا.. وقد عملنا حسابنا لحرب قد تدوم ست أو سبع سنوات..) (٤٧).

ذلك الإصرار الحكومي قوبل بمثله من الجماهير اليمنية التي سعت إلى ترجمة إرادتها الوطنية بصيغ ومبادرات شعبية عبرت بها عن تلاحمها الكامل مع قيادة الرئيس علي عبد الله صالح في جهوده الرامية لحماية الوحدة اليمنية.

شهدت فترة الحرب البالغة (٦٣) يوماً تشكيل لجان شعبية لدعم المجهود الحربي، أقبل المواطنون عليها في لوحة كرنفالية يصعب وصفها بدقة.. لكن كل ما يمكن قوله إنها انتهت بحصيلة تقدر بمئات الملايين من الريالات، وكميات كبيرة من المصوغات الذهبية والفضية مما جادت بها النسوة.. وتحركت من مختلف المناطق مئات الشاحنات في قوافل طويلة محملة بالكعك المنزلي ومختلف أصناف المواد الغذائية، قاصدة جبهات القتال، وغير مبالية لمخاطر الموت المحدقة بها.

ومن واقع معايشتي لإعلان الوحدة ثم الأزمة فالحرب كنت أفهم جيداً ما تعنيه الوحدة بالنسبة لليمنيين وأراها في وجوههم كما نبض الحياة، ولو أن القيادات الانفصالية لم تشغل نواظرها بوجوه المتربصين خلف الحدود لأدركوا ما كان يراه غيرهم، وأيقنوا أن الانفصال ليس إلا خيار الانتحار في اليمن.. وإلا فأي معنى قد يستوحيه المرء من شعب تضع نساؤه الخواتم والأقراط في قطع الكعك المرسلة لجبهات القتال أو تنقش عليها آيات التكبير والتهليل وابتهالات النصر والحماية..!

---

(٤٦) مكتب رئاسة الجمهورية: عشرون عاماً من العطاء، ص ٣٧.
(٤٧) نفس المصدر السابق، ص ٣٢.

تلك ثقافة الوحدة اليمنية المغروسة، وواحدة من قيم وأخلاقيات المجتمع عبر التاريخ والتي كانت متجذرة في فكر الرئيس صالح، وجزء أصلي في هويته السياسية الوطنية.. وهو الأمر الذي ساعده على اقتحام هذا المدخل الاضطراري الشاق للحرب رغم علمه بأنها قد تتخذ طابع الحرب الاستنزافية طويلة الأجل التي لا تمتلك صنعاء من إمكانياتها سوى الإرادة البشرية الصلبة.. ولا شك أن ذلك الافتراض ظل حاضراً على الدوام في التجارب العالمية المماثلة، وكان يمكن أن يتحول إلى أمر واقع لو اختلفت النظرة للوحدة اليمنية عند أبناء المناطق الجنوبية من اليمن الذين يخضعون لهيمنة السلطات الأنفصالية من الحزب الاشتراكي اليمني.. فعزوفهم عن القتال ورفضهم الانصياع لأوامر قيادات الانفصال سهل مهمة الرئيس صالح، ودفع عن الجمهورية اليمنية بلاءً كبيراً وقى الله اليمنيين شره.

وفي الحقيقة إن حجم الالتفاف الجماهيري حول قيادة الرئيس صالح أثناء الحرب وبعدها ترجم انتصاراً شعبياً وطنياً مترامي الأبعاد عزز مفاهيم الوحدة الوطنية أيضاً خلافاً لما كانت ترجوه بعض القوى الخارجية.. وبالتالي فإن الرئيس صالح سيستثمر الصفوف الجماهيرية في إزالة آثار الحرب وإعادة بناء ما دمرته عن عمد الجيوب الانفصالية.. وهي المسألة التي احتلت محوراً هاماً في خطاباته السياسية لمرحلة ما بعد حرب الانفصال. فقد دعا الرئيس إلى: (الآن وقد تحقق النصر وترسخت الوحدة حان الوقت لأن تتشابك الأيدي لتجاوز آثار ما خلفته الحرب وإحداث تنمية حقيقية في الوطن تماماً مثلما تشابكت كل الأيدي الشريفة للقضاء على الفتنة وتحقيق النصر، وحان الانطلاق نحو ميادين العمل والإنتاج لنبدأ تاريخاً جديداً للوطن اليمني..).

ومن المؤكد إننا إستقينا أهمية إفراد باب خاص بهذه الحقبة من الحقيقة التي أكدها الرئيس صالح باعتبار أن مرحلة ما بعد ٧ يوليو ١٩٩٤م هي مرحلة تاريخية جديدة بكل مفرداتها وخطوط عملها وتحولاتها الوطنية والقومية والعالمية، كما سنرى ذلك في الفصول القادمة.

الباب الثامن

علي عبدالله صالح
التحديات الجديدة لمسيرة الدولة الحديثة

علي عبد الله صالح

التحـديات الجديدة لمسيرة الدولة الحديثة

لم تكن الحرب الانفصالية عام ١٩٩٤م آخر التحديات التي تقف في طريق الرئيس علي عبد الله صالح في العقد الأخير من القرن العشرين- وإن كانت أعظمها وأخطرها- لكن من الواضح جداً ان الدولة اليمنية التي تحررت منذ عهد قريب من تبعات حقبة تشطيرية قاهرة، قد استعادت وضعاً طبيعياً تتداعى إليه جملة من الأبجديات التاريخية التي سيكون التعاطي معها بمثابة تكييفاً آلياً للظرف اليمني مع الواقع المفترض لدولة الوحدة ضمن ما تعنيه من ضرورات التحول نحو آفاق سياسية وفكرية واقتصادية واجتماعية تترجم من خلالها منطق البناء الحداثي للمجتمع والدولة اليمنية.

إن فلسفة الحكم الجديدة بما رافقها من تطلعات كبيرة للرئيس علي عبد الله صالح، وإصرار على ممارسة اللعبة السياسية من واقع الاستحقاقات الكاملة للدولة اليمنية، بعمقها التاريخي، ومركزها الاستراتيجي، ودورها الحضاري في صناعة الأحداث والمتغيرات إقليمياً ودولياً، إضافة إلى صفتها المرجعية العروبية القومية والعقائدية الإسلامية.. كلها جعلت طريق الحكم اليمني شاقاً، وحافلاً بالأحداث الصاخبة- وربما المفاجآت أيضاً- ولم يكن مقنعاً لبعض القوى السياسية الإقليمية أن بمقدور اليمنيين بلوغ موقع سيادي نافذ في معترك الساحة الدولية، ويعمل على فرض موازنات قوى جديدة قد يتخطى بها حسابات سابقة.

وعليه كانت مسئوليات دولة الوحدة على غير ما كان عليه الأمر في الثمانينيات، رغم انتقال الكثير من الملفات الوطنية إلى هذه المرحلة، والتي سيسعى الرئيس صالح إلى محاولة حسمها نهائياً فتكون المرحلة حقبة زاخرة بالقضايا والتحديات المختلفة التي سنمر على أهمها بإيجاز من أجل الوصول إلى استيعاب حقيقي لمهارة الرئيس صالح في قيادة الدولة اليمنية من خلال الاختبارات التي تعرضت لها مؤسسته السياسة في زمن المتغيرات الدولية الكبرى.

أولاً: الاحتلال الأرتيري لجزر أرخبيل حنيش

يعود الاهتمام بالعلاقات اليمنية- الإرتيرية بالنظر إلى كون إرتيريا- تؤسس مع سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية الحزام الأمني لليمن، وإن أي إخلال في قواعد هذه العلاقة يعني تغييباً للاستقرار الإقليمي لمنطقة دول البحر الأحمر والقرن الإفريقي، وبالتالي إعاقة نمو مسارات التنمية الوطنية لشعوب المنطقة، وتعزيز حالة الركود السياسي والاقتصادي والاجتماعي بما يجعلها نهباً للصراعات الدولية الكبيرة التي لا ترحم ضعيف.

وطبقاً لذلك المفهوم في علاقات دول إقليم البحر الأحمر والقرن الإفريقي توجهت اليمن نحو إنماء

دائرة علاقاتها الخارجية مع إرتيريا التي بدأت العلاقة معها تأخذ طابعاً أوضح منذ عام ١٩٧٤م. بمجيء نظام (ما نغستو هيلا ميريام) في أديس أبابا، واتخاذه مواقفاً عدائية في أول الأمر إزاء الكيان الصهيوني(١).

وفي عهد الرئيس علي عبد الله صالح قامت العلاقات على نحو مضطرد مع حركة النضال الإرتيري سُمح للحركة في ظلها استخدام بعض الجزر اليمنية في البحر الأحمر وعلى رأسها جزيرة حنيش الكبرى مراكزاً للتدريب، ومواقعاً لتخزين الأسلحة، وقواعد لانطلاق الثورة على أثيوبياً. وبعد سقوط نظام (هيلاميريام) في يوليو ١٩٩١م، وإقامة حكومة مؤقتة برئاسة (إسياسي أفورقي) زعيم الجبهة الشعبية لتحرير إرتيريا، اعترفت اليمن بالحكومة المؤقتة، كما وقعت مع أسمرة اتفاقية عسكرية لتبادل الخبرات في مايو ١٩٩٢م(٢). وبعد الاستفتاء وإعلان استقلال ارتيريا في ٢٥ مايو ١٩٩٣م شهدت العلاقات اليمنية- الإرتيرية تطوراً كبيراً إلى المستوى الذي شاع فيه الحديث عن علاقات شخصية متميزة بين رئيسي البلدين تتجاوز البروتوكولات الدبلوماسية بحيث صار كل منهما يفاجئ الآخر باتصالات وزيارات غير مقررة مسبقاً(٣).. وفي زيارة أفورقي لصنعاء في نوفمبر ١٩٩٤م أكد على أن (الدائرة الاستراتيجية للقرن الإفريقي لا تكتمل من دون اليمن..).

لكن ما لم يكن بالحسبان في مسار هذه العلاقة هو أن تتلقى الحامية اليمنية في جزيرة حنيش الكبرى في ١١ نوفمبر ١٩٩٤م إنذاراً خطياً من أحد الزوارق الإرتيرية بإخلاء الجزيرة بحجة تبعيتها لدولة إرتيريا. في الوقت الذي كانت اليمن قد منحت إحدى الشركات الألمانية ترخيصاً لإقامة مشاريع اقتصادية وسياحية في جزر أرخبيل حنيش(٤)..وفي ١٥ نوفمبر ١٩٩٥م حاولت القوات الإرتيرية السيطرة على الجزيرة لكن باءت المحاولة بالفشل.

ورغم التحرك السريع للدبلوماسية اليمنية، والتدخل الشخصي من قبل الرئيس صالح من خلال اتصالاته بالرئيس إسياسي أفورقي والدعوة لترسيم الحدود البحرية لم يمنع ذلك من تكرار ارتيريا لمحاولاتها وتصعيدها للموقف العسكري الذي انتهى بشن هجوم بحري واسع على الجزيرة في ١٥ ديسمبر ١٩٩٥م أفضى بعد ثلاثة أيام من القتال بسقوط الجزيرة بأيدي القوات الإرتيرية وأسر الحامية اليمنية البالغة نحو مائتي جندي بعد صدور الأوامر إليها بوقف إطلاق النار من قبل الرئيس صالح.

---

(١) السيد عليوة – سياسة اليمن في البحر الأحمر، السياسة الدولية، ص ١٠٢.
(٢) المؤتمر القومي العربي الرابع: حال الأمة، ص ٧١-٧٢.
(٣) صحيفة (الميثاق): مقال بعنوان (اليمن وارتيريا – استراتيجيات بناء مشروع التنمية الإقليمية وأمن البحر الأحمر) العدد (١٠٠٧) في ٢٢/٤/٢٠٠١م ص ٥.
(٤) مجموعة من الباحثين: اليمن والعالم، ص ٣٥٢.

الأيادي الخفية

في غضون بضعة أيام من التوترات السياسية والعسكرية في أرخبيل حنيش بدأت تجتمع خيوط وجود أيادي خفية تحاول تحريك الأحداث صوب ساحة دولية غير مستقرة في البحر الأحمر، بجانب التسبب بإرباك كبير لليمن على وجه الخصوص التي كانت قد خرجت لتوها من حرب انفصالية لم تلتئم جراحاتها بعد.

ومع أن أنظار الاستخبارات العسكرية اليمنية قد ذهبت في ظنونها إلى موضع آخر في بادئ الأمر، إلا أن قيادة الرئيس علي عبد الله صالح ظلت على قناعة كبيرة بأن المستفيد الأعظم من تصعيد الأحداث في إقليم البحر الأحمر هو الكيان الصهيوني الذي يحرص على التعايش في مناخات غير مستقرة لدول المنطقة (هذه الحقيقة مؤكدة في عدة خطابات لسيادته)، حيث أن (إسرائيل) سعت في أواخر عام ١٩٩٤م إلى استغلال ظروف الدولة الإرتيرية الحديثة العهد ومشاكلها المعقدة لتضع على طاولة الرئيس أفورقي جملة من المشاريع والمساعدات الاقتصادية والعسكرية مقابل الحصول على بعض التسهيلات العسكرية في مياه البحر الأحمر، الأمر الذي لقي ترحيباً عند العديد من القيادات الحكومية الإرتيرية، وساندت الرئيس أفورقي على التورط ببعض الاتفاقيات السرية مع (إسرائيل) فازت منها ببضع قواعد عسكرية في مجموعة من الجزر الإرتيرية في مقدمتها جزيرة (دهلك)(٥).

وتأكد لدى صناع القرار السياسي اليمني وقوف الكيان الصهيوني خلف التطورات الأخيرة من خلال تصعيد الجانب الإرتيري للأعمال الحربية ضد الجزر اليمنية عقب توجه أسياسي افورقي إلى (تل أبيب) في نهاية نوفمبر ١٩٩٥م، ومن ثم حصوله على صفقة أسلحة (إسرائيلية) حديثة مؤلفة من ست طائرات هليكوبتر طراز (بلاك هوك ودولفين)، وطائرة واحدة طراز (عربة) خاصة بمهمات الاستطلاع البحري، ومنظومة رادار بحري، ومجموعة صواريخ بحر/ بحر طراز (جبرائيل) وستة زوارق بحرية طراز (ريشيف و سعر) تم استخدامها في الهجوم الإرتيري على جزيرة حنيش الكبرى، الذي تولى قيادته ضابط (إسرائيلي) أيضاً يدعى (مقدم طيار مايكل دوما) (٦).

وقد كشفت التقارير (الإسرائيلية) بعد انتهاء الأزمة بان سيطرة إرتيريا على جزيرة حنيش تندرج في إطار استراتيجية إقليمية وقائية تنفذها (إسرائيل) تحسباً لتهديدات سودانية ويمنية محتملة تعرض الملاحة الدولية في البحر الأحمر للخطر أو تغلق منافذ الوصول لميناء (إيلات) عبر بوابة باب المندب على غرار ما قامت به اليمن عام ١٩٧٢م(٧).

---

(٥) + تقرير منظمة الوحدة الإفريقية عن التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا، صادر بتاريخ ١٩٩٥م.
(٦) علاء سالم: النزاع اليمني- الإرتيري حول أرخبيل حنيش السياسية الدولية، العدد ١٢٤، ص ١٦٨.
(٧) إجلال رأفت: القرن الإفريقي، أهم القضايا المثارة، المستقبل العربي، العدد ٢١٨، ص ٧٦.

وبجانب الكيان الصهيوني حاولت قوى إقليمية ودولية اللعب على أوراق الأزمة اليمنية — الإريتيرية فقد تحركت المملكة العربية السعودية لاستغلال ظروف الأزمة في ممارسة مزيداً من الضغوط على الحكومة اليمنية بشأن المسائل الحدودية العالقة؛ فقد ترددت أنباء عن قيام السعودية بتزويد إرتيريا معدات وأسلحة بحرية عبر ميناء (جدة)، شملت على (٦٨) زورقاً حديثاً، و (٢٨) شاحنة مرسيدس موديل ١٩٩٥م، وعدداً من الحاويات المغلقة التي لم يعرف ما بداخلها، إضافة إلى معدات بحرية أخرى مختلفة(٨).

ومن جهة أخرى فإن واشنطن بذلت جهداً مكشوفاً لتدعيم الموقف الإرتيري وتشجيع أطماعه، وفي عرقلة المبادرة الفرنسية لحل النزاع ضمن استراتيجياتها الدولية القاضية بالحد من النفوذ الفرنسي في عنق البحر الأحمر.. ثم تطور الأمر إلى تحرك الأسطول البحري الفرنسي من قواعده في جيبوتي (مايوتي- لا ربونيون)، وتحرك جزء من القوات البحرية الأمريكية المرابطة في المحيط الهندي بقاعدة (ديغوغارسيا) تأهبا لأي تطورات محتملة قد يجنح إليه النزاع اليمني الإرتيري(٩).

وعلى صعيد آخر، فإن تقلب الموقف الإرتيري سريعاً وعدم استقراره على مفهوم واضح لعدوانه العسكري الذي امتد إلى جزر أخرى في الأرخبيل كشف عن حقيقة وجود جناح متشدد بين القيادات الحكومية الإرتيرية يغذي الأزمة مع اليمن ويحرص على تصعيد المواجهات العسكرية وتوسيع دائرتها، بما من شأن تلك القيادات أن تمثل مركز التأثير الخارجي في مؤسسة الحكم الإرتيرية .. وهو الأمر الذي زج بقيادتي البلدين في مواقف محرجة للغاية خصوصاً وأن ثقة صنعاء بنظام أسمرة كانت كبيرة للغاية إلى درجة وصف سفير اليمن في إرتيريا للحدث بقوله: (الموضوع فيه تضخيم، وبأن ما حدث زوبعة في فنجان) (١٠)، مما جعل التطورات اللاحقة تأخذ تفسيراً عكسياً لدى القوى الوطنية اليمنية بأنها نتائج طبيعية لتهاون الحكومة في معالجة الوضع في مظاهره الأولى المصغرة.. من غير أن تكون هذه القوى على أية دراية بحلقات النزاع الأخرى، التي تحرك الأحداث عن بعد وتسعى إلى جر الطرفين إلى أتون حرب واسعة تلحق الضرر بمصالح الدول الكبرى المارة عبر هذا الممر الملاحي الدولي، والذي سيستدعي آنذاك نزول قوات دولية على هذه الجزر تحت شعار حماية المصالح الدولية أو الأمن الملاحي العالمي في مياه البحر الأحمر.

---

(٨) صحيفة (القدس العربي) اللندنية، العدد (٢١٥٠) الصادر بتاريخ ١٩٩٨/٤/٨م.

(٩) رائد بحري محمد صالح العلفي: دور اليمن وعمان في أمن البحر العربي (بحث عسكري سري غير منشور)، ص٦٦-٦٧. تشمل القوة الفرنسية في جيبوتي على (٣٤٠٠) فرد موزعين على فوج مشاة (مرينز بحري) وكتيبة معاونة ووحدة نقل جوي.. ويعتبر وجودها شكلي استعراضي وغير مخيف بالنسبة لدولة المنطقة.. أما فيما يخص قاعدة (ديغوغارسيا) الأمريكية في المحيط الهندي فتعد القاعدة الرئيسية والأخطر في مسرح عمليات المحيط الهندي والبحر العربي وتقع على مسافة (٢٧٠٠) كم جنوب شبه الجزيرة العربية، وتضم عدداً كبيراً من القوات البحرية وكميات هائلة من أسلحة الدمار الشامل، وهي المرجع الرئيسي للقوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي.

(١٠) صحيفة (الشرق الأوسط) اللندنية، العدد (٦١٩٨) بتاريخ ١٩٩٥/١١/١٧م.

إدارة الحرب من خنادق الدبلوماسية

تأكدت مهارة الرئيس علي عبد الله صالح في إدارة الأزمات الدولية من خلال الطريقة التي واجه بها التحدي الإرتيري من خلال القنوات الدبلوماسية ولغة الحوار والتفاوض بنفس طويل، انتهاءً بالتحكيم الدولي.

ففي اليوم التالي لأول محاولة إرتيرية للاستيلاء على حنيش الكبرى في ١٥ نوفمبر ١٩٩٥م أجرى الرئيس صالح اتصالاً هاتفياً مع الرئيس أفورقي مشدداً على ضرورة ترسيم الحدود في إطار الأسس والمبادئ العامة للقانون الدولي كما اقترح عقد اجتماع بين وزيري خارجية البلدين لتسوية أي خلاف يتعلق بملكية جزيرة حنيش.. وبالفعل بدأت المفاوضات في الثاني والعشرين من نوفمبر في صنعاء، وكان فيها وزير خارجية إرتيريا بطرس سلمون على موقف نقيض تماماً من تأكيدات الرئيس أفورقي المطمئنة، فقد صرح سلمون فور وصوله لمطار صنعاء بلغة غير مهذبة (جئنا فقط نطلب من اليمنيين أن يخرجوا من جزيرة حنيش الإرتيرية) (١١).

فشلت مفاوضات صنعاء ومفاوضات أسمرة أيضاً وتلقى الرئيس صالح رسالة من نظيره الإرتيري تضمنت توسيع نطاق الخلاف ليشمل جزر الأرخبيل كلها، وبات مؤكداً للقيادة اليمنية أن أسمرة تستخدم المفاوضات لتكسب الوقت ولتنفذ مخططاً مدفوع الثمن إسرائيلياً لاحتلال جزيرة حنيش في ١٥ديسمبر ١٩٩٥م ثم لتناور بالمفاوضات مجدداً لاكتشاف قدرة اليمنيين على إثبات ملكيتهم لجزر الأرخبيل.

اتخذت صنعاء موقفاً حازماً جداً عقب سقوط الجزيرة بيد القوات الإرتيرية، فقد رفض الرئيس صالح اللقاء بأفورقي عبر مبادرة وساطة أثيوبية حملها إلى صنعاء وزير الخارجية الإثيوبي (سيوم ميسفن) في ٢١ ديسمبر ١٩٩٥م، واشترط الرئيس صالح إخلاء جزيرة حنيش الكبرى وإطلاق سراح الأسرى اليمنيين (١٢).

وكما هو معروف عن الرئيس علي عبد الله صالح في حرصه على حشد الموقف العربي الدولي في مواجهة التحديات الخارجية، فإنه عقب سقوط الجزيرة مباشرة أوفد مبعوثيه إلى بعض الدول العربية لشرح الموقف اليمني فأرسل عبد العزيز عبد الغني إلى السعودية، وعبد الكريم الإرياني للإمارات وعمان، وعبد الوهاب الآنسي لقطر والبحرين، ويحيى حسين العرشي إلى المغرب وليبيا وتونس وموريتانيا والجزائر، وعبد الله أحمد غانم إلى الأردن، ويحيى المتوكل إلى سوريا، ومحمد سالم با سندوة إلى الكويت، وعبد السلام العنسي إلى السودان.. كما قام الرئيس صالح بزيارة القاهرة في ١٢ يناير ١٩٩٦م لإنعاش الدور المصري في تسوية الأزمة (١٣). وفي الوقت نفسه كان الرئيس قد أجرى

---

(١١) د. عبد الكريم الإرياني- نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية اليمني، كلمته أمام مجلس النواب في جلسة سرية بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٣٠م (أنظر المحضر التفصيلي للجلسة رقم ٣/٢/٢/١، ص٨-٩).

(١٢) صحيفة (الثورة)، صنعاء، العدد (١١٣٦٦) بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٥م.

(١٣) صحيفة (الحياة) اللندنية، العدد (١٢٠١٢) بتاريخ ١٩٩٦/١/١٣م.

عدة اتصالات هاتفية مع دول أجنبية صديقة في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية الأزمة على أمل ممارسة الضغط على الجانب الإرتيري في العدول عن عدوانه.

على إثر ذلك النشاط الدبلوماسي المحموم، والحركة السريعة المتعددة الاتجاهات، أخذت الساحة الدولية تتفاعل مع المسألة اليمنية إيجابياً، فتقدمت إثيوبيا بمبادرة مؤلفة من ثلاثة خيارات وافق الرئيس صالح منها على مقترح إحالة القضية لمحكمة العدل الدولية(١٤). وفي ٢٩ديسمبر ١٩٩٥م زار الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي صنعاء، واقترح قيام فرنسا بدور الوسيط لتسوية النزاع، وفي ٢٦ يناير ١٩٩٦م رحب الرئيس صالح رسمياً بجهود الوساطة الفرنسية(١٥)، وفي نفس اليوم وصل وزير خارجية مصر عمرو موسى يحمل وساطة مصرية لطرفي النزاع.. وكان رد الإرتيريين على وساطتي إثيوبيا ومصر سلبياً للغاية، والأمر الذي أكد مصداقية صنعاء في إدعائها بتعنت الطرف الإرتيري، وكذلك ولد تعاطفاً دولياً مع الجانب اليمني كان أحد مظاهره أن أحجمت جيبوتي في منتصف شهر إبريل ١٩٩٦م عن تسليم إرتيريا بعض السفن والقطع البحرية التي باعتها أديس أبابا لأسمرة(١٦). وجاء هذا الموقف بعد زيارة نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي لجيبوتي مبعوثاً من الرئيس صالح.

لقد عمل الرئيس علي عبد الله صالح على إدارة الأزمة من خلال المعسكر الدبلوماسي وقنوات الحوار مع مختلف مراكز القوة والتأثير في المجتمع الدولي والذي دفع في آخر الأمر إلى تغليب الخيارات اليمنية لفض النزاع بالتحكيم الدولي. ففي ٢١ مايو ١٩٩٦م احتضنت العاصمة الفرنسية باريس مراسيم التوقيع على مسودة اتفاق المبادئ بين الجمهورية اليمنية ودولة أرتيريا والذي أقر التزام اليمن رسمياً بالتخلي عن استخدام القوة واتباع الوسائل السلمية لتسوية النزاع، وكذلك إنشاء محكمة تحكيم تتألف من خمسة قضاة يحال إليهم أمر البت في النزاع استناداً إلى قواعد القانون الدولي، ومن ثم رسم الحدود البحرية بين البلدين، ومنح فرنسا حق مراقبة أي نشاط أو تحرك عسكري.

عقب ذلك أصدر مجلس الأمن الدولي بياناً في ٢٦ أغسطس ١٩٩٦ دعا فيه الطرفين إلى الامتثال لاتفاق المبادئ والامتناع عن استخدام القوة. وفي ٩أكتوبر ١٩٩٨م أصدرت المحكمة قرارها النهائي الخاص بالمرحلة الأولى، وقضى بملكية اليمن لجزر أرخبيل حنيش البالغ عددها (٤٣) جزيرة يمنية، بما فيها جزر حنيش وجبل زقر المتنازع عليها.

وفي الأول من نوفمبر ١٩٩٨م قامت إرتيريا بتسليم الجزيرة للقوات اليمنية تنفيذاً لحكم المحكمة، كما قام أفورقي بزيارة اليمن في نوفمبر ١٩٩٨م في مبادرة لتنقية أجواء العلاقات الثنائية بين البلدين

---

(١٤) علاء سالم: النزاع اليمني — الإرتيري حول أرخبيل حنيش، السياسة الدولية، العدد ١٢٤، ص١٥٧.
(١٥) صحيفة الثورة، صنعاء، العدد (١١٣٧١) بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٣٠م.
(١٦) صحيفة (القدس العربي) اللندنية، العدد (٢١٦٢) بتاريخ ١٩٩٦/٤/٢٢م.

وفي ١٧ ديسمبر ١٩٩٩م صدر حكم المرحلة الثانية القاضي بترسيم الحدود الملاحية بين الطرفين (١٧) وفي ١٧ إبريل ٢٠٠١م زار الرئيس صالح العاصمة الارتيرية أسمرة ليطوي ملفات الماضي ويصفها بأنها (سحابة صيف انتهت) (١٨)، وليوقع الطرفان أثناء الزيارة عدداً من الاتفاقيات والمشاريع المشتركة التي من شأنها توثيق علاقات الشعبين ورفع درجة أمن واستقرار الإقليم بأكمله، وبالتالي تفريغ فرص النهوض والتنمية في ظل ما تهيأت من فرص ومناخات مناسبة جداً لأي مشاريع تنموية وطنية.

الرئيس.. عبور خنادق الأزمة

لا يمكن مقارنة حرب الجزر اليمنية مع إرتيريا مع أية حرب أو نزاع آخر سبق أن شهدته ساحة الجمهورية اليمنية، فهي التجربة الأولى في عهد الثورة التي يواجه فيها اليمنيون تحدياً خارجياً بهذا الحجم والنوع، لذلك كانت ردود الفعل الرسمية والشعبية على قدر كبير من التفاوت والتباين في الرأي حول سبل معالجة الأزمة والحد من مخاطرها.

ففي الوقت الذي احتلت الحكمة فحوى السلوك السياسي الرسمي، وعمد الرئيس صالح إلى التروي وضبط النفس، ومراجعة حسابات الأزمة بدقة وبعد نظر .. اندفعت قوى جماهيرية شعبية كبيرة باتجاه الحلول العسكرية، واستخدام القوة في استعادة الحق اليمني المغتصب، متأثرة بزهو انتصاراتها العظيمة، في حرب الردة والانفصال صيف عام ١٩٩٤م، ومنساقة خلف العديد من التحليلات السياسية والعسكرية التي روجتها وسائل إعلام أحزاب المعارضة وأخرى خارجية والطابور الخامس في الشارع اليمني.

فقد لعبت تلك القوى دوراً أساسياً في حشد رد فعل شعبي مناوئ للسياسة الحكومية، يتهم الدولة بالتخاذل والتفريط بالجزر اليمنية، ويطالب بتشكيل حكومة جديدة قادرة على حماية الأرض والعرض والسيادة الوطنية(١٩). فالقضية – على الصعيد الداخلي- أخذت في بعض مراحلها طابعاً آخر تم تجييره في حسابات حزبية محدودة غير خاضعة لأية معايير استراتيجية للسياسات القائمة آنذاك.

على سبيل المثال- اغتنم حزب التجمع اليمني للإصلاح ردود الفعل الشعبية الغاضبة من العمل العدواني الإرتيري للتقليل من شأن قدرات تنظيم المؤتمر الشعبي العام في قيادة الدولة اليمنية أو حجم استعداده للتضحية من أجل الوطن رغم أن حزب الإصلاح كان يمثل الشريك الوحيد للمؤتمر الشعبي في الحكم ويشاطره المسئوليات والمناصب إلى حد ما، لكنه لجأ إلى المناورة السياسية من نفس الخندق الذي كان الحزب الاشتراكي يهاجم منه المؤتمر ويحمله تبعات الأزمات بينما كانا يتقاسمان مراكز

(١٧) صحيفة الثورة، صنعاء، العدد (١٢٨٢٥) بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٩٩م.
(١٨) صحيفة الميثاق، العدد (١٠٠٧) بتاريخ ٢٣/٤/٢٠٠١م.
(١٩) صحيفة الرأي العام، صنعاء، العدد (٤٥٨) بتاريخ ٢٠/٨/١٩٩٦م.

الحكم بالمناصفة. فحزب الإصلاح طوال الأزمة مع إرتيريا كان يدق طبول الحرب بأعلى أصواتها، ويؤلب الرأي العام على الرئيس صالح والمؤتمر الشعبي العام من خلال منابر المساجد والمعاهد العلمية وصحيفة « الصحوة» الناطقة بلسانه، والتجمعات الجماهيرية، وحذا به الأمر إلى توزيع أشرطة تسجيل تضم مجموعة من الأناشيد بعنوان (يا حنيش الكبيرة أنت أغلى جزيرة) (٢٠).

هذا النشاط السياسي المحموم، والخطاب الإعلامي المركز حمله التجمع اليمني للإصلاح كأحد رهاناته السياسية على تقويض نفوذ وشعبية المؤتمر الشعبي العام في فترة يجري فيها الحديث والاستعداد لانتخابات برلمانية ثانية. كما أن المؤتمر الشعبي العام كان قد أبدى استياءً شديداً من استغلال الإصلاح للحقائب الوزارية الممنوحة له على نحو سيئ للغاية يكرس بها مفاهيم الانتهازية الحزبية، مما ترجم معنى فض الإئتلاف في المرحلة المقبلة.. وعلى هذا الأساس كرس الإصلاح كل طاقاته لجعل مشكلة جزيرة حنيش كقميص عثمان تماماً.. يلوحون به طلباً للانتقام، فيما لمآرب أخرى.

إن الضغوط التي مورست على القيادة السياسية اليمنية لم تكن في جميعها ذات صفة جماهيرية شعبية، بل كان بين صفوف حكومة عبد العزيز عبد الغني من يعطي الأولوية للخيار العسكري، ولربما امتدت الضغوط الجماهيرية إلى بعض الرموز الحكومية، وأثرت في موقفها بعض الشيء خصوصاً مع افتضاح سياسة التسويف والمماطلة التي اعتمدتها الحكومة الإرتيرية(٢١).

ربما تعلقت الجماهير اليمنية أثناء الأزمة بالمقولة الشهيرة (ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة) لكن الرئيس صالح رجح هذه المرة العمل بالمقولة (البصر غلب القوة) .. ففي بادئ الأمر كان استخدام القوة يمثل بديلاً على طاولة الرئيس صالح، ولطالما ظل يرفض الخوض في أي حوار مع الرئيس أسياسي أفورقي قبل انسحاب القوات الإرتيرية من جزيرة حنيش الكبرى.. وطبقاً للحسابات العسكرية كانت اليمن في وضع أقوى يؤهلها للقيام بنشاط عسكري جوي مكثف يجبر القوات الإرتيرية على إخلاء الجزيرة، إلا أنه لا يقدم حلاً نهائياً للمشكلة، وسيواصل الإرتيريون نشاطهم العسكري في المياه الدولية اليمنية والتعرض للجزر اليمنية من حين لآخر. خاصة وأن الأسطول البحري اليمني قد تم تدميره نهائياً في حرب صيف عام ١٩٩٤م ولم تعد تمتلك أي زورق أو معدات عسكرية بحرية(٢٢).

وقدر الخبراء اليمنيون تكاليف العمل العسكري لتحرير الجزيرة بما يقارب المليار دولار، وهي تكلفة عالية جداً في سياق الأزمة الاقتصادية الحادة التي تقصم ظهر البلاد من جراء الآثار التي خلفتها حرب الخليج الثانية وحرب الانفصال.. إذ لم يعد بمقدور الميزانية اليمنية تحمل أي عبء إضافي مهما كان عنوانه .

---

(٢٠) شهدت هذه المواقف بنفسي من خلال إقامتي الدائمة في اليمن منذ عام ١٩٩١م وحتى هذه الساعة، وأثناء أزمة حنيش كنت متابعاً للتطورات أولاً بأول وعلى اتصال بعدد من العناصر القيادية في حزب الإصلاح، وعلى تماس مع أنشطتهم السياسية المختلفة.

(٢١) كثير من أعضاء البرلمان وبعض الوزراء من خارج كتلة المؤتمر الشعبي العام أخذت في تلك الفترة إن لم تعارض الموقف الرسمي فإنها كانت تشكك فيه وغير واثقة من مدى نجاحه أو جدواه.

(٢٢) تقرير وزير الدفاع اليمني أمام مجلس النواب في جلسة يوم ١٩٩٥/١٢/٣١م.

ليست هذه الأسباب وحسب ما دفع الرئيس صالح للأخذ بالخيارات السلمية بل أن ما عرف به من قدرات على استقراء خفايا الأمور وأبعادها المستقبلية كشفت عن خيوط تآمر إقليمي ودولي يهدف إلى جر اليمن إلى حرب طويلة الأمد يقف على طرفها الآخر العديد من الخصوم الكبار والقوى الإقليمية التي يسعدها استنزاف الموارد اليمنية وإضعاف دائرة حكم الرئيس علي عبد الله صالح الذي ظهر على مسرح الأحداث كقوة إقليمية وقومية رائدة في منطقة الشرق الأوسط.. وكان أي تورط يمني في حرب جديدة يعني نجاح تلك القوى في استدراج الرئيس صالح إلى كمين خطير، تم نصب فخاخه بذكاء شديد، ويعني أيضاً إخماد جذوة البناء الوطني اليمني إلى أجل غير مسمى .. وقد كشفت الأحداث أن القوى المتآمرة استطاعت في مطلع الأزمة من تحقيق اختراق ملموس في القاعدة الجماهيرية اليمنية بفعل بريق الأموال الطائلة الممنوحة لرموز في الحركة الإسلامية والتيار القبلي للضغط على القيادة اليمنية ودفعها للقبول بالخيار العسكري.

ومن وجهة نظرنا، كان نجاح الرئيس علي عبد الله صالح في عبور تلك الخنادق القاتلة، وعدم استسلامه لضغوط الرأي العام وبعض القيادات الحكومية، وتمسكه بالثوابت الاستراتيجية الخارجية لأسلوب الحوار والتفاوض في حل المشكلة، يعتبر التجربة الأكثر صعوبة في تاريخه السياسي، والموقف الأعظم ذكاء وحنكة وحكمة من بين جميع المواقف التي شهدها عهده، لأنه تفوق فيه على العديد من العقول السياسية الخطيرة التي كانت تدير لعبة الشرق الأوسط وفي مقدمتها العقلية الصهيونية الخبيثة.

فإذا كان انتصار السابع من يوليو ١٩٩٤م قد تقاسمه مع أبناء شعبه من مدنيين وعسكريين. فلا شك إن انتصاره باستعادة جزر أرخبيل حنيش لا يمكن عدّه إلا انتصاراً رئاسياً بلا منازع.

ثانياً : الخلافات الحدودية

تنظر القيادة اليمنية إلى المسائل الحدودية مع دول الجوار من واقع ثوابت إعادة صياغة الفلسفة الفكرية للدولة اليمنية المعاصرة.. ويتم فهمها على أساس من الأهمية المترتبة على الأنماط المتميزة من علاقات دول الإقليم مع بعضها البعض، وأثر ذلك في بناء السلام الإقليمي، وتنمية الموارد الاقتصادية والبشرية لشعوبه، وصياغة سياسات موحدة ومواقف متوازنة إزاء المتغيرات الدولية والتطورات ذات العلاقة بمستقبل شعوب الإقليم الجغرافي لليمن وجيرانها.

فالرئيس علي عبد الله صالح حرص منذ أوائل عهده على إرساء نماذج مختلفة من العلاقات مع جيرانه أولاً ومع بقية دول العالم ثانياً.. ولكن بعيداً عن الأنماط التبعية التي كانت سائدة من قبل، ومن غير تجاهل لسيادة الغير أو كينونته السياسية والسيادية مهما عظمت أو صغرت أو تذبذب وضعها.. فهو يرى أن اليمن ضمن إطارها الجغرافي الإقليمي تكون في وضع أفضل وأقوى مما لو عزلت نفسها عن الآخرين، ونأت بسياساتها بعيداً عن توجهات دول المنطقة، ويبرر ذلك على أساس النظرة

التكاملية والتكافلية الشاملة لدول المنطقة، وطبيعة التأثير والتأثر لبعضها البعض بحكم الامتداد الجغرافي والاحتكاك التلقائي للشعوب، فضلاً عن اعتبارات تشكيل العمق الاستراتيجي لكل طرف مع بقية الأطراف في الإقليم.

وفي الحقيقة إن مراجعة الأدبيات السياسية للرئيس علي عبد الله صالح تكشف بعداً فلسفياً راقيا في مضمار المحاور البنائية للعلاقات مع دول الجوار، وإن المسألة تتجاوز المفاهيم الضيقة لترسيم الحدود الجغرافية إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير .. فترسيم الحدود مع سلطنة عمان أو السعودية أو إرتيريا لا تتعدى أن تكون تكتيكاً آلياً لإبطال ذرائع وإسقاط حجج قد تتحول في فترة ما مصدراً لإشعال فتنة، وتعكير صفو علاقة تاريخية طويلة(٢٣) .. وبالتالي فإن هذه الفتن الحدودية ستنعكس سلبياً على طبيعة وحجم مصالح البلدين، وغالباً ما تستغلها أطراف انتهازية نفعية تعمل على تغذيتها وتأجيج جذوتها على نحو خبيث خدمة لتجار الحروب وسماسرة السلاح.

وفي مختلف المناسبات نجد أن الرئيس صالح يراهن على الاستقرار والسلام كعامل رئيسي لنهوض الدول باقتصادياتها وتنمية شعوبها، وحماية سيادتها الوطنية أيضاً، فهو يرى في عوامل الاستقرار أسباباً لإقامة علاقات دولية صادقة وواضحة، ومن ثم خلق المزيد من فرص تبادل المصالح وتشابكها بالقدر الذي يعود بالنفع على أبنائها، سواء من خلال تحسين مستوياتهم المعيشية أو حصولهم على القدر الأكبر من الخدمات الحكومية الصحية والتعليمية والاجتماعية وغيرها(٢٤).

ومن جهة أخرى فإن الخلافات الحدودية غالباً ما تكون ظرفاً ملائماً جداً لأي قوى أجنبية خارجية طامعة للمزايدة السياسية والتدخل بشئون دول المنطقة تحت مختلف المسميات، ومن ثم تعريض سيادة وأمن شعوبها للخطر، أو على أقل تقدير لضغوط خارجية لا تخدم مصالح أي طرف كان من أطراف النزاع.

إن الرئيس صالح إذ يحدد هذه المنهجية الفكرية في رؤيته لمسألة الخلافات الحدودية فإنما ينطلق من واقع قراءات ذكية لحيثيات الصراع الدولي، ونشأته التاريخية وانعكاساته على الساحة العربية .. ولذلك فهو يتوخى الحذر من أي تطور قد يسلب المنطقة أمنها واستقرارها، ويقول في ذلك الأمر:

(إن بلادنا ضد كل أنواع الأعمال التي من شأنها تهديد الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة لأن من شأنها توفير الذرائع للآخرين للتدخل في شئونها تحت أي مسمى كان، وإن كان ذلك حماية الملاحة الدولية.. أو السلام في المنقطة..)(٢٥).

وفي السياق ذاته نجد أن الرئيس صالح ينطلق أيضاً من دور مسئول وواع لتذليل معوقات السلام الناشئة عن الخلافات العربية- العربية والتي تترتب عنها مخاطر جمة على الأمن القومي العربي،

---

(٢٣) انظر حديث الرئيس علي عبد الله صالح لصحيفة الرأي العام الكويتية بتاريخ ١٩٨٥/٨/٤م.
(٢٤) البيانات السياسية للرئيس علي عبد الله صالح في أعياد الثورة اليمنية، ص٢٧٧.
(٢٥) الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس علي عبد الله صالح، المجلس الخامس، ص ٢٠٦.

ففي حديث له يقول: (إننا نعمل باستمرار وبالتعاون الصادق والمسئول مع كل الأشقاء من أجل إنهاء مظاهر الشقاق والاختلافات.. إدراكاً منا لأبعاد المخططات التي تحاك ضد أمتنا العربية وتهدد وجودها..)(٢٦).

إذن تصبح مسألة تصفية القضايا العالقة في ملفات الحدود ضرورة ملحة، ربما يفهم البعض على إنها تكريساً للتجزئة الاستعمارية لكن على ضوء ما عرجنا عليه فيما سبق تصبح أية دعوة لإغلاق الملفات الحدودية بمثابة إسقاط للغايات الاستعمارية المرادة من التخطيط الحدودي، والتي تحرص على إبقاء ملفاتها مفتوحة على الدوام، وتحول دون أي تقارب أو تعاون مشترك، أو تكامل عربي قومي.. وهو الأمر الذي أعطته القيادة اليمنية اهتماماً خاصاً إلى الدرجة التي أكدها (الميثاق الوطني) بأن تكون أولوية العلاقات اليمنية الخارجية لعلاقاتها مع دول شبه الجزيرة العربية(٢٧)، وهو ما سعى الرئيس صالح إلى ترجمته عملياً بعد أن استتبت له الأمور، وتهيأت مناخات الساحة الوطنية للقيام بدور خارجي طليعي في هذا الإقليم.

ترسيم الحدود مع سلطنة عمان

لأسباب كثيرة تسلط القيادة اليمنية عناية فائقة على طبيعة العلاقات مع سلطنة عمان وأهمية المسار الذي تتشكل عليه- سلباً أو إيجاباً فاليمن وعمان يمثلان امتدادات جغرافية وتاريخية وقومية لبعضهما البعض، ولا يمكن بأي حال من الأحوال استبعاد أي منهما عن تأثير الأخر أو انعكاس تطورات ساحته الداخلية عليه بصورة مباشرة وفعالة.

وهناك عوامل جيوبوليتيكية مضافة تدفع بهذه العلاقات نحو ضرورات استراتيجية لإنماء صيغها وأنماطها على أطر عصرية تتوافق الطبيعة الاستراتيجية التـي تحتلها إقليمياً ودوليـاً، فالبلدان يقعان على تخوم منطقة تمتلك ما يقارب ٦٥٪ من الاحتياطيات البترولية في العالم، وينفردان بالساحل الآسيوي للبحر العربي الذي يربط ثلاث قارات وتمر عبره الصادرات والواردات الأوروبية الأمريكية، حيث يقترب الخط الملاحي الدولي من الساحل اليمني بمسافة (٤٥) ميلاً بحرياً تقريباً مما يجعله مع سلطنة عمان نفوذاً متحكماً بكل السفن وناقلات النفط المتجهة من الخليج العربي إلى أوروبا وأمريكا(٢٨).

ومن ناحية أخرى فإن البحر العربي طبقاً لخصائصه الهيدروغرافية والجيومائية يمتاز بطول سواحله قليلة التعرجات وقدرتها على التحكم بمنافذ استراتيجية كمضيق باب المندب ومضيق هرمز، إضافة إلى الجزر الواقعة ضمنه والتابعة لليمن وعمان.. كلها تجعل منه مسرح عمليات بحري مثالي

(٢٦) خطاب الرئيس علي عبد الله صالح بالعيد ٢٢ لثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٨٤م. (انظر البيانات السياسية.. مصدر سابق، ص ٦١).
(٢٧) الميثاق الوطني، الباب الخامس، ص٩٢.
(٢٨) رائد بجري / محمد صالح العلفي: دور اليمن وعمان في أمن البحر العربي، بحث عسكري سري غير منشور، ص ٢٨.

في أي مخطط عسكري ضمن الأطر الأمنية القومية العربية(٢٩)..ولعل متغيرات الساحة الدولية وما تبعها من تواجد عسكري أجنبي بالمنطقة دفع القيادة اليمنية- على وجه الخصوص- للبحث جدياً في تفعيل استراتيجيات أمنها الملاحي في البحر العربي والذي يفرض عليها بحث الأمر مع سلطنة عمان التي تناصفها نفس المسئوليات وتكوّن امتدادها الطبيعي.

ومن الثابت تاريخياً إن علاقة اليمن بعمان قد شابها الكثير من التوتر والاختلالات في الماضي وبالذات إثر تأسيس (الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي) عام ١٩٦٥م، والتي وجدت فيما بعد بنظام الشطر الجنوبي من اليمن ما يجعلها قوة مؤثرة تفتح مصاريع المواجهة العسكرية على الحدود مع عمان، والتي بلغت أوجها في منتصف السبعينيات.

وحدث أول انفراج بين الفرقاء بعد وساطة كويتية- إماراتية أسفرت عن توقيع اتفاق مبادئ لتطبيع العلاقات في (٢٧ أكتوبر ١٩٨٢م) يبدأ سريانه اعتباراً من الخامس عشر من شهر نوفمبر وبموجب ذلك الاتفاق تشكلت لجنة فنية لترسيم الحدود، بدت ظروف عملها غير مشجعة وتنقصها الشفافية، مما أحال دون استمرار عمل اللجنة ومن ثم توقفها عام ١٩٨٦(٣٠).

وبعد نجاح الرئيس علي عبد الله صالح في توحيد شطري اليمن في ٢٢مايو ١٩٩٠م أولى عناية خاصة للملفات المرحلة من زمن التشطير، وفي مقدمتها ملفات الحدود مع دول الجوار.. ويمكن النظر إلى هذه الخطوة على كونها واحدة من ردود الفعل اليمنية السريعة على الخارطة السياسية التي أفرزتها أحداث ما بعد الثاني من أغسطس ١٩٩٠م، والتي طالما ظل الرئيس صالح يعتبر توسيع قواعد التواجد الأجنبي العسكري في المنطقة بمثابة ضرب لاستراتيجيات الأمن القومي العربي، وكسلوك غير حكيم ما كان ينبغي الإقدام عليه مع وجود البدائل الآمنة لتجاوز خنادق الأزمة.

يبدو لنا إن استئناف الرئيس صالح لمشروع ترسيم الحدود مع سلطنة عمان في هذه المرحلة الحرجة بالذات من مسيرة العلاقات الخارجية اليمنية التي تصدعت كثيراً مع الدول الصديقة، وتشرخت إلى حد ما مع دول شبه الجزيرة العربية والخليج العربي على أثر الموقف اليمني في حرب الخليج الثانية، كان مستنداً بصورة رئيسية إلى عوامل اجتماعية تاريخية تمد جسور روابط وثيقة بين الشعبين اليمني والعماني قبل كل شيء، ومن ثم إلى علاقاته الشخصية المتينة مع السلطان قابوس بن سلطان، التي غالباً ما يجري الحديث عنها في الأوساط الشعبية اليمنية، ويصفها الكثيرون بعبارة (علاقات أخوية حميمة) .. الأمر الذي يفسر استغراق مباحثات ومفاوضات الطرفين حول الحدود مدة لا تتجاوز الشهرين فقط.

فقد بدأت المفاوضات في شهر سبتمبر ١٩٩١م باجتماع اللجان الفنية المشتركة بين البلدين وإدخالها تعديل محدود على اتفاقية عام ١٩٦٥م الحدودية، جرى وصفه بأنه تعديل تكتيكي لمعادلة

---

(٢٩) محمد صالح العلفي، مصدر سابق، ص١١٨.

(٣٠) د. أحمد زين عيدروس اتفاق المبادئ بين اليمن الديمقراطية وعمان في ضوء القانون الدولي، ص١٤-١٥.

مواقف الطرفين والحيلولة دون ظهور أي طرف بمظهر المنتصر أو المهزوم.. وبناء على ذلك التفاهم تم التوقيع على اتفاق ترسيم الخط الحدودي بين البلدين في أكتوبر ١٩٩٢م، ثم تم تثبيت العلامات الحدودية على الأرض في ٣يونيو ١٩٩٥م وأودعت الخرائط المكملة والاتفاقية لدى الجامعة العربية في أكتوبر ١٩٩٧م(٣١).

وفي الأفق الزمني لاتفاقية ترسيم الحدود مع سلطنة عمان حملت هذه الخطوة بين طياتها مدلولاً سياسياً مهماً بالنسبة لليمن يتمثل في تهشيم جانب من العزلة التي ضربت السعودية ودول الخليج طوقها حول اليمن عام ١٩٩٠م ومن شأن ذلك أن يساعد على عودة يمنية سريعة إلى مركزها الإقليمي الطبيعي سواء بمساعدة الوساطة العمانية أم من خلال ما ستخلفه هذه الخطوة من تحفيز لدى السعوديين للإقدام على عمل مماثل مع اليمن حفاظاً على الدور الإقليمي الذي ترسمه الرياض لنفسها في شبه الجزيرة العربية. ومهما كان عليه الأمر فإن الرئيس صالح كان ذكياً بما فيه الكفاية للتحرك في حدود الممكن الممتنع والظهور مجدداً على مسرح الأحداث الخارجية بهيئة الرجل القوي الذي لم تهزه رياح الخليج، ولم تثبط همه في مواصلة مسيرة البناء والنهوض للدولة اليمنية الحديثة- دولة الوحدة- التي فرضت وجودها على أرض الجزيرة العربية من غير أن تلقي بالاً لما كان يدور حولها من ضجيج.

ولا شك أن اتفاقية الحدود اليمنية العمانية سرعان ما أكدت حقيقة الإرادة السياسية للطرفين وترجمت نمواً مطرداً في التعاون الثنائي والمصالح المشتركة في مختلف الجوانب، بدءاً بإنشاء منطقة التجارة الحرة في (المزيونة) الحدودية ورصف طريق شحن — الغيظة- على نفقة سلطنة عمان عام ١٩٩٨م، وإنشاء بنك اليمن والخليج في ٦يوليو ١٩٩٩م، وافتتاح محطة لتعبئة الأسمنت بالمكلا في ١٣ سبتمبر ١٩٩٩م، ومن ثم إقامة المعارض الصناعية، والتوقيع على عدد كبير من الاتفاقيات بالصناعة والزراعة والنفط والمعادن والثروة السمكية والإعلام والصحة والرياضة وغيرها.

ولعل انضمام الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان إلى رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي مثل تحولاً استراتيجياً في مسار التنمية الاقتصادية للمنطقة من خلال ما سيعود على البلدين من امتيازات الانضمام إلى هذه المنظومة التي تضم ٢٦ دولة وتمثل ٣١,١٪ من سكان العالم .. وذلك توجه إيجابي على طريق ترسيخ دعائم الاستقرار وتهيئة فرص أوفر وأرحب للمشاريع التكاملية لدول المنطقة بما يقود إلى غايات الشراكة الإقليمية الكاملة، وبكل تأكيد تتحدد برامج اي مشروع عربي استراتيجي، بمستوى وعي القيادات السياسية الحاكمة وقدراتها على التجاوب مع حاجاتها المعاصرة الملحة، وضرورات الظرف المستقبلي الذي تمليه التطلعات الوطنية والتحولات الإقليمية والدولية.

---

(٣١) مجموعة من الباحثين: اليمن والعالم (مصدر سابق)، ص١٩٠-١٩٢ (دراسة يعرضها/ عثمان ناصر علي).

ترسيم الحدود مع المملكة العربية السعودية

مهما تعددت الزوايا التي نقرأ منها ملف العلاقات اليمنية السعودية، والخلافات الحدودية التي كانت قائمة بينهما، لابد أن نخلص إلى حقيقة كون ذلك من أسخن الملفات وأكثرها تعقيداً، وأطولها حضوراً وتأثيراً على أوراق الساحة السياسية اليمنية.

لكن الطريف في الأمر، إننا من الصعب أن نجد علاقة بين شعبين أعمق وأوثق من علاقات الشعب اليمني بالشعب السعودي منذ أقدم العصور، فالبلدان يشكلان امتداداً طبيعياً لطبوغرافية واحدة، وينصهر الشعبان في جملة من المقومات الحضارية والقومية والفكرية والعقائدية والاجتماعية التي لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال، خاصة في ظل الامتدادات القبلية وعلاقات المصاهرة والتداخل الاجتماعي على طول مناطق الشريط الحدودي بين البلدين، فضلاً عن الأيدي العاملة التي تهاجر سنوياً بعشرات الآلاف من اليمن إلى السعودية، والتي تقيم فيها مع أسرها لأعوام طويلة.

وهذا اللون من التداخل التلقائي التاريخي كان يملي أبجدياته على واقع العمل السياسي ويدفع بأي توتر أو خلاف إلى العودة لظرفه ووضعه الطبيعي من قبل أن يتحول الموقف السياسي إلى مشكلة مستعصية تؤدي إلى القطيعة .. وهو الأمر الذي أدركت أهميته القيادة اليمنية، ووضعته نصب عينيها عند صياغتها لمفردات المنهج السياسي للعمل الوطني في حكم الدولة اليمنية، لذلك جاء إقرار « الميثاق الوطني» لمبدئية هذه العلاقات وأولوياتها بما نص عليه: (فبحكم موقعنا وواقعنا لابد وأن تكون لنا علاقات متميزة بالأشقاء في شبه الجزيرة العربية والخليج، تقوم على الوضوح والتعامل المتكافئ، والاحترام المتبادل..) (٣٢).

ثم يذهب « الميثاق الوطني» إلى توظيف العلاقة المنشودة في هدف سام، إذ ينص على : (أن تكون العلاقات المتميزة مع دول شبة الجزيرة العربية والخليج — واضحة ومتكافئة — وسيلة من وسائل السعي المتواصل لتحقيق تعاون عربي شامل، يدفع بقضية الوحدة العربية الشاملة خطوات إلى الأمام..) (٣٣).

وعلى ضوء ما سبق، شهد عهد الرئيس صالح لوناً مختلفاً من العلاقات مع السعودية وصُف بكونه نمطاً مستقلاً يقوم على ثوابت سياسية معلنة، ويتحرك على أفق سيادي مسئول، ويتعاطى مع المسائل المختلفة بحوار موضوعي، ومرونة وشفافية، وبنفس طويل تنتظم على خطوطه كل قضية عالقة أو ذات خلاف بنسق مرحلي وتعاقبي مبرمج على أسس ورؤى فكرية دقيقة ومتوازنة (٣٤). ولم يسبق للرئيس صالح أن تعامل في الشأن السياسي الخارجي أو الداخلي من منطلق انتقامي أو بدافع تصفية الحسابات القديمة والنبش بملفات الماضي السوداء، بل على العكس من ذلك تماماً كان التسامح

(٣٢) الميثاق الوطني: الباب الخامس (السياسة الخارجية)، ص٩٣.
(٣٣) نفس المصدر السابق، ص٩٦.
(٣٤) إلهام محمد مانع: دراسة منشورة في صحيفة القدس العربي اللندنية، العدد (٤١٦٦) بتاريخ ٨/١٠/٢٠٠٢م، ص١٢.

وطي لوث الماضي واحدة من ابرز خصاله وأقدرها على دفع عجلة السياسية اليمنية للأمام .. وقد ترجم ذلك عملياً في مناسبات عديدة ومواقف مختلفة لا يمكن تجاهلها، وربما كان أقربها للأذهان العفو الذي أصدره عن القوات الانفصالية رغم كل الخراب الذي تسببت به للوطن اليمني. أما على الصعيد الخارجي فإن سرعة استئنافه للعلاقات مع ارتيريا وإصراره على مد جسور التعاون والشراكة بين الشعبين تؤكد هذه الحقيقة وتعمق فلسفتها الأخلاقية والإنسانية الصادقة. فبغض النظر عن أي متغير سياسي خارجي طارئ، وعن أي منزلق ينحرف إليه السلوك السياسي للقطب الآخر، فإن سياسة الرئيس علي عبدالله صالح لا تقوم على المتغير المرحلي المؤقت بقدر ما تبني استراتيجياتها على الثابت التاريخي، والمبدأ الفكري الأساسي، والمقومات الأصلية لضوابط العلاقة.. وتلك هي فلسفة داومت حضورها على مسار العلاقات اليمنية – السعودية على امتداد ربع قرن من عهد الرئيس علي عبدالله صالح.

لا شك أن الرأي القائل بأن العلاقات اليمنية – السعودية إزدادت توتراً بعد حرب الخليج الثانية لا يستند إلى خلفية تاريخية صلبة.. حيث أن الوحدة اليمنية كانت مصدراً رئيسياً لاتساع هوة التوترات بين الجانبين، والتي وجدت في ملابسات فهم الموقف اليمني من حرب الخليج الثانية متنفساً للكشف عن هويتها وتعرية وقائعها في العلن.. فالاستراتيجية السعودية تقوم على إضعاف نفوذ القوى الإقليمية بالمنطقة، في حين برزت الوحدة اليمنية فجأة كقوة إقليمية ذات نفوذ بشري الأكبر بحجمه في الجزيرة العربية، فضلاً عن توحد الموارد الاقتصادية وارتفاع معدلات الاستثمارات النفطية والصناعية والزراعية.. علاوة على ارتباط دولة الوحدة بالتحول الديمقراطي والتعددية الحزبية المخالفة للنهج السعودي التقليدي(٣٥) خصوصاً وأنها ولدت في ظل توازنات عربية مرحلية دقيقة كانت إحدى تفاعلات أحداث ما بعد الثاني من أغسطس ١٩٩٠م.

وبمعزل عن كل تلك القراءات، فإن القيادة اليمنية كانت قد فرضت الخارطة السياسية الجديدة لليمن الواحد كأمر واقع على أرضية الجزيرة العربية، وكصيغة متينة لا ينبغي تجاهلها أو القفز فوقها في أية حسابات إقليمية أو اعتبارات دولية، وبالذات بعد الظهور السياسي القوي والمؤثر في الساحة الدولية أثناء أزمة الخليج الثانية.

ويبدو أن انعكاسات حرب الخليج على السعودية نفسها، والتطور الحاصل على صعيد الملف الحدودي بين اليمن وسلطنة عمان قد حفزا الرياض على العودة لمراجعة أوراق ملفها الحدودي مع اليمن من خلال مذكرة سعودية تسلمها الجانب اليمني في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢م.. وبدا واضحاً آنذاك أن المملكة العربية السعودية قد وقتت مسعاها على أساسين، أولهما الرغبة في استعادة نفوذ إقليمي في شبه الجزيرة، وثانيهما استغلال الظرف اليمني الصعب في إملاء شروطها أو الحصول على

(٣٥) د. خديجة الهيصمي (وآخرون): اليمن والعالم، ص ١٧٦-١٧٧.

امتيازات إضافية كانت تأمل أن يتنازل الطرف اليمني لها عنها.. الأمر الذي عقّد مسيرة المفاوضات بين البلدين رغم تردد الوفد اليمني على الرياض، ومن ثم لقاء الرئيس صالح بالأمير عبد الله بن عبد العزيز في ١٣ ديسمبر ١٩٩٤م في المغرب وتأكيداته على أهمية حسم المسائل الحدودية وما سيعود من ذلك على شعبي البلدين، لكن الأمر إزداد سوءاً، وأقدمت الرياض في يناير ١٩٩٥م على نشر قوات برية وبحرية وجوية على الحدود بهدف خلق أمر واقع جديد(٣٦).

ولم يكن أمام القيادة اليمنية من خيار سوى أن تكثف اتصالاتها مع الجانب السعودي عبر القنوات الدبلوماسية، ومن خلال الاتصالات الشخصية للرئيس صالح مع القيادة السعودية، وكذلك بالدفع بوساطة سورية للتوفيق بين الجانبين وإقناع السعوديين بالتواصل الإيجابي المرن مع نظرائهم اليمنيين، فكان حصيلة ذلك أن توفق البلدان إلى توقيع مذكرة تفاهم في مكة بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٩٥م تؤكد على الأخذ بتطبيق كلي لمعاهدة الطائف، وتشكيل لجنة مشتركة لمنع أي استحداثات حدودية من الجانبين(٣٧)، إضافة إلى تأكيد التزام كل من الطرفين عدم السماح باستخدام بلاده قاعدة للاعتداء على البلد الآخر(٣٨).

وتحددت أهمية هذه المذكرة في كسر الحواجز النفسية التي سببتها المواريث السياسية السابقة وخاصة قطيعة حرب الخليج الثانية، وشكلت بداية لإنهيار بعض المفاهيم التقليدية التي كانت تلقي بظلالها الثقيلة على الجانبين. وقد حاول الرئيس صالح أن يعطي المذكرة دعماً معنوياً رفيعاً فبادر إلى زيارة السعودية في ٦ مايو ١٩٩٥م وهي الأولى بعد حرب الخليج، وقد استبشرت الكثير من الأوساط الإقليمية والدولية أن يعقب هذه الزيارة انفراجاً سريعاً نسبياً في المسائل العالقة بين البلدين، وفي مقدمتها الخلافات الحدودية، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث وفقاً لما كان مأمولاً، وظل الهاجس الأمني السعودي الحذر سيد الموقف في نفس الوقت الذي تبذل فيه صنعاء قصارى جهودها في سبيل طي واحد من أقدم الملفات السياسية الخارجية، وأكثرها تعقيداً، وأعظمها صخباً.

طوال ما يقارب الأربع سنوات تلت مذكرة التفاهم وزيارة الرئيس صالح للسعودية تناوبت صنعاء والرياض على استضافة اللجنة الحدودية المشتركة في أجواء ينتابها الكثير من الشد والجذب وأحياناً الجمود رغم أن الرياض أخذت تميل إلى التسليم بالأمر الواقع، وتتولد لديها قناعات عديدة بأهمية تكييف سياساتها الخارجية مع الركب العالمي الذي بدا منجذباً بإنبهار إلى الاعتدال والتعقل اليمني، والجدية والوضوح التي تتعامل بها قيادة اليمن مع دوائر المجتمع الدولي المختلفة.. علاوة على ما شهدته الساحة الداخلية السعودية من نمو فكري وتطور ديموغرافي نوعي، واستيعاب للتحولات السياسية على الصعيدين الوطني والدولي(٣٩) كلها تضافرت لتهيأ مناخات جديدة، استطاعت

(٣٦) عقيد/ عبد الرحمن حسن، الحدود اليمنية السعودية، مجلة كلية القيادة والأركان، العدد (١٣) في سبتمبر ١٩٩٩م.
(٣٧) المادة الخامسة من مذكرة التفاهم المؤرخة في ١٩٩٥/٢/٢٥م بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية.
(٣٨) المادة الثامنة من مذكرة التفاهم الآنفة الذكر.
(٣٩) الهام محمد مانع، مصدر سابق

قيادة الرئيس صالح استلهامها في حينها ومن ثم استثمارها لصالح علاقات البلدين والإشكاليات القائمة حول القضايا الحدودية المتوارثة عبر الأجيال، فكانت زيارته للملكة العربية السعودية في شهر يونيو ٢٠٠٠م هي الحاسمة لكل المسائل، ومثلت ترجمة فريدة لما يمكن أن تحققه إرادة القيادات السياسية العربية من فعل عظيم إذا ما توافرت بداخلها الرغبة والعزيمة للإتيان بذلك.

فقد روت بعض المصادر اليمنية الرئاسية أن الرئيس صالح حالما التقى بولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز سأله بحماس هل يريد حسم الملف الحدودي وإنهاء المشاق التي حملتهم إياها اللجنة الحدودية المشتركة.. فأجاب ولي العهد بحماس مماثل بالإيجاب وأبدى رغبته الشديدة لذلك. وبنفس الجلسة اتفقا على إعداد وثيقة معاهدة بذلك الشأن.

وفي يوم ١٢ يونيو ٢٠٠٠م تم إبرام معاهدة جدة الحدودية بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية، وتمت المصادقة عليها رسمياً في ٢٦ يونيو ٢٠٠٠م، وبتاريخ ٥ يوليو ٢٠٠٠م تبادل وزيرا خارجية البلدين وثائق المعاهدة في العاصمة اليمنية صنعاء(٤٠).

لقد قدمت معاهدة جدة الحدودية نموذجاً فريداً في معالجة وحل المشاكل الحدودية بين دول الجوار على قاعدة (لا ضرر ولا ضرار)، وفتحت آفاقاً مشرقة على طريق الخروج بالمنطقة دولاً وشعوباً من دوامة الوضع المتردي الذي آلت إليه من خلال تأكيدها لمنطق الحوار الإيجابي السلمي أولاً، وبفضل الإرادة السياسية الواعية للزعامات الوطنية في النهوض بشعوبها وتقويم بنائها التنموي على نحو تكاملي مسئول من خلال الترفع عن صغائر الأمور المسببة للخلافات والفرقة بين الأشقاء في زمن متخم بالصراعات الدولية والمخططات التآمرية التي لا تتردد لحظة في إذكاء أية نزاعات إقليمية أو تباينات سياسية قد تخدم مصالحها وتيسر بلوغ أهدافها.

لا يختلف إثنان على كون معاهدة جدة إنجازاً تاريخياً من الطراز الأول، ونافذة رحبة على آفاق مستقبلية واعدة بطور انتقالي من علاقات الجوار إلى مرحلة الشراكة والتكامل الاقتصادي، مما سيعني تعزيزاً لعوامل تثبيت أسس الأمن والاستقرار لمنطقة شبه الجزيرة العربية والعمق الاستراتيجي لها في الخليج العربي(٤١).

علاوة على أن إنفراج العلاقات اليمنية –السعودية بالشاكلة التي أوردناها سيطبع تأثيره على المستوى الإقليمي في إعطاء زخم للجهود السياسية لدول المنظومة الإقليمية للوثوق بوسائل الحوار في فض الخلافات وحسم المشاكل العالقة، وهو ما أسفر عن ظهور العديد من المبادرات المماثلة بين دول الخليج العربي خلال العامين ٢٠٠١م/٢٠٠٢م.. ومن ناحية أخرى، فإن توحد المواقف السياسية للبلدين الأكبر مساحة وكثافة سكانية في المنطقة لا بد وأن يسهم في مضاعفة قوة الموقف العربي

(٤٠) علي محمد السقاف (وآخرون): قراءة في فكر الرئيس علي عبدالله صالح، ص ١٢٠.
(٤١) د. خديجة الهيصمي: ورقة نقاش مقدمة في ندوة ٢٦ سبتمبر عن الثورة اليمنية، نشرتها صحيفة ٢٦ سبتمبر، صنعاء، العدد (١٠٢٤) بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠٠٢م، ص ١٨.

تجاه القضايا المصيرية، ويفتح الطريق لإسهامات وحدودية أكبر على مسار المشاريع القومية العربية الأسمى.

ومن الجدير بالذكر، أن أية قراءة ذكية لمفردات عهد الرئيس علي عبدالله صالح ستكشف عن حقيقة في غاية الأهمية وهي أن الرئيس صالح قد حدد معالم المشروع القومي لإقليم شبه الجزيرة العربية والخليج العربي منذ أوائل عهده السياسي في الحكم، ورسم مخططاً دقيقاً للاستراتيجيات السياسية التي ينبغي أن تتبلور على معطياتها مناهج عمل دول المنطقة، فقد أشارت أدبيات المؤتمر الشعبي العام ضمن نصوص « الميثاق الوطني» في عام ١٩٨٢م إلى ما نصه:

« ولما كان ارتباطنا بالأمة العربية قدراً ومصيراً، فإنه يتوجب علينا أن نواصل تفاعلنا الجاد مع كل أماني وطموحات الأمة العربية، في تطوير وتنمية مجتمعاتها، وتوظيف طاقاتها من أجل بناء المجتمع العربي القوي في أفكاره، ووسائل حياته، المتمسك بعقيدته وقيمه.

وهذه الحقيقة تفرض علينا أن يكون لنا تفكير خاص بأولوية العلاقات القائمة، فبحكم موقعنا وواقعنا لابد وأن تكون لنا علاقات متميزة بالأشقاء في دول شبه الجزيرة العربية والخليج، تقوم على الوضوح والتعامل المتكافئ، والاحترام المتبادل، وتتطور بالممارسة الأخوية لإبراز المصالح المشتركة من خلال مشاريع اقتصادية وتجارية وتعاون ثقافي وإعلامي واجتماعي، تساعد في مرحلة من المراحل على وضع اللبنة الأولى من صرح الوحدة العربية المنشودة – لأننا جميعاً جزء لا يتجزأ من الأمة العربية...» (٤٢)

وبوقوفنا على أفكار النص السابق، بإمكاننا إدراك حقيقة إصرار الرئيس علي عبدالله صالح على تطوير علاقات بلاده مع دول الجوار الإقليمي في شبه الجزيرة العربية والخليج، والانضواء معها تحت سقيفة سياسية عملية موحدة مثل مجلس التعاون الخليجي.

فالاعتبارات الأساسية في هذه المسألة لا تعطي لحجم استفادة اليمن من الامتيازات التي قد تمنحها إياها تلك الدول (٤٣)، بقدر ما تتعلق بضوابط تاريخية وحضارية عريقة، وامتدادات جغرافية واجتماعية وثقافية وسياسية شكلت واحدية الهوية والمصير، وربطت دول الإقليم بثوابت استراتيجية متداخلة يكون الإخلال في أي جانب منها إخلالاً بالكل.

وهكذا نجد أن الدراسات السابقة التي تناولت هذا المحور قد أغفلت الإشارة إلى كون معاهدة جدة والاتفاقيات الجانبية الملحقة بها هي محض منهج فكري يمني مدروس بدقة، ومخطط له في «الميثاق الوطني» بكل صراحة.. وقد بذل الرئيس صالح لأجل بلوغه جهداً حثيثاً ومضنياً لا يقدر بثمن خصوصاً بعد أن تحول إلى تقليد سياسي عام عنون التطورات اللاحقة في علاقات دول المنطقة ..

---

(٤٢) الميثاق الوطني، الباب الخامس (السياسة الخارجية)، ص٩٣-٩٤.

(٤٣) د. عبد الكريم الإرياني- المستشار السياسي لرئيس الجمهورية، محاضرة نشرتها صحيفة الثورة، صنعاء، العدد (١٢٧٠٦) بتاريخ ٢٢/٥/٢٠٠٢م

ومن هنا برز دور الرئيس علي عبدالله صالح إقليمياً ودولياً كمهندس حقيقي للخارطة السياسية للمنطقة، وكمركز ثقل سياسي تتوقف على مهارته القيادية وحنكته السياسية الكثير من توازنات القوى ومعادلات الأمن والسلام والاستقرار في الجزيرة العربية والخليج ومنطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي على وجه الخصوص، وفي الشرق الأوسط بشكل عام.

ومن هذا المنطلق وجه الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش الدعوة للرئيس صالح لحضور «قمة الثمان» في التاسع والعشرين من يونيو ٢٠٠٤م، والتي تمخضت عن تشكيل (لجنة مساعدة الديمقراطية) في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي ضمت كل من اليمن، وتركيا، وإيطاليا، وأوكلت لها مهمة تعزيز الديمقراطية في تلك المناطق.

وفي السابع من يوليو ٢٠٠٤م أكد ممثل الشئون الأمنية والسياسية في الاتحاد الأوروبي «خافيير سولانا» أن الاتحاد الأوروبي يعتبر اليمن شريكاً فاعلاً في بلورة التطور الديمقراطي في المنطقة انطلاقاً من إعلان صنعاء الصادر عن مؤتمر صنعاء للديمقراطية وحقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية الذي استضافته اليمن في يناير ٢٠٠٤م.

اليمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربي

مع أن اليمن يمثل جزءً من الإطار الجغرافي الديموغرافي لشبه الجزيرة العربية إلا إن استبعاده من عضوية مجلس التعاون لدول الخليج العربي عند إنشائه في عام ١٩٨١م بدا مقترناً بظروف الساحة اليمنية آنذاك أكثر من أي سبب آخر، فالواقع التشطيري اليمني، وحجم الصراع الأيديولوجي الذي كان دائراً بين نظامي الحكم في صنعاء وعدن، إضافة إلى طبيعة الأزمات الاقتصادية الحادة، والمواجهات المسلحة المزمنة على الحدود التشطيرية وغيرها من الأوضاع.. قد أسهمت بصورة مباشرة وغير مباشرة في تغييب الدور اليمني عن أنشطة المجلس على الرغم من احتفاظ دول مجلس التعاون الخليجي برؤية خاصة ومتميزة للدولة اليمنية وتنامي إحساسها بواحدية الانتماء مع اليمن وبكونها امتداداً طبيعياً لدولها وشعوبها وفقاً للكثير من المقومات التاريخية والطوبغرافية والديموغرافية المكونة للهوية الحضارية للمنطقة.

وعلى هذا الأساس اتسمت علاقة دول المجلس باليمن بروح التعاون والإخاء والتنسيق الثنائي علاوة على تقديم الدعم والمساعدات الاقتصادية المجزية طوال عقد الثمانينات، وإن شاب تلك العلاقات سوء الفهم أو التباين من حين لآخر، إلا إنها لم تكن تصل إلى حد القطيعة (٤٤).

وبالعودة إلى العناصر السابقة التي تشكل الخارطة السياسية اليمنية عند تأسيس مجلس التعاون عام ١٩٨١م إضافة إلى بعض الظروف الدولية المعقدة إليها كالغزو السوفيتي لأفغانستان، والانقلاب

(٤٤) انظر صحيفة الميثاق، صنعاء، العدد (١٠٤٧) بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٨ ملف خاص بالحلقة النقاشية التي نظمها المؤتمر الشعبي العام بعنوان (اليمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربي)، ص ١١-١٨.

الإيراني إلى نموذج الدولة الإسلامية الشيعية الصرفة، والحرب التي كانت تدور رحاها بين العراق وإيران، فإن هذه العوامل ستلتقي جميعها لتضع اليمن على خط معادلة غير متوازنة تحول دون مطالبة القيادة اليمنية بالانضمام إلى عضوية المجلس في تلك الفترة بالذات، رغم أن السياسيين اليمنيين يحتفظون لأنفسهم بوجهة نظر ترى من خلالها ((أن محددات ومبررات الإنشاء لا تقتضي بالضرورة استبعادها، وكما هو معروف في الشأن السياسي فإن التوقيت يدخل ضمن محددات العمل وحوافزه للاعتبارات الموضوعية التي تحف به))(٤٥)

وبعد استعادة اليمن لوحدتها الوطنية في مايو ١٩٩٠م، استجدت في المنطقة ظروف إقليمية ودولية أرجأت اليمن مسألة الشروع الفعلي بالتفاوض من أجل الانضمام لعضوية مجلس التعاون لدول الخليج العربي، فعدم توافق الرؤى اليمنية لمجريات أحداث الاجتياح العراقي للكويت وردود الفعل التي أعقبته مع الموقف الخليجي، وتصلب الرئيس صالح في رفضه للوجود الأجنبي في الأراضي والمياه الإقليمية العربية أعاد العلاقات اليمنية– الخليجية إلى المربع الأول وأحدث شرخاً كبيراً في علاقات الجانبين، وبدت إمكانية انضمام اليمن إلى المجلس تتبدد شيئاً فشيئاً خاصة بعد اتساع هوة الفرقة إثر الموقف السلبي لغالبية دول الخليج من الوحدة اليمنية أثناء حرب تثبيت الوحدة صيف عام ١٩٩٤م.

وحتى منتصف عقد التسعينيات ظلت القيادة اليمنية منهمكة في إعادة تنظيم أوراق الساحة الداخلية، ومواجهة تحديات جمة فرضتها تطورات حرب الخليج الثانية وآثارها السيئة للغاية على اليمن، بجانب ما كان يستدعيه الأمر من إزالة لمخلفات الحرب الانفصالية، ومن ترسيخ للتجربة الديمقراطية وغيرها من شئون البيت اليمني، ومن جهة أخرى اقتطع الرئيس صالح جزءاً كبيراً من جهوده السياسية وكرسها لتنقية الأجواء مع الأشقاء والأصدقاء وإعادة البريق للسياسة الخارجية اليمنية بما يمكن أن يعد تكييفاً سياسياً نوعياً للمناخات الإقليمية والدولية لاستيعاب دور يمني جديد سينزل بكل أوراقه مرة واحدة إلى ساحة العمل السياسي إقليمياً ودولياً، كما لو كان الأمر تحدياً مصيرياً قد تبناه الرئيس علي عبدالله صالح على الطريقة الشكسبيرية « أكون أو لا أكون، تلك هي المسألة».

إذن لم يبدأ التواصل الفعلي مؤسسياً في عملية طلب الانضمام لمجلس التعاون لدول الخليج العربي إلا في النصف الثاني من عقد التسعينيات، وبالضبط قبيل إنعقاد القمة الخليجية السابعة عشرة بالدوحة في ديسمبر ١٩٩٦م. حيث بعث الرئيس صالح رسالة بهذا الشأن إلى قمة المجلس الذي ما لبث أن اتخذ قراره بتأجيلها إلى إشعار آخر من غير أن يبدي أي رفض صريح للطلب اليمني(٤٦).

وفي الحقيقة أن القيادة السياسية اليمنية — حتى بعد تأجيل النظر بطلبها– لم تتخل عن سعيها الحثيث للإندماج في المنظومة الخليجية، فهي تفكر من منطلق استراتيجي يرسخ إيمانها بمجلس

---

(٤٥) د. عبد الكريم الإرياني، المستشار السياسي لرئيس الجمهورية اليمنية: محاضرة بعنوان: (اليمن ومجلس التعاون الخليجي)، نشرتها صحيفة الثورة، صنعاء، العدد (١٣٧٠٦) بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠٠٢م، ص٨.

(٤٦) نفس المصدر السابق.

التعاون الخليجي كمكان سياسي طبيعي يحتم الإنضواء تحت سقيفته بحكم ما يجمعها مع هذه الدول من روابط أساسية وموضوعية يصعب تجاوزها، وهو الأمر الذي حدا بالرئيس صالح لاغتنام الظروف التي آلت إليها علاقات بلاده مع المملكة العربية السعودية والتي تحسنت كثيراً جداً أواخر التسعينيات من ناحية، ومن ناحية أخرى باستثمار علاقاته الشخصية الحميمة مع ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز والذي تولى إدارة شئون الحكم في المملكة إثر المرض الذي أقعد الملك فهد بن عبدالعزيز، فبادر الرئيس صالح إلى إرسال وزير الدولة أمين عام رئاسة الجمهورية إلى الرياض قبيل انعقاد القمة الخليجية الثانية والعشرين على أمل تحفيز الموقف السعودي إيجابياً لصالح الطلب اليمني، إدراكاً من القيادة اليمنية بمقدار تأثير المملكة في قرارات القمة ومواقفها (٤٧)، وقد أثمرت الاتصالات فعلاً في تحقيق رغبة الجمهورية اليمنية وقبول عضويتها (الجزئية) في مجلس التعاون الخليجي (بعضوية مجلس وزراء القمة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، مجلس التعاون لدول الخليج العربي دورة كأس الخليج العربي لكرة القدم)، وأشارت صيغة قرار القمة أيضاً إلى ((أن هذه الخطوة سوف تتبعها خطوات مع الجمهورية اليمنية بالمشاركة في المجالات الاقتصادية وغيرها من مجالات التعاون..))

ديناميكية قرار قمة مسقط

على الرغم من الصياغة الخجولة للقرار الذي خرجت به قمة مسقط أوائل ديسمبر ٢٠٠١م والذي يمكن وصفه بكونه لا يلبي الحد الأدنى مما كان ينتظره المراقبون من القمة، إلا إنه بدا لصنعاء بمثابة كسر للحاجز النفسي الذي كان يحول دون اقتراب اليمن من موقعها الطبيعي بين دول مجلس التعاون الخليجي، وسواء كان ذلك الاقتراب حذراً شيئاً ما، أو طبيعياً ضمن سياقاته المرحلية فإن ما كانت تتطلع إليه صنعاء أن يأتي معبراً عن تحرر كامل من هواجس الماضي، وتوجه واثق نحو آفاق مستقبلية عريضة تجسد بموضوعية شراكة تكاملية وتكافئية لدول الإقليم وبمختلف نواحي الحياة.

وبلا شك أن قناعة الرئيس صالح وقادة دول المجلس بهذه الصيغة التوفيقية من العمل التدريجي المرحلي في العضوية الكاملة للمجلس، كان مبنياً على أساس بعض الاعتبارات الموضوعية والمؤسسية التي ينبغي مراعاتها من أجل معادلة أقطاب المجلس، وتضييق هوة التباين بين المحاور الاقتصادية والسياسية والأمنية لليمن ودول المجلس، وعلى أساس أن هناك خطوات قادمة على طريق الاندماج التام(٤٨).. وهذه الاعتبارات غير مختصة باليمن وحدها بل أن الطرف الآخر مطلوب منه القيام بالشيء نفسه، وإن كان ذلك مجال آخر.

---

(٤٧) د. خديجة الهيصمي: الجمهورية اليمنية والمحيط الإقليمي والعربي (من أوراق ندوة ٢٦ سبتمبر). انظر صحيفة ٢٦ سبتمبر العدد (١٠٣٤) بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٣م.
(٤٨) د. عبد الكريم الإرياني، مصدر سابق.

ويصف الدكتور عبد الكريم الإرياني- المستشار السياسي لرئيس الجمهورية والأمين العام للمؤتمر الشعبي العام – تلك الحالة بقوله: (ليس في التدرج انتقاص من أي طرف، فبقدر ما لليمن من مطالب في اتخاذ بعض الخطوات في طريق الاندماج الكامل، فإن دول المجلس بدورها بحاجة إلى الوقت لاتخاذ بعض الخطوات في طريق التحديث الفكري والسياسي بما ينسجم مع مقتضيات العصر وفي نطاق العقلانية السياسية وهو الأمر الذي أخذ طريقه في كثير من هذه الدول..) (٤٩)

على كل حال فإن قرار ضم اليمن جزئياً (في الوقت الحاضر) لم يكن انسياباً آلياً لأبجديات سياسية قديمة، بقدر ما كان محكوماً بالعديد من الظروف والتطورات الإقليمية والدولية التي أكدت لقيادات المجلس مقدار الثقل السياسي والبشري والاقتصادي والاستراتيجي لليمن في واقع الخارطة السياسية لدول المنطقة والصراعات الاقليمية والدولية التي شهدتها مؤخراً.. علاوة على ما يمكن أن تعزز به قوة المجلس وعمقه الاستراتيجي.. ويمكن تلخيص بعض هذه العوامل التي وقفت وراء قرار قمة مسقط، وطفت به إلى السطح، فيما يلي:-

أولاً: اكتشاف دول المجلس جملة من الاختلالات الهيكلية في عملها وقدراتها الذاتية بعد العجز الذي ظهرت به في أزمة الخليج الثانية عن مواجهة المخاطر، وهو الأمر الذي أكد خطأ بقاء اليمن خارج هذه المنظومة لما تمتلكه من خصائص سكانية وقدرات عسكرية.

ثانياً: توجه العالم نحو التكتلات الإقليمية ذات الجدوى السياسية والأمنية والاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الوحدة الأفريقية وغيرها، حفز الأنظمة الخليجية على السعي لتوسيع دائرة حلفها واللحاق بالركب العالمي والاستفادة من العناصر المحلية لبناء القوة من خلال إرادة سياسية واعية وصادقة.

ثالثاً: تنامي الوعي السياسي لدى قيادات دول المجلس، وتراكم الخبرات العملية والتجارب لها دفع هذه الدول للانفتاح مجدداً ومحاولة احتواء الخلافات(٥٠) والنزاعات المحدودة من أجل مزيد من الأمن والاستقرار للمنطقة التي لم يعد بمقدور دولها التجاوب مع السياسات الابتزازية التي تقودها الدول الكبرى.

ولقد ترجم الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ذلك المفهوم في القمة الخليجية الثانية والعشرون في كلمته التي ألقاها «إن وقتنا أثمن من أن نضيعه في استجداء الدول والمنظمات الدولية واستعطافها، أننا فعلنا هذا عبر عقود طويلة بلا جدوى، وجهدنا اثمن من أن نهدره في شجب واستنكار، وقد قمنا بهذا عبر عقود طويلة بلا فائدة إن وقتنا يجب أن يكرس لمحاسبة النفس العربية الإسلامية على التقصير وحثها على عدم تكرار الخطأ..»(٥١).

---

(٤٩) انظر ذلك في صحيفة الميثاق، صنعاء، العدد (١٠٤٧) بتاريخ ٢٨/١/٢٠٠٢م، ص ١٢.

(٥٠) تصف الدكتورة خديجة الهيصمي (مصدر سابق) هذا التحول بأنه (تنامي الخط السياسي المتسم بالانفتاح والراغب في احتواء الدول التي باتت توصف بدول الضد والتأثير فيها لما يخدم الأهداف السياسية الخارجية الكويتية).

(٥١) راجع كلمة ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز في القمة الخليجية الثانية والعشرين (قمة مسقط)، ديسمبر ٢٠٠١م.

رابعاً: أن دول المجلس تأثرت كثيراً بالفراغ الذي خلفته العمالة اليمنية بعد حرب الخليج، والذي جرى أشغاله بالعمالة الأجنبية التي تسببت بالكثير من المشاكل الاجتماعية والثقافية والأمنية(٥٢).

خامساً: تطور الدولة اليمنية الكبير والانفتاح الخارجي السريع، ومهارة قيادتها السياسية في إنماء وتنويع أرصدة العلاقات الخارجية جعل منها قوة إقليمية تحتم على دول المنطقة مراجعة الحسابات الموضوعة لها، والتعامل على أفق الواقع الجديد المعاصر.

سادساً: لقد انعكست تطورات الساحة الدولية عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م على برامج عمل حكومات دول المجلس وغيرها، وأخضعتها للكثير من الضغوط والتهديدات المرافقة للحملة الأمريكية في الحرب على الإرهاب مما همش الكثير من القضايا والخلافات الجانبية بين دول المنطقة مقابل تلك الأخطار العظيمة التي تداهمها وهو الأمر الذي ولد قناعات سياسية بأهمية الالتقاء على رؤى واضحة ومتجاذبة.. علاوة على أن تعاون الحكومة اليمنية في جهود مكافحة الإرهاب ولد ردة فعل إيجابية لدى الأوساط الدولية الكبرى حث من خلاله دول المجلس على الإقتداء بالدور اليمني سواء في قرار الأمن والاستقرار الإقليمي أم في الممارسات الديمقراطية الحديثة (٥٣).

وفي كل الأحوال، فإن ما تمتلكه اليمن من إمكانيات بشرية وطبيعية يمثل عاملاً محفزاً للشراكة والتعاون بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي، وأن حرص القيادة اليمنية على إنماء هذا النموذج العملي من العلاقات إنما يصب في مجرى القيم الأساسية لمبادئ السياسة الخارجية اليمنية التي تواظب على موازنة أهدافها الوطنية مع محاور العمل السياسي الخارجي ضمن نطاق جملة من الغايات الإقليمية والقومية والإنسانية.

ومن غير الصحيح النظر إلى المنهج الفكري السياسي للرئيس علي عبدالله صالح في بناء الدولة ضمن محددات قطرية مجردة، لأن ذلك سيمثل تضييقاً وحصراً للمفاهيم الأخلاقية في الحكم، والتي ما انفك الرئيس صالح يكرس جهداً عظيماً لتحويل فلسفة السلطة من الاحتكار القطري أو (الأنا) الانفرادي إلى تعميم قيم الدور السياسي للهرم السلطوي ليشتمل على صياغات ذات بعد أخلاقي وإنساني غير محدود، وعلى أطر عمل ضمن نطاق المصلحة المشتركة والتكامل الجماعي ابتداءً بالمنظومة الإقليمية، فالقومية، فالدينية وصولاً إلى منظومة المجتمع الدولي الذي تؤلفه جميع تلك الدوائر(٥٤).

فالرئيس صالح وفقاً لقراءات ربع قرن من عهده السياسي تميز بمهارته السياسية العالمية في

---

(٥٢) انظر ورقة نقاش (شائف الحسيني) في الحلقة التي نظمها المؤتمر الشعبي العام في ٢٠٠٢/١/٢٨م، صحيفة الميثاق، مصدر سابق.
(٥٣) لمزيد من المعلومات حول تأثير المتغير الأمني، انظر ورقة نقاش (حمود منصر) بهذا الشأن في نفس المصدر السابق، ص ١٤-١٥.
(٥٤) وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول: البيان الختامي، ص ٢٤٢- ٢٤٥ (ما يتعلق بالسياسة الخارجية).

تقسيم برامج عمله الوطني على خطوط متوازية، ومتعددة العناوين، يحركها جميعاً في آن واحد صوب أهدافها من غير أن ينتقص من استحقاقاتها الموجبة أو أن تتراجع ثقته بإمكانية تحقيق أحدها إذا ما تعثر خط سيره تحت أي ظرف كان.. لأنه يحمل عقلية براغماتيه لا تتطلع إلى الممكن في الظرف المستحيل، ولا تنشد المستحيل بمعرفة الممكن.. وليس من معيار عنده لتقدير ذلك غير قراءته المستفيضة للأمور، وتواصله مع التجربة التاريخية، ونظراته الثاقبة في تحليل المستحدث والمتغير الطارئ، وحكمته في صناعة الحدث، وشجاعته في الإقدام على خوض غمار الصعاب وتذليلها.

من لم يعش زمن الرئيس علي عبدالله صالح فعلاً ،ربما ستحدثه نفسه أن في القول مبالغة، وفي الموقف انحياز .. لكن لن يكون الأمر كذلك إذا ما عرف المرء أن القبول بكرسي الحكم في اليمن عام ١٩٧٨م كان يوصف انتحاراً، والوحدة الوطنية ضرباً من الخيال، والوحدة اليمنية رهان المفلسين المستحيل، والانتصار بمعركة تثبيت الوحدة معجزة، وعودة الجزر اليمنية من براثن الاحتلال الإرتيري من غير قتال كفر بالثوابت الوطنية وخيانة لا تغتفر، وترسيم الحدود مع السعودية تحدياً للمواريث التاريخية. والعودة للصف العربي والدولي بعد حرب الخليج من أوهام العصر.. وهكذا جرى الوصف للعديد من التحديات التي كانت تواجه اليمن على امتداد عهد الرئيس صالح، واستمر الحديث عنها بين مختلف الشرائح اليمنية إلى يومنا هذا.

ولو عدنا إلى مسألة انضمام اليمن إلى عضوية مجلس تعاون دول الخليج العربي، لتجلى أمام أعيننا حجم قوة إرادة وعزيمة الرئيس صالح، ومستوى كفاحه ونضاله الثوري من اجل بلوغ المعاني الإنسانية السامية التي تحقق بظلها مصالح شعوب المنطقة وأمنها واستقرارها وقوتها.. وبلا شك إن أهمية هذه الخطوة لا تنحصر في ما سبق ذكره وحسب، بل إنها رغم تواضعها مثلت مؤشراً على قوة وعيٍ وإرادة أغلب القيادات السياسية لدول الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية التي كانت متحمسة جداً لاندماج اليمن في المجلس – وعلى وجه الخصوص- المملكة العربية السعودية التي شهدت تطورات سياسية واجتماعية وثقافية كبيرة جداً في النصف الثاني لعقد التسعينيات وما تلاه، بما يمكن عدها القفزة النوعية الأعظم في تاريخ المملكة(٥٥).

ثالثاً: الإرهاب في اليمن

يتخذ مفهوم الإرهاب في اليمن مسميات مختلفة، وصيغ متعددة، طبقاً لمسبباته ودوافعه التي تثير الكثير من الجدل والخلاف في حلقات النقاش حول ما إذا كانت الجهات الحكومية اليمنية تتحمل مسئولية ما يحدث، أو قد تخاذلت في أداء واجباتها.. أم أنها كانت إحدى ضحايا المواريث التاريخية، وموجات الصراعات الإقليمية والدولية في غرس وإنماء بذور العمل الإرهابي على ساحة اليمن..!

---

(٥٥) مرت المملكة في السنوات الماضية بمرحلة مراجعة ناضجة لأوراق الماضي، كعلاقاتها مع اليمن، وموقفها من القواعد الأجنبية على أراضيها، وعلاقاتها مع العراق وغيرها، وتتضح الرغبة السعودية في ممارسة أدوار إيجابية قومية في كلمة الأمير عبدالله بن عبدالعزيز في قمة مسقط الخليجية إذ يقول: ((إن جهدنا يجب أن ينصب على إصلاح البيت العربي الإسلامي وجعله قادراً على مواجهة التحديات.. وأحسبنا لا نتجاوز الحقيقة إذا اعترفنا أننا جميعاً، ولا استثني أحداً، أخطأنا بحق أمتنا الكبرى حين سمحنا لعلاقاتنا العربية والإسلامية أن تكون قائمة على الشك وسوء الظن بدلاً من المفاتحة المصارحة..)).

وقبل الفصل في الجدل القائم حول طبيعة الإرهاب في اليمن نعرج على العناصر الأساسية التي مهدت لنشوء الظاهرة الإرهابية على الساحة اليمنية، ويمكن تلخيصها بالآتي:

١- المواريث التاريخية القاهرة، كالفقر والتخلف والجهل والعصبيات القبلية البالية.

٢- ضعف الموارد الاقتصادية الطبيعية التي تعجل النهوض، وتحرر الفكر الإنساني من نوازع الشر، وتعزز قدرات السلطات الأمنية في منع وقوع الجرم.

٣- العوامل الجغرافية كطول الحدود والتي يصعب مراقبتها وحمايتها ووعورة الأرض واتساع المساحة، وترامي المراكز المدنية.

٤- وقوع اليمن في مركز دولي استراتيجي جعلها محط أنظار قوى عديدة وموضع رهان الأقطاب الكبرى التي شكلت أنماط الإرهاب الدولي، وصدّر بعضها مشاريعه الأيديولوجية إليها.

٥- الخشية من تنامي النفوذ السياسي والبناء الثوري في اليمن وتحولها إلى مركز ثقل دولي مؤثر جعلها هدفاً للقوى الإقليمية الأخرى التي تسعى لتحول دون استقرار النموذج اليمني الطموح بصيغه الديمقراطية التحررية.

٦- التعبئة الثقافية والسياسية والدينية الخاطئة التي تروجها بعض الحركات المتطرفة عقائدياً.

بناء على ما تقدم من عناصر، شهدت الساحة اليمنية مظاهر مختلفة من الأعمال الإرهابية، والتي نقسمها طبقاً لمسبباتها ودوافعها (تقسيم نوعي) إلى:

١- الإرهاب السياسي المنظم- وهو ذو طابع منهجي ومؤسسي يتحرك بإمكانيات مادية وبشرية عالية ويتخذ أربابه من الخط الدموي والتخريبي اسلوباً لبلوغ أطماع سياسية وسلطوية واسعة، وكان هذا اللون قد استشرى في اليمن في أوساط السبعينيات وما تلاها على أيدي الجناح الماركسي المتطرف ومن ثم مليشيات الجبهة الوطنية الديمقراطية المدعومة من نظام عدن، والتي كانت نهايتها على يد الرئيس صالح.. وقد أخذ الإرهاب السياسي المنظم يحاول العودة ثانية لساحة اليمن الموحد أثناء المرحلة الانتقالية لكن انتهى به الأمر إلى تصفية قياداته واضطرارها للفرار خارج اليمن بعد حرب ضارية استغرقت ٦٣ يوماً.. ولم يعد لهذا النموذج من الإرهاب أي وجود في اليمن الجمهوري الموحد.

٢- إرهاب التطرف الديني:- لم يكن هذا النوع مألوفاً في اليمن قبل التسعينيات، لكن تناميه في الساحة جاء بفعل تنامي الحريات السياسية في اليمن أولاً، وعلى أثر تطورات في صيغ الرهانات الإقليمية وبعد متغيرات سياسية دولية خصوصاً في الصراع العربي- الإسرائيلي. ويبرر المتطرفون سلوكهم الإرهابي بذرائع وحجج مبنية على فهم خاطئ للدين في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى على إغراءات مالية ومادية تدفعها أطراف خارجية لأهداف سياسية معينة.. مع أن الحالتين يصدران لليمن وتغذي أنشطتها جهات غير يمنية. وتعتبر

الولايات المتحدة واحدة من أهم الجهات المسئولة عن نشوء هذا اللون من الإرهاب على الأراضي اليمنية بفضل الدعم والتسهيلات التي كانت تقدمها للتطرف الديني أثناء الحرب الباردة والاجتياح السوفيتي لأفغانستان.

٣- الإرهاب التبعي- وهو ما يأتي تبعاً لتعبئة مغلوطة دينية أو حزبية أو ثقافية، وفي الحقيقة إن مرتكبي الجرم في هذا النوع هم ضحايا بأنفسهم وليسوا إرهابيين أو ذوي أية خلفية بأساليب العمل الإرهابي، وإنما نتيجة لتدني مستوياتهم التعليمية والثقافية تتبنى بعض الجهات استغلال نقاط ضعفهم وشحنهم بمفاهيم خاطئة عن وسائل التعبير عن الولاء الوطني أو الإيمان العقائدي فيجدون أنفسهم متحمسين لممارسة العنف في أية فرصة تسنح أمامهم على غرار ما حدث مؤخراً في واقعتين أولهما اغتيال جار الله عمر الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي وثانيهما اغتيال ثلاثة من الأطباء البريطانيين في مدينة جبلة بمحافظة إب، ومن الجدير بالذكر إن الإرهاب التبعي ظاهرة سببها الأول والأخير في اليمن هو حالة الجهل.

٤- ظل الإرهاب- وهو عبارة عن مظاهر سلوك اجتماعي بقية الموروث البائد إلا أن التشريعات القانونية تعادله بالجرائم الكبرى حتى صارت عقوبته الدنيا في اليمن الإعدام، وظل الإرهاب يتمثل في صور مختلفة مثل اختطاف الأجانب واحتجاز الدبلوماسيين أو المسئولين، وكذلك جرائم الثأر، وتعطيل المشاريع الحكومية والعصيان وغيرها، ولا يقوم أرباب هذا الصنف بهذه الأعمال بقصد القتل أو إلحاق الضرر المتعمد بالمختطفين أو المنشآت، وإنما من أجل مساومة الجهات الحكومية بها على مشاريع محلية في الأغلب أو امتيازات معينة، وأحياناً طلباً لفدية مالية، وتختص المناطق القبلية المتعصبة مثل مأرب والجوف وشبوه بكونها المصدر الرئيسي لتلك الأعمال، وإن رصدت حالات منها في مناطق أخرى ولكن بشكل ضيق جداً.

ويجدر بالذكر أن ظل الإرهاب هو النمط الأكثر شيوعا في اليمن، ويعتبر النموذج الأكثر تجسيداً للجانب السلبي البشع من مجتمع القبيلة، والذي يتطلب وقتاً طويلاً جداً كي يضطر للرحيل عن ساحة اليمن.

عصا الإرهاب وصولجان الرئيس

ارتبط اسم الرئيس علي عبدالله صالح بتحديات الإرهاب منذ اليوم الأول لحكمه.. فهو الرجل الذي كان يصف صعوده للحكم « كنت أحمل كفني على كتفي»، لأن السابع عشر من يوليو ١٩٧٨م كان بداية النهاية للزمن الذي عده التاريخ من أسوأ فصول الإرهاب السياسي المنظم الذي شهدته المنطقة العربية آنذاك، لذلك فإن قبوله للترشيح للرئاسة كان بمثابة تحدٍ علني صريح لعصا الإرهاب التي بلغت من السطوة والقوة أن أطاحت برؤوس ثلاثة من الرؤساء اليمنيين في أقل من عام.

كان الرئيس صالح يحمل موقفاً محدداً وواضحاً من الإرهاب عند مجيئه للسلطة، وفي أول بيان سياسي وجهه للجماهير اليمنية في العيد السادس عشر لثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٧٨م شن هجوماً خطابياً عنيفاً على من وصفهم « عصابات السوء الفاشية الملحدة المتسلطة»، وسعى إلى تعزيز المفاهيم الثورية المضادة للعمل السياسي الإرهابي من خلال ما ذكره:

«إن مفهومنا للثورة هو الحرية بلا فوضى ولا عبودية، والديمقراطية المعاشة لا الشعارات الزائفة، والسلام لا الحرب، والبناء لا التخريب، والنمو المتصاعد لا الدجل ولا التضليل» (٥٦).

ومن هنا نستطيع استيعاب فلسفة سياسية مغايرة لما هو شائع في عصرنا اليوم حول سبل مكافحة الإرهاب، فقد سعى الرئيس صالح إلى ترسيخ مفهوم أن مسألة مكافحة الإرهاب هي مسئولية مشتركة لا يتحملها طرف بعينه دون تضافر جهود الغير معه، فعلى الصعيد الوطني، يطالب جماهيره:

«إن تلاحم شعبنا وتكاتفه مع قواته المسلحة والأمن كفيل بحماية مكتسباته وإنجازاته الوطنية ووضع حد لأعمال القتلة المجرمين وعصابات التخريب والإرهـاب..»(٥٧) وفي معرض حديثه عن الإرهاب الدولي يؤكد المفهوم السابق ويدعو إلى : « مواجهة ذلك يتطلب الإرادة القوية والحسم الأمين والتنسيق والتعاون بين كافة دول المنطقة لأن قضية الأمن فيها كل وواحد لا يمكن أن يتجزأ» ثم يضيف « فالتعاون الأمني في مواجهة الإرهاب والعدوان أمر يحتمه الانتماء القومي الواحد» (٥٨).

ومن جهة أخرى، فإن مراجعة الآليات التي اعتمدها الرئيس صالح في مواجهة العنف والإرهاب في اليمن والتي يمكن الوقوف عليها من خلال قراءة الفصول السابقة والتحديات التي اشتملت عليها نجد أن الرئيس يسند مهمة مكافحة الإرهاب إلى أربعة خطوط عمل رئيسية، وهي:

١- التنمية الشاملة للمجتمع ومؤسساته المختلفة.

٢- السياسات السلمية للنظام السياسي للدولة.

٣- تنمية ثقافة الحوار وتوسيع ممارسات الديمقراطية.

٤- الضرب بيد من حديد كخيار أخير على قاعدة (آخر الداء الكي).

فمن خلال دراستنا المكثفة لأنماط الإرهاب الماثل على الساحة اليمنية تبين لنا أن الجهل والتخلف والمواريث الاجتماعية البالية كانت عاملاً رئيسياً من عوامل ظهور الظاهرة الإرهابية في اليمن، فقد كانت في فترات عديدة من عهد الرئيس صالح تستخدم كورقة ضغط سياسية من أطراف خارجية للحيلولة دون استقرار نظامه، وتعطيل تنميته، وعرقلة الدور اليمني الإقليمي والدولي(٥٩). وهو الأمر الذي ترجمته ميدانياً بعض أحداث الاختطافات للأجانب والعصيان من قبل مجموعات قبلية ثم استغلال جهلها وعصبيتها، وإغرائها مادياً للقيام بتلك الأعمال.

(٥٦) خطاب الرئيس علي عبدالله صالح في العيد السادس عشر لثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٧٨م (أول خطاب له في هذه الذكرى).

(٥٧) البيان السياسي للرئيس علي عبد الله صالح في العيد السادس عشر لثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٧٨م.

(٥٨) حديث الرئيس علي عبدالله صالح لصحيفة « الرأي العام الكويتية » بتاريخ ١٩٨٥/٨/٤م.

(٥٩) مجلة « المشاهد السياسي» لندن، العدد (٣٤٢) بتاريخ ٢٩/٩-٥/١٠/٢٠٠٢م.

والحقيقة الثابتة هي أن اليمن واحد من البلدان الفقيرة والتي لا تسمح ظروف مواطنيها بتمويل أعمال إرهابية واسعة كتلك التي استهدفت المدمرة الأمريكية « كول» أو الناقلة الفرنسية « ليمبرج» عام ٢٠٠٢م. ولعل تدني المستوى التعليمي للمسئولين عن الحادث يؤكد فرضية تصدير الإرهاب لليمن من جهات تمتلك إمكانيات التخطيط والتمويل الباهض.

وعلى هذا الأساس تجعل القيادة اليمنية الأولوية في القضاء على الإرهاب للقضاء على الجهل والتخلف ورفع المستوى المعيشي للمواطن وتطوير الخدمات الحكومية المقدمة له، ويمكن النظر إلى كلمة الرئيس صالح في قمة الألفية الثالثة بنيويورك واحدة من أكبر الاستغاثات التي تحذر دول العالم المتقدمة من عواقب غرور القوة، ومناهج العولمة التي تضاعف فقر الفقراء، وكذلك سياسة الكيل بمكيالين، الاستبداد بالحقوق الإنسانية للشعوب الضعيفة(٦٠).. فتلك جميعها وقفت أمام تنامي الإرهاب في العالم واستهداف مصالح الدول المتقدمة وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية التي تلقت نكسة أعنف الأعمال الإرهابية المنظمة في الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م.

ومن المؤكد أن تركيز الرئيس صالح على تلك القيم كان يريد به تحرير المجتمعات الفقيرة من مصائد ارتهان مواطنيها لأعمال ضد الإنسانية والسلام والاستقرار.

أما بشأن السياسة السلمية للدولة، فيأتي التأكيد عليها في إطار تشجيع مناخات التعايش والتعاون بين الشعوب والحضارات لما من شأن ذلك صهر الحساسيات التي قد تنجم في مرحلة ما من الاحتكاك وإزالة بؤر التوتر في العالم، وهو ما لا يتحقق بغير التوجه السلمي للسلطة نفسها.. فكان أن لعبت اليمن دوراً كبيراً على هذا الصعيد من خلال مواقفها مع الصومال وارتيريا وعلاقاتها مع دول الجوار، وارتباطاتها الواسعة مع دول العالم المختلفة باستثناء الكيان الصهيوني، الذي يرى فيه الرئيس صالح مصدراً لزعزعة سلام المنطقة واستقرارها: « أن منطقة الشرق الأوسط تشهد توترات مستمرة منذ إعلان قيام الكيان الصهيوني واغتصابه للأراضي العربية الفلسطينية وسيظل التأزم الذي تعيشه هذه المنطقة نتيجة سياسة إسرائيل التوسعية العدوانية يهدد السلام والأمن في العالم»(٦١) وكذلك يرى فيها الرئيس صالح إنها النموذج الأمثل للإرهاب « الإرهاب في رأس إسرائيل» وأيضاً « اكبر إرهابي في العالم حكومة شارون» (٦٢).

كما نلاحظ أن اليمن حظيت بتجربة فريدة في الحوار مع الجماعات المتطرفة أو المغرر بهم، بهدف تصحيح مفاهيمهم وإعادتهم إلى جادة الصواب، فنالت التجربة إعجاب العالم بأسره لدرجة أن استعانت بريطانيا بالقاضي حمود الهتار – رئيس لجنة الحوار- منتصف عام ٢٠٠٤م لشرح تجربته للأجهزة البريطانية المتخصصة بمكافحة الإرهاب.

---

(٦٠) صحيفة الميثاق، صنعاء، العدد ٩٦٧ بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٤م مقال بعنوان (قمة الألفية الثالثة.. البحث عن عالم فاضل».

(٦١) كلمة الرئيس علي عبدالله صالح في موسكو بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٩م (الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس علي عبدالله صالح- المجلد الخامس)

(٦٢) كلمة الرئيس علي عبدالله صالح أمام قمة بيروت، ٢٧ مارس ٢٠٠٢م.

ونظراً للنتائج الإيجابية التي تحققت بالحوار مع العناصر التي كانت معتقلة على ذمة قضايا متصلة بالإرهاب أصدر الرئيس صالح خلال عام ٢٠٠٤م فقط ثلاث قرارات عفو رئاسية بحق من أعلن التوبة من هؤلاء المعتقلين، فتم إطلاق سراح المئات منهم، وتعهدت الدولة لبعضهم بتمكينهم من العودة إلى وظائفهم السابقة أو الحصول على عمل.

وحيث أن ثقافة الحوار أصبحت من أبرز سمات عهد الرئيس صالح فقد حظي بتكريم عالمي بمنحه وسام حوار الحضارات والثقافات للعام ٢٠٠٤م، قدمته إحدى المنظمات العالمية.

إذن فنهج الرئيس صالح في مكافحة الإرهاب مبني على فلسفة فكرية عميقة تتعامل مع الأسباب الحقيقية المؤدية للإرهاب وكيفية معالجتها ليكون في ذلك الأسلوب استئصالاً جذرياً للداء الخطير ولكن في الوقت نفسه تقتضي تلك المعالجات مشاركة دولية واسعة وجهود كبيرة من داخل البلد ومن خارجه وقد وجه الرئيس دعوة صريحة بهذا الشأن للمجتمع الدولي، واضعاً خطوطاً عريضة لما يجب القيام به. وقد أتى ذلك في بيانه السياسي في الذكرى الأربعين للثورة اليمنية إذا قال: «ندعو مجدداً إلى عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة لتحديد مفهوم واضح للإرهاب وبما يميز بين الإرهاب والنضال المشروع للشعوب من أجل الحرية والاستقلال ومقاومة المحتل»(٦٣).

ويضيف: «وأنه لمن المهم البحث في سبل إزالة تلك الأسباب والمناخات المشجعة على تنامي ظاهرة الإرهاب والتطرف، ومنها تلك المتصلة بتحقيق العدالة ومكافحة الفقر وإزالة بؤر التوتر في أكثر من مكان، وفي مقدمتها منطقة الشرق الأوسط».

لاشك أن النص الأخير يلخص رؤى الرئيس صالح حول الإرهاب والآليات المنطقية لمكافحته من غير أن يجعل من «القوة» و«العنف» إحدى تلك الآليات كونه لا يؤمن بمناطيق «العنف والعنف المضاد» كأولويات في المعالجة، وإنما هي وسائل أخيرة يمكن اللجوء إليها بعد عجز الحوار الإيجابي المتكافئ والوسائل السلمية الأخرى.

لقد تجسدت تلك الفلسفة عملياً في الواقع اليمني في مواجهة التيارات الماركسية المتطرفة في أوائل الثمانينات، ثم في مواجهة الجماعات الانفصالية بعد الوحدة اليمنية، وأخيراً في تصفية الجيوب الإرهابية على الأراضي اليمنية بعد أن استنفذت السلطة كل وسائلها في إعادتهم إلى جادة الصواب.

وبعد أحداث ١١ سبتمبر والحملة الدولية على الإرهاب وجد الرئيس صالح الفرصة المناسبة التي يمكن اغتنامها والاستفادة من إمكانياتها وخبراتها للتخلص من الخلايا الإرهابية التي سببت للدولة حرجاً كبيراً في العالم، وتضرر من جرائها الاقتصاد اليمني بدرجات كبيرة جداً إثر التراجع الحاصل

---

(٦٣) خطاب الرئيس علي عبد الله صالح في العيد الأربعين لثورة السادس والعشرين من سبتمبر عام ٢٠٠٢م.

في السياحة والاستثمارات الخارجية وقطاع الثروة السمكية، والتكاليف الباهضة التي دفعتها اليمن كتعويضات، وفي توسع أجهزتها الأمنية، وتطوير تجهيزاتها، علاوة على ارتفاع نسب التأمين البحري بمقدار ٣٠٠٪ فأدى إلى عزوف السفن عن الرسو على الشواطئ اليمنية ، وغيرها من الآثار السلبية للغاية التي يمكن الإطلاع عليها في تقرير رئيس وزراء اليمن د. عبد القادر باجمال ، المعروض أمام مجلس النواب في ديسمبر ٢٠٠٢م(٦٤).

لقد تعامل الرئيس علي عبد الله صالح مع قضية الإرهاب من خلال عدة محاور. الأول: ببحث المشكلة في الدوائر الأمنية الداخلية وتقصي جذورها، وتعقب خطوطها، وتجنيد الآلاف من رجال الأمن لذلك الغرض ، ولمرافقة أفواج السياح أو تحركات العاملين الأجانب ،وحماية الأماكن التي يتوافدون عليها.

وفي ١ أغسطس ٢٠٠٢م أصدر الرئيس صالح القرار الجمهوري رقم (٢٦٢) لسنة ٢٠٠٢م بتشكيل جهاز الأمن القومي وإلحاقه برئاسة الجمهورية مباشرة ليتولى مهام رصد وجمع المعلومات الاستخباراتية عن جميع المواقف والأنشطة المعادية الموجهة من الداخل أو الخارج ، وتقديم التقارير والدراسات والتحليلات لكل ما يتعلق بقضايا الأمن القومي لليمن، وكذلك رصد وجمع المعلومات عن كافة الأنشطة التجسسية وتأمين حماية القوات المسلحة والأفراد، ومكافحة الأنشطة التخريبية المعادية التي تهدد سلامة وأمن الجمهورية اليمنية(٦٥) .

وكان ذلك بمثابة أكبر خطوة عملية مسئولة يتم اتخاذها على الصعيد الأمني على مدى فترة حكم الرئيس علي عبد الله صالح.

أما المحور الآخر لمكافحة الإرهاب، فكان بالتحرك عبر القنوات الدبلوماسية وإجراء مشاورات وإبرام اتفاقيات (علنية أو سرية) مع دول الجوار للحد من أنشطة تهريب الأسلحة أو تسلل المطلوبين للعدالة، وتسليمهم للطرف الآخر، وإيقاف أية دعومات أو تسهيلات قد تقدم إلى الخلايا أو الجهات المشتبه بتورطها بأعمال إرهابية (٦٦).

وهناك محور ثالث على نفس المسار، إذ سعت القيادة اليمنية إلى تحديث آليات سياساتها الأمنية بالاستعانة بخبرات وتجهيزات خارجية، وعلى وجه الخصوص، من الولايات المتحدة الأمريكية التي تخوض حملة واسعة لمكافحة الإرهاب منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠٠م. فقد بادر الرئيس صالح بالتوجه إلى واشنطن أوائل عام ٢٠٠٢م واللقاء بالرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش لنقل الصورة الصحيحة عن الوضع الأمني في اليمن والجهود المبذولة للحد من مشكلة الإرهاب، وحجم الحاجة اليمنية للمساعدات الخارجية (الخبراء والتجهيزات) من أجل التغلب على الظاهرة الإرهابية. كما

---

(٦٤) يمكن الاطلاع على نص التقرير من خلال كتيب بعنوان «الإرهاب في اليمن» في إصدارات دائرة التوجيه المعنوي صحيفة ٢٦ سبتمبر.

(٦٥) القرار الجمهوري رقم (٢٦٢) بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٦م، أنظر صحيفة الثورة صنعاء، العدد (١٢٧٨٣) .

(٦٦) مجلة «المشاهد السياسي»، لندن، العدد (٣٤٢) بتاريخ ٢٩/٩-٥/١٠/٢٠٠٢م

انتقل الرئيس من واشنطن إلى كل من برلين وباريس ليؤكد الموقف اليمني ويشرح مقدار الأضرار التي لحقت باليمن من جراء الإرهاب(٦٧)، ويزيل حالة الاتهامات والشبهات التي عملت بعض الأطراف الخارجية على إحاطة اليمن بها بقصد النيل من قيادتها الوطنية وحركتها الثورية التقدمية.. وهو الأمر الذي عاد على الحكومة اليمنية بالحصول على خبراء في مكافحة الإرهاب وأجهزة مراقبة حديثة للمطارات والمؤسسات والحدود وغيرها، فضلاً عن إيفاد بعض عناصرها إلى الخارج للتدرب على أساليب مكافحة الإرهاب، وتطوير خبراتها الأمنية.

ولم تتوقف الجهود الحكومية عند هذا الحد، بل قادت حملات تعبئة إعلامية واسعة جداً شملت جميع فئات الشعب اليمني من خلال رئيس الجمهورية نفسه الذي كان يغتنم المناسبات ليلقي بها الأحاديث التوجيهية، ويصب جام غضبه على الإرهاب ومن يقوده واصفاً إياهم بأعداء الإنسانية والوطن والسلام، ومن جهة أخرى أجرت الجهات الحكومية لقاءات مع العائدين من أفغانستان بقصد توجيههم، ووجه الرئيس صالح خطاباً يدعو فيه العناصر الإرهابية التوبة وبدء صفحة جديدة من حياتهم، وقد امتدت التعبئة الإعلامية إلى أصغر الوحدات الإدارية اليمنية عبر العلماء وخطباء المساجد والمرشدين في تنظيم المؤتمر الشعبي العام والمسئولين اليمنيين وحتى من خلال الجمعيات والصحف والندوات المصغرة والمدارس والجامعات.

وعلى الرغم من الانتقادات التي تعرضت لها الحكومة اليمنية من بعض الأحزاب والقوى الوطنية للتعاون الحاصل مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب، وحملات الجهات الأمنية المكثفة ضد العناصر المشبوهة، إلا أن ذلك بدا للقيادة السياسية اليمنية قراراً لا رجعة فيه، وفرصة فريدة بلغ السيل فيها الزبى، وأزفت فيها أيام التساهل والنفس الطويل، وآن الأوان للضرب بيد من حديد لكل من يعبث بأمن واستقرار الوطن.. وربما كان اليمنيون الأوائل محقين جداً في مثلهم الشعبي القائل: ((لا تأمن الدولة ولو كانت من رماد))

حرب (الثمانين يوماً) في صعدة

تعد الأحداث التي شهدتها مدينة صعدة المتاخمة لحدود المملكة العربية السعودية واحدة من أسرع المتغيرات التي شهدتها الساحة اليمنية على الصعيد الداخلي، والتي يكتنفها الكثير من الغموض جراء حدوثها في فترة كانت اليمن دخلت فيها مرحلة ظهور كبير على الساحتين الإقليمية والدولية– خاصة على صعيدي حرب مكافحة الإرهاب، وتطور التجربة الديمقراطية.

فاليمن استهلت العام ٢٠٠٤م بمؤتمر دولي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية، انتهى بتوقيع « إعلان صنعاء « الذي ما لبث أن أصبح إحدى الوثائق الدولية المعتمدة في

---

(٦٧) انظر تقرير د. عبد القادر باجمال رئيس وزراء اليمن المقدم لمجلس النواب في ديسمبر ٢٠٠٢م.

مشاريع التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط وأفريقيا ؛ وبدأ العالم يسلط أضواءه تجاه اليمن باعتباره الراعي الأول للتحول الديمقراطي بالمنطقة رغم كونه البلد الأفقر في الجزيرة العربية، الأمر الذي حدا بالدول الثمان الكبرى بدعوته للمشاركة في قمتها في يونيو ٢٠٠٤م.

كما شهدت اليمن خلال الفترة السابقة لفتنة صعدة تطورات كبيرة على الصعيد الأمني ، إذ أنها لم تشهد أي عمل إرهابي لأكثر من عامين ، وأعلنت السلطات في صنعاء عن إلقاء القبض على العديد من الشبكات الإرهابية ، كان بينها المتهمين بتفجير المدمرة الأمريكية «كول» ، والناقلة الفرنسية «ليمبرج».

لهذا بدا الأمر غريباً أن تشتعل نيران فتنة بشعارات مذهبية وعنصرية متطرفة رغم مرور ما يزيد عن ٤٢ عاما على الثورة اليمنية ١٩٦٢م.

ففي ١٩ يونيو أعلنت الحكومة اليمنية رسميا بدء مواجهات مسلحة بين القوات الحكومية والمدعو حسين بدر الدين الحوثي واتباعه في جبال مران بمحافظة صعده، وجاء الإعلان الحكومي عن بدء العمليات العسكرية بعد أن رفض الحوثي تسليم نفسه للسلطات المختصة وقام مع اتباعه بقتل ثلاثة من رجال الشرطة، وبدأ بالاعتداء على المعسكرات الحكومية، ثم أعلن تمردا مسلحاً في جبال مران(٦٨).

ثم تسارعت الأحداث على نحو غريب بدا الأمر فيه أن هناك يد ثالثة تحاول تحريك الأمور باتجاه التصعيد ، والانفجار لغايات لم تتضح لأحد في حينها ، وربما ظلت أقرب الى اللغز حتى نهاية عام ٢٠٠٤م . ففي ٢٢ يونيو عقدت اللجنة الأمنية العليا اجتماعا برئاسة رئيس الجمهورية حيث أطلعت على تقارير الأجهزة الأمنية حول ما يدور في صعدة ، وأقر اجتماعها إغلاق المدارس أو المراكز غير القانونية والتي استخدمت من قبل الحوثي لتأليب الشباب لمساندته، ومنع إقامة أي مراكز أو مدارس دينية مشابهة في المستقبل(٦٩).

ربما كان المؤشر الأول الى الأيادي الخفية الراغبة في انفجار الوضع اليمني هو ما تبلور من موقف في بيان أحزاب اللقاء المشترك الذي أعلنت فيه يوم ٢٨ يونيو أن ما قام به الحوثي « يدخل في إطار حرية الرأي والتعبير»(٧٠)، وهو الموقف الذي اعتبرته الحكومة مساندة للحوثي، ومحاولة لإضفاء مشروعية دستورية على تمرده؛ فكان أن قابلته في اليوم التالي مباشرة لجنة شئون الأحزاب والتنظيمات السياسية بالتلويح بحل أحزاب اللقاء المشترك بسبب موقفها هذا(٧١).

---

(٦٨) صحيفة الثورة ، اليمن، عدد يوم ٢٠ يونيو ٢٠٠٤م
(٦٩) وكالة الأنباء اليمنية سبأ، الموقع الإلكتروني، ٢٢ يونيو ٢٠٠٤م
(٧٠) الصحوة نت – الموقع الإلكتروني لحزب الإصلاح، ٢٩ يونيو ٢٠٠٤م
(٧١) المؤتمر نت- الموقع الإلكتروني لحزب المؤتمر الشعبي العام، ٢٨ يونيو ٢٠٠٤م

أما على مستوى القيادة السياسية اليمنية فإن رئيس الجمهورية وجه يوم ٢٧ يونيو بتوسيع لجنة المساعي لاقناع حسين الحوثي بتسليم نفسه واتباعه للعدالة. وضمت اللجنة الجديدة ٤٠ شخصية دينية وسياسية من جميع الأحزاب والتنظيمات، رأسها عبد الوهاب الانسي الأمين العام المساعد لحزب التجمع اليمني للإصلاح المعارض ، لكنها بعد الذهاب الى صعده فشلت في إقناع الحوثي بإنهاء تمرده ، كونه – أصلاً – رفض استقبالها.

وهكذا استنفذت صنعاء عدة وساطات محلية ، فكانت الغلبة للقوة العسكرية التي تدخلت بقيادة علي محسن الأحمر قائد المنطقة الشمالية ، وحاصرت جبال «مران» التي تحصن في معاقلها حسين الحوثي واتباعه ممن يطلق عليهم تسمية (الشباب المؤمن) – رغم أن بينهم الكثيرين ممن لا ينتمون إلى هذا التنظيم- ودارت معارك استنزافية هلكت مئات الأرواح من الجانبين ، ولم تنته إلاّ في ١٠ سبتمبر ٢٠٠٤م، حيث أعلنت وزارتا الداخلية والدفاع في بيان مشترك مقتل حسين الحوثي زعيم تنظيم الشباب المؤمن وإنهاء تمرده الذي استمر ٨٠ يوما.

الباب التاسع

علي عبدالله صالح
تطور التجربة الديمقراطية في دولة الوحدة

تطور التجربة الديمقراطية في دولة الوحدة

لا يمكن لأي كاتب أو مؤرخ أو محلل يستطيع اليوم تصفح أوراق التاريخ السياسي اليمني دون أن تستوقفه صفحات المسيرة الديمقراطية في دولة الوحدة بشيء من الانبهار والانشداد إلى معرفة أدق تفاصيل تلك المسيرة الرائدة، والوقوف على أسرار الإرادة السياسية الخلاقة التي فجرت كوامن الحس الديمقراطي المغروس في أعماق الإنسان اليمني رغم عهود الظلم والاستبداد والتسلط الديكتاتوري، ليجدد ذلك الحس انبعاثه ثانية على يد الرئيس علي عبد الله صالح، وبأسلوب التدرج المنطقي الرائع بدخول عقد التسعينيات بخطى ديمقراطية واثقة، وبحلل التعددية الحزبية والحريات العامة، وبإرادة الإنسان الواعي بمسئولياته للمرحلة المقبلة.

أثر الديمقراطية في الحياة اليمنية

الحديث عن الديمقراطية في دولة الوحدة (الجمهورية اليمنية) هو في حقيقته حديثاً ليس بالجديد وغير المطروق، بقدر ما هو استكمال لمراحل متقدمة في مشروع عمل سياسي طويل كان الرئيس صالح قد وضع حجر الأساس له في بداية توليه مقاليد السلطة، وراح يرفع أساساته لبنة بعد أخرى، حتى بلغ النضج، والمراتب الواعية والمسئولة من الممارسات الحية والمؤطرة بمسمياتها العصرية الحديثة.

كانت الديمقراطية وقيام الجمهورية اليمنية حدثان متلازمان لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، ومثلا منعطفاً تاريخياً هاماً أحدث تحولات جذرية في حاضر ومستقبل الشعب اليمني، وكانت أولى ثمار الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية واخلاق الحريات العامة هو صدور القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٠م بشأن الصحافة والمطبوعات وحرية المعرفة والفكر والتعبير والإتصال، والحصول على المعلومات.. الأمر الذي نقل التجربة الإعلامية اليمنية إلى واقع متفوق على محيطه الإقليمي، ومتحرر من كل عقد الماضي ومواريث عهود الاستبداد والقمع وكبت الحريات.. إلى الدرجة التي أتاحت أمام الشارع اليمني فرصة تداول ما يزيد عن (٢٠٠) صحيفة ومجلة مختلفة الاتجاهات ومتعددة الغايات.

وقد أعقب ذلك صدور القانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٩١م بشأن الأحزاب والتنظيمات السياسية وإجراءات وقواعد تأسيسها وحقوقها وواجباتها، وبعد إصدار القانون مباشرة أعلن عن إنشاء (٤٦) حزباً وتنظيماً سياسياً عشية صدور هذا القانون في ٦ أكتوبر ١٩٩١م (١).. ومثل التحول نحو التعددية الحزبية والحريات العامة المرافقة لمناخاتها السياسية الجديدة قفزة تاريخية وحضارية كبيرة في مسار الثورة اليمنية الخالدة التي يستمد منها النظام السياسي الحاكم مناهجه الفكرية ومحاور إرتكاز خططه الاستراتيجية وبرامجه العملية.

(١) مكتب رئاسة الجمهورية: عشرون عاماً من العطاء، ص٢٣-٢٦.

فالديمقراطية في هذه المرحلة، وكما يتحدث عنها الرئيس صالح: (الديمقراطية مدرسة يتعلم منها الجميع، وأخطاؤها مهما كانت لا يمكن تصحيحها إلا بالمزيد من الديمقراطية)، وهي لابد أن تكون مرتكزاً وأساساً لأي حركة إنمائية، بما يجعل البرامج الحكومية رهينة سعة المساحة الديمقراطية التي يقف عليها المجتمع، ويشارك من خلالها في صياغة الأولويات النهضوية وإدارة شئون السلطة وفق التفويض الديمقراطي والإرادة الشعبية، والمصلحة الوطنية التي تتقدم على كل المصالح الأخرى.. وعلى هذا الأساس نجد أن الديمقراطية اليمنية في هذه المرحلة وإن كانت تتخذ صورها الطبيعية المألوفة في كل مكان من العالم- ظلت تؤطر نفسها بمحددات أخلاقية وعقائدية وفكرية تشكل.. بمجموعها.. سماتها العامة المميزة لهويتها.. ومن جهة أخرى حافظت على هامش مناسب من الخصوصية اليمنية جاعلة من هذا الأسلوب الرديف الملازم للمتطلبات الوطنية وحاجة المجتمع اليومية، الأمر الذي جعلها (ديمقراطية منتجة) وليست ديمقراطية استهلاكية كتلك التي تتعامل معها بعض المجتمعات الكبيرة الفضفاضة.

وعليه، فإن الديمقراطية اليمنية لم تجعل التعددية الحزبية قوامها الوحيد- وإن غلب هذا المفهوم عند الكثيرين- وإنما كان لمفاهيم العدل والتكافؤ نصيب وافر من العمل الديمقراطي(٢). فهناك خطوات جبارة على مستوى المشاركة المتكافئة بين الجنسين في فرص الحياة أو العمل السياسي، فتحت آفاقاً رحبة أمام المرأة اليمنية لتوسيع مساهمتها وادماجها ضمن المؤسسات السياسية، فسجلت حضوراً جيداً في الانتخابات النيابية الأولى عام ١٩٩٣م، ومتميزاً في الانتخابات النيابية الثانية عام ١٩٩٧م، بينما بلغ عدد المسجلات في كشوفات انتخابات ٢٠٠٣م ما يقارب نصف العدد الإجمالي للمسجلين وتقدمت حوالي (١٥) امرأة لترشيح نفسها للانتخابات، وشقت طريقها إلى مجلس النواب لأول مرة في تاريخ الدولة اليمنية، ثم ما لبثت أن كسرت الاحتكار (الذكوري) للسلطة بانتزاعها حقيبة وزارية في حكومة عبد القادر باجمال عام ٢٠٠١م حيث أسندت إلى الدكتورة وهيبة فارع وزارة حقوق الإنسان ثم آلت هذه الوزارة إلى أمة العليم السوسوة في التشكيلة الوزارية التي أعقبت انتخابات ٢٠٠٣م، وهي من أوائل الإعلاميات اليمنيات وشغلت مؤخراً منصب سفيرة اليمن لدى دولة هولندا.

وفي السياق ذاته، شهدت فترة التسعينيات تنشيطاً محموماً لبرامج تعليم الإناث وللمؤسسات الاجتماعية المعنية بحقوق المرأة ورعايتها، وإيلاء عناية كبيرة بالبرامج التي تشكل الأنسجة التكوينية للبناء السياسي في مجال حقوق الإنسان، فتم إنشاء (اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان) عام ١٩٩٨م، وإنشاء وزارة دولة معنية بحقوق الإنسان، وفي الجهاز التشريعي هناك لجنتان لدعم مسار حقوق الإنسان هما (لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان) و(لجنة رفع المظالم).

(٢) د. وهيبة فارع: محور في حلقة نقاش نشرتها صحيفة الميثاق- العدد (١٠٢) بتاريخ ٢٠٠١/٥/٢٢م ص١٠.

وأتاحت المناخات الديمقراطية فرصاً واسعة لنشوء عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني الراعية لحقوق الإنسان مثل (المجلس الأعلى للأمومة والطفولة) و(اللجنة الوطنية لرعاية شئون اللاجئين) و(اللجنة الوطنية لتطبيق القانون الدولي الإنساني) ووقعت الحكومة اليمنية على أكثر من ٢٩ إتفاقية دولية لحماية العمال، وصيانة أجورهم وغيرها(٣).. إلى جانب اتفاقيات مكافحة التمييز وتحديد سن الزواج، واتفاقية حقوق المرأة.. الخ.

مما سبق يمكن القول أن الديمقراطية في دولة الوحدة لم تتخذ طابعاً صورياً تقليدياً جامداً على غرار ما هو سائد في أغلب دول العالم النامية، وفي الوقت نفسه لم تطلق عنان الحريات العامة إلى أقصاها لتتحول إلى فوضى تتصدع بممارساتها القيم الفكرية والعقائدية والأخلاقية للمجتمع- كما هو الحال مع تجارب بعض الدول المتقدمة.. بل سلكت الديمقراطية اليمنية خطاً معتدلاً، وسطاً بين الحالتين يجعل من ممارساتها سلوكاً تنموياً مساهماً بالجزء الأساسي في قيادة التحولات الوطنية الاستراتيجية، وليس مجرد وجوداً فضفاضاً على هامش التجربة السياسية، متقوقعاً داخل قالب التعددية والصحافة الحزبية.

ولذلك السبب تعددت ألوان الممارسات الديمقراطية على أرض الواقع بين انتخابات نيابية، ثم انتخابات رئاسية، وصولاً إلى التحول نحو النظام اللامركزي من خلال توسيع رقعة المشاركة الشعبية عبر المجالس المحلية وانتخاباتها التي شملت أصغر التقسيمات الإدارية.. فضلاً عن ما سبق ذكره على صعيد ما تحقق في مجال الحريات العامة كحرية الصحافة وإبداء الرأي والاستدلال على المعلومات، ومساءلة الجهات الرسمية، وتنظيم المسيرات والتظاهرات، وتأسيس الاتحادات والجمعيات والمنظمات الجماهيرية باختلاف أنشطتها إلى جانب الحقوق والحريات الممنوحة للمرأة وتوسيع مشاركتها الوطنية سياسياً واجتماعياً وتنموياً، وكذلك تنشيط وتفعيل العمل المؤسسي في مجالات حقوق الإنسان.. فكان أن قادت هذه الممارسات -بمجموعها- إلى إحداث نهضة تنموية حقيقية في مختلف قطاعات الدولة كونها استندت إلى مناخات وطنية ديمقراطية هيأت لها أسباب الاستقرار، وحفزت قواعدها الإنتاجية، وفعلت غاياتها على نحو غير مسبوق تأكدت فيه حكمة قيادة الرئيس علي عبدالله صالح، وقوة إرادته الوطنية، وبعد نظره في هندسة المسارات الآمنة لأهداف الثورة اليمنية الخالدة.

وفي الحقيقة، مثلت التجربة الديمقراطية اليمنية في دولة الوحدة كلمة المرور السحرية التي تجاوز بها الرئيس صالح مختلف التحديات التي كانت تعترض طريق مشاريعه السياسية الطموحة من حين لأخر. فالديمقراطية كانت الاختبار الأصعب الذي وجدت بعض القيادات الإنفصالية للحزب الاشتراكي فيه أثناء المرحلة الانتقالية، حيث أسقطت ذرائعهم وبدون ريح أزماتهم المفتعلة وكشفت

(٣) د. حميد العواضي: نفس المصدر السابق ص١١.

الحجم الحقيقي لكل حزب ومدى جماهيريته، ولاشك أن الديمقراطية وحرية الكلمة هي من كفلت للرئيس صالح ذلك التلاحم الجماهيري الكبير مع قيادته السياسية وأكدت له أسباب الانتصار في معركة تثبيت الوحدة.

وكذلك كانت الديمقراطية بشفافيتها السياسية الأداة الأقوى في حسم الخلافات الحدودية مع دول الجوار، وإعادة إرتيريا إلى صوابها فيما أقدمت عليه من فعل عدواني على الجزر اليمنية.. بالإضافة إلى آن سلوك التحاور الإيجابي على طاولة المفاوضات ظل يمثل الأسلوب الأمثل في سياسة الرئيس صالح الخارجية لتنقية الأجواء مع الأشقاء في دول الخليج العربية بعد ما عكرتها ظروف أزمة الخليج الثانية.

ولم يقتصر أثر التجربة الديمقراطية اليمنية على الجانب السياسي فحسب، بل أن الرئيس صالح استطاع من خلالها إنقاذ اليمن من أزمة اقتصادية خانقة كانت آخذة بإطباق فكيها على الساحة اليمنية إثر قيام دولة الوحدة وما عكسته الظروف والمتغيرات الإقليمية والدولية على الاقتصاد اليمني بعد أحداث الثاني من أغسطس ١٩٩٠م.. إلا أن الانفتاح الديمقراطي الواسع الذي إرتبط بالعمل السياسي اليمني قد جمّل صورة اليمنيين كثيراً في الخارج، وعزز الثقة بقدراتهم الخلاقة، وبصدق توجههم نحو غد أفضل وعالم فاضل مفعم بالأمن والسلام.. وهذه النظرة نحو اليمن ولدت قناعات خارجية بضرورة مساعدة اليمن ودعمها، والأخذ بيد تجربتها الديمقراطية لتتحول إلى عنصر فاعل في المنظومة الدولية.. وساد الرأي في أوروبا والولايات المتحدة بأن تقديم أي دعم سخي للمشاريع التنموية اليمنية مكافأة لتوجهاتها الديمقراطية يمكن أن يكون محفزاً قوياً لدول الإقليم أولاً ولدول العالم النامية ثانياً لاقتفاء الأثر اليمني في ذلك، وبالتالي تحسين أوضاع حقوق الإنسان في العالم وزيادة فرص التعايش السلمي بين الشعوب، وتخفيف التوترات الدولية، والحد من الأزمات والحروب التي غالباً ما تترك آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي وأسواق المال، ليس لتلك الدول وحسب بل وعلى الدول الصناعية المتقدمة على حد سواء..

إن هذا الأمر يفسر نجاح اليمن في تجاوز أزماتها أزمتها الاقتصادية الخانقة، وارتفاع معدلات نمو قطاعاتها الصناعية والإنتاجية والزراعية والخدمية وغيرها.. ومن الجدير بالذكر أن الدعم الاقتصادي والسياسي الخارجي لليمن والتوسع في الممارسات الديمقراطية ارتبطا بعلاقة طردية مع بعضها البعض بحيث صار الرهان على الاقتصاد هو رهاناً على مسيرة الإنماء الديمقراطي أيضاً، لأن كثيراً من الدول والهيئات المانحة للمساعدات ظلت تربط مساعداتها للدول الفقيرة والنامية بحجم البرامج الديمقراطية المنجزة في تلك البلدان لذلك نجد أن مستوى المساعدات والدعومات والاستثمارات الخارجية الموجهة لليمن قد ارتفعت كثيراً في السنوات الثلاث الأخيرة من عقد التسعينيات وما تلاها نظراً لارتفاع معدلات الإنماء الديمقراطي في اليمن في هذه الفترة من خلال ترسيخ النهج الديمقراطي بانتخابات نيابية ثانية (٢٧ أبريل ١٩٩٧م) وإنشاء اللجنة الوطنية

العليا لحقوق الإنسان بالقرار الجمهوري رقم (١٠) لسنة ١٩٩٨م، وصدور قرار لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة (جنيف) بتاريخ ١٨ أبريل ١٩٩٨م والذي أقر عدم استمرار النظر في حالة حقوق الإنسان في اليمن تقديراً لما قامت به على هذا الصعيد(٤)، وتأكد هذا الاعتقاد في إستضافة اليمن لمؤتمر الديمقراطيات الناشئة الذي انعقد في العاصمة التاريخية صنعاء في الفترة ٢٧-٣٠ يونيو ١٩٩٩م، وشاركت فيه (١٦) دولة منها (٦) دول أعضاء في رابطة الكومنولث(٥)، ونظر إلى إنعقاد المؤتمر في صنعاء بمثابة إعتراف دولي صريح بالدور الريادي الذي تمثله الجمهورية اليمنية في المجال الديمقراطي.

وخلاصة القول أن إصرار الرئيس صالح وتشبثه بالخيار الديمقراطي هو في حقيقته إصرار على إعطاء الأسبقية لاستراتيجيات بناء الفكر الإنساني، وتحريره من عقد الماضي، وإطلاق قدراته الإبداعية الخلاقة، وتقديم إرادته الوطنية الحرة على كل الإعتبارات السلطوية الأخرى.. وتلك هي نفسها محور المقومات الأساسية للنهضة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا يمكن لها أن تشق طريقها إلى الواقع بنفس الجهد المطلوب منها، والقوة التي تحصنها من غير أن تجعل من العمل الديمقراطي منطلقاً لبرامجها وغاياتها المستقبلية، وحصانة أكيدة لكل ما تنجزه على طريق مشروع بناء الدولة اليمنية الحديثة.

للوقوف على حقائق تطور التجربة الديمقراطية في اليمن، نستعرض فيما يلي أبرز الممارسات الديمقراطية التي شهدتها الجمهورية اليمنية في ظل التعددية الحزبية.

أولاً: الانتخابات النيابية الأولى (٢٧ أبريل ١٩٩٣م)

بدأ الطريق إلى الانتخابات النيابية الأولى بصدور قانون الانتخابات العامة رقم (٤١) لسنة ١٩٩٢م والصادر بتاريخ ٨ يونيو ١٩٩٢م، ثم القانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٩٢م الذي أضاف تعديلاً على القانون الأول، والذي بموجبه صدر في شهر أغسطس ١٩٩٢م قرار تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من سبعة عشر شخصاً يتم انتخابهم من قبل مجلس النواب ليمثلون جميع القوى السياسية العاملة في الساحة، من أجل ضمان نزاهة الانتخابات والتنفيذ السليم لقانونها، وتجسيد النهج الديمقراطي بصدق وموضوعية تتناسب ومقتضيات التجربة الأولى في تاريخ اليمن.. وعليه تشكلت اللجنة العليا للانتخابات على النحو التالي:

(٤) مجموعة من الباحثين: اليمن والعالم، ص٧٦.
(٥) اليمن والعالم: مصدر سابق/ ص٣١٧.

الانتماء	الصفة	الاسم
المؤتمر	رئيساً	القاضي عبد الكريم العرشي
الاشتراكي	نائباً للرئيس	محمد سعيد عبدالله
المؤتمر	رئيس اللجنة الفنية	صادق أمين ابوراس
وحدوي ناصري	رئيس اللجنة الإعلامية	عبدالملك المخلافي
تصحيح ناصري	رئيس اللجنة القانونية	عبد الفتاح البصير
المؤتمر	رئيس اللجنة الأمنية	محمد علي هيثم
الإصلاح	نائب رئيس اللجنة الفنية	حمود هاشم الذارحي
البعث	مقرر اللجنة	عبد الرحمن مهيوب
القوى الشعبية	عضو اللجنة الإعلامية	عبدالله سلام الحكيمي
الاشتراكي	عضو اللجنة الإعلامية	جار الله عمر
حزب الحق	عضو اللجنة الفنية	د. احمد شرف الدين
الاشتراكي	اللجنة المالية للجنة الفنية	صالح منصر السيلي
ديمقراطي ناصري	رئيس اللجنة المالية	ياسين عبده سعيد
تنظيم سبتمبري	عضو اللجنة الفنية	احمد قرحش
الرابطة	اللجنة القانونية	د. حسن بازرعة [٦]
مستقل	عضو اللجنة	احمد السماوي
مستقل	عضو اللجنة	راقية حميدان

قسمت اللجنة العليا للانتخابات الجمهورية اليمنية إلى (٣٠١) دائرة انتخابية متساوية من حيث عدد السكان مع التجاوز عن نسبة ٥٪ زيادة أو نقصان ووفقاً لما نصت عليه المادة (٤٨) من قانون الانتخابات، فقد تم تحديد النصاب السكاني للدائرة بـ(٤٧٣٦٥) نسمة، الحد الأعلى (٤٩٧٣٣) نسمة، والحد الأدنى (٤٤٩٩٧) نسمة. وقد أصدرت اللجنة العليا بتاريخ ديسمبر/١٩٩٣م بياناً تعلن فيه الدوائر والمراكز الانتخابية ونطاق ومكونات كل منها(٧).

وفي الفترة (٢١ يناير –١٩ فبراير ١٩٩٣م) تمت عملية قيد وتسجيل الناخبين لمدة (ثلاثين يوماً)، حيث شهدت مراكز القيد والتسجيل إقبالاً واسعاً من قبل المواطنين، وتلا ذلك نشر جداول أسماء الناخبين وتقديم الطعون بالإدراج والحذف في الجداول والبت فيها بالطرق التي حددها القانون، وصولاً إلى تحرير السجلات العامة النهائية لجداول قيد الناخبين.

---

(٦) أعلن إنسحابه من عضوية اللجنة لاحقاً.

(٧) محمد حسين الفرح. الانتخابات النيابية ص٧.

وفي ٢٨ مارس ١٩٩٣م تم فتح باب الترشيح لعضوية مجلس النواب ولمدة (عشرة أيام)، وتلا ذلك إعلان أسماء المرشحين المقبولين، ثم إنسحاب من يرغب بالانسحاب إلى يوم ٢٠ أبريل ١٩٩٣م، بحيث بلغ العدد النهائي للمرشحين (٣١٨١) مرشحاً في (٣٠١) دائرة إنتخابية يمثلون (٢٢) حزباً وتنظيماً سياسياً وعدداً من المستقلين، وقد بلغ عدد المرشحين باسم أحزاب وتنظيمات سياسية (١٢١٥) مرشحاً، بينهم (١٧) إمرأة.. في حين بلغ عدد المرشحين بصفة مستقلين (١٩٦٦) مرشحاً بينهم (٢٤) إمرأة(٨).

أما من حيث القيد والتسجيل، فقد خصصت اللجنة العليا لذلك (٢٠١٧) مركزاً، وبلغ عدد الذين سجلوا فيها (٢,٦٨٨,٣٢٣) ناخباً وناخبة.

بدأت عملية الانتخابات النيابية الأولى في الساعة الثامنة من صباح يوم الثلاثاء ٢٧ أبريل ١٩٩٣م بإشراف اللجان الأصلية لإدارة الانتخابات واللجان الفرعية، ولجان صناديق الاقتراع والتي بلغ عددها (٧٢٦٢) لجنة، تضم (٢١٧٨٦) مشرفاً ومشرفة من مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية والمستقلين. وبإنتهاء نهار ذلك اليوم وإقفال صناديق الاقتراع، كان عدد الذين أدلوا بأصواتهم قد وصل إلى (٢,٢٧١,١٨٥) ناخباً وناخبة من إجمالي عدد المسجلين البالغ (٢,٦٨٨,٣٢٣) وقد أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز (٣٠١) مرشحاً يتوزعون على القوى السياسية الوطنية المختلفة على النحو التالي:

نتائج الانتخابات البرلمانية الأولى (٢٧ أبريل ١٩٩٣م)(×)

م	الحزب أو التنظيم	عدد المرشحين	عدد الأصوات	النسبة	عدد المقاعد	النسبة
١	المؤتمر الشعبي العام	٢٧٥	٦٤٠,٥٢٣	٢٨,٦٪	١٢٣	٤١٪
٢	المرشحون المستقلون	١٩٦٦	٦٠٦,١٠	٢٧,١٥٪	٤٨	١٦٪
٣	الحزب الاشتراكي اليمني	٢١٠	٤١٣,٩٨٤	١٨,٥٤٪	٥٦	١٩٪
٤	التجمع اليمني للإصلاح	١٨٩	٣٨٢,٥٤٥	١٧٪	٦٣	٢١٪
٥	حزب البعث العربي الاشتراكي	١٥٦	٨٠,٣٦٢	٣,٦٪	٧	٢,٣٪
٦	التنظيم الوحدوي الناصري	٨٩	٥٢,٣٠٣	٢,٣٪	١	٠,٣٣٪
٧	حزب الحق	٦٣	١٨,٦٥٩	٠,٨٪	٢	٠,٦٦٪
٨	رابطة أبناء اليمن	٨٧	١٦,١٥٥	٠,٧٪	-	-
٩	التصحيح الناصري	٢٥	٦,١٩١	٠,٣٪	١	٠,٣٣٪

(٨) وثائق اللجنة العليا للانتخابات.
(×) الكشوف الرسمية للجنة العليا للانتخابات.

م	الحزب أو التنظيم	عدد المرشحين	عدد الأصوات	النسبة	عدد المقاعد	النسبة
١٠	الحزب الديمقراطي الناصري	١٧	٤,٥٧٦	٪٠,٢	١	٪٠,٣٣
١١	الجبهة الوطنية الديمقراطية	٢٠	٣,٧٩٣	٪٠,٢	-	-
١٢	إتحاد القوى الشعبية	٢٣	٢,٦٦٢	٪٠,١	-	-
١٣	التجمع الوحدوي اليمني	١٠	١,٨٥٥	٪٠,٠٨	-	-
١٤	حزب جبهة التحرير	٢٣	١,٧٠٦	٪٠,٠٧	-	-
١٥	التنظيم الديمقراطي السبتمبري	٨	٥٣٢	٪٠,٠٢	-	-
١٦	التنظيم الشعبي لجبهة التحرير	٦	١٤٨	٪٠,٠٠٧	-	-
١٧	الحزب القومي الإجتماعي	٦	١٢٤	٪٠,٠٠٥	-	-
١٨	الحزب الديمقراطي الثوري	٢	٧٨	٪٠,٠٠٣	-	-
١٩	الحركة الديمقراطية (داحي)	١	٧١	٪٠,٠٠٣	-	-
٢٠	منظمة حزب البعث (شاكر)	١	٣٤	٪٠,٠٠١	-	-
٢١	رابطة أبناء اليمن (قيادة شرعية)	٣	٣٠	٪٠,٠٠١	-	-
٢٢	التلاحم الوطني	١	١٦	٪٠,٠٠٠٧	-	-
٢٣	الجبهة الديمقراطية (الجرموزي)	١	١٥	٪٠,٠٠٠٦	-	-
	الإجمالـــــــي	٣١٨١	٢,٢٣٢,٥٧٣	-	٣٠١	-

ثانياً: الانتخابات النيابية الثانية (٢٧ أبريل ١٩٩٧م)

إختلفت الانتخابات النيابية الثانية عن سابقتها في الكثير من الأمور، وجاءت معبرة عن ترجمة حية وموضوعية لتنامي فلسفة العمل الديمقراطي وممارساته في إطار تجاربها السابقة التي أغنت مساحة العمل الوطني بمزيد من الفهم والاستيعاب لمدلولات المشاركة الشعبية في صياغة مناهج الحكم، وتقرير برامج السلطة وأدواتها في التحول.

بات مفهوماً للجميع هذه المرة بأن رغبة الفوز بمقاعد التمثيل الجماهيري في المجلس النيابي تقتضي تحضيراً جيداً، وتفكيراً ملياً، واستشعاراً مبكراً بمقومات كسب ثقة الناخب والاستحواذ على قناعاته ببرنامج دون سواه، أو مرشح على غيره.. الأمر الذي دفع بجميع الأحزاب والتنظيمات السياسية للتفكير بتكتيكات غير مطروقة، وديناميكية ماهرة تتحرك بذكاء، ووعي كبير بمهامها الوطنية، والمسئوليات التي تنتظرها.

ولم يبد ذلك مجرد حاجة مرحلية مرافقة للموسم الانتخابي بقدر ما عكس تطوراً حقيقياً في الثقافة الديمقراطية عند المواطن اليمني الذي تعرف على أدواتها، وأشكالها، وأهميتها في حياته

منذ عهد ليس بالبعيد.. فمع أن الانتخابات النيابية الأولى عام ١٩٩٣م توصف في الأغلب على أنها الثمرة الأكبر على المسار الإنمائي للممارسة الديمقراطية التي التقطت أنفاسها الأولى في مستهل عهد الرئيس علي عبدالله صالح، إلا أنها –من المؤكد– لم تكن الثمرة الأنضج بالنسبة للقوى الوطنية.. فقد أعقبتها تلك القوى بسلسلة من المراجعات، وتدوير الحسابات، وإعادة القراءات لكل النتائج التي خرجت بها – سواء كان سلباً أم إيجاباً وهو ما يجعلنا نقف أمام واحدة من التجارب الانتخابية المتميزة في ٢٧ أبريل ١٩٩٧م.

إن صفة التميز لم تأت من حجم التفاعل الجماهيري معها وحده، أو التنافس الشديد بين المرشحين.. بل أيضاً من الاستعدادات والتحضيرات السابقة للاقتراع، ومن استحداث الرموز الانتخابية، ومن آليات عمل اللجان والنظام المتبع في الفرز، فضلاً عن الحضور القوي للمراقبين المحليين والدوليين، والتغطية الواسعة من قبل وسائل الإعلام اليمنية والعربية والأجنبية ممن وقف شاهداً على نزاهة التجربة وحسن تنظيمها، والمناخ الديمقراطي الآمن الذي تم تهيئته لأجلها، وذلك بالطبع لا يلغي مسألة تسجيل خروقات انتخابية، إلا إن تلك الخروقات لا تعد ذات قيمة تذكر بالقياس إلى عمر التجربة وبالمقارنة مع دول سبقت اليمن للديمقراطية بعقود وبعضها بأكثر من قرن.

وقد بدأ التحضير لهذه الانتخابات منذ شهر مارس ١٩٩٦م بصدور قرار جمهوري يقضي إضافة أربعة أعضاء إلى اللجنة العليا للانتخابات التي تم تشكيلها بعد الانتخابات النيابية الأولى من سبعة أعضاء فقط، وتم تسميتها آنذاك في ظل الائتلاف الثلاثي للمؤتمر والاشتراكي والإصلاح وبقية الأحزاب الممثلة في مجلس النواب عام ١٩٩٣م. وهكذا انتظمت اللجنة العليا للانتخابات على النحو التالي(٩):

م	الاســـم	جهة الترشيح الأصلية	الصفة
١	محسن العلفي	المؤتمر	رئيس اللجنة العليا
٢	محمود العراسي	الاشتراكي	نائب رئيس اللجنة العليا
٣	أمين علي أمين	الإصلاح	رئيس قطاع التخطيط
٤	سعيد الحكيمي	المؤتمر	رئيس القطاع الإعلامي
٥	عبد الفتاح البصير	مستقل/ناصري سابقاً	رئيس القطاع القانوني
٦	عبدالله سبعة	مستقل	رئيس اللجنة الأمنية
٧	د. خالد غيلان	البعث العربي الإشتراكي	مقرر اللجنة العليا
٨	علي عبدالخالق	الإصلاح	رئيس القطاع المالي
٩	علوي العطاس	المؤتمر	نائب رئيس قطاع التخطيط
١٠	عبدالرزاق الرقيحي	مستقل	نائب رئيس القطاع القانوني

(٩) محمد حسين الفرح: الانتخابات النيابية متعددة الأحزاب في اليمن ١٩٩٧م، ص٤٩.

م	الاســـم	جهة الترشيح الأصلية	الصفة
١١	محمد المحطوري	المؤتمر	نائب رئيس القطاع المالي

وبتاريخ ١ يوليو ١٩٩٦م بدأت مرحلة القيد والتسجيل وتوزيع البطاقة الانتخابية، واستغرق ذلك مدة شهرين (يوليو وأغسطس). وتلاها فترة تقديم الطعون بالإدراج والحذف وتحرير جداول الناخبين النهائية لغاية ديسمبر ١٩٩٦م.. وقد تمخضت هذه الفترة عن وصول عدد المسجلين ممن يحق لهم الإقتراع (٤٦٣٧٧٠١) بنسبة ٦٧٪ من إجمالي عدد الذين هم في سن الانتخابات إلى نهاية عام ١٩٩٦م والبالغ عددهم (٦٩٢١٥٦٢)، وقد بلغ عدد النساء من بين أعداد المسجلين (١٢٧٣٠٧٣) إمرأة.

ووصل إجمالي عدد البطاقات الإنتخابية التي صرفتها اللجنة العليا للمسجلين (٣٤٤٧٠٦٥) بطاقة، حصة الإناث منها (١١١٠٣٧٧) بطاقة، وفي الفترة (٢٠/٣-٢٩/٣/١٩٩٧م) قامت اللجنة العليا باستلام طلبات الترشيح، وحددت الفترة (١٤/٢٥-٤/١٩٩٧م) لنشر البرامج الانتخابية والدعاية للمرشحين، أما صناديق الاقتراع فقد تم تحديدها بواقع صندوق اقتراع واحد لكل (٣٦٠) ناخباً، ووصل عددها (١٣٨٥٠) صندوقاً موزعة على جميع الدوائر الانتخابية ومراكزها(١٠). وإلى جانب هذه الاستعدادات تم تشكيل هيئات المراقبين المحليين والدوليين وتنظيمهم بمجاميع إضافة إلى البعثات والوكالات الإعلامية العربية والدولية.

وفي الساعة الثامنة من صباح يوم ٢٧ أبريل ١٩٩٧م تدفق المواطنون على المراكز الانتخابية للاقتراع السري لانتخاب أعضاء المجلس النيابي الثاني من بين (٢١٢٥) مرشحاً.. وتم إقفال الصناديق في الساعة السادسة من مساء اليوم بعد أن أدلى (٢٨٢٧٣٦٩) ناخباً وناخبة بأصواتهم بنسبة ٦١٪ لتشكل هذه الأصوات ميزان كافة القوى السياسية في الساحة اليمنية وفقاً للنتائج التي سجلتها والموضحة في الجدول التالي:

نتائج الانتخابات النيابية الثانية (٢٧ أبريل ١٩٩٧م)

م	الحزب أو التنظيم	عدد المرشحين	عدد الأصوات	النسبة	عدد المقاعد	النسبة
١	المؤتمر الشعبي العام	٢٣٣	١١٧٥٣٤٣	٤٣,١٪	١٨٧	٦٢,٥٪
٢	المرشحون المستقلون	١٣٩٩	٨٠٥٦٣٦	٢٩,٠٥٪	٥٤	١٨٪
٣	التجمع اليمني للإصلاح	١٨٩	٦٣٧٧٢٨	٢٣,٠٤٪	٥٣	١٧,٠٧٪
٤	التنظيم الوحدوي الناصري	٨٠	٥٥٤٣٨	٢,٠٣٪	٣	١٪
٥	حزب البعث العربي الاشتراكي	٢٥	٢٠٤٠٩	٠,٧٪	٢	٠,٦٪
٦	حزب البعث القومي	٤٦	٩٢٣٩	٠,٠٣٪	-	-

(١٠) الكشوف الرسمية للجنة العليا للانتخابات. كذلك محمد حسين الفرح، مصدر سابق، ص١٠٢-١١٢.

م	الحزب أو التنظيم	عدد المرشحين	عدد الأصوات	النسبة	عدد المقاعد	النسبة
٧	الحزب الديمقراطي الناصري	٣٠	٩٦٠١	٠,٣٪	–	–
٨	حزب الحق	٢٦	٥٥٨٧	٠,٢٪	–	–
٩	تنظيم التصحيح الشعبي الناصري	١٥	٢٧٥٥	٠,١٪	–	–
١٠	الجبهة الوطنية الديمقراطية	٤١	٢١٩٥	٠,٠٨٪	–	–
١١	حزب جبهة التحرير	١٢	١٤٣١	٠,٠٥٪	–	–
١٢	حزب الرابطة اليمنية	١٥	٩٣٤	٠,٠٣٪	–	–
١٣	الحزب القومي الاجتماعي	١٤	٦٦٥	٠,٠٢٪	–	–

وقد قاطعت هذه الانتخابات أربعة أحزاب هي: الحزب الاشتراكي اليمني، وحزب رابطة أبناء اليمن (رأي)، التجمع الوحدوي اليمني، واتحاد القوى الشعبية(١١)، وكان الاشتراكي قد سعى بكل ثقله لإفشال الانتخابات وتصعيد حدة التوتر في الساحة رغم مبادرة الرئيس علي عبدالله صالح إلى قيادة الحزب الاشتراكي والتي تتضمن استجابات صريحة لبعض مطالبه إلا أن كل ذلك لم يثن الاشتراكي وشركاؤه في (مجلس تنسيق المعارضة) عن المقاطعة.

وبالشفافية والمهارة السياسية التي عرف بها الرئيس صالح تم إحتواء التوتر السياسي ووقعت قيادة المؤتمر الشعبي العام إتفاقاً مع قيادة التجمع اليمني للإصلاح في ١٩٩٧/١/٢٥م بشأن ضمانات نزاهة الانتخابات وأحال بذلك الرئيس صالح دون توسع نطاق المقاطعة، ومن ثم خوض انتخابات برلمانية آمنة شهد لها المراقبون بالكثير من النزاهة والممارسة الواعية والانضباط الديمقراطي والتي حصد فيها المؤتمر أغلبية مريحة مكنته من تشكيل أول حكومة مؤتمرية صرفة بلا شركاء.

ثالثاً: الانتخابات الرئاسية (٢٣ سبتمبر ١٩٩٩م)

وفقاً لنصوص المادة (١٠٧) من الدستور اليمني، والمادة (١١٢) من قانون الانتخابات العامة كان على هيئة رئاسة مجلس النواب فتح باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية قبل تسعين يوماً من نهاية مدته الدستورية وهو ما حدث في ٣ يوليو ١٩٩٩م، وتم تحديد فترة تقديم طلبات الترشيح من (٤-١٣ يوليو ١٩٩٩م).

وفي هذه الفترة وقف المؤتمر الشعبي العام أمام وضع حرج للغاية تسبب فيه الرئيس علي عبدالله صالح الذي كان يرفض ترشيح نفسه للرئاسة ويرى أن على المؤتمر التفكير جدياً بالبديل.. ومع أن الرئيس

(١١) عشرون عاماً من العطاء-مصدر سابق ص٢٦، محمد حسين الفرح: معالم عهود رؤساء الجمهورية في اليمن (٦٢-١٩٩٩م) ص١٤١ (أيضاً) محمد حسين الفرح: مصدر سابق ص٥٩.

صالح كان قد أفصح عن تلك النية في أكثر من مناسبة، كانت إحداها في لقاء تلفزيوني مع الفضائية اللبنانية (L.B.C) في ١٩٩٩/٥/٢٣م عند إجابته على سؤال بهذا الخصوص قائلاً : (يجب أن يبحث المؤتمر عن مرشح آخر) إلا أن المؤتمر كان يأمل أن يتراجع رئيسه في الوقت المناسب عن قراره.

ولكن معاودة الرئيس صالح تأكيده على الرفض في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العام السادس الذي تزامن انعقاد دورته الأولى في نفس اليوم الأول لتقديم طلبات الترشيح (٤-٧ يوليو ١٩٩٩م) والذي حسم رأيه قائلاً : (أنا سأسلم السلطة للوطن، ولمن يرغب أن يقود المسيرة ويتحمل المسئولية.. فأنا لست مرشحاً. ولا أقبل الترشيح) (١٢)، عكر ذلك صفو القيادات البارزة في المؤتمر التي تعرف جيداً أهمية قيادة الرئيس صالح للوطن اليمني، وفداحة الخسائر التي سيتسبب بها إذا ما غادر السلطة في الوقت الذي وصلت فيه الدولة اليمنية إلى مراحل تحولية حاسمة بأمس الحاجة إلى رمز وطني بمواصفات الرئيس علي عبد الله صالح ليعبر بها إلى بر الأمان.

وعلى الرغم من أن اقتراح الرئيس بأن يتم ترشيح أحد ثلاثة رموز قيادية كبيرة هم (د.عبد الكريم الأرياني وعبد العزيز عبد الغني، وعبد ربه منصور هادي) لكن استمرت الضغوط عليه، ونجح المؤتمر العام السادس في طرح هذه القضية على طاولة أعماله ومناقشاته يوم ١٩٩٩/٧/٧م والإجماع بكامل أعضائه على ضرورة قبول الرئيس بتحمل المسئولية الوطنية، والامتثال لرأي وقرار الأغلبية المطلقة.. وبهذا وُضع الرئيس صالح أمام الأمر الواقع الذي لا مفر منه، ووجه الدكتور عبد الكريم الأرياني الأمين العام للمؤتمر رسالة إلى رئيس مجلس النواب الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر مؤرخة في ١٩٩٩/٧/١٢م بتسمية واعتماد علي عبد الله صالح مرشحاً عن المؤتمر الشعبي العام للانتخابات الرئاسية(١٣).

أما التجمع اليمني للإصلاح فهو أيضاً تردد كثيراً في حسم أمره، بين من يفضل انتخاب الرئيس علي عبد الله صالح، وبين من يرى ضرورة تقديم مرشح باسم الإصلاح، وفريق ثالث لا يمانع بانتخاب الرئيس صالح لكنه يدعو لمراعاة التصويت لشخص آخر إلى جانبه من خارج الإصلاح.. لكن الغلبة كانت للخيار الأول، وحذا المجلس الوطني حذو الإصلاح أيضاً.. فكان أن تم تعديل صفة الترشيح للرئيس صالح ليكون مرشح المؤتمر والإصلاح والمجلس الوطني لأحزاب المعارضة.. وكذلك تم تحوير الرمز الانتخابي بما يلائم الوضع الجديد ليصبح صورة الرئيس ثم الحصان (رمز المؤتمر) والشمس (رمز الإصلاح) ثم الشعلة (شعار المجلس الوطني لأحزاب المعارضة) (١٤).

أما بقية القوى السياسية الوطنية (أحزاب مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة) فقد إتفق رأيها على تقديم شخصية (علي صالح عباد) الذي لم ينل استحسان المؤتمر والإصلاح على اعتباره شخصية غامضة وغير معروفة النوايا.

---

(١٢) وثائق المؤتمر الشعبي العام السادس – الدورة الأولى – الجلسة الافتتاحية.
(١٣) محمد حسين الفرح: معالم عهود رؤساء الجمهورية في اليمن، ص٢١٧-٢١٨.
(١٤) محمد حسين الفرح: نفس المصادر السابق ص٢٥٠.

ووفقاً لقانون الانتخابات، لا يتم اعتماد أي متقدم مرشحاً ما لم يحصل على تزكية ١٠٪ من أعضاء مجلس النواب.. ولتحقيق ذلك عقد مجلس النواب في ١٩٩٩/٧/٢١م جلسة لتزكية طالبي الترشيح لرئاسة الجمهورية والبالغ عددهم (٢٤) شخصاً، يكون مجلس النواب ملزماً بتزكية اثنين منهم على الأقل.. وحضر الجلسة (٢٥٤) عضواً، قام (٢٥٣) منهم بالتصويت، وأمتنع واحد فقط عن الإدلاء بصوته.. وأسفرت النتائج عن فشل (٢٠) من طالبي الترشيح في الحصول على أي صوت، بينما حصل (٤) منهم على الأصوات التالية:

م	اسم المتقدم بطلب الترشيح	الانتماء	عدد الأصوات	النسبة
١	علي عبد الله صالح	المؤتمر	١٨٢	٪٦٠
٢	نجيب قحطان الشعبي	مستقل	٣٩	٪١٣
٣	خالد احمد الزارقة	مستقل	٢٥	٪٨,٣
٤	علي صالح عباد	اشتراكي	٧	٪٢,٣

إذن لم يحصل على نسبة التزكية المطلوبة سوى علي عبد الله صالح ونجيب قحطان الشعبي.. وعليه بدأ التحضير للانتخابات، وتم استحداث نظام اعتبار الجمهورية اليمنية دائرة انتخابية واحدة، ويمثل هذا النظام تطوراً متميزاً في النظم الانتخابية.. كذلك تم تشكيل (١٧٥٩٤) لجنة انتخابية بين إشرافية وأصلية وفرعية، نسائية ورجالية، وبلغ عدد أعضاء هذه اللجان (٥٢٧٨٢) شخصاً يمثلون مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية بهدف ضمان نزاهة الانتخابات.

وفي الساعة الثامنة من صباح يوم (٢٣سبتمبر ١٩٩٩م) توجه الناخبون والناخبات إلى المراكز الانتخابية للإدلاء بأصواتهم.. ووصل عدد المقترعين حتى لحظة إقفال الصناديق (٣,٧٧٢,٩٤١) ناخباً وناخبة يمثلون نسبة (٦٧,٣٧٪) من إجمالي عدد المسجلين (٥,٦٠٠,١١٩) وكما هو مبين في الجدول التالي:

المسجلون في جداول الناخبين			عدد الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية					
رجال	نساء	الإجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	الإجمالي	النسبة
٣,٨٩٧,٣٤٦	١,٧٠٢,٧٧٣	٥,٦٠٠,١١٩	٢,٧١٦,٢٣٤	٪٦٩,٦٩	١,٠٥٦,٧٠٧	٪٦٢	٣,٧٧٢,٩٤١	٦٧,٣٧

أما النتيجة النهائية فقد أسفرت الانتخابات الرئاسية عن فوز المرشح علي عبد الله صالح بنسبة ٩٦،٢٠٪ من إجمالي الأصوات الصحيحة. في حين حصل منافسه نجيب قحطان الشعبي على نسبة ٣،٨٠٪ لا غير. وكما هو مفصل في الجدول التالي:

نتائج الانتخابات الرئاسية ٢٣ سبتمبر ١٩٩٩م

	النتائج التي حصل عليها (علي عبد الله صالح)		النتائج التي حصل عليها (نجيب قحطان الشعبي)	
	عدد الأصوات	نسبة الأصوات الصحيحة	عدد الأصوات	نسبة الأصوات الصحيحة
رجال	٢،٥٥٤،٧٧٧	٩٥،٤٧٪	١٢١،٣١٥	٤،٥٣٪
نساء	١،٠٢٩،٠١٨	٩٨،٠٨٪	٢٠،١١٨	١،٩٢٪
إجمالي	٢،٥٨٣،٧٩٥	٩٦،٢٠٪	١٤١،٤٣٣	٣،٨٠٪

انتخابات المجالس المحلية (٢٠ فبراير ٢٠٠١م)

تأتي انتخابات المجالس المحلية استكمالاً لأطر البنى الديمقراطية لنظم الدولة اليمنية الحديثة بقصد بلوغ أقصى مديات المشاركة الشعبية الجماهيرية في الحكم والتخطيط والإنماء للبنى الأساسية للدولة والمجتمع. بما يتفق حاجات الفرد وتطلعاته المستقبلية.. بعد أن بلغت الديمقراطية شأناً عظيماً في بلورة سياسات عقد كامل من تاريخ دولة الوحدة.

جرت انتخابات المجالس المحلية في العشرين من شهر فبراير ٢٠٠١م في جميع أنحاء الجمهورية اليمنية، وعلى مستوى أصغر التقسيمات الإدارية على طريق توسيع المشاركة الشعبية وتعميق الممارسات الديمقراطية التي غرس بذورها الأولى (الميثاق الوطني) وأداته السياسية الفاعلة المؤتمر الشعبي العام. وينظر إلى هذه الانتخابات أيضاً على أنها خطوة مهمة وجادة على طريق التحول نحو اللامركزية الإدارية التي تعطي الجانب التخصصي للبني الاجتماعية بعداً إجرائياً فاعلاً، ويسرع من تنفيذ البرامج الحكومية الرامية إلى تطوير مشاريعها المؤسسية النهضوية بما يتفق وحاجة كل منطقة وظروفها، وحجم إسهامها في الأنشطة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها.

وفي هذه الانتخابات تنافست جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية والقوى الوطنية المستقلة على (٣٣٢) مجلس محلي. تم إجراء الانتخابات في (٣١٥) مديرية منها فقط، في حين تأجلت الانتخابات في (١٣) مديرية لأسباب مختلفة، بينما تعذر الأمر في (٤) مديريات أخرى(١٥). وقد شهدت الفترة السابقة للانتخابات نشاطاً محموماً من قبل جميع القوى السياسية والوطنية، عملت خلالها أحزاب

(١٥) التقرير الصادر عن وزارة الإدارة المحلية.

المعارضة (في معظمها) من خلال مجلس تنسيق للمعارضة يتصدره حزبي التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني- الذي أدرك أخيراً عدم جدوى المقاطعة والهروب من مواجهة الأمر الواقع- وقد تطلب الأمر من المؤتمر الشعبي العام الذي يرأسه المشير علي عبد الله صالح، مضاعفة جهوده الدعائية في الأسبوع السابق للانتخابات لموازنة الثقل السياسي للمعارضة في صيغتها التنسيقية.

ولم يخصص يوم ٢٠ فبراير ٢٠٠١م لانتخابات المجالس المحلية فحسب، بل اتفق الرأي على أن يكون يوماً للاستفتاء على التعديلات الدستورية التي كانت الحكومة اليمنية تزمع القيام بها.. وكان من أهم ما يثير الجدل في تلك التعديلات مسألة تمديد الفترة الرئاسية لرئيس الجمهورية إلى سبع سنوات على أن لا يحق له الترشيح ثانية بعد انتهاء الدورة الثانية من رئاسته، وكذلك تعديل فترة الدورة الواحدة لمجلس النواب من أربع سنوات إلى خمس سنوات بهدف إتاحة المزيد من الوقت لأعضاء مجلس النواب للتمرس على مسئولياتهم وتقديم أكبر جهد ممكن في العمل.

في يوم ٢٠ فبراير ٢٠٠١م توجهت جموع غفيرة من أبناء الشعب اليمني إلى المراكز الانتخابية للإدلاء بأصواتهم وسط مشاركة مئات المراقبين المحليين والدوليين وعدد كبير من وسائل الإعلام المقروءة والمرئية من دول عربية وأجنبية، حضرت خصيصاً لتشهد مدى نزاهة الانتخابات وحجم انضباط الممارسة الديمقراطية في اليمن ومستوى النضوج الذي بلغته في هذه المرحلة.

وعلى ضوء ذلك جاءت نتائج الاستفتاء الدستوري على النحو التالي(١٦):

- الناخبون الذين أدلوا بأصواتهم (٢,٧٦٨,٥٨٧) ناخباً.
- الذين صوتوا بالموافقة على التعديلات (٢,٠١٨,٥٢٧) ناخباً، بنسبة ٧٢,٩١٪.
- الذين صوتوا بعدم الموافقة على التعديلات (٥٨٨,٧٨٠) ناخباً بنسبة ٢١,٢٧٪.

أما بالنسبة لنتائج انتخابات المجالس المحلية، فقد تصدر المؤتمر الشعبي العام اللائحة بفوز (٢٧٧) مرشحاً عنه بمجالس المحافظات، وفوز (٣٧٧١) مرشحاً عنه بمجالس المديريات وجاء التجمع اليمني للإصلاح بالمرتبة الثانية بفوز (٧٨٠) مرشحاً عنه بمجالس المحافظات، وفوز (١٤٣٣) عنه بمجالس المديريات.. ويمكن الوقوف على البيانات التفصيلية لنتائج انتخابات المجالس المحلية من خلال الكشفين التاليين، والصادرين عن اللجنة العليا للانتخابات/ وزارة الإدارة المحلية:

نتائج الانتخابات الداخلية للمجالس المحلية على مستوى الجمهورية

	مؤتمر	إصلاح	اشتراكي	مستقل	أخرى	الإجمالي العام
الإجمالي	٨٥٠	٢٥٠	٣٦	١١٧	٧	١٢٦٠
النسبة ٪	٦٧٪	٢٠٪	٣٪	٩٪	١٪	١٠٠٪

(١٦) محمد عمر بامشموس (وآخرون): اليمن والعالم، ص٢٠٠.

- المديريات التي تم فيها الانتخاب (٣١٥) مجلس.
- مجالس المديريات المؤجلة (١٣) مجلس.
- مجالس المديريات التي تعذرت (٤) مجلس-الإجمالي (٣٢٢) مجلس محلي.

نتائج الانتخابات الداخلية للمجالس المحلية للمحافظات

	مؤتمر	إصلاح	اشتراكي	مستقل	أخرى	الإجمالي العام
الإجمالي	٦٧	٥	٣	١	-	٧٦
النسبة ٪	٪٨٣,٧٥	٪٦,٢٥	٪٣,٧٥	٪١,٢٥	-	٪٩٥

- ملاحظة: ٥٪ نسبة المجلس المحلي لمحافظة مأرب التي تأجل فيها الانتخاب.

رابعاً: الانتخابات النيابية الثالثة:

حظيت الانتخابات النيابة الثالثة (٢٧ أبريل ٢٠٠٣م)، باهتمام محلي ودولي مختلف عن انتخابات ١٩٩٣م، و١٩٩٧م، وكانت جميع المؤشرات تؤكد أنها تمثل رهاناً صعباً في مسيرة الدولة اليمنية.

ويأتي ذلك التقييم على إثر الظروف التي حدثت الانتخابات بالتزامن معها أو في أعقابها. فعلى الصعيد الخارجي جاءت الانتخابات الثالثة في أوج التصعيد الأمريكي للحرب الدولية لمكافحة الإرهاب التي تعتبر اليمن شريكاً فيها، وكذلك بعد (١٨) يوماً فقط من الاجتياح الأمريكي للعراق، وسقوط نظام الرئيس صدام حسين – أي أن الانتخابات اليمنية جرت بالتزامن مع حالة التوتر السياسي الدولي الشديد الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط.

أما على الصعيد المحلي، فإن انتخابات ٢٠٠٣م كان مرسوم لها أن تترجم صيغة ناضجة للديمقراطية اليمنية كونها أعقبت تجربتين برلمانيتين، وثالثة رئاسية، ورابعة محلية، واستفتاء على الدستور. ومن هذا المنطلق تجلى أمام القيادة اليمنية عدة أمور هي:

أولاً: ضرورة تطوير كل الآليات التي تعمل بها الانتخابات، ابتداءً من لوائح اللجنة العليا للانتخابات، ثم اللجان الإشرافية والانتخابية، وبطاقات وصناديق الاقتراع، ولجان المراقبة، وغيرها من الإجراءات التي من شأنها بلورة صورة متقدمة للممارسة الديمقراطية في اليمن لينسجم ذلك مع حجم تجاربها السابقة.

ثانياً: الأخذ بالاعتبار أن أحزاب المعارضة اكتسبت من خلال التجارب الانتخابية السابقة الكثير من الخبرات، وطورت أساليب علمها، ودخلت في تحالفات واتفاقات مع بعضها البعض، وهذا يعني أنها ستشمل منافس قوي أمام الحزب الحاكم، مما يستدعي الأمر جهداً مضاعفاً من قبل المؤتمر الشعبي العام إذا ما أراد البقاء في القمة.

ثالثاً: في ظل الحالة الأمنية الحرجة التي يعيشها العالم جراء المواجهة مع الإرهاب، واشتداد نزعة التنظيمات الإرهابية في شتى بقاع الأرض للانتقام وتصعيد العنف، كانت الانتخابات فرصة اليمن لإثبات قدراتها على حفظ الأمن أولاً، وفي توجيه رسالة للعالم الخارجي تؤكد فيها أن الإرهاب لم يعد له وجود على أرضها. وهو رهان لا بد أن يكلف عمل مضني وطويل.

رابعاً: لم يكن أصدقاء اليمن الأوروبيين والأمريكيين راغبين بالسماح للقوى الإسلامية في اليمن بالصعود إلى قمة هرم السلطة أو حتى تبوء ثقل سياسي مؤشر في مجلس النواب، خشية تنامي التطرف الديني، وكان لا بد لصنعاء أن تحافظ على قدر مأمون من التوازن السياسي للقوى الوطنية إذا ما أرادت استمرار الدعم الخارجي لتنميتها الوطنية.

ومما سبق نرى أن الانتخابات النيابية الثالثة ٢٠٠٣م كانت مختلفة بحساباتها عمّا جرت عليه الأمور من قبل.. وكان ينبغي على الرئيس صالح التعامل بدقة مع كل الملفات السابقة، وخوض التجربة بثقة بمخرجاتها النهائية، وهو الأمر الذي دفع رئيس الجمهورية لتوسيع دائرة حركته في أرجاء اليمن، وزيادة خطاباته وأحاديثه الموجهة للجماهير بقصد تضمينها ضمانات نزاهة الانتخابات «القادمة»، وحثها على الانضباط والنظام، وتأكيد حق حزب الأغلبية في تشكيل الحكومة حتى لو كان أحد أحزاب المعارضة.

ولعل الأهمية التي نتحدث عنها أكدتها كشوف القيد والتسجيل التي تشير إلى أن عدد المسجلين في عموم الجمهورية اليمنية بلغ (٨,٠٩٧,٥١٤) نسمة،وصل عدد النساء بينهم (٣,٤١٥,٢٢٠) امرأة، بينما الذكور (٤,٦٨٢,٢٩٤) رجلاً.

أما من حيث المشاركين في الانتخابات، فقد بلغ إجمالي عدد الذين أدلوا بأصواتهم (٦,٢٠١,٢٥٤) نسمة، منهم (٣,٤٤١,١٨٢) ذكور، و(٢,٥٤٠,٠٧٢) أناث.

ولكن بعد فرز الأصوات غير الصحيحة يتراجع الرقم الإجمالي ليصبح إجمالي الأصوات الصحيحة (٥,٩٩٦,٠٤٩) صوتاً.

وقد حددت بيانات اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء النسبة الكلية للمشاركة في الانتخابات بـ(٧٦,٥٨) بالمائة، وكانت نسبة مشاركة الذكور (٧٨,١٩٪)، والأناث (٧٤,٣٧٪).

(وجاءت نتائج الانتخابات النيابة الثالثة ٢٠٠٣م على النحو التالي)

الحزب/ التنظيم السياسي	عدد المقاعد	النسبة المئوية
المؤتمر	٢٢٩	٧٦,٠٨٪
الاشتراكي	٧	٢,٣٣٪
الإصلاح	٤٥	١٤,٩٥٪
الوحدوي الناصري	٣	١٪

البعث العربي	٢	٠,٦٦
الشيخ عبدالله الأحمر (مزكى من المؤتمر والإصلاح)	١	٠,٣٣
مستقلون	١٤	٤,٦٥
إجمالي الدوائر المعتمدة	٣٠١	٪١٠٠

حيث كانت حصة المؤتمر الشعبي العام «الحزب الحاكم» من الأصوات (٣,٤٦٥,١١٧) صوتاً، ويليه التجمع اليمني للإصلاح «إسلامي» (١,٣٤٩,٤٨٥) صوتاً، ثم الحزب الاشتراكي اليمني (٢٩١,٥٤١) صوتاً. والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري «قومي» (١٠٩,٧١٤) صوتاً.

ومن خلال النتائج السابقة نرى أن المؤتمر الشعبي العام فاز بأغلبية ساحقة في نفس الوقت الذي تراجع فيه رصيد حزب الإصلاح، والأحزاب الأخرى، وكان لهذه النتيجة أثرها في ترسيخ وتعزيز قوة السلطة، التي ستمكنها لاحقاً في تنفيذ الكثير من البرامج، وحسم بعض القرارات السياسية والاقتصادية التي طالما كانت تجد ما يعيقها في الحصول على مصادقة مجلس النواب — خاصة ما تعلق منها بالإصلاحات الاقتصادية التي سبق لمجلس النواب مباركتها عام ١٩٩٥م.

لكن الملاحظ أن النتائج التي أحرزها المؤتمر الشعبي العام في أمانة العاصمة تراجعت على نحو ملحوظ مقابل تقدم حزب الإصلاح مقارنة بالتجارب السابقة، نتيجة اختلالات تنظيمية لدى المؤتمر ناجمة عن الفراغ الذي خلفته قيادات المؤتمر التي كانت ملزمة بمغادرة أمانة العاصمة إلى مناطقها الرئيسية في المحافظات للإدلاء بأصواتها.

واعتقد أن مثل ذلك الأمر كان كافياً لقيادة المؤتمر لاتخاذ القرار بشأن تسريع مشروع إعادة الهيكلة التنظيمية الذي أوصى به المؤتمر العام السادس للحزب. وهو ما ينبغي مباشرته في الربع الأول من العام ٢٠٠٥م. والانتهاء منه قبيل موعد انعقاد الدورة الأولى من المؤتمر العام السابع، الذي تزمع قيادة المؤتمر عقده في مدينة عدن، تأكيداً، لمدلولات الوحدة اليمنية في ذكراها الخامسة عشر.

أما الملاحظة الثانية فهي تراجع وجود المرأة في مجلس النواب إلى امرأة واحدة بعد أن كانت مشاركتها في التجربتين السابقتين بامرأتين في كل مرة.

وقد تعرضت اليمن لانتقادات مختلفة من الجهات الدولة المعنية بحقوق المرأة وحياتها جراء تلك النتيجة. لكن المؤتمر الشعبي العام برر ذلك بعوامل كثير منها ما يتعلق بالثقافة الاجتماعية والعادات والتقاليد. و منها ما يرتبط بالأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية، وعدم تفاعلها مع أي مبادرة لتنسيق مسألة التمكين السياسي للمرأة.

وباقتراب نهاية العام ٢٠٠٤م باشرت اللجنة الدائمة للمؤتمر إعداد دراسات، ومشاريع تخص تفعيل مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة، وتحديد حصة مشاركة لها تصل إلى ١٠٪، وتعتزم اعتمادها خلال انعقاد الدورة الرابعة للجنة الدائمة في فبراير ٢٠٠٥م.

الديمقراطية في فلسفة الرئيس علي عبد الله صالح

تحتل الديمقراطية في فكر الرئيس علي عبد الله صالح المساحة ذاتها التي تتوزع عليها فلسفة (الميثاق الوطني) من حيث الإيمان بالديمقراطية كضمانة أساسية للحريات العامة، وقيام علاقات سوية متطورة بين مؤسسات الحكم، وبين الشعب في إطار خصوصياتها اليمنية، وظروفها المرحلية التي تكسبها تميزاً عن ديمقراطيات العالم الأخرى..فالميثاق الوطني يعرفها (إن الديمقراطية التي نؤمن بها ديمقراطية إسلامية تعلو على مفهومي الفوضوية والديكتاتورية بجميع أشكالها.. ديمقراطية تتحقق بها كرامة الفرد، وعزة الجماعة..).

وذلك الفهم للديمقراطية لا يختلف بشيء عن النهج السياسي الذي إتبعه الرئيس صالح منذ بداية حكمه، بحيث إننا نجده في عام ١٩٧٩م يؤكد على: (ضرورة الأخذ بالأسلوب الديمقراطي في الحكم وفي علاقة الشعب بقيادته) ويضيف (إن الديمقراطية التي نؤمن بها، فضلاً عن إنها تمثل المبدأ الرابع من مبادئ الثورة الستة، فهي ضرورة ماسة لإعطاء المواطنين فرصتهم الحقيقية وحقهم الطبيعي الذي حرموا منه طويلاً) وقد أخذت هذه القناعات تتجسد بخطوات إجرائية عملية في نفس العام١٩٧٩م من خلال عدد من الممارسات التي تعمق مفاهيمها كانتخابات الهيئات التعاونية على مستوى الجمهورية، وانتخابات المجالس المحلية للمرة الأولى، ورفع أعداد أعضاء مجلس الشعب التأسيسي وتوسيع اختصاصاته وصلاحياته، ثم إنشاء المجلس الاستشاري، وتشكيل اللجنة العليا للتصحيح المالي والإداري وغيرها من الخطوات التي أخذت في هذه الفترة ترسي قواعد المؤسسات الديمقراطية وتنمي ممارساتها ضمن مشروع سياسي يمني كبير على صعيد التحول الديمقراطي الكامل الذي يعد شرطاً أساسياً لبلوغ صيغة الدولة اليمنية الحديثة.

إلا أن الجدير بالبحث في هذا المجال، أن الديمقراطية في فكر الرئيس علي عبد الله صالح تتبلور في فلسفة موضوعية رفيعة ذات صيغة يمنية إلى حد كبير.. من شأنها أن تمثل نموذجاً مثالياً للتجارب الديمقراطية العربية الإسلامية، لأنها لم تكن إسقاطاً سياسياً لقوالب فكرية جاهزة فهي لا تشابه الديمقراطية الاشتراكية التي تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية على حساب الحريات العامة.. وهي ليست كالديمقراطية الرأسمالية التي تضحي بالعدالة من أجل توسيع الحريات العامة للمجتمع.

الديمقراطية التي جسدها فكر الرئيس علي عبد الله صالح تستمد قوة فلسفتها من ثلاث حقائق رئيسية مبلورة لمحاورها الثقافية والأخلاقية والسلوكية والتي يمكن الحديث عنها في إطار ما يلي:

<u>الحقيقة الأولى</u>: إنها ديمقراطية إسلامية تتمحور على عناصر فكرية مستمدة من روح الدين الإسلامي ومثله الأخلاقية، مما يجعل الحريات والأصول التي تتم ممارستها بها سلوكاً غير مطلق أو مباح للاجتهاد الفردي، بقدر ما تحدده الكثير من القيم الأخلاقية الدينية القادرة على موازنة الممارسة الديمقراطية بين سلوكياتها التحررية من جهة وبين وظائفها الإنسانية النبيلة.

<u>الحقيقة الثانية</u>: إنها ديمقراطية يمنية عربية تنفرد عن ديمقراطيات العالم بكونها منبثقة من أرض الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي للدولة اليمنية من جهة، وللمنطقة العربية

من جهة أخرى. فالديمقراطية التي أرسى قواعدها الرئيس صالح جاءت مستوعبة لمفردات تجاربها التاريخية والحضارية، وتضع حسابات دقيقة لظروفها الداخلية والتكوين العام للمجتمع اليمني، من أجل ألا يكون تجاوز الواقع عبئاً على الديمقراطية، أو أن تتحول هي ذاتها إلى عبث في آليات المجتمع النفسية والثقافية.

الحقيقة الثالثة: أن التدرج المنطقي في الممارسة الديمقراطية هي السمة الغالبة على فلسفتها العملية، إذ لم يكن ممكناً عبور مراحل التأهيل الديمقراطي للمجتمع، أو التدريب والتجريب لنماذج مصغرة وممارسات مبتدئة للعمل الديمقراطي حتى يتسنى للمجتمع التوسع في صيغها وإنماء تجاربها، وإقامة مؤسساتها الدستورية التي يمكن من خلالها الوصول إلى انفتاح واعي وناضج نحو التعددية الحزبية والحريات المفتوحة والقائمة على تكوينات قاعدية مؤسسية منظمة على النمط الذي تشكل عقب إعلان إعادة تحقيق الوحدة اليمنية.

ومما يمكن ملاحظته بهذا الصدد إن فلسفة الرئيس صالح في وسائل الإنماء الديمقراطي لم تجعل من المؤسسات الدستورية مرتكزها الوحيد لتطوير التجربة وتعميق ممارساتها، بل إنه ذهب إلى الربط القوي بين المشروع الديمقراطي وبين المشروع الإنمائي العام للدولة والمجتمع.. فهو لا يرى في غياب نهضة اقتصادية وثقافية واجتماعية للدولة إلا تكبيلاً قاسياً للممارسة الديمقراطية، وشلاً لقدراتها الحركية نحو ما هو مرسوم لها من نهج وطني تحرري.. لأن غياب الإمكانيات المادية والمؤسسات التنموية قد يجعل من السياسات الاقتصادية العامة للدولة سياسات تبعية، ومقيدة تتضارب مع برامج العمل الديمقراطي- المتصفة بالتحررية.. ومن هنا ساد الرأي في الوسط السياسي اليمني بأن الرهان على نموذج الديمقراطية المتكاملة هو بحد ذاته رهان على تنمية شاملة، ونهضة اقتصادية وطنية متميزة.

ولاشك أن تلك الرؤى تمثل قراءة واعية ومتقدمة جداً لمحاور البناء السياسي السليم للدولة.. وتعد تجربة الإنماء الديمقراطي في اليمن- على ضوئه- من أكثر التجارب استيعاباً لأدوارها السياسية، وللأهداف المتوخاة من إعتماد ممارساتها في العمل الوطني.. ولولا ذلك الأمر لكانت محض تقليد سياسي دعائي ليس إلا.

لكن تبقى هناك مسألة أخرى ظلت مرتبطة بالفلسفة الديمقراطية اليمنية الا وهي مسألة شفافية الممارسة الديمقراطية.. وبطبيعة الحال لن يكون هناك أثر ملموس للشفافية إلا من خلال أسلوب العمل السياسي عند المؤتمر الشعبي العام الذي يقوده الرئيس صالح، باعتبار حقوقه التاريخية في وضع حجر أساس المربع الأول من المسار الديمقراطي اليمني، والذي يحمله مسئولية ترجمة جميع مفرداتها الفكرية والسلوكية قبل الآخرين، وبما يجعله الأول في تمثيل مدرستها الفلسفية، وقدوتها الحركية في الساحة الجماهيرية.

لقد أضحت الممارسة الديمقراطية في اليمن ضرباً من الشفافية السياسية القادرة على التكيف مع حاجاتها المرحلية، ومتغيراتها الوطنية، بالمساحة الرحبة التي تتحرك عليها البرامج السياسية بحرية مناسبة إلى حد بعيد مع ظروف المجتمع اليمني وتراكيبه الداخلية، وتداعياته التاريخية.

تلك الصفة ظلت حاضرة على الدوام في جميع مواقف القيادة اليمنية من الإرهاصات والمنعطفات التي كانت تنجر إليها ساحة العمل السياسي الوطني للأحزاب والتنظيمات السياسية الوطنية.. ومن الممكن رؤيتها بتجلي في الحقبة الأولى من مسيرة دولة الوحدة التي شهدت توترات كبيرة وأزمات سياسية خطيرة انتهت بحرب الانفصال عام ١٩٩٤م.

ولم تكن تلك الفترة هي الوحيدة التي تجسد شفافية الرئيس علي عبد الله صالح في العمل السياسي الديمقراطي، بل ظلت تمثل السلوك اليومي الأمثل الذي تغلق على طاولته العديد من الملفات والقضايا السياسية موضع الخلاف، سواء فيما يتعلق بالانتخابات أو التعديلات الدستورية، أو الموقف من بعض القضايا الوطنية.. ومن المؤكد أن المرونة التي كان يتعامل بها الرئيس صالح مع القوى السياسية الوطنية الأخرى كانت مبنية على أساس الحرص على الوحدة الوطنية، وتقديمها على كل المصالح الحزبية الضيقة حتى لو تطلب الأمر تقديم بعض التنازلات غير الاستراتيجية مادامت تلك التنازلات قادرة على احتواء الخلاف وحفظ اللحمة الوطنية على غرار وثيقة (الاصطفاف الوطني) التي تم توقيعها مؤخراً مع أحزاب المعارضة في مارس ٢٠٠٣م.

وتأسيساً على التجربة الديمقراطية التي عشنا مفرداتها كلها عن كثب في اليمن، يمكن القول إنها ديمقراطية النظام السياسي الواثق من نفسه، ومن أدواتها السياسية الوطنية، ومن جماهيره.. وهي ديمقراطية واضحة لا تخفي تحت عباءتها أنفاقاً تقتاد فيها السياسيين المعارضين.. وأننا نشك في أن نجد بلداً يخلو من المعتقلين السياسيين غير اليمن.. وربما ظل من أكثر ما يثير دهشة أخواننا العرب الوافدين على الجمهورية اليمنية هو أنهم أينما تجولوا وجدوا عشرات الصحف الحكومية والحزبية والمستقلة التي تخوض في شتى موضوعات السياسة اليمنية، وتوجه انتقادات أو تساؤلات علنية وصريحة لمختلف الجهات الرسمية دون أن يستنفر ذلك أجهزة الأمن فتحجب صدورها أو تعتقل القائمين عليها.

إن أساس الديمقراطية في فكر الرئيس علي عبد الله صالح هو أن توجه عملها من أجل البناء الوطني، والطرح المسئول والمثمر.. وأن يعمل ويتنافس الجميع، كل بطريقته الخاصة، ولكن دون السماح لأي كان تجاوز الثوابت الوطنية التي تجتمع عندها المصالح العليا للوطن والمواطن.

٢٠٠٤م- عام الديمقراطية اليمنية:

يمكن وصف عام ٢٠٠٤م بأنه عام التتويج الديمقراطي للجمهورية اليمنية ،الذي حصدت خلاله قيادة اليمن الكثير جدا من ثمار مسيرتها السابقة .

فقد استهلت اليمن العام ٢٠٠٤م باستضافة (المؤتمر العالمي للديمقراطية وحقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية) الذي عقد في الفترة ١٠ – ١٢ يناير ليمثل أكبر تظاهرة ديمقراطية في تاريخ الشرق الأوسط، نظرا للأهمية التي اكتسبها المؤتمر ليس من حضور ما يزيد عن ١٥٠ وفداً عالمياً تمثل منظمات وهيئات وشخصيات رفيعة ، بل أيضا من اعتبارات أخرى مادية ومعنوية لفتت الأنظار نحو اليمن كدولة تهرول إلى الديمقراطية بخطى سريعة تحظى بمباركة وتشجيع المجتمع الدولي – خاصة الدول الكبرى.

فالمؤتمر يعتبر الأول من نوعه الذي يعقد في منطقة ساخنة ، يجتمع فيها البترول الذي يسيل لعاب الدول الصناعية ، مع الدين المتهم في نظر اللاعبين الكبار بالوقوف خلف التطرف والإرهاب ؛ فضلا عن كونه يمثل انطلاقة مشروع الشرق الأوسط الكبير والدعوات المنادية بالتغييرات السياسية نحو الحقوق الإنسانية والديمقراطية للشعوب .

من جهة أخرى أعطى المؤتمر لليمن بعداً تأكيدياً بأنها شريكاً دولياً موثوق به ، يناط به لعب أدوار إقليمية ودولية في رسم معالم الخارطة المستقبلية لعدد كبير من دول العالم التي تجد الدول الكبرى أن هناك حاجة ملحة لإحداث تحولات ديمقراطية في أنظمتها السياسية الحاكمة ، وأن بوسع اليمن أن تساعد في هذا الاتجاه. وهو الأمر الذي أخرج اليمن من دائرة الاتهام بالإرهاب الى لاعب بارز في مكافحة الإرهاب.

وقد اعتبر (إعلان صنعاء) الصادر في ختام مؤتمر الديمقراطية وحقوق الإنسان بمثابة وثيقة دولية تستند إليها اتجاهات السياسة الدولية ، والدعم المقدم للدول الشرق أوسطية ، وكذلك المواقف الرسمية المعلنة من قبل الدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وغيرها من دول العالم الديمقراطية.

وقد ترجم الاتحاد الأوروبي هذا المنحى في السابع من يوليو ٢٠٠٤م حين أكد (خافيير سولانا) ممثل الشؤون الأمنية والسياسية في الاتحاد الأوروبي : أن الاتحاد الأوروبي يعتبر اليمن شريكاً فاعلاً في بلورة التطور الديمقراطي في المنطقة انطلاقا من إعلان صنعاء الصادر عن مؤتمر صنعاء للديمقراطية وحقوق الإنسان ». كما ترجمت واشنطن الاعتراف ذاته من خلال رفعها لحجم مساعداتها الممنوحة لليمن من ١٢ مليون دولار للعام ٢٠٠٤م الى ٣٥ مليون دولار في موازنة العام ٢٠٠٥م.

في ٢٩ يونيو حضر الرئيس علي عبد الله صالح قمة دول الثمان الكبرى بولاية جورجيا بالولايات المتحدة الأمريكية بناء على دعوة وجهها الرئيس جورج دبليو بوش ، وكان هذا تطوراً مهماً بالنسبة لليمن أن تحظى بهذه المكانة الرفيعة والثقة – أيضاً – إذ تم ضمها الى عضوية لجنة ثلاثية تشمل الى جانبها كل من تركيا وإيطاليا، أوكلت إليها مهمة مساعدة دول الشرق الأوسط وأفريقيا على نشر وتعزيز الديمقراطية لدى أنظمتها السياسية ، كما تم اختيار صنعاء مقراً لمركز مساعدة الديمقراطية الذي تنطلق منه اللجنة المذكورة في مباشرة أعمالها بالمنطقة.

على صعيد آخر استضافت اليمن منتصف العام ٢٠٠٤م مؤتمر مجالس الشيوخ والشورى وما يماثلها في آسيا وأفريقيا ، ضمن تكتل إقليمي جديد تنطلق منه اليمن لممارسة وتأكيد دورها الإقليمي في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتم اختيار صنعاء مقراً دائماً للمؤتمر.

وبشكل عام فان اليمن احتضنت خلال العام ٢٠٠٤م حوالي ١٤ مؤتمراً إقليميا ودوليا، كما تم اختيار اليمن (كهيئات أو شخصيات) ضمن أكثر من ١٣ منظمة عربية ودولية ، ولعبت صنعاء دوراً مهماً في تفعيل (تجمع صنعاء الثلاثي) الذي يضم اليمن والسودان وأثيوبيا ، ويهدف توسيع وشائج العلاقة بين دول المنطقة وترسيخ فرص السلام الإقليمي والدولي ، بغض النظر عن الدور الذي لعبته اليمن في مساعدة الصومال واحلال السلام بين فصائلها. يضاف الى هذا أن اليمن تقدمت بمبادرة مهمة لإصلاح جامعة الدول العربية كان لها أثرها في بلورة اتجاه جديد إزاء تطوير منظومة العمل العربي المشترك.

لعل التحول الديمقراطي اليمني الذي توجته صنعاء خلال العام ٢٠٠٤م لم تقتصر تراجمه على مدى التطورات في الساحة الدولية بل أيضاً كان منطلقاً من كثير من التحولات الداخلية – سواء على صعيد منظمات المجتمع المدني التي بلغت إعدادها حتى نهاية عام ٢٠٠٤ ما يقارب (٥٠٠٠) منظمة وجمعية واتحاد ومركز مدني يعنى بالحريات والديمقراطية والحقوق الإنسانية، فضلاً عن تطورات كبيرة على مستوى برلمان الأطفال ، وتشكيل مجالس محلية له ، وعلى مستوى الحريات الصحافية حيث وجه الرئيس صالح الحكومة بضرورة استحداث صيغة لإلغاء عقوبة حبس الصحافي، وتطوير قانون الصحافة لضمان المزيد من الحريات.

لا شك أن أحداث عام ٢٠٠٤ م كثيرة ، ولكن لو راجعناها بمجملها لنصل الى حقيقة مفادها أن اليمن جنت أعظم ثمار مسيرتها الديمقراطية خلال هذا العام ، وهي حقيقة تؤكد أن اليمن ينتظرها مستقبل واعد رغم كل ظروفها الاقتصادية ، ومواردها الشحيحة ، وانفجارها السكاني الهائل الذي ربما يتجاوز اليوم العشرين مليون نسمة.

الباب العاشر

علي عبدالله صالح
قيادة التحولات الكبرى
وبناء اليمن الحديث

علي عبدالله صالح

قيادة التحولات الكبرى وبناء اليمن الحديث

ليس من حديث في عهد الرئيس علي عبدالله صالح يطاول الحديث عن التحولات التنموية الكبرى التي حفلت بها مسيرة ربع قرن من العمل الدؤوب والجهد المتواصل والتخطيط الدقيق من أجل بناء النموذج اليمني العصري لدولة الوحدة، والتعددية السياسية، والديمقراطية الشاملة، والحريات العامة، والحياة الزاخرة بالرفاهية والأمن والاستقرار.

ولا شك، إن من الصعب جداً على أحدنا أن يكون منصفاً في وصف الحقائق حين يتعلق الأمر بمسيرة عهد يبدأ بجوعى تشد الحجار على بطونها، وتتداوى بالخرافة والحروز والتمايم وينتهي بمجانية الإنترنت للجميع، والعلاج بالليزر، و ١٦ مركزاً لبحوث الطاقة النووية .... فمثل هذا الواقع يفرض على الباحث استهلاك مجلدات لتغطية مفرداته، وهو ما وددت أن أشير إليه في مقدمة هذا البحث لأضع القارئ على بينة من كون ما سأستعرضه هنا ليس إلا جزءً صغيراً متواضعاً من الحقيقة الكاملة رأيت أن أمر عليها استكمالاً لمحاور البحث ولأطر الصورة التي نحاول تشكيلها لعهد الرئيس علي عبدالله صالح.

لكن قبل كل شيء فلننظر إلى بعض المؤشرات العامة التي تحققت خلال العام ٢٠٠٤م.

حيث وصل التضخم أواخر ديسمبر ٢٠٠٤م إلى أقل من ١٠٪ ونما الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٤٪ خلال العام وبلغ العرض النقدي في نهاية ٢٠٠٤م ١٥٪ وكان في نهاية ٢٠٠٣م ١٩٪ وحقق ميزان المدفوعات فائضاً بحوالي (٧٤٥) مليون دولار، بينما كان في عام ٢٠٠٣م (٥٨٣) مليون دولار، والاحتياطيات الخارجية نهاية عام ٢٠٠٣م حوالي (٥٠) مليار دولار، وصلت في نهاية ٢٠٠٤م إلى حوالي (٥,٧) مليار دولار والدين العام الخارجي انخفض من ٤٨٪ في نهاية عام ٢٠٠٣م إلى ٤٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن حيث النتائج المحققة خلال العام ٢٠٠٤م في القطاع المصرفي اليمني فإن مجموع الميزانية الموحدة للبنوك العاملة في اليمن وصلت في نهاية عام ٢٠٠٤م إلى (٦٦٠) مليار ريال بزيادة (٢١٢) مليار ريال عن عام ٢٠٠٣م، وبمعدل نمو ٢٢,٤٪ واستأثرت البنوك الوطنية بنسبة ٦٨٪ من إجمالي النشاط المصرفي فيما ساهمت البنوك العربية والأجنبية بما نسبته ٣٢٪ من النشاط وزادت موارد القطاع المصرفي بـ(١٣٥) مليار ريال خلال العام ٢٠٠٤م، واستخدم جزء كبير منها في منح القروض والتسهيلات للقطاع الخاص، وارتفعت أرصدة الودائع لدى القطاع المصرفي اليمني إلى (٥٧٦) مليار ريال خلال العام ٢٠٠٤م مقابل (٤٧٦) مليار ريال أواخر عام ٢٠٠٣م بزيادة (١٠٠) مليار ريال، وارتفعت أرصدة القروض والسلفيات في نهاية ٢٠٠٤م إلى حوالي (١٨٤) مليار ريال مقابل (١٣٨) مليار ريال أواخر عام ٢٠٠٣م أي بزيادة مليار ريال وبمعدل نمو ٣٣٪.

أولا: التخطيط والتنمية والاستثمار

جاء عهد الرئيس علي عبدالله صالح متزامناً مع أول خطة خمسية تشهدها اليمن الجمهوري منذ تفجير ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ م. وكانت تلك الخطة (١٩٧٥م– ١٩٨١م) قد ركزت برامجها على أنشطة الهياكل و البنى التحتية الخدماتية وفقاً لمقتضيات الحاجة الوطنية لتطوير تلك الهياكل على حساب الأنشطة الأخرى كالزراعة والصناعة. ومع أنها كانت تستهدف تحقيق معدل نمو سنـوي قدرة ٨,٢ ٪ في المتوسط إلا أن معدل النمو الفعلي الذي تحقق كان بمعدل ٦ ٪، حضي قطاع الخدمات منه بالحصة الأكبر وفق ما كان مخططاً له بينما لم تحض الزراعة إلا بالنصيب الأدنى.

أما الخطة الخمسية الثانية–وهي الأولى في عهد الرئيس صالح فقد استهدفت استثمارات إجمالية قيمتها ٢٩,٣ مليار ريال منها ٢٨,١ مليار استثمارات في الأصول الثابتة و١,٢ مليار استثمارات في زيادة المخزون المحلي اللازم للتشغيل والقابل للزيادة في رأس المال العامل وتوزعت الاستثمارات الثابتة على مختلف الأنشطة الاقتصادية، مما جعلها الأقدر من سابقها على بلوغ أهدافها الرئيسية بإحداث تغيير هيكلي لصالح قطاعات الإنتاج السلعي التي بلغت أهميتها النسبية في عام ١٩٨٦ م حوالي ٤٥,٦ ٪ من الناتج المحلي مقابل النسبة المستهدفة البالغة ٤٣,٩ ٪ ونتيجة لذلك ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بقدر ٧ ٪، إلا أن معدل النمو المتحقق في الناتج المحلي بلغ ما قدره ٦,٦ ٪ في السنة (١). في الوقت الذي تعرضت فيه اليمن إلى عدد من الكوارث الطبيعية في تلك الفترة والتي استنفذت بعض الاستثمارات المخصصة للأنشطة الإنتاجية، فقد تعرضت لموجة جفاف حادة للأعوام ٨١-١٩٨٣م، وكذلك لكارثة الزلازل الذي ضرب مدينة ذمار في ديسمبر ١٩٨٢ م، مما استدعى توجيه بعض الاستثمارات نحو إعادة بناء المدن والقرى التي دمرها الزلزال و إصلاح العديد من المشاريع المائية والخدمية الأخرى.

وبدا واضحاً أن الرئيس/ علي عبد الله صالح قد أخذ ذلك بنظر الاعتبار في برامج الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٧ – ١٩٩١م) بحيث كرسها لتنمية الطاقات الإنتاجية والخدمات المرتبطة بها بهدف زيادة معدلات نمو الإنتاج والدخل في إطار الخطة الرامية للحد من الاعتماد على الخارج في السلع الاستهلاكية بتوفير البديل المحلي لها، ومن جهة أخرى تنويع مصادر الدخل القومي اليمني على ضوء التحولات في قطاع الاستثمارات النفطية المكتشفة حديثاً، لنجد أن نسبة ٦٤,٧٢٪ من الاستثمارات الكلية قد خصصت لزيادة الطاقة الإنتاجية ورفع مستويات تشغيلها في القطاعات السلعية، الزراعة، التعدين، النفط، الغاز، الصناعات التحولية.

لكن هذه الخطة ما لبثت أن تعثرت على أثر انعكاس ظروف الأزمات السياسية المفتعلة التي رافقت السنوات الأولى من دولة الوحدة، دون تحقيق شيء من برامج تلك الخطة ... ولكن عاودت الحكومة اليمنية للتفكير ملياً بصياغات اقتصادية جديدة، عقب حرب تثبيت الوحدة في صيف ١٩٩٤م.

(١) مكتب رئاسة الجمهورية عشرون عاماً من العطاء، ص ٥٤.

فكان أن وضعت أول خطة خمسية للجمهورية اليمنية (دولة الوحدة) للسنوات (١٩٩٦م-٢٠٠٠م)، واعتبرت بمثابة خطة تأشيرية تركز على دور القطاع الخاص في تمويلها، وتهدف تحقيق معدل نمو سنوي بحوالي ٧,٢ ٪ حيث قدر الناتج المحلي الإجمالي (بسعر السوق) لعام ١٩٩٥م ب(٤٥٤٢٥٦) مليون ريال، ويتوقع أن يصل في السنة النهائية للخطة إلى (٦٤٣٠٩٣) مليون ريال.. وقد اتسمت الخطة الجديدة بكونها تعالج مشكلات اقتصادية متفاقمة وتواكب تطورات متغيرات اقتصادية عالمية تقتضي من اليمن إعادة النظر في استراتيجياتها السابقة. (٢)

ففي هذه المرحلة نرى أن الرئيس صالح يوجه الخطة الخمسية على ثلاثة محاور رئيسية :

١- تصحيح الاختلال الاقتصادي والسيطرة على نتائجه المتمثلة بالتضخم والبطالة.

٢- رفع معدل النمو الاقتصادي من خلال استغلال الطاقات القائمة وتوسيع مشاريع القطاع الخاص المحلي والأجنبي والمشاريع الإنمائية الحكومية لزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة وتنمية الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وتضييق التفاوت بين الدخل والثروات على صعيد الأفراد والمناطق.

٣- الانتفاع من المزايا النسبية للموارد البشرية والاقتصادية المتاحة وإجراء التغييرات الهيكلية اللازمة وزيادة الصادرات. (٣)

برنامج الإصلاح الاقتصادي

في مارس ١٩٩٥م أقر مجلس الوزراء اليمني برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية، ونظراً لظروف الائتلاف السياسي بين المؤتمر الشعبي العام (التنظيم السياسي للرئيس) وحزب التجمع اليمني للإصلاح، فإن هذا البرنامج أخذ يسير ببطء نسبي حتى عام ١٩٩٧م الذي انفرد فيه المؤتمر بالحكم بعد حصوله على أغلبية مطلقة وبفارق كبير عن المنافس الثاني.

فقد قدم الرئيس على عبد الله صالح برنامج الإصلاحات ضمن البرنامج الانتخابي للمؤتمر الشعبي العام، وحدد أهدافه بالآتي:

- تحقيق التوازن في الموازين الاقتصادية والمالية الكلية من خلال الاستقرار النسبي في سعر صرف العملة اليمنية، ووقف عمليات التمويل بالعجز، وتأمين الاحتياجات الضرورية من السلع والمواد الاستهلاكية وحاجات التنمية.
- تراكم الاحتياطيات من النقد الأجنبي لمواجهة الواردات لأكثر من عام.
- زيادة الثقة بالاقتصاد اليمني من قبل شركاء التنمية وبالدرجة الأساسية المنظمات والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والدول المانحة والمستثمرين العرب والأجانب.

(٢) مكتب رئاسة الجمهورية: عشرون عاماً من العطاء، ص ٥٤-٥٥

(٣) صحيفة الثورة، صنعاء، العدد (١٣٠٣٢) في ٢٠٠٠/١/١٨، ص٦-٧

- رفع كفاءة النظم والقوانين والتشريعات المتصلة بقوانين السوق وحرية النشاط الاقتصادي وضمانات الاستثمار.

ومن المؤكد أن الاقتصاد اليمني آنذاك كان يعاني من مشاكل جمة، وكان من أبرز سماته هو أن تدنى معدل النمو الاقتصادي عام ١٩٩٤م إلى ٠٢, ١٠٪ وتدني نسبة الادخار القومي ٥, ٣٪ من الناتج القومي، وانخفاض نصيب الفرد من الناتج القومي إلى ٣٠٣,٢ دولار، ووصول العجز المزمن في الموازنة العامة إلى ١٧,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم في الأسعار العامة ٧١٪ وارتفاع معدل النمو السنوي للعرض النقدي بنسبة ٤٨,٥ ٪ وانخفاض الاحتياطيات النقدية بحيث لا تغطي أسبوعين للـواردات، وارتفاع نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتـج المحلي الإجمالي بما يفوق ٢٥٠٪ وبلغت خدمة الدين كنسبة من الصادرات السلعية ٧, ٧٣٪.

ولكن بفضل برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي الذي تبناه المؤتمر الشعبي العام ضمن حكومته المؤتمرية الصرفة التي تشكلت في العام ١٩٩٧م، نجد أن الوضع قد تغير كثيراً، وأن الرئيس صالح نجح في قيادة دولته إلى شاطئ الأمان في الفترة من ١٩٩٧-٢٠٠٢م. فخلال تلك السنوات الخمس تم تحقيق معدل نمو متوسط الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٢, ٥٪، وانخفضت المديونية الخارجية على اليمن من (١٠) مليار دولار إلى (٤)مليار دولار فقط. وتحققت زيادة بالاستثمارات المحلية الموجهة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من (٢٢١) مليار ريال عام ١٩٩٧م إلى (٢٢٧) مليار ريـال عام ٢٠٠٢م، وانخفضت الموازنة في حدود ٢٪ متسقاً مع برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي، وكذلك تمكنت الحكومة اليمنية من السيطرة على التوازن في سعر الصرف للريال، وإبقاء معدلات التضخم في حدودها المنسجمة مع المؤشرات الكلية. علاوة على أنها استطاعت السيطرة على آثار أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠٠م ومواجهة انعكاساتها السلبية على الأوضاع الاقتصادية والمالية بصورة جيدة. (٤)

مؤشرات اتجاهات النمو الاقتصادي (١٩٩٧-٢٠٠٢م)

	١٩٩٧م	٢٠٠٢م	معدل النمو السنوي(٪)
الناتج المحلي الإجمالي	١٨٩,٨٤٨	٢٣٤,١٠٠	٤,٣٪
الناتج المحلي الإجمالي القطاعات غير النفطية	١٦٠,٣٠٦	١٩٧,٢٨٦	٤,٢٪
ناتج استخراج النفط	٢٩,٥٤٢	٣٦,٧١٤	٤,٤٪

(٤) وثائق وأدبيات المؤتمر الشعبي العام السادس (الدورة الثانية ٢٤-٢٦ أغسطس ٢٠٠٢م)، ص ١٠٣-١٠٥.

يمكن وصف حالة النمو المشار إليها في الجدول السابق على أنها حالة صحية وممتازة لو أخذنا بنظر الاعتبار الظروف الدولية والإقليمية والشلل الذي اجتاح الاقتصاد العالمي بشكل عام وسبب تراجعا ملحوظا في مؤشرات نمو العديد من اقتصاديات دول المنطقة، في حين كانت الجمهورية اليمنية تحافظ على قدر معقول من النمو، وتجد البدائل المرحلية لإيرادات القطاعات المتأثرة، وتناور بسياسة خارجية ماهرة لمضاعفة فرص الاستثمار وتنشيط حركة رؤوس الأموال وجذبها من خلال زيادة الودائع بالعملات الأجنبية وضمان الكفاية الرأسمالية للبنوك وزيادة مبيعات أذونات الخزانة.

(اتجاهات نمو الاستثمار (١٩٩٧ – ٢٠٠٢ م)

	١٩٩٧م مليون ريال	٢٠٠٢م مليون ريال	نسبة الزيادة ٪
استثمار القطاع الحكومي	٤٥,٨٠٠	٥٨,٥٧٠	٪ ٢٧,٩
استثمار القطاع العام	٣٠,٥٢٠	٤٠,٠٠٠	٪٣١,١
استثمار القطاع الخاص	١٤٤,٨٩٠	٢٢٠,٦٦١	٪٣٩,٩
إجمالي الاستثمار	٢٢١,٢١٥	٣٠١,٢٣١	٪ ٣٦,٢

وعلى هذا الأساس وجدنا توازناً نوعياً في معدلات النمو في مختلف المجالات، فعلى سبيل المثال، حقق القطاع الزراعي معدل نمو بلغ حوالي ٦ ٪ خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٢م) وارتفع إنتاج المحاصيل بنسبة ٣٣,٩٪ وتزايدت المساحات المزروعة بنسبة بلغت ٠,٧ ٪ أما قطاع النفط فقد حقق معدل نمو بلغ ٣,٨ ٪ وقطاع الغاز المسال ٤,٢٪ مع العلم أن الحكومة اليمنية وقعت مؤخراً في مطلع شهر يناير ٢٠٠٣م عقداً مع شركة أمريكية لحفر (٣٥) بئراً نفطياً ليرتفع بذلك مستوى الإنتاج النفطي اليمني إلى (٥٠٠٠٠٠) خمسمائة ألف برميل يومياً، مما يجعل مؤشرات النمو واعدة بتقدم كثير خلال الأعوام القادمة، ومن جهة أخرى كان النمو الذي تحقق في قطاع الصناعات التمويلية يقدر ب ٩,٣ ٪ سنوياً، وزادت الطاقة الكهربائية المركبة بنسبة ٩,٣٪ سنوياً. وزادت الطاقة الكهربائية المركبة بنسبة ٩,٢٪، والطاقة الكهربائية المولدة بنسبة ٣٧٪.

وفي مجال الرعاية الصحية الأولية، ازداد عدد الأطباء في الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٢م) من ١,٥٪ إلى ٢,٢٪ لكل عشرة ألف، وارتفع عدد الفئات التمريضية من ٥,٦٪ إلى ٦٪ وانخفض معدلات وفيات الأمهات من ٣٥١ إلى ٣٤٣ (لكل مائة ألف ولادة حية)، وانخفضت معدلات وفيات الأطفال الرضع من ٧٥,٢ إلى ٧٢,٣ (لكل ألف مولود حي). (٥)

(٥) وثائق وأدبيات المؤتمر الشعبي العام السادس (الدورة الثانية) ٢٤-٢٦ أغسطس ٢٠٠٢م، ص ١١٩.

ومن ناحية ثانية، فإن جدية الإجراءات والخطط التي كرس الرئيس علي عبد الله صالح جهداً كبيراً لها من أجل إصلاح الوضع الاقتصادي ومعالجة مشكلة المديونية أيضاً عمقت ثقة الدول الدائنة بالحكومة اليمنية، فكان أن انعقد اجتماع نادي باريس في ١٩٩٧/٩/٢٤م للنظر في تخفيف أعباء الديون على اليمن، بإخضاع الديون لشروط نابولي (إعفاء ٦٧٪) من الديون الخاضعة للمعالجة وإعادة الجدولة، وفي ١٩٩٧/١١/١٩م عقد الاجتماع الثاني لنادي باريس، وحصلت اليمن من خلاله على شطب ٨٠٪ من إجمالي الدين الروسي والبالغ (٦٧١١) مليون دولار أمريكي وإخضاع الباقي لشروط نابولي إضافة إلى تضمين الفوائد التأخيرية لكل ديون اليمن لدول النادي ضمن المبالغ الخاضعة للإعفاء وإعادة الجدولة(٧). وما زالت الحكومة اليمنية تبذل جهوداً كبيرة لتسوية المديونية مع الدول الدائنة الأخرى.

ثانياً: قطاعا الزراعة والثروة السمكية

جاء اهتمام الرئيس علي عبد الله صالح بالتنمية الزراعية مبكراً جداً، وفي مقدمة أولويات برامجه الاقتصادية خصوصاً وأن هذا القطاع كان متخلفاً جداً عن سواه ضمن انفاقات الخطة الخمسية الأولى. لذلك عمل الرئيس صالح على تشجيع التعاونيات الزراعية والجمعيات واعتبرها في خطاب له في ٢٦ سبتمبر ١٩٧٩م بأنها « تمثل البداية الحقيقية لنهضة زراعية شاملة».

وأكد في خطاب ٢٦ سبتمبر ١٩٨٠م بأن الدولة تضع نصب عينيها ((إعطاء الأولوية الفائقة في خطتنا الخمسية الثانية الجاري إعدادها لقطاع الإنتاج بشقيه الزراعي والصناعي.)) وعلى هذا الأساس بلغ الإنفاق الحكومي في قطاع الزراعة للعام ١٩٨١م فقط (٤٦) مليون ريال وأخذ هذا الاهتمام يتضاعف يوماً بعد يوم خاصة مع تعرض اليمن لموجة من الجفاف استمرت طوال الأعوام ٨١-٨٢-١٩٨٣م، لكن الأمر زاد من إصرار القيادة اليمنية على المضي ببرامجها التطويرية للزراعة، فقد أكد الرئيس صالح تلك الحقيقة عقب أداء اليمين الدستورية في ٢٣ مايو ١٩٨٣م من خلال كلمة ألقاها جاء في بعض فقراتها(٨):

«أكدنا في تلك النقاط على ضرورة العمل من أجل تطوير الزراعة باعتبارها المصدر الأساسي لتنمية بلادنا في مختلف المجالات.. ومن هذا المنطلق أعلنا أن عام ١٩٨٤م عاماً للتنمية الزراعية، ولم نقدم على ذلك للاستهلاك ونشر الوعود، بل عملنا على ترجمة ذلك في واقع العمل والممارسة باتخاذ جملة من القرارات الهادفة إلى حماية الإنتاج الزراعي وتقديم التسهيلات والحوافز المشجعة للمزارعين.. وجهنا الحكومة والقوات المسلحة والأمن إلى تبني إقامة عدد من المزارع النموذجية ليقتدي بها المزارعون..».

(٧) مكتب رئاسة الجمهورية، عشرون عاماً من العطاء، ص٦١.
(٨) البيانات السياسية للرئيس علي عبد الله صالح في أعياد الثورة اليمنية.

وفي الحقيقة، أن حرب الخليج الثانية بقدر ما عكست آثارها المدمرة على الواقع الاقتصادي اليمني، فإنها حفزت الحكومة اليمنية بدرجة كبيرة جداً على سرعة تنمية واستثمار مواردها الطبيعية والبشرية وإيجاد مخارج عملية فعالة للأزمة الاقتصادية.. وهو ما يمكن رؤيته في إقدام القيادة السياسية لليمن بإصدار قانون الاستثمار رقم (٢٢) لسنة ١٩٩١م الذي أعطى مزايا وتسهيلات وضمانات للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب، ثم أجري تعديل عليه بموجب القانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٥م، والقانون رقم (٢٧) لعام ١٩٩٥م بغرض تجاوز النواقص والثغرات ولضمان إحداث قفزات نوعية في الاستثمارات، كما وقد تم إنشاء الهيئة العامة للاستثمار في مارس ١٩٩٢م وفتحت فروع ومكاتب لها في المحافظات.

ونتيجة لتلك السياسات المشجعة حدث إقبال ملموس على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الصناعي الذي توجه نحو الاكتفاء الذاتي والتقليل من الاعتماد على الاستيراد فيما يتعلق بالصناعات الغذائية، صناعات مواد البناء، الصناعات الورقية وغيرها، والجدول التالي يوضح ذلك الإقبال من خلال توزيع المشروعات وبيان تكلفتها الاستثمارية حسب القطاعات المختلفة للمشاريع المرخصة من الإدارة العامة للهيئة العامة للاستثمار منذ تأسيسها في مارس ١٩٩٢م وحتى أكتوبر ١٩٩٧م.

(حجم الاستثمارات في الفترة من مارس ١٩٩٢م إلى أكتوبر ١٩٩٧م)

القطاع	عدد المشاريع المرخصة	نسبتها المئوية	تكلفتها الاستثمارية (بالألف الريال)	نسبتها المئوية
الصناعي	٥٩٣	٪٥٢	٨٧,٧٥٦,١٦٦	٪٢٧
السياحي	١٥٧	٪١٣	٤,٣٧٣,٦٦٢	٪١
الخدمي	٢٣١	٪٢٨	٦,٢٧٩,٨٧٨	٪٢
السمكي	١٧	٪١	١٧٠,٣١٣,٢٩٣	٪٥٣
الزراعي	٧١	٪٦	٥٤,٤٤٦,٧٢٥	٪١٧
الإجمالي	١١٦٩	٪١٠٠	٣٢٣,١٦٩,٧٢٤	٪١٠٠

وعلى الصعيد الاستثماري نفسه صدر القرار الجمهوري رقم (٤٩) لعام ١٩٩١م بإنشاء الهيئة العامة للمناطق الحرة، ثم تلاه صدور قانون إنشاء المناطق الحرة رقم (٤) لعام ١٩٩٣م الذي تضمن الضمانات والمزايا الممنوحة للمستثمرين. وعلى هذا الأساس بدأت العديد من الشركات تتقدم بطلبات الاستثمار في المنطقة الحرة بعدن، عقب حرب تثبيت الوحدة مباشرة، حتى وصل عدد الطلبات المقدمة للهيئة العامة للاستثمار حتى مارس ١٩٩٨م حوالي (٦٧٠) طلب استثمار محلي وأجنبي موزعة على مختلف المشاريع بقيمة إجمالية تقدر بـ(١,٣٦) مليار ريال، إضافة إلى (١,٠٣٧,٥٩٦,٠١٧) دولار.

ومن ناحية ثانية، فإن جدية الإجراءات والخطط التي كرس الرئيس علي عبد الله صالح جهداً كبيراً لها من أجل إصلاح الوضع الاقتصادي ومعالجة مشكلة المديونية أيضاً عمقت ثقة الدول الدائنة بالحكومة اليمنية، فكان أن انعقد اجتماع نادي باريس في ١٩٩٧/٩/٢٤م للنظر في تخفيف أعباء الديون على اليمن، بإخضاع الديون لشروط نابولي (إعفاء ٦٧٪) من الديون الخاضعة للمعالجة وإعادة الجدولة، وفي ١٩٩٧/١١/١٩م عقد الاجتماع الثاني لنادي باريس، وحصلت اليمن من خلاله على شطب ٨٠٪ من إجمالي الدين الروسي والبالغ (٦٧١١) مليون دولار أمريكي وإخضاع الباقي لشروط نابولي إضافة إلى تضمين الفوائد التأخيرية لكل ديون اليمن لدول النادي ضمن المبالغ الخاضعة للإعفاء وإعادة الجدولة(٧). وما زالت الحكومة اليمنية تبذل جهوداً كبيرة لتسوية المديونية مع الدول الدائنة الأخرى.

ثانياً: قطاعا الزراعة والثروة السمكية

جاء اهتمام الرئيس علي عبد الله صالح بالتنمية الزراعية مبكراً جداً، وفي مقدمة أولويات برامجه الاقتصادية خصوصاً وأن هذا القطاع كان متخلفاً جداً عن سواه ضمن انفاقات الخطة الخمسية الأولى. لذلك عمل الرئيس صالح على تشجيع التعاونيات الزراعية والجمعيات واعتبرها في خطاب له في ٢٦ سبتمبر ١٩٧٩م بأنها « تمثل البداية الحقيقية لنهضة زراعية شاملة».

وأكد في خطاب ٢٦ سبتمبر ١٩٨٠م بأن الدولة تضع نصب عينيها ((إعطاء الأولوية الفائقة في خطتنا الخمسية الثانية الجاري إعدادها لقطاع الإنتاج بشقيه الزراعي والصناعي.)) وعلى هذا الأساس بلغ الإنفاق الحكومي في قطاع الزراعة للعام ١٩٨١م فقط (٤٦) مليون ريال وأخذ هذا الاهتمام يتضاعف يوماً بعد يوم خاصة مع تعرض اليمن لموجة من الجفاف استمرت طوال الأعوام ٨١-٨٢-١٩٨٣م، لكن الأمر زاد من إصرار القيادة اليمنية على المضي ببرامجها التطويرية للزراعة، فقد أكد الرئيس صالح تلك الحقيقة عقب أداء اليمين الدستورية في ٢٣ مايو ١٩٨٣م من خلال كلمة ألقاها جاء في بعض فقراتها(٨):

«أكدنا في تلك النقاط على ضرورة العمل من أجل تطوير الزراعة باعتبارها المصدر الأساسي لتنمية بلادنا في مختلف المجالات.. ومن هذا المنطلق أعلنا أن عام ١٩٨٤م عاماً للتنمية الزراعية، ولم نقدم على ذلك للاستهلاك ونشر الوعود، بل عملنا على ترجمة ذلك في واقع العمل والممارسة باتخاذ جملة من القرارات الهادفة إلى حماية الإنتاج الزراعي وتقديم التسهيلات والحوافز المشجعة للمزارعين.. وجهنا الحكومة والقوات المسلحة والأمن إلى تبني إقامة عدد من المزارع النموذجية ليقتدي بها المزارعون..».

---

(٧) مكتب رئاسة الجمهورية، عشرون عاماً من العطاء، ص٦١.
(٨) البيانات السياسية للرئيس علي عبد الله صالح في أعياد الثورة اليمنية.

وفي نفس السياق جاءت خطوة وضع حجر الأساس لمشروع إعادة بناء سد مأرب التاريخي العظيم في ٢٦ سبتمبر ١٩٨٤م، فضلاً عن البدء بحفر عدد كبير من الآبار في ذلك العام.. وهو الأمر الذي يؤكد حجم اهتمام القيادة اليمنية بالقطاع الزراعي وحجم رهانها في قدرته على إحداث نهضة يمنية حقيقية، تتقدم وتزدهر فيها جميع روافد الحياة بازدهار هذا القطاع الحيوي.

وعلى ضوء تلك التوجهات باشرت الحكومة اليمنية بتهيئة مقومات العمل الزراعي من خلال التوسع بإنشاء السدود والحواجز المائية الهادفة إلى حفظ مياه الأمطار وتغذية الأحواض الجوفية، وكانت في المقدمة إعادة بناء سد مأرب الذي بلغت كلفته بالمرحلة الأولى من المشروع (١٢٠) مليون دولار أمريكي قدمت منحة سخية من الشيخ/ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي عام ١٩٨٧م تم البدء بالمرحلة الثانية لتنفيذ شبكة الري الفرعية بطول ٨٨ كيلو متراً، أنجز منها حوالي ٦٥٪ وبلغ عدد السدود والحواجز المائية التي تم تنفيذها آنذاك حوالي (٣٨٠) سداً وحاجزاً مائياً في مختلف محافظات الجمهورية، منها سد (برقوقة) في وادي (سهام)، كذلك استمرار تشغيل وصيانة المنشآت المائية في وادي زبيد ورماع ومور وتبن وأبين، وفي وادي حجر وغيرها، وتنفيذ العديد من أعمال الحماية من أضرار السيول في عدة قرى من مختلف محافظات الجمهورية(٩). كما عملت الدولة على ترشيد استهلاك المياه واستخدام أساليب الري الحديثة بالرش والتنقيط وغيرها.

ومن هنا كان لتلك المشاريع الإروائية أثراً كبيراً على تنامي الإنتاج الزراعي، بحيث أن الخضار التي كان إنتاجها لا يزيد عن ٣٣٣,٠٠٠ طناً عام ١٩٧٨م ارتفع إنتاجها عام ١٩٨٨م إلى ٦٣٨٦٣٣ طناً ومن المؤكد كانت السياسة الحكومية التي أقرت حظر استيراد الخضر والفواكه عاملاً مهماً في حدوث تلك القفزة. ويلاحظ أن هذا الإنتاج بلغ عام ١٩٩٥م ٦٦٨٨٠٠ طناً، وارتفع عام ١٩٩٦ إلى ٧٠٣٢٤٤ طناً. وهي زيادة طبيعية للاهتمام بهذا الجانب والحاجة الملحة للإنتاج كما هو الحال مع الفواكه التي شهدت تطوراً ملحوظاً هي الأخرى مستفيدة من قرار الحظر على الاستيراد حيث وصل الإنتاج منها عام ١٩٩٧/٩٦م إلى ٣٩١٢٧٨ طناً و ٤٦٩٣٥٢ طناً على التوالي، في حين لم تكن نسبة الإنتاج منها تزيد على ١٢٨٣٠٠ طناً عام ١٩٧٨م، ثم (٢٧٤٧٠٠) طناً عام ١٩٨٨م بنسبة زيادة ٢٠٠٪.

وكذلك الحال بالنسبة للقمح الذي بلغت إنتاجيته عام ١٩٧٨م (٧٨٨٠٠٠) طناً لتصل إلى (٨٨٠٥٨٨) طناً عام ١٩٩٥م. وكذلك المحاصيل النقدية مثل القطن والتبغ والبن والتمور، فقد ارتفعت معدلات إنتاجها بشكل كبير خلال الفترة نفسها لتبلغ عام ١٩٩٥م مقداره (٤٣٤٦٠) طناً بزيادة قدرها (٤٢٨٦٠) عن عام ١٩٧٨م وتضاعف الإنتاج خلال عامي ١٩٩٧/٩٦م ما بين ٥٠١٧٤ طناً إلى ٥٦٦٤٤ طناً(١٠).

كما توسعت المساحات المزروعة بين ١,١٢١ هكتار في عام ١٩٩٠م إلى ١,٢٨٠ ألف هكتار عام ١٩٩٩م بزيادة قدرها ١٤٪. وعلى كل حال، فإن استراتيجية الخطة الخمسية الثانية لتنمية القطاع

(٩) صحيفة الثورة، صنعاء، العدد (١٣٠٣٢) في ٢٠٠٠/٧/١٨م، ص٦.
(١٠) عشرون عاماً من العطاء، مصدر سابق.

الزراعي تنطلق من مضمون رؤية اليمن الاستراتيجية لعام ٢٠٢٥م والتي تتحدد أهدافها في أحدث زيادة في الإنتاج الزراعي بمعدل سنوي قدره ٦٪ في المتوسط وذلك بهدف الوصول إلى مستوى أعلى من الأمن الغذائي وزيادة حجم الصادرات وتخفيف حجم البطالة في الريف. وعلى ضوء ذلك حقق الناتج الزراعي معدل نمو حقيقي بلغ ٧٪ خلال السنة الأولى فقط من الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١م متجاوزاً المعدل المخطط له. ويمكن رؤية معدلات نمو القطاع الزراعي خلال الفترة (١٩٩٧م-٢٠٠٢م) بوضوح بمجرد معرفة أن معدل النمو في العام ١٩٩٧م كان ٢٠,٤٠٪ بينما في عام ٢٠٠٢م وصل إلى ٣٠,٦٠٪. (١١)

رافق التطور التنموي الزراعي تطوراً أخراً بالإنتاج الحيواني الذي حضي باهتمام مماثل من قبل الحكومة اليمنية، فقد تضاعفت خلال الفترة ٩٠-١٩٩٩م إلى حوالي ٤,٦ مليون رأس من الضان بزيادة قدرها ٢٥٪، كما ارتفعت أعداد الماعز إلى ٤,١ مليون رأس بزيادة قدرها ٢٦٪، والأبقار إلى ١,٢ مليون رأس بزيادة ٩٪ والجمال إلى ١٨٣ ألف رأس بزيادة ٣٪، وبنهاية العام ٢٠٠٠م فإن هذا العدد يواصل ارتفاعه إلى ١٠,٥ مليون رأس موزعة على خمسة ملايين رأس غنم و ٤,٣ مليون رأس ماعز، و١,٢ مليون راس من الأبقار و ١٥٠ ألف رأس من الإبل وفقاً للإحصائيات المنشورة عام ٢٠٠١م. ويأتي هذا النمو في الثروة الحيوانية بفضل ما تحقق من رعاية يقدمها الاتحاد التعاوني الزراعي الذي تم إنشاءه عام ١٩٩١م ومراكز الرعاية والإرشاد التابعة له والدعم المالي الذي يقدمه صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي للفلاحين لهذا الغرض(١٢).

أما بالنسبة للثروة السمكية فقد أولت الحكومة اليمنية اهتماماً كبيراً لاستغلال سواحلها الطويلة والجزر الكثيرة، وقامت بعدد من المشاريع وبتوفير وسائل الصيد الحديثة مثل سفن الاصطياد ووحدات تجفيف وتعبئة الأسماك، وبتدريب وتأهيل الكوادر وغيرها من الخدمات التي أسهمت في النهاية بزيادة معدلات الإنتاج والتصدير، حيث ارتفع معدل الإنتاج من الثروة السمكية من (١١٥٦٥٤) طن عام ١٩٩٧م ليصل إلى (١٧٨٦٠٥) طن عام ٢٠٠٢م. وكذلك تضاعف حجم الصادرات منها من (٢٨٨٤٩) طن عام ١٩٩٧م ليصل إلى (٤٤٨٢٤) طن عام ٢٠٠٢م(١٣). وقد استهدفت الخطة الخمسية الثانية تحقيق معدل نمو متوسط الناتج السمكي بمقدار ١٢٪ وزيادة حجم الإنتاج إلى حوالي (٢٤٨) ألف طن بحلول العام ٢٠٠٥م، وبمعدل نمو سنوي ١١,٥٪ لتصل حوالي ٣٨ ألف طن لنفس العام ٢٠٠٥م.

ومن جهة أخرى فإن الاستراتيجية اليمنية تستهدف رفع كميات الإنتاج السمكي إلى نحو ٦٥٠ ألف طن بقيمة ١,٢ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥ م ورفع الصادرات إلى ٩٨ ألف طن بقيمة ٤٢٠ مليون دولار(١٤).

---

(١١) وثائق المؤتمر الشعبي العام السادس (الدورة الثانية)، ص ١١٢.
(١٢) عشرون عاما من العطاء، مصدر سابق.
(١٣) وثائق وأدبيات المؤتمر الشعبي العام للمؤتمر السادس (الدورة الثانية)، ص ١١٢.
(١٤) صحيفة الثورة، صنعاء، العدد (١٣٨٣٣) في ٢٠٠٢/٩/٢٦م، ص ٢٩ (عدد خاص بأعياد الثورة).

ثالثاً: النفط - الصناعة - التجارة

انضمت اليمن إلى الدول المنتجة للنفط بتدشين أول بئر إنتاجية في ٨ يوليو ١٩٨٤م في حوض مأرب، أي بعد ثلاث سنوات على توقيع اتفاقية المشاركة في الإنتاج مع شركة (هنت) الأمريكية في ٣ سبتمبر ١٩٨١م.

وتلي ذلك عملية إنشاء المنشآت السطحية وبناء خط الأنابيب إلى موقع على شاطئ البحر الأحمر بطول (٣٤٠) كم. وفي الثاني من نوفمبر ١٩٨٧م تم تصدير أول شحنة نفط من حقول مأرب الإنتاجية عبر الخزان العائم (صافر)، كما أن الاتفاقية التي وقعت في أكتوبر ١٩٨٧م مع شركة (توتال) الفرنسية حققت نتائج إيجابية باكتشافات نفطية عام ١٩٩٨م في حقول (خرير وعطوف وتاربة) وتم ربط الإنتاج في هذا القطاع بقطاع المسيلة رقم (١٤) الذي تعمل فيه شركة (كنديان أوكسي) واسمها الحالي (كنديان نكسن).

وهكذا توالت الاكتشافات النفطية وكان آخرها في عام ٢٠٠١م على أيدي شركة (DNO) النرويجية العاملة في القطاع رقم (٣٢) وبدأت بعملية ضخه عبر أنبوب المسيلة. وفي يناير ٢٠٠٣م تم التعاقد مع إحدى الشركات الأمريكية لحفر (٣٥) بئر نفطياً ليرتفع بذلك مستوى الإنتاج إلى ما يقارب (٥٠٠) ألف برميل يومياً. وتشير الإحصائيات إلى أن مسار الإنتاج النفطي سلك خطاً تصاعدياً بدءً من (٢٠) ألف برميل خلال عامي ١٩٨٦م و ١٩٨٧م إلى (١٦٠) ألف برميل يومياً بعد استكمال مرحلة التطوير في قطاع مأرب/ الجوف، ثم ارتفع إلى (٢٠٠) ألف برميل يومياً عام ١٩٩٤م، وبقي على مستوى دون (٤٠٠) ألف برميل يومياً حتى عام ١٩٩٩م، ليرتفع مستوى الإنتاج اليومي للنفط عامي ٢٠٠٠م و ٢٠٠١م ويتجاوز معدل (٤٠٠) ألف برميل يوميا لأول مرة منذ عام ١٩٨٦م.

حققت اليمن إيرادات مالية من الصادرات النفطية (حصة الدولة) إلى السوق الدولية خلال الفترة من عام ١٩٨٨م إلى عام ٢٠٠١م مبلغ عشرة مليارات و (٨٠١) مليون و (١١٢) ألفا و (٩٧٦) دولاراً.. فيما بلغت مبيعاتها المحلية لكل من مصفاة عدن ومأرب مبلغاً وقدره خمسة مليارات و (٨٦٥) مليوناً و (٨٢٦) ألفاً و (٣٦٩) دولاراً، ليبلغ إجمالي إيرادات الدولة من النفط الخام على صعيد المبيعات الخارجية والداخلية نحو (١٦,٧) مليار دولار للفترة من ١٩٨٨م - ٢٠٠١م.

لقد أسهم هذا القطاع بتغييرات ملموسة في اقتصاد اليمن بتفوقه على قطاعي الزراعة والصناعة من حيث نسبته العالية من الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ ٣٧٪، في حين لا تتجاوز مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة نسبة ١٥٪ و ٤,٨٪ على التوالي لعام ٢٠٠٠م. ولتجنب الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب على انكماش أو نضوب هذا المورد خلال السنوات القليلة القادمة فإن الخطة الخمسية الثانية تستهدف المحافظة على مستوى الإنتاج الحالي من خلال تنمية الاحتياطي وتحقيق زيادة بالإنتاج في حقول جديدة، اعتماداً على توسيع القطاعات الاستكشافية والاستغلال الأمثل لكمية الإنتاج والاحتياطي المتاح، والمحتمل رفع درجة التكامل والترابط مع قطاعات الاقتصاد الوطني.

وقد قدرت الموازنة العامة للدولة حجم الإيرادات النفطية للعام ٢٠٠٢م بمبلغ مليار و (١٣٧) مليوناً و (٤٣٤) ألف دولار، وذلك تأسيساً على تقديرات حجم الصادرات النفطية لنفس العام، والتي وصلت إلى (٦٣) مليوناً و (١٩٠) ألفاً و (٨٠٠) برميل، وبسعر (١٨) دولار للبرميل الواحد.

وفي مجال الغاز الطبيعي تشير التقديرات إلى وجود احتياطي من الغاز يقدر بـ (١٢) و (١٥) تريليون قدم/مكعب. وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمشروع خمسة ملايين و (٣٠٠) ألف طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال، وبتكلفة إجمالية قدرها ملياران و(٧٠٠) مليون دولار لمعامل التسييل والموانيء والمرافق.. إلا أن الحكومة اليمنية ما زالت تواجه مشكلة عدم توفر أسواق خارجية للغاز اليمني، مما دفعها الأمر إلى إعادة حقن حوالي ٩٥٪ منه. وذلك بطبيعة الحال وقف في طريق تطوير وتنمية هذا القطاع، خاصة مع شحة موارد التمويل لمشروعاته.

أما في مجال الصناعة، فقد وضع الرئيس علي عبدالله صالح استراتيجية خاصة لتطوير وتوسيع قاعدة الصناعات الوطنية. حيث نلاحظ ارتفاع عدد المنشآت الصناعية من (١١٣٣٧) منشأة في منتصف السبعينات إلى (٢٠٧٩٧) منشأة في الثمانينات، وبلغت في منتصف التسعينيات حوالي (٣٣٢٩١) منشأة. مع العلم أن أغلب تلك المنشآت تعود للقطاع الخاص الذي أسهم بوضوح في تطوير قاعدتها وتوسيعها.. حيث تشير الإحصائيات إلى أن عدد المنشآت الصناعية عام ١٩٨٠م لا يتجاوز الـ (٧٢) منشأة، بينما ارتفع خلال الثمانينات إلى (١٣٢) منشأة صناعية خاصة، وكانت قيمة إنتاجها (٦٥٦١٢) مليون ريال، وبلغ عددها عام ١٩٩٦م حوالي (١٩٣) منشأة ومصنعاً وتشكل ٥٣٪ من إجمالي المنشآت الكبيرة التي تجاوز إنتاجها مئات الملايين من الريالات. وبغض النظر عن ذلك فإن النمو الصناعي الحقيقي كان في قطاع الصناعات التحويلية التي حققت معدل نمو بلغ ٣, ٩٪ سنوياً في الفترة ما بين ١٩٩٧م – ٢٠٠٢م. فقد كانت إجمالي وارداتها في عام ١٩٩٧م لا تتجاوز (٢١٣٤٠٨) مليون ريال في حين ارتفع ذلك الرقم في عام ٢٠٠٢م ليصل إلى حوالي (٣٢٣١٧٤) مليون ريال.

أما على صعيد قطاع التجارة، فقد شهد هذا القطاع نمواً ملحوظاً، وزادت قيمة الواردات من (١٧٢,٧) مليار ريال عام ١٩٩٥م إلى (٤٥٧,٨) مليار ريال عام ٢٠٠٠م، بمعدل سنوي يصل إلى (٢١,٥٪) في حين ارتفعت قيمة الصادرات خلال نفس الفترة من (٩٩,٩) مليار ريال إلى (٦٦٢,٢) مليار ريال، محققاً نمواً يصل إلى (٤٦٪).

وقد ساهم انخفاض سعر الصرف للريال في رفع معدلات النمو في القطاع التجاري مقارنة بمتوسطين (٣,٨٪) و (٧,٥٪) لكل من الواردات والصادرات على التوالي خلال نفس الفترة.. وقد صاحب ذلك تحسناً في الميزان التجاري، حيث سجل فائضاً خلال سنوات الخطة الخمسية باستثناء عام ١٩٩٨م الذي انخفضت فيه أسعار النفط بصورة حادة. كما وأن تجارة الجملة والتجزئة نمت بمتوسط (٩,٥٪) لترتفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من (٩,٧٪) عام ١٩٩٥م إلى (٩,٩٪)

عام ٢٠٠٠م. كما زاد عدد المشتغلين في أنشطتها المختلفة من حوالي (٢٩٥) ألف مشتغل إلى حوالي (٤٠٧) آلاف مشتغل، وليرتفع نصيب القطاع التجاري إلى (١٠,٨٪) من إجمالي قوة العمل(١٥).

رابعاً: التربية والتعليم

أولت قيادة الرئيس علي عبدالله صالح عناية خاصة للمسار التعليمي وسبل إصلاحه وتطويره بما يتواكب الحركة السياسية اليمنية واستراتيجيات العهد الجديد المتطلع إلى إعادة تأهيل الواقع اليمني على أساس من الوعي والمعرفة، وبناء الإنسان إنطلاقاً من كينونته الإنسانية الرفيعة، والدور الموكل إليه في صناعة الحياة الكريمة التي لا يمكن أن تستقيم بغير التحصين العلمي والمعرفي القادر على ردم مخلفات الماضي السحيق وأعبائه الثقيلة.

وعلى هذا الأساس تبلورت سمات عهد الرئيس صالح بكونه عهداً تحولياً نحو أفق عصري حداثي تتحرر فيها الذات الإنسانية من كل ارتباطاتها بواقع الأمس المتخلف وارساباته الفتاكة، وقد جعل الرئيس صالح من مهمته في مكافحة الجهل والتخلف بمثابة مهمة نضالية يخوض فيها صراعاً مريراً ضد عدو عنيد.. وتلك هي الفكرة التي تراءت أمامنا منذ أوائل عهده من خلال خطابه السياسي في الذكرى (٢٩) لثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٨١م، حيث جاء في بعض فقراته:

((لسوف نصعد من نضالنا جميعاً من أجل التغلب على مشكلة الأمية، الميراث الرهيب للعهد الإمامي المباد.. مواصلة منا لتحرير الإنسان من أغلال الجهل.. بعد أن تحرر شعبنا من أغلال الظلم والاستبداد والعبودية.. وذلك بحشد كل الإمكانيات والجهود لتحقيق الأهداف المرسومة للحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية.. والتي يجب أن يلعب كل مواطن دوراً بارزاً في تنفيذها. ونحن بهذا.. إنما نضع وزارة التربية والتعليم.. والأجهزة الأخرى أمام مسئولياتها المباشرة.. ونوجهها إلى سرعة البدء في تنفيذ الخطة الخاصة بحملة محو الأمية.. واعتبار العام العشرين للثورة.. هو عام المدخل الفاصل للانتصار على مشكلة الأمية..))

وظلت هذه المفاهيم واحدة من أهم سمات الخطاب الإعلامي للرئيس صالح طوال مرحلة الثمانينات (مرحلة التأسيس والبناء) والتي خص الرئيس صالح فيها العام ١٩٨٢م بشعار «العام الوطني للقضاء على الأمية» بعد أن بلغت قيمة الإنفاق الكلي في قطاعي التربية والتعليم والصحة في العام الذي سبقها ١٩٨١م ما يزيد عن (مليار ومائتين وأربعة وتسعين مليون ريال). وبات واضحاً أن الهم الأكبر للرئيس

---

(١٥) المصادر التي استندت عليها مادة الفصل هي:
- تقرير البنك المركزي عن التطورات الاقتصادية والمالية والنقدية لعام ٢٠٠٢م.
- عشرون عاماً من العطاء، ص ص ٧٤-١٠٣
- واقع الاستثمار في اليمن – صحيفة الميثاق، ٢٠٠١/٥/١٩م
- وثائق وأدبيات المؤتمر الشعبي العام السادس (دورة ثانية)، ص ١١٣.
- صحيفة الثورة – صنعاء، ٢٠٠٢/٩/٢٦م.
- مجلة دراسات اقتصادية، العدد (٦)/ يناير- مارس ٢٠٠٣م.

صالح في الثمانينات هو تعليم الإنسان اليمني وانتشاله من واقعه المأساوي المتخلف، وهذا الأمر تؤكده رسالته الموجهة إلى الحكومة بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢١م، والذي يحث فيها بالعمل على:

«بذل المزيد من الاهتمام بالتنسيق بين سياسات التدريب والتوظيف والتعليم والتخطيط، والعمل على تخطيط التعليم وتطوير هياكله وبنيانه الأساسية، ورفع المستوى التعليمي.. بما يمد كل الطاقات المسئولة عن تنفيذ خطط وبرامج التنمية بالقوى البشرية المؤهلة تأهيلاً عاماً، ومن ثم تأهيلها تأهيلاً خاصاً بما يتفق مع الاحتياجات، والعمل على توجيه الوسائل التربوية والثقافية والإعلامية في خدمة بناء الإنسان».

وفي خطابه في حفل افتتاح معهد الميثاق الوطني بتاريخ ١٩٨٧/٢/٧م، تحدث الرئيس صالح بمرارة عن واقع التخلف في الماضي قائلاً:

« كنا قد حُرمنا طويلاً في عهد الإمام من التعليم.. وكان يجب علينا أن نعوض.. ويجب علينا أن نتعلم.. ويجب علينا أن نتفقه.. ويجب علينا أن نقرأ.. ويجب علينا أن نطلع.. ويجب علينا أن نسمع.. ويجب علينا أن نستوعب، بحيث نتغلب على الماضي..»

ويعرف الرئيس صالح دواعي الاهتمام وغايات التعليم في إحدى المناسبات عند لقائه برؤساء الجامعات العربية بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٧م، إذ قال:

«إن التعليم هو أساس التقدم والنهضة الحديثة، وأنه من خلال التعليم يمكن ترجمة كافة الطموحات والانطلاقات نحو حياة العصر وحضاراته المتقدمة».

وبدا واضحاً أن التعليم في فكر الرئيس علي عبدالله صالح ما هو إلا رهان حقيقي على المستقبل اليمني الزاهر، بحسب ما تفصح عنه كلمته بتاريخ ١٩٩٥/٤/١٧م عند زيارته لكلية التربية بمحافظة حجه إذ قال:

«الحل الوحيد لمشاكل الوطن اليمني هو العلم، لأننا بواسطته سنقضي على موروثات التخلف والجهل والتعصب من خلال بناء جيل وطني مؤهل ومثقف ومزود بالعلم الذي نستطيع به تجاوز المخلفات والتغلب على التحديات والصعاب التي ظلت تعوق مسيرة الثورة والبناء والتطوير..».

ويترسخ الاعتقاد لدينا بقوة رهان الرئيس صالح على المؤسسة التربوية والتعليمية في قيادة التحولات اليمنية الكبرى من خلال إصراره المتجدد على حمل الأهداف التربوية والتعليمية إلى جميع المحافل الوطنية وفي مختلف المناسبات، وحث الأطراف الوطنية المختلفة على التكاتف والتعاون جنباً إلى جنب الأجهزة الحكومية من أجل تطوير وإنماء القطاع التربوي.. ويتجلى ذلك الأمر بوضوح في خطابه أثناء الاجتماع الموسع للقيادات التربوية في الجمهورية في ١٩٩٣/٩/٦م، إذ ذهب إلى القول:

«مطلوب أن تكون هناك ثورة في الضمير ضد الباطل والسلبيات، وضد كل أمراض الماضي الرجعي التشطيري، وأن يتخلص الجميع ويتحرر من كل هذه العقد بشكل جاد وحازم، وثقتنا كبيرة بوزارة التربية والتعليم لأنها حجر الزاوية الأساسية، إذا صلح التربويون صلح المجتمع، ورسالتكم رسالة كبيرة ووطنية هامة..»

ونستشف مما سبق أيضاً أن توجه القيادة اليمنية نحو النهضة التربوية التعليمية لم يكن توجهاً كمياً مجرداً، بل أن الرئيس صالح كان طموحاً جداً لجعل هذه النهضة ذات وصف نوعي متميز ما

دامت الدولة تبني على مخرجاتها قواعد الأنشطة التنموية الشاملة بمختلف قطاعاتها الإنتاجية والخدمية.. وهو المعنى الذي ذهب إليه فخامته بقوله « إذا صلح التربويون صلح المجتمع»، وكان المعنى نفسه قد تكرر من قبل في كلمة له أمام مسئولي وزارة التربية والتعليم بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٧م، قال في بعض فقراتها:

«ليس المهم أن تعمل أجهزة التربية والتعليم على تخريج الأفواج التي تحمل شهادات بدون تأهيل علمي سليم، ولكن القضية هي أن تعمل على إعداد أجيال قادرة ومؤهلة تأهيلاً علمياً سليماً في مختلف مجالات المعرفة العلمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وأن تضع المعايير الكفيلة بتحقيق ذلك وفق أسس استراتيجية للعملية التعليمية التربوية».

ولا شك أن ترافق مثل هذا التوجه، تطوراً مماثلاً في التشريعات القانونية للدولة ذات العلاقة بالخطط التربوية والتعليمية، من أجل تأطير خطوط العمل بطابع تنظيمي وانضباطي وبرامجي لضمان سلامة الوصول إلى الغايات الثورية المرجوة من العملية برمتها، ومن جهة أخرى، لموازنة الحاجات التعليمية مع الأفق الزمني الذي ترتبط به الخطط الحكومية العامة، والموازية ذات المدى القصير أو الطويل. وبناءً على ذلك صدرت في عام ١٩٧٨م لائحة تتعلق بتنظيم التعليم الابتدائي الذي يعد المدخل الرئيسي لهيكل النظام التعليمي، وأعقبت تلك اللائحة جملة من القوانين والقرارات التي تتعلق بتنظيم وتطوير التعليم في اليمن، وكان أحدها صدور القانون رقم (٨٧) لسنة ١٩٨١م الخاص بتبني الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية، كذلك القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٨١ بمنح المعلمين بدلات خاصة وتشجيعية استفاد منها جميع العاملين في قطاع التربية والتعليم، وكان الهدف الأساسي منه رفع المستوى المعاشي للمعلم، وتشجيع الشباب على الالتحاق بمعاهد المعلمين وكليات التربية.

أولاً: التعليم العام

لقد تمخضت سياسة الرئيس علي عبدالله صالح في المجال التربوي والتعليمي عن إحداث قفزة كمية ونوعية من الصعب وصفها أو الحديث عنها بغير الأرقام والإحصائيات التي بإمكانها وحدها أن تعطي للحقيقة حجمها، وللعهد السياسي صفته الحركية وبعده المستقبلي.. وعليه يمكن الوقوف على مؤشرات نمو قطاع التربية والتعليم من خلال الجداول التالية:

(تطور التعليم في الفترة من العام الدراسي ١٩٧٩/٧٨م إلى ٨٨/ ١٩٨٩م)

المرحلة/ العام	عدد المدارس	عدد الفصول	عدد الطلاب	عدد المعلمين
التعليم الأساسي				
١٩٧٨م/١٩٧٩م	١٨٤٦	٧٣٢٠	٢٧٠٧٦٩	٦٦٢٤

١٩٨٨م/١٩٨٩م	٨٠١٠	٦١٤٣٩	١٤٦٨٢٢١	٣٠٠٢٦
التعليم الثانوي				
١٩٧٨م/١٩٧٩م	٣٧	١٩٥	٧١٦٥	٥٢٩
١٩٨٨م/١٩٨٩م	٣٣٢	٣٠٧٣	٦٤٠٣٠	٢٢٦٨

(تطور التعليم في الفترة من العام الدراسي ٩٠/ ١٩٩١م إلى ٩٧/١٩٩٨م)

التعليم الأساسي				
١٩٩٠م/١٩٩١م	١٠٠٠٤	٥٨٣٦٧	١,٨٤٢,١٧٠	٥١,٧٦٦
١٩٩٧م/١٩٩٨م	١٠٨٢٠	٨٨٩٤٢	٢,٥٢٢,٩٢٤	٨١,٨٤١
التعليم الثانوي				
١٩٩٠م/١٩٩١م	٧٤٢	٣٠٧٢	١٢٦٧٠٠	٣٠٨٨
١٩٩٧م/١٩٩٨م	٢٣٠٩	٨٢٩٥	٢٩٤٣٦٩	٤٩٩٧٣

وتشير آخر إحصائيات وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي ٢٠٠١م/٢٠٠٢م بأن إجمالي الملتحقين بالتعليم الأساسي فقط بلغ أكثر من (٣,٤٠٠,٠٠٠) طالب وطالبة، بينهم أكثر من (١,٢٠٠,٠٠٠) طالبة. كما إن إجمالي عدد المدارس وصل إلى أكثر من (١٠٠٠٠) مدرسة أساسية وثانوية. أما في التعليم الثانوي فيقدر عدد الملتحقين بالتعليم الثانوي بحوالي (٤٨٤٥٧٣) طالباً وطالبة ،بينهم (١١٣,٥٤١) طالبة. وبلغ عدد المتقدمين لاختبارات الشهادة الثانوية العامة للعام الدراسي ٢٠٠١/ ٢٠٠٢م قرابة (١٥٠) ألف طالباً وطالبة. وهذه الإحصائيات كفيلة بتوضيح حجم الفارق الكبير بين واقع التعليم في الفترة التي تسنم فيها الرئيس علي عبدالله صالح مقاليد الحكم وبين واقعه اليوم بعد ربع قرن من التخطيط والبناء والإنماء.

وفي الحقيقة، كان التخطيط للمسيرة التربوية والتعليمية على مستوى عالٍ من الوعي والإحساس بالمسئولية، ومن السهل لأي باحث أن يدرك حجم الاهتمام الذي أولته قيادة اليمن السياسية لمشكلة تعليم الفتاة التي كانت تشل حركة التطور اليمنية على مستوى الحياة العامة، وتعيق خطط التحديث للمجتمع. إلا أن الملاحظ خلال الفترة موضوع البحث أن هناك نقلة نوعية كبيرة قد تحققت في مجال تعليم الإناث من خلال بناء المدارس الخاصة بالبنات، وتحسين مواردها البشرية والمادية حتى أصبحت أعدادها مقاربة لأعداد مدارس البنين. كما تم توظيف أكثر من (٥١٩٥) معلماً ومعلمةً في مدارس البنات، وتم أيضاً اعتماد بعض الحوافز التشجيعية لتعليم الفتاة في الأرياف والمناطق النائية، وإعفاء الكثير من الأسر الفقيرة من رسوم التسجيل (رغم أنها رسوم رمزية صغيرة جداً).. وأسهمت تلك السياسة في إحداث تحول عظيم في ثقافة المجتمع ونظرته نحو تعليم الفتاة إلى درجة أن وصل

أعداد الطالبات للعام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢م أكثر من (١,٢٠٠,٠٠٠) طالبة تشكل نسبة طالبات المناطق الريفية منها حوالي ٦٠٪، بينما طالبات المناطق الحضرية لا تتجاوز ٤٠٪ من العدد الكلي .. وذلك مؤشر على التطور الهائل الذي حققته السياسات التربوية الحكومية على هذا الصعيد.

ولربما كانت الخطوة الأكثر إثارة للإعجاب بالسياسات التربوية الحكومية هو حسمها لمسألة ازدواجية التعليم التي كانت تنذر بقصم ظهر المجتمع اليمني –عاجلاً أم آجلاً– وظلت موضع قلق القيادة اليمنية التي اتخذت قراراً في عام ١٩٩٥م بدمج المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم مع المعاهد العلمية التي تخضع لإدارة وإشراف التجمع اليمني للإصلاح، وكذلك بتوحيد المناهج الدراسية.. إلا أن الحساسية التي رافقت الموضوع، والتأويلات الضيقة التي فسر بها حزب التجمع اليمني للإصلاح دوافع القرار، وحرص الرئيس علي عبدالله صالح إعطاء الأولوية لوحدة الساحة الوطنية في ظل ما كان يكتنف الساحة اليمنية من أزمات اقتصادية وسياسية مع أطراف خارجية، وخروجها للتو من حرب منهكة لتثبيت الوحدة ... كلها أرجأت تنفيذ القرار حتى مجيء حكومة الدكتور عبد القادر باجمال عام ٢٠٠١م، التي حسمت الأمر، ونقلت القرار إلى موضع التنفيذ العملي، ودفعت عن الوطن اليمني كارثة- بتقديري الشخصي- كانت ستحيق بالمجتمع اليمني ولو بعد حين.. علماً أن أعداد الطلاب والطالبات المسجلين في المعاهد العلمية بلغ في المرحلة الأساسية حتى العام الدراسي ١٩٩٨/٩٧ حوالي (٣٢٥١٨٦) طالباً وطالبة، وفي المرحلة الثانوية بلغ ما قدره (٤٥٧٤٥) طالباً وطالبة- حسب تقديرات الإحصاء التربوي للعام ١٩٩٨/٩٧م.

ثانياً: التعليم الفني والمهني

كان التعليم الفني والمهني غير ذي بال طوال العهود السابقة لعهد الرئيس علي عبد الله صالح، حيث لم تعرف اليمن الجمهوري غير ثلاث مدارس صناعية مقدمة من الاتحاد السوفيتي نهاية الستينيات وهي مدرسة الشعب الصناعية بصنعاء، ومدرسة الشعب بتعز، ومدرسة الثورة الثانوية في الحديدة. ويقتصر العمل فيها على تدريب الطلبة على الحدادة والنجارة فقط.

وفي عام ١٩٧١/٧٠م قدمت جمهورية الصين الشعبية مدرسة أخرى تعرف الآن بـ « المدرسة الفنية الصينية» أما التعليم التجاري فبدأ في العام ١٩٧٠/٦٩م كشعب ملحقه بالمدارس الثانوية.

ومع تسلم الرئيس علي عبدالله صالح مقاليد الحكم شهد هذا القطاع اهتماما كبيراً وتم توسيع وتحديث إمكانياته المادية والبشرية، وتشجيع الالتحاق بمؤسساته المختلفة.. ولقد استهل الرئيس صالح عهده بافتتاح وتشغيل مراكز التدريب الصناعي في كل من المحافظات (ذمار-تعز، الحديدة) للعام الدراسي ١٩٧٩/٧٨م. ولكن نظراً للتخلف الاقتصادي والمؤسساتي الذي كانت تعيشه اليمن في تلك الفترة، فإن الانفتاح الكبير على مشاريع التعليم الفني والمهني لم يترجم عمليا ومنهجيا إلا في دولة الوحدة بعد أن توحدت الإمكانيات ونمت المشاريع التي تم تأسيسها من قبل واكتشفت الكثير

من الموارد الطبيعية، وظهرت حاجة ملحة لاستكمال مقومات النهضة التنموية بما يوازي البرامج الحكومية المتزاحمة على طريق بناء الدولة الحديث.

في عام ١٩٩٠م تم استحداث قطاع خاص للتدريب المهني ومؤسسة عامة للتعليم والتدريب المهني والتقني. وفي عام ١٩٩٢م ألغي قطاع التدريب المهني بوزارة العمل وتم استبداله بإنشاء الهيئة العامة للتدريب المهني. وفي عام ١٩٩٣م تم دمج وزارة العمل بوزارة التأمينات والشئون الاجتماعية وأصبحت الهيئة العامة للتدريب المهني إحدى الأجهزة التابعة لها. وفي عام ١٩٩٥م ولضرورة تجميع مراكز ومعاهد التعليم والتدريب المهني والتقني تحت مظلة واحدة تلتقي بها الإمكانيات والجهود، صدر قرار رئيس الوزراء رقم (٦٧) لسنة ١٩٩٥م الخاص بتشكيل المجلس الوطني المهني والتقني، وفي عام ١٩٩٧م –بعد تشكيل الحكومة الجديدة– تم إنشاء وزارة العمل والتدريب المهني وأعيد تنظيمها، كما أعيد تشكيل قطاع للتدريب المهني ليتولى مسئولية التخطيط في هذا المجال بينما ستكون الهيئة العامة للتدريب المهني والتقني جهة تنفيذية للخطط والبرامج.

ونظراً لتعاظم الحاجة اليمنية لفئة الكوادر الفنية المهنية المتوسطة، ولإتساع قاعدة المؤسسات والقوى البشرية العاملة والمستفيدة في التعليم الفني والمهني أصدر الرئيس علي عبد الله صالح قراراً جمهورياً رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٢م يقضي فيه بتشكيل وزارة خاصة بالتعليم والتدريب الفني (وزارة التعليم الفني والتدريب المهني) مسئولة عن كل مجالات التعليم الفني ومراكز ومعاهد التدريب المختلفة في عموم المحافظات.

وللوقوف على حجم العناية والاهتمام التي أولتها القيادة السياسية اليمنية للتعليم الفني والمهني ومقدار التطورات التي شهدها هذا القطاع، فإن الجدول التالي يعطي صورة كاملة لذلك، ويؤكد حقيقة أن التعليم الفني والمهني شهد تحولات كبرى في عهد الرئيس صالح.

(مؤشرات تطور التعليم الفني والمهني في ثلاث حقب تاريخية)

العام الدراسي	عدد المراكز والمعاهد	عدد الطلاب	عدد المعلمين
٧٩/١٩٨٠م	٧	٩٣٢	٧١
٨٩/١٩٩٠م	١٠	٤٤٩١	٤٥٧
٢٠٠١/٢٠٠٢م	٣٨	٨٦٩٦	١٠٢١

ويجدر بالذكر أن هناك (٤٠) معهداً ومركزاً قيد التشييد، وتم وضع حجر الأساس لأكثر من (١٥) مركزاً وأن وزارة التعليم الفني والمهني تعمل على عقد دورات تدريبية لتأهيل الكوادر العاملة في عدد من المؤسسات والوزارات وفي عدة تخصصات، وبلغ عدد الدورات خلال العام ٢٠٠١م ما يقارب (٣١٢)

دورة وعدد المتقدمين للدراسة فيها حول (٧٩٢٩). ومن جهة أخرى فإن الخطة الخمسية للسنوات القادمة تستهدف ضمن استراتيجياتها إنشاء (٦٠) مركزا ومعهدا، وإعادة تأهيل المراكز القديمة بما يمكن رفع الطاقة الاستيعابية إلى أكثر من (٢٥ألف) طالباً وطالبة موزعين على جميع المحافظات.

ثالثاً: التعليم الجامعي

من المؤكد أن تخلف التعليم العام الموروث من العهد البائد انعكس سلباً على فرص وجود تعليم جامعي بأي مستوى كان .. لكن بقيام ثورة ٢٦سبتمبر ١٩٦٢م وتوجيه الاهتمام بالتعليم – ولو بالحدود الدنيا – كان منطلقاً أوليا للبدء بالتعليم الجامعي في العام الدراسي ١٩٧٠/١٩٧١م بكليتين فقط هما التربية والشريعة والقانون.. وظل نمو التعليم الجامعي مرهوناً بمعدلات التطور والنمو في مؤسسات التعليم العام، وهو الأمر الذي يجعلنا نقف أمام قفزة تعليمية متطورة في هذا المجال مرافقة لقفزة مماثلة بالتعليم الأساسي والثانوي في الفترة موضوع البحث، وعلى وجه الخصوص في التسعينات.

فقد أولى الرئيس صالح عناية كبيرة بالتعليم الجامعي، وشرع بتوسيعه أفقيا وعمودياً على النحو الذي يلبي الحاجات الوطنية ويستوعب خريجي الثانويات العامة من أبناء جميع المحافظات اليمنية.. ويتجلى ذلك الاهتمام بوضوح إذا ما علمنا أن الرئيس علي عبدالله صالح بدأ عهده بخمس كليات فقط لا يتجاوز أعداد طلابها (٣٣٠٥) طالباً وطالبة، شكلت النواة الأولى لجامعة صنعاء، لكنه بعد ربع قرن من العمل والبناء والإنماء استطاع أن يجعل من تلك الكليات الخمس ميداناً رحباً تغطيه (تسع) جامعات حكومية و(عشر) جامعات وكليات جامعية أهلية، يتجاوز عدد الطلاب في كلا الصنفين (٢٣٤، ١٢٠) طالباً وطالبة للعام الدراسي ١٩٩٦م/١٩٩٧م فقط، وبمختلف التخصصات العلمية والإنسانية.

ولعل أفضل قراءة لمسيرة تطور التعليم الجامعي خلال عهد الرئيس صالح يمكن الوقوف على مفرداتها من خلال الجداول التالية:

(مؤشرات التعليم الجامعي قبل الوحدة)

العام الدراسي	عدد الطلاب
١٩٧٨/١٩٧٩م	٣٣٠٥
١٩٨٣/١٩٨٤م	٥٦٨١
١٩٨٥/١٩٨٦م	١٠٦٤٩
١٩٨٩/١٩٩٠م	٣٤٥١٢

تطورات التعليم الجامعي في اليمن الموحد – من ٩٦/٩٧ إلى ٢٠٠١/٢٠٠٢م(×)

العام الدراسي	عدد الطلاب		إجمالي	عدد المدرسين
	ذكور	إناث		
٩٦/١٩٩٧م	٩٢١٠٨	١٩١٩٠	١١١٢٩٨	٢٧١١
٢٠٠١/٢٠٠٢م	١١٢٧٢٥	٣٥٢٠٦	١٤٧٩٣١	٣٥٠٠

(×) الجامعات الحكومية فقط.

إن الزيادة الكبيرة في أعداد الملتحقين بالتعليم الجامعي للعام الدراسي ٢٠٠١م/٢٠٠٢م تعد مؤشراً واضحاً على حجم التوسع في المنشآت التعليمية الجامعية وفي خطط وبرامج التعليم، وكذلك مؤشراً على طبيعة توجه السياسات الحكومية في هذه الفترات بما يتفق حركة البناء النهضوي الشامل وسياسة التمويل الذاتي للمشاريع التنموية ليس على المستوى المالي فقط بل وحتى في الكوادر العلمية المؤهلة والمدربة تدريباً فنياً جيداً.. ويمكن أن تقف على مقدار اهتمام القيادة اليمنية بآليات تطوير التعليم الجامعي وتفعيل أهدافه ومخرجاته، من خلال اللقاءات المتواصلة التي ظل الرئيس صالح يحرص على القيام بها من حين لآخر مع رؤساء الجامعات وعمداء الكليات والهيئات التدريسية والطلاب، موجهاً إياهم بالكثير جداً من الغايات الثورية للتعليم، ومقدار إرتباط ذلك بالحركة الاقتصادية والخطط التنموية للبلد.

ففي زيارة له لجامعة العلوم والتكنولوجيا بتاريخ ١٩٩٥/٦/٣٠م كان يوجه المنتسبين والطلاب في الجامعة بقوله:

«إن المرتكز الحقيقي للتنمية هو في الكوادر الوسطية والمؤهلة، ولابد من تشجيع الشباب للاتجاه نحو التعليم الفني والمهني، والمتخصص من أجل تحقيق الإنطلاقة نحو بناء الإنسان اليمني المؤهل».

وفي حديثه مع مسئولي جامعة عدن وفرعي وزارتي التربية والشباب بتاريخ ١٩٩٥/١٠/٢٢م كان الرئيس صالح يؤكد على:

«أهمية انتهاج سياسة وطنية للتعليم والاستيعاب في الجامعات اليمنية وتوظيف العملية التعليمية لصالح التنمية وإعطاء الاهتمام والأولوية للتعليم الفني والمهني بما يخدم أهداف التنمية».

ومن هنا نجد أن حجم الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي (العالي) في ارتفاع متواصل، بحيث أن هذا الإنفاق كان في عام ١٩٩٨م يقدر بحوالي (١٢٠٣٠) مليون ريال ويشكل ٢,٤٪ من الميزانية العامة للدولة، بينما ارتفع هذا الإنفاق في العام ١٩٩٩م إلى ١٠٣٩٦,٦ مليون ريال بنسبة ٣,١٪ من الميزانية العامة، وبلغ في عام ٢٠٠٠م إلى ١١٣١٥,٧ مليون ريال بنسبة ٣,٢٪ من الميزانية العامة للدولة(١٦).

رابعاً: رياض الأطفال

لم يقتصر الاهتمام الحكومي في المجال التربوي والتعليمي على المستويات المذكورة آنفاً، بل أن الطفل كان له نصيب مماثل من ذلك الاهتمام.. وقد شهدت اليمن في عهد الرئيس علي عبدالله صالح إفتتاح معرض الكتاب الأول للطفل بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٧م، وقد سعى الرئيس صالح إلى تأكيد طبيعة الرعاية التي توليها قيادته بتربية الطفل بأن تولى بنفسه إفتتاح المعرض، ووجه كلمة قال في بعض فقراتها:

«أن هذا المعرض الدولي لكتاب الطفل والوسائل التعليمية الحديثة، يعتبر حدثاً ثقافياً وتربوياً هاماً يعبر عن صدق الاهتمام الشامل بفلذات أكبادنا الذين هم روح الأمل وقادة المستقبل..».

ويقول أيضاً عن كتاب الطفل:

«إن الكتاب هو أوسع وأقرب الطرق للنفس ولتنمية كافة المعارف وصقل كافة الاستعدادات الذهنية لدى النشئ الجديد».

وفي مكان آخر كان الرئيس صالح يؤكد لوسائل الإعلام

«اهتمامنا بالطفل كإهتمامنا بالشاب».

وبلا شك أن ذلك لم يكن منهجاً تنظيرياً مجرداً بقدر ما ترجمته القيادة السياسية اليمنية إلى واقع عملي ملموس، ربما ستكون الأرقام التالية هي التعبير الأبلغ للحديث بهذا الخصوص.

جدول يوضح التطور في أعداد رياض الأطفال

البيان	١٩٩٠/١٩٩١م	١٩٩٧/١٩٩٨م
عدد الرياض	٥١	٥٥٧
الفئة الصغرى	٢١٩٢	٢٩٣٥
الفئة الوسطى	٣٤٨٨	٤٧٤٦
الفئة الكبرى	٤١٦٧	٦٨٣٦

---

(١٦) المصادر المعتمدة في كتابة هذا الفصل:
- كتاب الإحصاء التربوي، ونتائج المسح الميداني الشامل لوزارة التربية
- تقارير قطاع التعليم العام بوزارة التربية للعام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣م.
- قراءة في فكر الرئيس علي عبدالله صالح، ص ص٢٤٣-٢٥٨.
- وثائق وأدبيات المؤتمر الشعبي العام السادس (الدورة الثانية) ص١١٨.
- صحيفة الثورة، العدد (١٣٨٣٣) في ٢٠٠٢/٩/٢٦م، العدد (١٢٠٨٤) في ٢٠٠٠/٩/٧م.
- الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٠٢م.
- صحيفة الميثاق: العدد (١٠٤٨) في ٢٠٠٢/٢/٤م.
- الخطابات واللقاءات الصحفية لرئيس الجمهورية.
- البيانات السياسية للرئيس علي عبدالله صالح.
- عشرون عام من العطاء — مكتب رئاسة الجمهورية ص ص ١٥٦-١٧٠.

علماً أن الإحصائيات السابقة مقتصرة على رياض الأطفال الحكومية فقط، في حين أن هناك عدد كبير من الرياض الأهلية الخاصة التي حصلت على رخص قانونية، وتخضع لأنظمة ولوائح وزارة التربية والتعليم التي تتولى الإشراف عليها وتقويم خطط ومناهج عملها.

خامساً: الرعاية الصحية

شهد القطاع الصحي تطوراً كبيراً خلال عهد الرئيس علي عبدالله صالح، وبما ينسجم وخطوط الحركة الثورية التي وضعت أقدامها على أرضية صلبة من السياسات الحكومية في هذا العهد بقصد إعطاء الفرد الأولوية في الرعاية والاهتمام التي تكفل له قيادة مسيرة البناء والإنماء.

ولّما كان الفرد قد حرم كثيراً من الرعاية الصحية، وصارت الأمراض وضعف البنى البدنية تحدياً مضافاً لهمومه السابقة التي تعيقه عن أداء رسالته في الحياة، فقد إنحازت السياسة الحكومية في خطتها الخمسية الثانية إلى مشاريع الرعاية الصحية،وبناء المراكز الصحية وتجهيزها بالمعدات الحديثة والأطباء وصياغة برامج وطنية واسعة لمكافحة الأمراض المزمنة والمستوطنة وغيرها. فكان أن تم تدشين المراحل الأولى لتنفيذ مشروع الرعاية الصحية الأولية عام ١٩٨٠م، التي إمتدت وحداته إلى كل مكان حتى بلغت عام ١٩٩٨م حوالي (٣٦١) وحدة صحية. علاوة على أن اليمن في هذا العهد أعلنت خلوها من مرض الجدري عام ١٩٧٩م.

وأقامت الحكومة اليمنية عام ١٩٨٠م مشروع التطعيم الموسع لحماية الأطفال من بعض الأمراض الفتاكة وأمتدت المراكز التابعة لهذا المشروع في العديد من القرى اليمنية حتى بلغ عددها (٤٤) مركزاً ثابتاً عام ١٩٨٢م.

وتنفيذاً للخطة الخمسية الثانية (١٩٨١-١٩٨٦م) نلاحظ أن هناك تطوراً حقيقياً وكبيراً قد تحقق في هذا القطاع خلال زمن الخطة.. فارتفع عدد الأطباء من (٧٤٢) طبيباً عام ١٩٨١م إلى (٩٥٤) طبيباً عام ١٩٨٢م، وواصل العدد بالتصاعد خلال الأعوام ١٩٨٢-١٩٨٦م على التوالي (١١١٠، ١٢٢١، ١٢٨٦) كما تدرج عدد الصيادلة خلال الأعوام (١٩٨١-١٩٨٦) على النحو التالي (٥٩، ٧٩، ٩٤، ١١٤، ١٢١، ٢٠٧) وتصاعد عدد العاملين في هيئة التمريض للفترة نفسها كالتالي (١٧٦٥، ١٩٨١، ٢٢٨٧، ٢٥٧٢، ٢٨٤١، ٢٩٢٧) أما عدد الفنيين فقد نما أيضاً خلال ٨١-١٩٨٦م، على النحو (٦٤٩، ٧٠٣، ٨٩٨، ١٢٦٢، ١٤٥٩، ١٤٨٥) كما تطورت وحدات الرعاية الصحية الأولية خلال نفس الأعوام وتنامى عدد المستوصفات على التوالي (٣٤، ٣٨، ٥٠، ٥١، ٥١، ٧٠) والمراكز الصحية (٩٦، ١٥٠، ١٥٦، ١٨٤، ٢٢١، ٢٠٩) ووحدات الرعاية الصحية (١١٣، ٢٢١، ٢٦٦، ٢٩٩، ٣٠٦، ٣٩٩).

لاشك أن تلك الإحصائيات تمثل مؤشرات واضحة على أن التنمية الصحية السريعة كانت إحدى سمات العقد الأول من عهد الرئيس علي عبدالله صالح، الذي أولى عناية خاصة لذلك الأمر إحتلت مقدمة أولويات خططه وبرامجه لمرحلة التنمية الوطنية الشاملة، وإعادة تأهيل مؤسسات البنى

التحتية والخدمية للمجتمع.. ومن أجل أن نكون أمام صورة أكثر شمولاً لمقدار التطورات التي تحققت على صعيد الرعاية الصحية.

واقع الرعاية الصحية ومنشآتها خلال ثلاث حقب تاريخية

المؤشرات	الأعوام		
	١٩٧٨م	١٩٨٨م	١٩٩٦م
عدد المستشفيات	٢٣	٣٩	٨٤
عدد الأسرة	٢٧٩٩	٤٧٠٣	٨٩٦٤
مراكز صحية بأسرة	٢٤	٧٠	٨٤
عدد الأسرة	٦٠٥	١٣٤٢	٢٢٨٢
وحدات ريفية (رعاية صحية أولية)	١٠٦	٣٦١	١١٠٠
مراكز صحية وفرعية	٤١	٢٩٧	٣٨٩
صيدليات ومخازن أدوية	١٩٨	١٠١٦	٢١٢٠
أطباء	٤٦٩	١٣٩٣	٤٠٧٠
صيادلة	٥٦	٨٨	٥٩٤
ممرضات وممرضون مؤهلون	٥٦٦	١٨٩٣	٤٨٢٣
قابلات مؤهلات	٦٩	٩٣	١٦٧٠

ومن خلال إطلاعنا على أخر مؤشرات التغطية الصحية للفترة (١٩٩٧-٢٠٠٢م) نجد أن هناك قفزة نوعية قد تحققت في الجمهورية اليمنية خلال هذه الفترة -وهي فترة قادت فيها حكومة المؤتمر الشعبي العام التنظيم السياسي الذي يرأسه الرئيس علي عبدالله صالح، برنامجاً للإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية- فقد توسعت الخدمات الصحية (٩٧-٢٠٠٢م) من ٣٥٪ إلى ٤٣,٢ من السكان مما أدى إلى انخفاض معدلات وفيات الأمهات من ٣٥١ إلى ٣٤٣ لكل مائة ألف ولادة حية، وانخفضت معدلات وفيات الأطفال الرضع من ٧٥,٢ إلى ٧٢,٣ لكل ألف مولود حي.

أما بشأن التطورات في مجال الرعاية الصحية الأولية (٩٧-٢٠٠٢م) فقد شهدت الفترة إزدياداً بعدد الأطباء من (١,٥٪) إلى (٢,٢٪) لكل عشرة آلاف، وارتفع عدد الفئات التمريضية من (٥,٦٪) إلى (٦٪) والجدول التالي يوضح المزيد من الحقائق(١٧):

---

(١٧) المصادر المعتمدة في هذا الفصل هي:
- مكتب رئاسة الجمهورية: عشرون عاماً من العطاء، ص ص ١٧١-١٧٦.
- الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٠٢- وزارة المالية.
- قراءة في فكر الرئيس علي عبدالله صالح - مجموعة من الباحثين.
- وثائق وأدبيات المؤتمر العام السادس (الدورة الثانية) ص ١١٩-١٢٠.
- صحيفة الثورة: العدد (١٣٨٣٣) في ٢٠٠٢/٩/٢٦م.

التطورات في مجال خدمات الرعاية الصحية الأولية

خدمات الرعاية الصحية	١٩٩٧م	٢٠٠٢م
منشآت صحية	١٤٧٦	٢٥٢٣
نسبة التغطية	٤٢٪	٥٤٪
كوادر صحية ومساعدة	١١٤٦٦	١٦٩٢٧

مؤشرات انخفاض الحالات المرضية

الأمراض	١٩٩٧م	٢٠٠٢م	نسبة التغيير
الملاريا	٥٠٠,٠٠٠	٢٧٢,٠٤٩	-٤٥,٦٪
الإسهالات	٦٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	-٥٨,٣٪
الحصبة	٨,٧٨٥	٧,٤٨٥	-١٤,٨٪
الكوليرا	٦٠	صفر	-

خدمات الرعاية الصحية الأولية (بالألف)

الخدمات	١٩٩٨م	٢٠٠٢م	نسبة الزيادة
التحصين	٤٢٢	٢٢٥٠	٤٣٣٪
مكافحة الملاريا	٣٠٠	٥٠٠	٦٦٪
الصحة الإنجابية	١٨٥	٣٠٠	٢٦,٢٪
أمراض الطفولة	٥٧	١٨٩	٢٣١,٦٪
مكافحة البلهارسيا	٣٠	٣٤	١٣,٣٪
مكافحة السل	٧٢	٢٦٢	٢٦٣,٩٪
مكافحة الجذام	٧٠	٢٠٠	١٨٥,٧٪
التغذية	٣٧	١٤٧	٢٩٧٪

سادساً: الدفاع والأمن

دأب الرئيس علي عبدالله صالح منذ إنتخابه رئيساً للجمهورية عام ١٩٧٨م على بناء استراتيجية جديدة ومختلفة عما كان سائداً في واقع المؤسسات العسكرية والأمنية اليمنية.. وتسير هذه الاستراتيجية على خطين متوازيين ومتوازنين، ينظر إليهما كجزء من الثوابت العامة لمناهج حكم الدولة اليمنية، وهما:

أولاً: بناء جيش قوي تقوم جميع دعائمه البشرية والمادية على أساس من الحداثة العلمية والفنية والتقنية.

ثانياً: حصر غايات المؤسسات العسكرية بحدود مهامها الدفاعية عن سيادة الوطن والأمة وأمنها واستقرارها وتحييدها عن أية نزاعات أو تحالفات إقليمية دولية، وتعميق مفاهيم السلام كصفة أصلية مميزة لهويتها، ومبررة لدواعي تطويرها.

ومن أجل تحقيق هذه الاستراتيجية، عملت القيادة اليمنية على صياغة الأطر الفكرية لأهداف المؤسسة العسكرية ضمن أدبيات منهاج العمل الوطني (الميثاق الوطني) جاعلة شعار (القوات المسلحة للدفاع والبناء) هو محور الإرتكاز، وميدان العمل الذي تتجسد فيه معاني الولاء الوطني وقدسية الواجب الذي يقول عنه الميثاق الوطني:

(إذا كان العمل الوطني بصورة عامة واجباً، فإن العمل في القوات المسلحة من أقدس الواجبات لأنه خدمة لحماية الوطن الذي نستظل جميعاً بسمائه، والذي يمثل رمز وجودنا كشعب وكدولة) (١٨).

كما تم العمل على إعادة النظر في العديد من النظم، وتشريع عدد كبير من القوانين الرامية لتطوير أداء المؤسسة العسكرية وتمكينها من القيام بواجباتها الموكلة إليها في هذه المرحلة على أكمل وجه، وتجديد حيويتها ونشاطها.. ففي ٨ سبتمبر ١٩٧٩م تم إصدار أول قانون لخدمة الدفاع الوطني بهدف تجديد دماء المؤسسة العسكرية وتمشياً مع الضرورات التي فرضتها تحديات تلك الفترة وفي أوائل شهر مارس ١٩٨٠م تم إصدار قانون رعاية أسر الشهداء والعسكريين، كما وأجرى الرئيس علي عبدالله صالح عدة تغييرات في نفس العام ١٩٨٠م في صفوف القيادة العامة للقوات المسلحة(١٩)، فاسحاً المجال بذلك للقيادات الشابة المؤهلة لأخذ فرصتهم في تطوير وتحديث الجيش بما ينسجم وبرامج الاستراتيجية الجديدة. كذلك بادر إلى إنشاء (قيادة الأمن المركزي) كمؤسسة أمنية جديدة تعيد تأهيل الدوائر الأمنية الداخلية التي شهدت الكثير من الاختراقات في الفترات السابقة لعهد الرئيس صالح، كما وقد تم في هذا العام أيضاً إنشاء كلية الطيران والدفاع الجوي، لتكون منطلقاً حقيقياً متقدماً على صعيد بناء القوة الجوية اليمنية ودفاعاتها الجوية، تواكب الجهود الحكومية المبذولة آنذاك لتوسيع وتحديث السلاح الجوي بمزيد من الطائرات والتقنيات المتطورة، ومن مصادر مختلفة.

وبدا واضحاً من جملة من الأحداث أن القيادة اليمنية كانت قد خصصت الجزء الأعظم من برامجها للعام ١٩٨٠م للبناء المؤسسي العسكري ومشاريع تحديث القوات المسلحة والأمن.. فبالإضافة لما سبق ذكره، أبرمت الحكومة اليمنية عقداً مع الاتحاد السوفيتي لشراء أسلحة مختلفة بقيمة (٦٠٠) مليون دولار كانت تمثل الصفقة الأكبر في تاريخ اليمن(٢٠)، ورافقها أيضاً توقيع عدة إتفاقيات تعاون وتبادل خبرات عسكرية مع الجانب السوفيتي.

---

(١٨) الميثاق الوطني: الباب الرابع ص١١٨.
(١٩) جلوفاكيا ايلينا: التطور السياسي في الجمهورية العربية اليمنية، ص٣٢٢.
(٢٠) خالد بن محمد القاسمي: الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً، ص ص ١٩٠-١٩٢.

وأعقبت الحكومة اليمنية تلك الخطوة الكبيرة مباشرة، وفي نفس العام ١٩٨٠م بتوقيع سلسلة من الاتفاقيات في الجانب العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية لشراء أسلحة حديثة، والاتفاق على التعاون في وضع الدراسات اللازمة لسبل تطوير وتحديث القوات المسلحة اليمنية، وكذلك الاتفاق على إرسال خبراء أمريكيين إلى اليمن لتدريب الكوادر اليمنية وتطوير خبراتهم الفنية في بعض المجالات، فضلاً عن إرسال الضباط اليمنيين إلى الولايات المتحدة للدراسات في العلوم العسكرية المختلفة..

إذا هذه البدايات الكبيرة التي إستهل الرئيس علي عبدالله صالح عهده بها، عكست أمرين مهمين:

أولاً: حجم إصرار قيادة اليمن على النهوض بالمؤسسات العسكرية والأمنية، وتعزيز قدراتها الدفاعية وتطويرها باعتبارها تعزيزاً لسيادة الوطن اليمني وأمنه واستقراره التي هي أساس أي نهضة في مجالات الحياة الأخرى.

ثانياً: ترسيخ القناعة (خارجياً) بمصداقية النظام السياسي اليمني (الحديث العهد) في حرصه على الوقوف على الحياد الإيجابي وعدم الإنحياز إلى كتلة بعينها من المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي.. وتأكد ذلك من خلال ترجمة الحرص إلى علاقات متوازنة، وارتباطات متكافئة مع كلا الطرفين الدوليين على حد سواء..

علاوة على إمتداد ذلك إلى دول أوروبا المتقدمة في حدود نفس الثوابت الوطنية للعلاقات الخارجية اليمنية.

لم يتوقف بناء الهياكل المؤسسية للقوات المسلحة اليمنية عند حد معين، أو فترة بعينها، بل إن ذلك تحول إلى سمة تميز عهد الرئيس صالح، وترتبط بمسيرة حكمه إلى يومنا هذا.. ففي ٢١ يوليو ١٩٨٢م وضع الرئيس صالح حجر الأساس لنصب (الجندي المجهول)، واضعاً نصب عينيه في ذلك نحو تعزيز مفاهيم الولاء الوطني، وقداسة واجب الدفاع عن الوطن، وتنمية الروح المعنوية في صفوف أفراد القوات المسلحة والأمن. وفي السياق ذاته، شرعت الحكومة اليمنية في مباشرة حملات محو الأمية في صفوف العسكريين ضمن إطار الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية التي أعلن الرئيس صالح اعتبار العام ١٩٨٢م عاماً للقضاء على الأمية(٢١).

وفي أكتوبر ١٩٨٣م صدر مرسوم جمهوري بإنشاء الكلية البحرية، ثم أعقبها إنشاء مدرسة الموسيقى العسكرية، ومدرسة التموين، ومدرسة الصيانة، ومدرسة الشرطة الجوية، ومدرسة الكيمياء، وغيرها مما يسهم في تطوير القوات المسلحة نوعياً، ويحافظ على حلقاتها المختلفة ضمن حالة تواصل دائم مع كل جديد في العالم الخارجي، وكل تطور يطرأ على العلوم العسكرية، والفنون القتالية، والتقنيات الحربية(٢٢).. ومتابعة ذلك في إطار من الاستقلالية التخصصية التي بإمكانها إتاحة فرص أفضل للتخطيط السليم والتطوير المبرمج.

---

(٢١) البيانات السياسية للرئيس علي عبدالله صالح: خطابه في ذكرى ٢٦ سبتمبر ١٩٨١م.
(٢٢) مكتب رئاسة الجمهورية: عشرون عاما من العطاء، ص ص ٢٠٦-٢٠٧.

ومن جهة أخرى، سعت القيادة اليمنية إلى تأكيد شعارات الميثاق الوطني التي تجعل (القوات المسلحة للدفاع والبناء) بأن أصدر رئيس الجمهورية توجيهاته للقوات المسلحة بالبدء في تبني مشاريع استصلاح الأراضي وبناء المزارع النموذجية (مزارع الجيش) في عام ١٩٨٤م، لتحضى بذلك القوات المسلحة بدور كبير ومثمر في مسيرة البناء الثوري ينسجم وإعلان رئيس الجمهورية للعام ١٩٨٤م بأنه عام للتنمية الزراعية لتعويض الضرر الذي لحق بالقطاع الزراعي من جراء تعرض البلاد لموجة جفاف دامت ثلاثة أعوام (١٩٨١-١٩٨٣م) علاوة على أن القوات المسلحة كانت قد إضطلعت بدور أساسي في مواجهة آثار الزلزال الذي ضرب مدينة ذمار وما حولها في ١٩٨٢/١٢/١٣م فكان أن شارك (سلاح المهندسين) وغيره من الأصناف في حملة إعادة بناء ما دمره الزلزال التي بدأت في ١٩٨٣/٥/١م لتشييد (١٥) ألف منزل وترميم (١٧) ألف منزل مشقق.. وجميع هذه المشاركات تؤكد تفوق العناصر السلمية في غايات بناء وتحديث هذا القطاع.

ومن أجل إستيعاب مسئوليات الوضع الجديد الذي آلت إليه القوات المسلحة في عهد الرئيس صالح، أصدر رئيس الجمهورية في العام ١٩٨٥م القرار الجمهوري رقم (١٤) لسنة ١٩٨٥م والقاضي بتشكيل (كلية القيادة والأركان) لتتولى مهام إعداد القادة بكفاءات علمية عالية، وبمهارات قيادية موازية للأدوار المرسومة لها للمرحلة الراهنة والمقبلة، ثم ما لبث أن تم إستحداث مراكز الدراسات العليا في المجال العسكري.

كما وشهد العام ١٩٨٥م إنشاء معهد الثلايا لتدريب وتأهيل القادة بموجب القرار الجمهوري رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٥م ليحل محل المركز الحربي، وأعقب ذلك في العام ١٩٨٦م إنشاء مركز التدريب الفني للقوات الجوية والدفاع الجوي لإعداد الكوادر الفنية المتخصصة في هذا المجال. وتواصلت عمليات تطوير وتحديث القوات المسلحة من خلال إدخال النظم الحديثة في الإدارة والإعداد، وإتباع المناهج العسكرية الحديثة في التدريب والتأهيل البدني والمعنوي، وتم إنشاء مكتب للتنظيم والتخطيط في القيادة العامة للقوات المسلحة، واستكمال إنشاء العديد من التشكيلات القتالية الجديدة(٢٣).

وشهدت مؤسسة التوجيه المعنوي تطوراً مماثلاً من خلال توسيع إمكانياتها وأنشطتها واستحداث أقسام جديدة متعددة التخصصات تهدف جميعها بناء القوات المسلحة والأمن بناءاً فكرياً وذهنياً ناضجاً وغرس القيم الثورية في نفوس الجنود والضباط من خلال المحاضرات والندوات الدورية، والدروس المعنوية ضمن خطط ومناهج التدريس والتدريب، بجانب الصحف والمجلات والنشرات الداخلية، كصحيفة ٢٦سبتمبر (الأسبوعية)، ومجلة (الجيش)، ومجلة (الحراس) وغيرها، علاوة على البرامج الإذاعية والتلفزيونية، والأفلام السينمائية، وأشرطة الفيديو والملصقات، والمكتبات والنوادي والعديد من الوسائل التي كان لها الدور الكبير في إحداث قفزة نوعية في أداء القوات المسلحة

---

(٢٣) صحيفة الثورة – صنعاء: العدد (١٣٨٣٢) في ٢٠٠٢/٩/٢٦م.

وتطويرها.. ولاشك أن القيادة اليمنية ما لبثت أن جنت ثمار البرامج التطويرية التي كرست لها جهداً كبيراً في فترة الثمانينات، وحصدت خيرها فعلياً أثناء اشتعال الحرب الانفصالية في صيف عام ١٩٩٤م، حين تصدت قوات الرئيس علي عبدالله صالح للفلول الانفصالية في حرب ضارية من أجل تثبيت الوحدة اليمنية.

وقد عمل الرئيس علي عبدالله صالح بعد إنتصار السابع من يوليو ١٩٩٤م على تكثيف الجهد الحكومي الموجه للجانب العسكري لأسباب عديدة، منها لإستكمال الخطوات الإجرائية لعملية دمج القوات اليمنية لدولة الوحدة التي حالت دونه قيادة الحزب الاشتراكي اليمني.. كذلك في سبيل تعويض الخسائر التي لحقت بالقوات المسلحة من جراء الحرب- خاصة وأن اليمن كانت قد خسرت أسطولها البحري كاملاً فيها.. أما الأمر الثالث فهو لرفع جاهزية المؤسسة الدفاعية استجابة لتحديات خارجية- كالاحتلال الارتيري لجزيرة حنيش، وظهور نشاط عسكري إسرائيلي في مياه البحر الأحمر، وتأزم الوضع السياسي على الساحة الفلسطينية بوجه خاص ومنطقة الشرق الأوسط عموماً- الأمر الذي سرع برامج التطوير والإنماء للجانب العسكري، وضاعف من قوة الدولة اليمنية عسكرياً في غضون فترة قصيرة إستعادت خلالها بناء إسطولها البحري بآليات أكثر تطوراً وحداثة مما كان لديها، وقد تم تعزيز الأسطول البحري مؤخراً في أوائل شهر أغسطس ٢٠٠٢م بعدد من السفن الحربية المتقدمة جداً (أمريكية الصنع)، وبزوارق فرنسية وتجهيزات متنوعة.

جرى الأمر نفسه في تحديث الدروع والمدفعية والقوة الصاروخية والدفاع الجوي وزيادة أعدادها إلى الضعف تقريباً لبعض الأصناف.. علاوة على أن القيادة العامة للقوات المسلحة اليمنية وجهت عناية خاصة لتوسيع أسطولها الجوي بأحدث الطائرات المقاتلة والمروحيات ومن مصادر مختلفة كالولايات المتحدة وفرنسا وروسيا، وأبرم الرئيس علي عبدالله صالح مؤخراً إتفاقاً مع روسيا مطلع شهر فبراير ٢٠٠٣م لشراء طائرات (سوخوي) من الجيل الجديد المتطور جداً أثناء زيارته لروسيا ومصانع الطائرات (سوخوي) إلى جانب شراء أسلحة مختلفة لم يتم الكشف عنها بعد وقد سبق ذلك بأسابيع – منتصف يناير ٢٠٠٣م عقد- صفقة طائرات مروحية مع الولايات المتحدة، فضلاً عن وصول دفعة صواريخ (سكود) متوسطة المدى من كوريا الشمالية في يناير ٢٠٠٣م أيضاً(٢٤).

ومع كل تلك الجهود، لبناء جيش وطني قوي، تبقى الصفة الأكثر تميزاً للقوات المسلحة اليمنية هي أنها حافظت على نفسها طوال فترة بنائها الحديث بوضعها قوات سلمية لم يسجل لها أي نشاط عدواني مهما كان حجمه، وأن الرئيس صالح نجح في تحييدها أيضاً من أية صراعات سياسية داخلية، ولعل من أبرز علائم البناء السلمي للجيش اليمني هو قرار رئيس الجمهورية بتجميد العمل بقانون خدمة الدفاع الوطني (الخدمة العسكرية الإلزامية).

---

(٢٤) وكالة الأنباء اليمنية (سبأ): للنشرات الإخبارية لتلك الفترة.

أما على صعيد قوات الأمن والشرطة فقد شهدت تطوراً مماثلاً لتطور القوات المسلحة للجيش، ولا شك أن الظروف التي تسلم فيها الرئيس علي عبدالله صالح مقاليد حكم اليمن كانت من أكبر دواعي إعادة النظر بالمؤسسات الأمنية، وإعادة تأهيلها وبنائها وتشذيبها من الاختراقات ومواطن الخلل.. وهو الأمر الذي قاد إلى استحداث العديد من الأجهزة الأمنية الرصينة كالأمن المركزي، والبحث الجنائي، والنجدة، والمرور. وظلت مسألة تطوير وإنماء هذه الأجهزة متواصلة ومتزايد في الوقت نفسه نظراً لاتساع رقعة المدنية، وارتفاع الحاجات الاجتماعية، وتعاظم البنى التحتية، وضرورة أن يرافق الحركة النهضوية الإنمائية تطور مماثل ومواكب لها.. فتقدم أو تخلف مستويات التنمية مرهون بالحالة الأمنية ومعدلات الاستقرار المهيأ لذلك.

وعلى هذا الأساس أولت القيادة اليمنية عناية فائقة إلى تعزيز الناحية الأمنية بمزيد من الخبرات والكوادر المؤهلة علمياً وفنياً، وبالآليات، والتقنيات الحديثة، وتم استحداث مجالات عمل جديدة مثل غرف عمليات قوات النجدة، إدارة العلاقات الخارجية، الانتربول، الشرطة الجنائية، إدارة المعلومات والتخطيط، والتوجيه المعنوي وغيرها، وتم بناء عدد كبير من المنشآت والمرافق الأمنية، وسن الكثير من القوانين والأنظمة المساعدة على تطوير السياسات الأمنية، وكان لقرار تأسيس جهاز الأمن القومي بموجب القرار الجمهوري رقم (٢٦٢) بتاريخ ٦ أغسطس ٢٠٠٢م، مدلول متميز يمثل أكبر قفزة نوعية في تاريخ المؤسسات الأمنية اليمنية، لاضطلاعه بمهام ومسئوليات كبيرة جداً ذات صلة مباشرة بالأمن القومي اليمني الداخلي والخارجي، الأمر الذي تم جعل ارتباطات هذا الجهاز بمؤسسة رئاسة الجمهورية مباشرة ويخضع لإشراف الرئيس شخصياً (٢٥).

وتشير أخر المعلومات التي تضمنها حديث الرئيس علي عبد الله صالح يوم ٩ مارس ٢٠٠٣م عند حضوره حفل تخرج الدفعة (١٤) بدرجة الماجستير وعدد من الدورات التدريبية من المعهد العالي لضباط الشرطة بأن عدد الضباط الذي تأهلوا في المعهد العالي لضباط الشرطة قد بلغ عددهم (١٢٣٣) خريج، وأن عدد الذين تم تجنيدهم في وزارة الداخلية خلال عامي ٢٠٠٢م/٢٠٠٣م يقدر بحوالي (١٢٠٠٠) مجند، وبلغت الزيادة في الموازنة العامة لوزارة الداخلية حوالي (٢٠) مليار خلال عامين فقط فقد كانت في العام ٢٠٠١م لا تتجاوز (٧) مليارات في حين وصلت في العام ٢٠٠٣م إلى (٢٧) مليار ريال(٢٦)

ويذكر الرئيس صالح أيضاً بأنه -تم رفد وزارة الداخلية بعدد من الآليات ووسائل الاتصال والتجهيزات المختلفة.. وسوف تشهد الخطة التي أقرها مجلس الدفاع الوطني في اجتماعه يوم أمس (يقصد يوم السبت ٢٠٠٣/٣/٨م) تواجد قوات الأمن في كافة المراكز والمديريات والمناطق في الجمهورية وتوفير الآليات ووسائل الاتصال والمعدات الأمنية وبما يعزز دور الأمن في الحفاظ على الطمأنينة والسكينة العامة في المجتمع..) (٢٧).

---

(٢٥) صحيفة الثورة، صنعاء، العدد (١٣٧٨٣) بتاريخ (٧ أغسطس ٢٠٠٢م).
(٢٦) صحيفة الثورة، صنعاء، العدد (١٣٩٩٨) بتاريخ (١٠ مارس ٢٠٠٣م).
(٢٧) صحيفة الثورة، صنعاء، العدد (١٣٩٩٨) بتاريخ ١٠ مارس ٢٠٠٣م.

وأكد الرئيس صالح في حديثه يوم ٩ مارس ٢٠٠٣م على طبيعة العلاقة التي تربط السياسة الأمنية للدولة بالعملية التنموية، إذ قال:

(ونحن عندما نولي أجهزتنا الأمنية هذا الاهتمام إنما من أجل الحفاظ على الأمن العام والحفاظ على أموال وممتلكات المواطنين وأعراضهم ومن أجل سيادة النظام والقانون.. ومن أجل التنمية.. فلا تنمية دون أمن واستقرار.. ففي ظل الأمن تتحقق التنمية وتزدهر السياحة، ولا يتحقق أي إنجاز إلا في ظل الأمن والأمان والاستقرار والطمأنينة).

سابعاً: الطرق- الكهرباء والمياه – الاتصالات

لا يختلف إثنان في أن التطور في البنى الأساسية للقطاعات الاقتصادية، وفي الخدمات الرئيسية ذات التماس المباشر بمقدرات العطاء الإنساني (التعليم والصحة)، سينعكس إيجاباً على مستوى الإنجاز في الخدمات الأخرى ذات الصلة بالحاجة اليومية الإنسانية (البنى التحتية)، التي ينتظر منها أن تشهد توسعاً مماثلاً ينسجم وحجم نمو قطاعات البنى الأساسية.. وهذا ما سنحاول إيجازه باقتضاب شديد فيما يلي:

أ- الطرق:

أولت قيادة اليمن أهتماماً متميزاً لمشاريع الطرق، رامية من ذلك ربط مدن وقرى الجمهورية اليمنية بشبكة واسعة ومتداخلة من الطرقات التي تسهل عملية الاندماج الحضاري والثقافي بين مختلف المناطق اليمنية، وفي مقدمتها المناطق النائية التي ظلت لزمن طويل في عزلة شبة كاملة عن العالم الخارجي والحياة المدنية، الأمر الذي كرس أسباب تخلفها وعزز مناخات التوارث للظواهر السلوكية السلبية التي لا تتفق والنهج الثوري التحرري الذي تقف على مساراته السياسات الحكومية الجديدة.. فضلاً على أن صعوبة الوصول إلى العديد من المناطق الريفية البعيدة والوعرة كان قد أسهم بشكل أو بآخر في حرمان أبنائها من الكثير من الخدمات الحكومية كالتعليم والصحة ومشاريع المياه والكهرباء وغيرها لصعوبة إيصال المشاريع إليها وعزوف الأطباء والمعلمين عن العمل فيها.

تظافرت تلك العناصر معاً لتجعل من مسألة توسيع شبكة الطرقات واحدة من الضرورات الملحة التي تفرض على الدولة أخذها بنظر الاعتبار في أي خطط أو برامج حكومية للمرحلة المقبلة. ويبدو أن الرئيس صالح قد أدرك ميكراً أن الطريق الذي سيؤدي إلى المناطق الريفية والنائية هو نفسه الطريق الذي ستسلكه أي تحولات مستقبلية، أي محاولات حكومية لاجتثاث المواريث البالية، ونشر ثقافة حداثية جديدة تواكب عصرها وتتفاعل مع متغيراته.

تجلت التراجم العليا لتلك الرؤى، بكل وضوح في مقتبل الثمانينات وما تلاها، حيث أن الدولة عملت في هذا المجال على خطين، أولهما تشجيع إنشاء جمعيات التطوير التعاوني ودعم أنشطتها بسخاء خصوصاً في شق الطرق. وقد شهدت هذه الفترة نشاطاً محموماً في عمل التعاونيات ومشاريعها.

أما الخط الثاني فكان عن طريق تضمين المزيد من الخطط والاعتمادات لمشاريع الطرق في الخطة الخمسية الثانية.

ونتيجة لتلك السياسة توسعت شبكة الطرق كثيراً بحيث أن أطوال الطرق الاسفلتية التي كانت في عام ١٩٧٨م لا تتجاوز ١١١٣كم أصبحت في عام ١٩٨٣م حوالي ٢٠٨٦كم، وفي عام ١٩٨٩م٥,٤٧١٨كم، أما الطرق الحصوية فبعد أن كانت أطوالها في عام ١٩٧٨م لا تزيد عن ٧٥٩كم، أصبحت في عام ١٩٨٣م حوالي ١٠٠٧كم، وفي العام ١٩٨٩م حوالي ١٩٥٩كم، وبفضل التعاونيات إزدادت أطوال الطرق الترابية إلى ٠٠٠,٤٤كم بعد أن كانت في عام ١٩٧٨م لا تتجاوز ٠٠٠,١٠كم.

ولو تابعنا خطوط التوسع والنمو في هذا القطاع في السنوات الخمس الأخيرة (٩٧-٢٠٠٢م) لوجدنا أنفسنا أمام تطورات مذهلة تعكس طبيعة الحالة العامة للدولة في هذه الفترة التي تحقق لها وضعاً سياسياً مستقراً تجاوزت فيه الكثير مما كان يتعبها ويعرقل خططها، وكذلك نمواً اقتصادياً إلى حد ما ساعد على زيادة معدلات الاعتمادات في الانفاقات الحكومية المخصصة لمشاريع البنية التحتية، في الوقت الذي أثرت الأزمة الاقتصادية الحادة الناجمة عن الظروف الدولية المصاحبة لحرب الخليج الثانية، وكذلك أثرت الأزمة السياسية الداخلية والمشاكل مع بعض دول الجوار الإقليمي على مستوى الإنجاز في هذه المشاريع الخدمية إلى الحد الذي لا تتناسب مخرجاته مع الفترات الأخرى من عمر الدولة اليمنية.

وعليه فإن في الفترة (١٩٩٧م-٢٠٠٢م) إزدادت أطوال الطرق الإسفلتية من (٥٥٨٥كم) إلى (٨٦٨٩) كم وبمعدل سنوي (٩,٢٪) وبمعدل تغيير بين الفترتين بزيادة مقدارها (٥٥,٦٪) وشهدت أطوال الطرق الحصوية زيادة مماثلة من ٢٩٩٣كم إلى ٥٢٩١كم بمعدل ١٢,١٪ سنوياً ومعدل الزيادة بين الفترتين (٧٦,٨٪) فضلاً عن صيانة حوالي ٩١٤كم من الطرق الإسفلتية و٣٤٠٥,٢كم من الطرق الحصوية.. والجدول التالي يوضح مؤشرات التطورات في قطاع النقل للفترة (٩٧-٢٠٠٢م).

مؤشرات الإنجازات في مجال الطرقات للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢م

المؤشرات	١٩٩٧م	٢٠٠٢م	نسبة التغيير ٪
الطرق الإسفلتية (كم)	٥٥٨٥	٨٦٨٩	٥٥,٦
الطرق الحصوية (كم)	٢٩٩٣	٥٢٩١	٧٦,٨
صيانة طرق إسفلتية (كم)	٩١٤كم		-
صيانة طرق حصوية (كم)	٣٤٠٥كم		-
مخططات إقليمية	١٠		-
مخططات عامة	٤٦		-
مخططات تفصيلية (وحدة جوار)	٣٧٠		-

وكما أسلفنا الذكر أن النصف الثاني من عقد التسعينيات شهد جهوداً حكومية حثيثة لتطوير شبكة الطرقات في جميع أنحاء الجمهورية، ومن أجل تفعيل هذا الجانب أصدر رئيس الجمهورية قراره رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٥م بإنشاء صندوق صيانة الطرق، وقد حقق هذا الصندوق إنجازاً كبيراً في المحافظة على الطرق لمدة تتجاوز عمرها الافتراضي وبلغت مقدار تمويلاته بهذا الشأن منذ إنشائه وحتى عام ٢٠٠١م ما يقارب (٨٦٩) مليون ريال، وأيضاً تمويل مشاريع الصيانة الدورية التي يتم تنفيذها بعد نهاية العمر الافتراضي للطريق بحوالي (٣,٢) مليار ريال حتى نهاية عام ٢٠٠١م، وتمويل مشاريع صيانة مداخل المدن وتوسعة الطرق بما يقدر (٧١٢) مليون ريال.

أما الإنجازات على صعيد قطاع النقل في الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٢م) فقد تم بناء رصيف جديد في ميناء الصليف بطول ٤٥م وعمق ١٤م، وبناء ميناء جديد لمناولة الحاويات في ميناء عدن، وإنشاء لسان بحري في جزيرة سقطرى، وإعادة تأهيل مطار عدن الدولي، وإنشاء مبنى الركاب في مطار عتق، وإنشاء مطار دولي حديث في سقطرى، والبدء بتوسعة مطار صنعاء الدولي ومطار سيئون الدولي، إضافة إلى تحديث أسطول الخطوط الجوية اليمنية، وتوسيع خطوط سيرها.

ب- الكهرباء والمياه:

في عهد الرئيس علي عبدالله صالح تم إرساء قواعد بدايات جادة لإنتشال قطاع الكهرباء من واقعه المزري، وطفت على الساحة توجهات سياسية جادة ومدروسة لتوسيع شبكات الطاقة الكهربائية وإنارة الحد الأقصى الممكن من مدن وقرى وأرياف الجمهورية. وقد أصدر رئيس الجمهورية في عام ١٩٨١م القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٨١م الخاص بإنشاء وتنظيم وزارة الكهرباء والمياه والمجاري وتحديد اختصاصاتها، وقدرت الانفاقات الحكومية في هذا المجال للعام ١٩٨١م بحوالي (مليار وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين مليون ريال).

إلا أن ذلك لم يكن أول مشاريع الكهرباء في عهد الرئيس صالح، ففي ١٩٧٩/١٠/٢٥م بدأ العمل بإنشاء محطة (رأس كثيب) البخارية بتكلفة إجمالية قدرها (٥٤,٩) مليون ريال مضافا إليها (١٢٩,٤) مليون دولار بواسطة قروض أجنبية، لتقوم هذه المحطة بتغذية صنعاء وتعز والحديدة وإب وذمار ويريم وباجل ومعبر ومدن أخرى، وقد أنتهى العمل بها في ١٩٨٤/٩/٢٦م.

وفي شهر فبراير ١٩٨٣م بدأ العمل بإنشاء محطة (المخا) وأنتهى العمل بها في منتصف عام١٩٧٨م بتكلفة (١٦٥,٨ مليون دولار + ١٧٢,٦ مليون ريال) وهي من أهم وأكبر مشاريع الخطة الخمسية الثانية.. فضلاً عن عدد من المشاريع الأخرى الأصغر حجماً مثل محطة توليد بالديزل في ٨/٣٠/ ١٩٧٩م، وأخرى مماثلة في (ذهبان-صنعاء) عام١٩٨٠م.. الأولى بتكلفة (٥,٩) مليون دولار والثانية بـ(٩,٢) مليون دولار، وفي عام ١٩٨٩م بدأ تنفيذ مشروع الربط الكهربائي المشترك، بجانب العديد من المحطات التحويلية الفرعية في تعز وصنعاء والحديدة وذمار.

وفي ظل دولة الوحدة شهد قطاع الكهرباء تطوراً ملحوظاً وزادت كل من الطاقة المركبة والطاقة المولدة والطاقة المرسلة والطاقة المباعة بمتوسطات نمو سنوية تتراوح بين ١ ,٥٪ إلى ٦٪ والذي تجسد في نمو الأحمال القصوى إلى ٦١٠ ميجاوات في عام ٢٠٠٠م. وعلى كل حال فإن معرفة حجم ما تحقق في هذا المجال من السهل الاستدلال عليه من خلال جدول المقارنة التالي:

مؤشرات تطور قطاع الطاقة الكهربائية في مراحل مختلفة

المؤشر	١٩٧٨م	١٩٨٨م	١٩٩٩م
القدرة المركبة/ ميجاوات	٧٦	٦١٩	٧٣٧
الطاقة المنتجة (ج.و.س)	٢٦٨٠٠٠	١٣٧٢٠٠٠	٢٨١٥٠٠٠
عدد المشتركين	١٠٨٠٠٠	٣٦٩٠٠٠	٦٥٠٠٠٠
شبكة النقل (كيلو متر)	لا شيء	٥١٠	١٠٥٤

مؤشرات تطور قطاع الكهرباء في الفترة ١٩٧-٢٠٠٢م

المؤشر	١٩٩٧م	٢٠٠٢م	نسبة التغير٪
الطاقة المركبة (ميجاوات)	٧٧٥	٨٤٦	٪٩,٢
الطاقة المولدة (ج.و.س)	٢٨٥٣	٣٩٠٨	٪٣٧
نسبة التغطية الكهربائية (من السكان)			
على مستوى الجمهورية ٪	٢٤,٨	٪٣٤,٧	٪٩,٩
حضر (٪)	٪٥٨	٪٨١,٣	٪٢٣,٣
ريف (٪)	١٥,٣	٪٢٠	٪٤,٧

أما على صعيد قطاع المياه والصرف الصحي فمن الملاحظ أن جميع مشروعات المياه والصرف الصحي القائمة حالياً تم تنفيذها وتطويرها خلال عهد الرئيس علي عبدالله صالح، فالفترة السابقة لعهد لم تشهد سوى خمسة فروع مؤقتة في صنعاء وتعز والحديدة ولا تتعدى كميات المياه التي توزعها (١٠) ملايين متر مكعب حتى عام ١٩٧٨م، إلا أن العناية التي أولتها الدولة بعد ذلك بمشاريع المياه أحدثت تطوراً هائلاً في هذا المجال، حيث بلغ إجمالي الإنفاق الاستثماري في عام ١٩٧٨م (١٢,٠٠٠,٢٣٨) ريال لإنتاج المياه والتوصيلات بمقدار (١٤,٢٤٠,٠٠٠) متر مكعب، وبلغ عدد السكان الإجمالي للمدن الست (صنعاء، تعز، الحديدة، إب، ذمار، حجة) نحو (١,٠٣٨,٣٣١

نسمة) ويقدر عدد المنتفعين منهم (٦١٩,٢٢٢ نسمة) بنسبة ٦٠٪ من المجموع الكلي للسكان، أما على صعيد مياه الريف فقد بلغ إجمالي المشاريع المنجزة حتى عام ١٩٨٨م حوالي (١٣٦٠) مشروعاً موزعة على مختلف مناطق الريف اليمني، فضلاً عن مشاريع التعاونيات للتطوير التي بلغت (١٢٣٤) مشروعاً بنسبة إنجاز ٧٩٪.

وتواصل التطور في هذا القطاع إلى أن بلغ إجمالي توصيلات المياه في عام ١٩٩٨م (٣٣٣,٨٠٠) ونحو (١٥٢٠٠٠) توصيلة مجاري وبلغ إجمالي كمية توزيع المياه بنحو (٩٧,٠٩٠,٠٠٠) متر مكعب من المياه النقية، وارتفع عدد المواطنين المستفيدين من مشروعات المؤسسة إلى حوالي (٢,٣٣٦,٦٠٠) نسمة، ونظراً لازدياد حاجة الريف اليمني للمياه النقية، قامت الدولة بإنشاء أكثر من (٥٢٠٠) مشروع للمياه، وبلغ عدد القرى المستفيدة أكثر من (٣٠,٠٠٠) قرية، وعدد السكان المستفيدين حتى عام ٢٠٠٠م حوالي (أربعة ملايين نسمة).

ووفقاً لإحصائيات رسمية دقيقة، قدرت إجمالي النفقات الحكومية على مشاريع مياه الريف المنفذة في الفترة (٩٢-١٩٩٧م) بنحو (٥,٤٢١,١٢٠,٣٧٩) ريال غطت تكاليف إنجاز (١٧٨٣) مشروعاً. وتؤكد آخر مؤشرات نمو هذا القطاع والتي تم تسجيلها للفترة (١٩٩٧-٢٠٠٢م) بأن نسبة التغطية المائية للحضر قد إرتفعت إلى ٦٧٪ عام ٢٠٠٢م عنها في عام ١٩٩٧م إذ كانت ٦٢٪ وفي الريف إرتفعت نسبة التغطية أيضاً لتصل إلى ٦١٪ في عام ٢٠٠٢م في الوقت الذي كانت فيه عام ١٩٩٧م لا تتعدى نسبة ٥٦٪ وبلا شك أن هذه النسب تؤكد حقيقة الجهود الحكومية الكبيرة التي بذلت طوال الفترة موضوع دراسات لتصل بقطاع المياه إلى هذا المستوى من التطور.

ج- الاتصالات

حتى عام ١٩٧٨م كان هذا القطاع بحاجة إلى طفرة تنسجم ومتطلبات التنمية، خصوصاً مع التطلعات النهضوية الطموحة التي كان الرئيس (الجديد) يزمع إنجازها خلال سنوات حكمه.. فكانت البداية أن استكمل الرئيس صالح التعاقد مع ثلاث شركات فرنسية لتجهيز (٢٦,٥٠٠) خط هاتفي، أي بأكثر من ضعفي الأعداد الموجودة والعاملة عام ١٩٧٨م، مصحوبة بقواها الكهربائية ومكيفاتها بل وبعدد الحاويات الجاهزة للتركيب داخلها في انفسها. متوسطة وإنشاء وصلات مايكروويف تبلغ سعتها الإجمالية قرابة ٢٠٠٠ قناة بين مختلف المدن (ضعف الموجود عشرون مرة). ومن الناحية التقنية فقد تم الاتفاق على أن تكون المعدات من التقنية الرقمية (EIOB) وهي الجيل الثاني الذي لم يكن قد دخل الخدمة بعد في البلدان المتقدمة نفسها.

وتم في العام الأول من عهد الرئيس صالح أيضاً تشييد مدرسة الاتصالات وابتعاث عدد من المتدربين اليمنيين إلى الخارج، وتم تجهيز (٤٠٠) رقم للاتصال الهاتفي الآلي) الاتصال المباشر، إضافة إلى بضعة مئات من خطوط التلكس الآلي المباشر (داخلياً ودولياً)..وبلغ عدد المواقع الجديدة التي تم إنشائها في الفترة بين (١٩٧٨م-١٩٨٩) ما يقارب (٤٠) موقعاً رئيسياً غير المواقع الريفية

التي ارتفع عددها أيضاً وبلغت السعة الإضافية على خطوط المشتركين أكثر من (٧٠) ألف رقم هاتفي جديد، وهي نسبة عالية تصل إلى أكثر من ٢٠٪.

وبموجب البروتوكول الموقع مع الحكومة الفرنسية بتاريخ ١٩٨٨/٢/٨م حصلت المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية على قرض مخصص لتركيب (٣٦) ألف خط في مختلف المدن اليمنية الرئيسية .

وبعد الوحدة ضاعفت القيادة السياسية اليمنية من جهودها واعتماداتها لهذا القطاع من أجل تحديث وتوسيع شبكات الاتصالات في المحافظات الجنوبية والشرقية التي كانت متخلفة جداً في خدمات الاتصالات ولا يوجد فيها سوى (٣١,٧١٣) خط سنترال هاتفي جميعها من التقنيات الميكانيكية التي انتهى العمل بها في معظم بلدان العالم. فتم اتخاذ إجراءات إسعافية عاجلة بربطها بمحطة عربسات الجديدة ذات سعة (٤٦) قناة، وتم إجراء إنشاء وصلة فضائية بين صنعاء وعدن إلى أن يتم الشروع بالمشروعات الكبرى بالاتفاق مع شركة فرنسية بهذا الشأن. وبتاريخ ١٩٩١/٦/٢٠م تم الاتفاق مع شركة (الكاتل CATEL) لتزويد (٢٤) ألف خط وأجهزة الميكروويف والألياف الضوئية في عدن وصنعاء وإب وذمار وزنجبار.

وبهذا وصلت السعة المجهزة لمحافظة عدن عام ١٩٩٥م إلى (١٩,٦٠٠) قناة، وعدد الخطوط العاملة (١٧,٢٧٠) بينما وصلت السعة المجهزة في عام ١٩٩٥م لنفس المحافظة (٢٣,٢٨٦) قناة،و(٢١,٣٩٥) خطاً، وفي عام ٢٠٠١م ارتفعت السعة المجهزة إلى (٧١,٠٩٧)قناة، و (٦٠٠٤١)خطاً.

وفي الحقيقة أن التطور الذي حدث بالاتصالات السلكية واللاسلكية يفوق أي تطور آخر شهدته مؤسسات الدولة الأخرى، وظلت وزارة المواصلات هي الرائد في مواكبة عصر الحداثة واقتناء كل جديد ومتقدم وخاصة في مجال الألياف البصرية فقد مدت كابلات الألياف البصرية بين السنترالات الداخلية في كل من صنعاء وعدن وتعز والحديدة، ومد كابل ألياف بصري بحري بطول (٢٦٦) كم بين عدن وجيبوتي للاتصالات الدولية. وتم الاستفادة من محطات الأقمار الصناعية المحلية عبر القمر الصناعي العربي (عربسات) لتأمين الاتصالات بين المناطق النائية والبعيدة وخاصة جزيرة سقطرى والغيظة والمكلا والعبر وثمود وسيحوت وشحن وعتق. وفي ٢٥ نوفمبر ١٩٩٦م تم التعاقد على مشروع الخطوط اللاسلكية الثابتة للمشتركين (CDMA) وكذا مشروع الخطوط اللاسلكية الثابتة للمشتركين والذي تم البث فيها منتصف عان ١٩٩٨م بهدف خدمة المناطق التي يصعب تنفيذ شبكة الكابلات الهاتفية .

وكانت وزارة المواصلات قد أوكلت في عام ١٩٩١م إلى الشركة اليمنية للاتصالات الدولية مهمة تركيب شبكة هاتف سيار لتحل (مبدئياً) إشكالية محدودية خطوط الهاتف في عدن.وفي مايو ١٩٩٣م تم افتتاح سنترال هاتف سيار في صنعاء، كما تم بناء محطات تغطية في تعز والحديدة وحضرموت. وفي عام ٢٠٠٠م منحت وزارة المواصلات الترخيص لشركتين من القطاع الخاص بإنشاء وتشغيل أنظمة الهاتف النقال GSM .

أما بالنسبة لخدمة الإنترنت فقد تم رسمياً افتتاح هذه الخدمة في سبتمبر ١٩٩٦م وشكل قرار إدخال هذه الخدمة للبلاد قفزة جديدة في مجال الاتصالات وتولت تيليمن إدخال وتشغيل هذه الخدمة، وقد بدأت الوزارة منذ عام ٢٠٠١م بتنفيذ المرحلة الأولى من برنامج طموح لإنشاء شبكة لتبادل المعطيات وشبكة إنترنت وفقاً لسياسات تهدف إلى توسيع انتشار خدمات الإنترنت في الجمهورية.

ومن أهم المشاريع التي أنجزتها وزارة المواصلات في عام ٢٠٠٢م إنشاء مدينة التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات، وكذلك مشروع خدمة الريال الإلكتروني الذي يسمح للمواطنين بإجراء عمليات مالية تحويلية باستخدام شبكة الإنترنت الداخلية. وفي نفس السياق أقدمت القيادة اليمنية على خطوة جديدة في يناير عام ٢٠٠٢م بإصدار الرئيس علي عبد الله صالح قراراً جمهورياً خاصاً بمجانية الإنترنت «الإنترنت للجميع» ليكون بإمكان أي مواطن يمني الاستفادة من الخدمات المعلوماتية المتنوعة الذي يقدمها الإنترنت وبدون مقابل. وهو ما من شأنه أن يفجر ثورة معلوماتية عظيمة تضع الإنسان اليمني على خط واحد مع كل جديد وعصري في العالم.. ومن الجدير بالذكر أن الجمهورية اليمنية تعتبر البلد الأول في العالم الذي يشرّع نظام مجانية الانترنيت، سابقاً بذلك حتى دول المنشأ، وهو دليل على وعي القيادة اليمنية وبعد نظرتها لآليات الصناعة المستقبلية للفكر الإنساني الحضاري(٢٨)

تطور قطاع الاتصالات في الفترة ١٩٩٧م-٢٠٠٢م

المؤشرات	١٩٩٧م	٢٠٠٢م	نسبة التغير٪
خطوط هاتفية ثابتة (لكل ١٠٠ مواطن)	١,٣	٢,٧	٪١٠٧,٧
عدد الخطوط الهاتفية (ألف خط)	٢٢٠,٣	٥٢٦	٪١٣٨,٧

أما خدمات البريد فهي الأخرى شهدت نمواً متزايداً، وتم إنجاز العديد من المشاريع التوسعية الخاصة بالخدمات البريدية، حيث أن الفترة ٧٨-١٩٨٩م شهدت إنجاز عشرة مكاتب بريد في أمانة العاصمة فقط وخمسة أخرى في تعز، وثلاثة في الحديدة، وثلاثة في ذمار، ومكتبين في البيضاء، وأربعة في صعدة، ومكتبين في حجة، ومكتب واحد في مأرب، واستمرت حتى عامنا هذا ٢٠٠٣م.

ووفقاً لإحصائيات رسمية فإن عدد المشتركين في العام ٢٠٠٠م قد أرتفع إلى (٤١٠٥٠) مشتركاً في الوقت الذي لم يكن يتجاوز هذا العدد (٢٩٤٣٥) في العام ١٩٩٠م.. ورافق ذلك أيضاً ارتفاع

(٢٨) تم اعتماد المصادر التالية في إعداد هذا الفصل:
- مكتب رئاسة الجمهورية: عشرون عاماً من العطاء، صص١٣٨-١٥٣.
- وثائق وأدبيات المؤتمر الشعبي العام السادس (الدورة الثانية) صص١١٤-١١٧.
- الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٠٢م –وزارة المالية.
- صحيفة الثورة – صنعاء: العدد (١٢٨٣٣) في ٢٠٠٢/٩/٢٦
- مجلة دراسات اقتصادية:الإعداد (٢، ٤، ٥) للعامين ٢٠٠٢/٢٠٠٣م

الإيرادات إلى ما يزيد عن (٣٣) مليون ريال حتى بداية عام ٢٠٠٠م. ووصل عدد مكاتب البريد في الجمهورية (٢١٥) مكتباً. ورافق ذلك التطور تنويع في خدمات البريد فتم إستحداث خدمة البريد الممتازEMS والتي بدأت بتبادل بعثات هذه الخدمة مع عشر إدارات بريدية عالمية. كذلك تم تعميم خدمة البريد الحكومي في بداية عقد التسعينيات. وفي عام ١٩٩٨م أدخلت خدمات البريد الدعائي الخاصة بالمؤسسات التجارية والصناعية. وفي نفس العام تم تأسيس خدمة نقل البضائع، وعلاوة على توسيع خدمة الحوالات المالية البريدية وصناديق التوفير البريدي، والحوالات العادية والعاجلة، كما وتعمل الهيئة على استكمال حلقات النظام المالي وربطه بالشبكة مثل النظام المخزني ومراقبة الأصول والمرتبات وشئون العاملين.

ثامناً: القطاعات الأخرى

أ- السياحة

كان الحدث الأبرز في مسيرة الحركة السياحية هو صدور القرار الجمهوري رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠١م بشأن تشكيل حكومة جديدة، وإفراد حقيبة وزارية مستقلة للسياحة، وهو مؤشر على حجم الرهان اليمني على مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد القومي، وإمكانية تحويله إلى مصدر رئيسي للدخل القومي اليمني من خلال المقومات التي تتهيأ له على أرض الواقع اليمني.. ويؤكد الدكتور عبد الكريم الإرياني المستشار السياسي لرئيس الجمهورية والأمين العام للمؤتمر الشعبي العام على هذه الحقيقة عند افتتاحه المركز الإيطالي للمتاحف في صنعاء بتاريخ ٢/مارس/٢٠٠٣م حين ذهب للقول: «إن مستقبل اليمن تراثياً وليس نفطي»(٢٩).

لقد تزامن تطور البناء المؤسسي والهيكلي لجهاز السياحة الرسمي مع التطور العام للبنية التحتية والفوقية لقطاع السياحة، حيث تحققت معدلات عالية ومتسارعة من النمو فزاد عدد المنشآت السياحية من (٧٦٠) منشأة في عام ١٩٩٠م إلى (٢١٦٨) منشأة عام ٢٠٠٠م بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ ١١٪ كما شهدت المنشآت الفندقية توسعاً ملحوظاً وارتفعت إعدادها من (١١١) فندقاً عام ١٩٩٠م إلى (٣٨٠) فندقاً عام ٢٠٠٠م بنسبة نمو ١٣,٣٤٪ وبلغت المشاريع الاستثمارية السياحية المرخصة خلال (٩٢-١٩٩٩) حوالي (٢٤٧) مشروعاً خاصة وأن القرار الجمهوري رقم (١٢) لسنة ١٩٩١م وتعديلاته قد أعطى مشاريع الاستثمار الكثير من الضمانات والمزايا المشجعة والمغرية للشركات الاستثمارية.وفي عام ١٩٩٠م تم إنشاء المعهد الفندقي والسياحي في عدن، ومثله في مدينة تعز عام ١٩٩٨م. وتقدر الإحصائيات الرسمية إجمالي العائدات السياحية للفترة(٩٠-٢٠٠٠) بنحو (٥٦٢) مليون دولار، على الرغم من تأثر اليمن بالأزمات والتطورات الإقليمية والدولية التي عكست

---

(٢٩) صحيفة الثورة — صنعاء: عدد يوم ٢/٣/٢٠٠٣م

نفسها على حجم النشاط السياحي والترويج له من خلال الإصدارات والمعارض الخارجية والندوات وغيرها. قد تضاعفت في الأعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٣م) بدرجة مذهلة تنبئ بوصول أعداد السياح في العام ٢٠٢٥م إلى أكثر من مليوني سائح بعائدات تتجاوز الثلاثة مليارات دولار حسب مؤشرات الخطة الاستراتيجية لقطاع السياحة.

ب- التأمينات والشئون الاجتماعية

يحظى هذا القطاع برعاية خاصة ومتابعة دائمة من الرئيس علي عبد الله صالح شخصياً، والذي كان صاحب الفضل في إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بموجب القرار الجمهوري رقم (٥١) لسنة ١٩٨١م وقد تنوعت وتوسعت خدمات قطاع التنمية الاجتماعية لتشمل الرعاية الاجتماعية والتأهيل الاجتماعي، والتنمية الاجتماعية.

١- الرعاية الاجتماعية: تتلخص في تقديم العون لأفراد والجماعات والأسر في سبيل الانتقال إلى مجالات التنمية والإنتاج، وتهتم أيضاً برعاية الأحداث والمعوقين ومساعدة الأسر الفقيرة والعجزة والأرامل والأيتام، وبلغت المخصصات الشهرية لصندوق الرعاية الاجتماعية عام ١٩٩٦م حوالي(٤٩,٤٠٧,٧٠٠) ريال. وكان الرئيس علي عبد الله صالح قد بادر بتوفير مبلغ (مليار)ريال تخصص لمساعدة حوالي(٥٠)ألف حالة.

٢- التأهيل الاجتماعي: وتكرس الدولة نشاطها من خلاله للتأهيل على العمل وتمويل الخريجين من المعاقين وذوي العاهات لإقامة مشاريع إنتاجية صغيرة وينبثق من هذا القطاع دائرة (الدفاع الاجتماعي) الرامية إلى حماية المجتمع من الجريمة والظواهر الاجتماعية غير الحضارية، وتقديم الرعاية للعجزة والمسنين، وتطوير دور الأحداث الموزعة على الأمانة وتعز والحديدة وإب ودور العجزة (عددها أربعة).

٣- قطاع التنمية الاجتماعية: وهو من أهم المنجزات كونه يختص بإحداث تنمية اجتماعية في مجال المرأة والطفل والجمعيات والتعاونيات وتدريب المرأة بهدف إكسابها المهارات المهنية، وقد تعززت خطوط نشاط هذا القطاع عام ١٩٩٧م بإنشاء الدولة لشبكة الضمان الاجتماعي وتبني برنامجاً وطنياً لتنمية الأسرة والمجتمع، وتم استحداث العديد من المراكز التأهيلية الاجتماعية والمشاركة بمعارض الأسر المنتجة داخل اليمن وخارجها.. ومما يجدر ذكره إن جميع قطاع التأمينات والشئون الاجتماعية أنصبت في إطار استراتيجي واحد، جلّ أهدافه محاربة الفقر وتحسين المستوى المعاشي للفرد والأسرة والمجتمع بصورة عامة من خلال تشجيع ودعم إقامة الجمعيات والاتحادات والمشاريع الصغيرة -سواء الإنتاجية منها أو الخدمية التي تقدم رعاية خاصة. ففي عام ١٩٨٨م على سبيل المثال بلغ عدد الجمعيات والتعاونيات (١٦٣) موزعة على النحو التالي:

زراعية	حرفية	سمكية	تسويقية	مهنية	استهلاكية	سكنية	فروع الجمعيات	خيرية
٩٩	١٤	٥	٧	٩	٥	٣	٣	١٢

وكان التوجه نحو هذه الأنشطة مبكراً جداً في عهد الرئيس صالح، حيث تحدد في عام ١٩٨٣م عدد النساء الملتحقات بالمراكز النسوية بجميع المراكز حوالي (٧٥٤) امرأة. وبدأت في عام ١٩٨٨م عملية الإدماج في عملية التنمية والإنتاج المباشر وتنفيذ مشروع الأسر المنتجة الذي استفادت منه حتى نهاية عام ١٩٨٩م حوالي (١٣١) أسرة، وفي نهاية عام ١٩٩٠م ارتفع العدد إلى (١٤٠٠) أسرة مستفيدة من تلك المشاريع.

وبلغ عدد مراكز الأسر المنتجة حتى نهاية عام ١٩٩٣م حوالي (٢١) مركزا تستوعب ما يقارب (١٥٠٠) متدربة. وارتفع هذا العدد في نهاية العام ١٩٩٧م إلى (٢٩) مركز..وعلى صعيد الاهتمام بالطفل فقد تبنت قيادة اليمن مشروع دعم رياض الأطفال بالتعاون مع (اليونيسيف)، وتم إعداد مشروع قانون الحضانات والمساهمة في مسح ميزانية الأسرة والمسح الديمغراطي لصحة الأم والطفل الذي يديره الجهاز المركزي للإحصاء.

وشهدت الفترة موضوع البحث تشجيع ودعم النقابات والاتحاديات العمالية والتي بلغت حتى نهاية عام ١٩٩٤م مقداره(٨٤٥) لجنة نقابية، (٨) نقابات فرعية (١٤)نقابات عامة، (٦) اتحادات فرعية، و(١) اتحاد عام. وفيما يخص الصندوق الاجتماعي للتنمية، فقد تعاقد الصندوق في عام ١٩٩٧م على (٥٠) مشروعاً بلغ إجمالي مبالغها الاستثمارية(٤٥٣,٤٣٣,٦٤٤) ريال في حين قدمت الهيئة العامة للمعاشات والضمان الاجتماعي الكثير من المنجزات التي بلغ عدد المستفيدين فيها من معاشات التعاقد حتى منتصف عام ١٩٩٧م بحوالي (٣١٠٦٥) وبلغ إجمالي ما تم صرفه لتلك الحالات (٥١٩,٦٤٩,٩٤٣) ريال.

ومن أجل توضيح الحقائق والمنجزات بصورة أفضل وأبلغ رأينا أن نوجز ذلك في عدد من الجداول التي لا تقتصر في إحصائياتها وبياناتها على فترات سابقة فقط، بل تعطي خلاصة لما تم إنجازه حتى نهاية عام ٢٠٠٢م. (٣٠)

---

(٣٠) اعتمدنا في إعداد هذا الفصل على المصادر التالية:
- الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٠٢م – وزارة المالية.
- مكتب رئاسة الجمهورية: عشرون عاماً من العطاء، صص١٨١-١٨٨وكذلك ٢٥٩-٢٧٢.
- صحيفة الثورة – صنعاء: العدد (١٣٨٣٣) في ٢٠٠٢/٩/٢٦م.
- وثائق وأدبيات المؤتمر الشعبي العام السادس (الدورة الثانية) ص ص١٠٦-١٠٩ (كذلك) ١٢١-١٢٤.
- صحيفة الميثاق –صنعاء: العدد (١٠١١) في ٢٠٠٢/٥/١٩م، والعدد (١٠١٣) في ٢٠٠٢/٥/٢٣م.
- عقد من التنمية في ظل الديمقراطية (١٩٩٣-٢٠٠٣م- وكالة سبأ).

جدول يبين عدد الجمعيات والمنظمات الجماهيرية للفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٧م

جمعيات سكنية	جمعيات زراعية	جمعيات استهلاكية	جمعيات إسكانية	جمعيات حرفية	جمعيات خيرية	جمعيات مهنية	جمعيات اجتماعية
٢٥	٢٦٦	٩٥	١٦٢	٢٦	٥٨١	٣٣	١١١
جمعيات علمية	جمعيات ثقافية	اتحادات	أندية	صداقات	نقابات		إجمالي عام
١١	٢١	٥٩	١٣	١٧	٦٩		١٤٨٥

جدول يبين المشاريع الإنشائية الاجتماعية حتى عام ١٩٩٧م وتكلفتها ونسبة الإنجاز فيها

المشاريع الإنشائية الاجتماعية حتى عام ١٩٩٧م		
المشروع ومحل إنشائه	المبلغ المنصرف بالمليون	نسبة الإنجاز
دار التوجيه الاجتماعي (حجة)	٣٢,٣	٪١٠٠
مركز تنمية المرأة (حجة)	٤,٥	٪٢٥
مركز المعوقون (أبين)	٢,٥٧٧	٪١٨
مركز تنمية المرأة (أبين)	٢,٤	٪٣٨
مجمع المعوقين (حضرموت)	-	٪٢٥
دار الرعاية الاجتماعية (حضرموت)	-	-
مجمع المعوقين (عدن)	٥,٢	٪٢٦
مبنى الأسر المنتجة (الحديدة)	٩,٣٩	٪٧٠
مجمع المعوقين (صنعاء)	٤,٩	٪٧٥
مركز المعوقين (الجوف)	٤,٨	٪٢٤
مبنى مركز المعوقين (صنعاء-عدن)	٢,٩٨	٪١٠٠

الدعومات التي يقدمها (صندوق الرعاية الاجتماعية

والمستفيدون في الهيئة العامة للمعاشات والضمان الاجتماعي عام ١٩٩٧م

المحافظة	عدد المستفيدين	المبالغ (بالألف)	عدد المتقاعدين	المبالغ المصروفة
دعومات صندوق الرعاية الاجتماعية للفقراء والمساكين حتى عام ١٩٩٧م			مرتبات التقاعد التي تقدمها الهيئة العامة للمعاشات والضمان الاجتماعي عام ١٩٩٧م	
أمانة العاصمة	٨٥٨١	٧٥٠٠	٤٢٥٢	٦٥٣٠١٦٠٣
صنعاء	٦٣٨٣	٨٥٠٠	١١٨٥	١٧٤٩٢٩٤٢
عدن	٥٧٨١	٧٥٠٠	١١٦٩٧	٢١٢٤٧٨٩٤٤
تعز	٩٥٧٣	٨٠٠٠	١٥٥٥	٢٢٩٢٧٢٤٥
حضرموت	٤٣١٠	٨٠٠٠	٣٢٦٣	٥٢١٥٣٧٢٢
الحديدة	٣٤٧٣	١٠٠٠٠	١٤١٩	٢٠١٢٧٣٥٥
لحج	٧٦٥٩	٤٠٠٠	٢٣٩٩	٣٥٩٤٠٥٧٤
إب	٦٣٥١	٧٥٠٠	٦٥٣	٩٢٢٢٦٢٣
إبين	١٠٥٨٧	٥٠٠٠	٢٩٢٩	٤٣٤٣٧١٠٤
حجة	٣٩٨٣	٧٥٠٠	٣٥٨	٣٤٢٢٠١٠
ذمار	٧٢٥٢	٥٠٠٠	٢٣٨	٣٣١٧٠٠٠
شبوة	٦٧٦٢	٣٥٠٠	٥٨٦	٨٦٨١٥٤١
صعدة	٣١١٢	٤٠٠٠	١٥٣	٢١٠٤٥٩٨
المهرة	٤٣١٤	٢٥٠٠	٩٤	١٣٩٠٦٠٧
البيضاء	٢٩٦٩	٣٠٠٠	١٠١	١٣٨٢٧٤٥
المحويت	٥٠٣٧	٤٠٠٠	٦٤	٨٦٨١٣٩
مأرب	٤١٩٣	٢٠٠٠	٢٣	٤٢٤٧٦٢
الجوف	١٨١٤	٢٥٠٠	٤	٤٩٨٨٨
الإجمالي	١٠٢١٣٤	١٠٠٠٠٠	٣١٠٦٥	٥١٣,٦٤٩,٩٤٣

من ضمنها في المركز الرئيسي	
٩٢	١٢٠٣٦٥٣١

استثمارات (الصندوق الاجتماعي للتنمية) وعدد المستفيدين وفرص العمالة
(للفترة من ١٩٩٧م –٢٠٠٢م)

القطاع	عدد المشاريع	حجم الاستثمار	العمالة (فرصة–يوم)	المستفيدون المباشرون
تعليم	١,٢٥٨	٩١,٥٠٤,٠٧٠	٣,٧٤٠,٧٨٥	٨٨٥,١٣٥
صحة	٢٦٣	١٥,٦٣٨,١٨٥	٥٢٢,٩٤٢	١,٢٢٨,٤٩٠
مياه	٤٧٤	٢٨,٧٦٤,١٥٧	١,٣٠٦,١٤٤	١,٣٥٥,٤٠٢
بيئة	٦٤	٧,٨١٩,٠٠٣	٢٤١,٧٠١	٨١٥,٤٩١
تراث ثقافي	٢٦	٤,٢٦١,٠٧٥	٢٠٩,٠٦١	١٢٦,٢٢٥
طرق	٩٠	٩,٤٨١,٦٦٦	٦٢٦,٥٧٨	٧٧٩,٠٤٣
قروض متناهية الصغر	٣٤	٣,٩٨٢,٧٥٥	٧,٤٦٠	٢٣,٥٠٧
تدريب ودعم مؤسسي	٢١٤	٣,٣٢٢,٦٧٩	٥٩,٧٣٠	٦٩,٩٨٨
الإجمالي بالدولار	٢,٥٤٦	١٧٤,٦٣٧,٥٦٨	٧,٠٢٨,٢٥٠	٥,٣٧٣,٧٠٢

تطور أعداد المستفيدين في صندوق الرعاية الاجتماعية والمستفيدات في مركز التدريب للأسر المنتجة للفترة(١٩٩٧م-٢٠٠٢م)

المؤشرات	١٩٩٧م	٢٠٠٢م	معدل النمو السنوي
١- المستفيدون من صندوق الرعاية الاجتماعية			
عدد المستفيدين	١٠٢,١٣٧	٦٥٠,٦٧٦	٤٤,٨٪
المبالغ المقدمة (بالمليون)	٨٢١,٢١٦	١٢,١١٣,٠٠٠	٧١,٣٪
٢- المستفيدات من مراكز التدريب للأسر المنتجة			
عدد المستفيدات	١٣٧٢	٤٤٦٠	٢٨,٥٪
عدد المراكز	٤١	٤٧	٢,٨٪

الخاتمــة

الحمد لله الذي أتم نوره، وفضل علينا من خزائن علومه، وقدر لنا ما شاء فوفقنا إلى إتمام هذا الكتاب، بعد أن استغرق منا زمناً طويلاً، وجهداً عظيماً، وبحثاً مستفيضاً، كنا نروم به الحقيقة، ونستخلص منه العبرة والتجربة، ونستلهم معاني التاريخ من فصوله الزاخرة بالأحداث والتطورات.

لقد كان وقوفنا على ربع قرن من عهد الرئيس علي عبد الله صالح يحملنا إلى واحدة من التجارب السياسية الزاخرة بالقيم الفكرية والأخلاقية السامية، التي تفوقت من خلالها الدولة اليمنية، على أنظمة العصر القائمة على تقاليد نمطية في إدارة دفة مؤسسات السلطة وأجهزة الحكم.. وكان استعراضنا لعناصر ارتكاز السياسة اليمنية في هذه الحقبة، ولمحاور بناء برامج العمل الوطني الثوري للرئيس صالح بمثابة نقل موضوعي للمعرفة أردنا من خلاله عرض بعض الصيغ الواقعية للكيفية التي ينبغي التعامل بها مع مسألة التأسيس الوطني السليم والواعي للدولة العربية الإسلامية، بما يعطيها دلالاتها السيادية المستقلة وهويتها الحضارية، وصفتها الإنسانية الكريمة.

إن مثل هذه التجربة تستدعي القراءة بتركيز لأكثر من مرة، لأنني واثق من اكتشاف المزيد من فنون العمل السياسي والمهارات القيادية في كل قراءة جديدة.. ولا أشك في أن يحظى هذا الكتاب بقبول حسن عند الكثير من الوطنيين المخلصين لشعوبهم، والمتطلعين إلى مستقبل زاهر لأبنائهم والأجيال القادمة لأنه يتناول تجربة نظام عربي ينبثق من بين أشلاء ساحة متهاوية ودول محتضرة، وظروف في غاية التعقيد، لكنه برغم ذلك ينجح في عبور كل الخنادق، ويبعث الحياة مجدداً في جسد الوطن، ثم يرتقي إلى مصاف الدولة الديمقراطية، ويتحول إلى مصدر إشعاع لفكرها وممارساتها بالقدر الذي باتت فيه الدول الكبرى تحت أنظمة المنطقة

العربية للإقتداء بالتجربة الديمقراطية اليمنية.

لقد كان شيئاً عظيماً أن يجد المرء نفسه يتصفح أوراق تاريخ نظام حكم عربي ناضج، وتجربة سياسية ناجحة، وقيادة حكيمة، ومسيرة معطاءة ومشرفة، وإرادة جبارة لا تكل عن التحديق في أفق الغد المشرق.. في زمن الانتكاسات العربية المخزية، والأنظمة السياسية الخانعة المستسلمة، التي لا تكف عن الانغماس في استبدادها، وعبثيتها بمقادير شعوبها وأبناء أمتها، وفي زمن أبيح به الدم العربي لقوى الإرهاب العالمي، وحصدت فيه مدافع الاحتلال جموع العراقيين وهي في طريقها لنهب وحرق كل الشواهد الحضارية والإنسانية لتسعة آلاف عام من عمر بلاد ما بين النهرين.

في مثل هذا الواقع العربي المرير، والانهيار السياسي الكامل لنظم الحكم العربية تتولد ضرورات استيعاب أبجديات التجربة السياسية اليمنية في بناء الدولة، وسبل حماية أمنها واستقلالها ومنجزات شعبها، والتعاطي السلمي مع التحديات التي تعترض مسيرتها، والكيفية التي يمكن فهم التمثيل السلطوي للجماهير بمنظورها، علاوة على الأهمية المترتبة من إسناد مؤسسة السلطة وأجهزتها إلى عدد من الثوابت الاستراتيجية التي لا ينبغي لأحد تجاوزها أو اختراقها في ظل أي ظرف من الظروف.

إن تلك المفاهيم والموازين للنظم القيادية شكلت طوال الربع قرن المنصرم من عمر الدولة اليمنية ملامح النهج السياسي للرئيس علي عبد الله صالح، والتي لولاها لكانت اليمن مسرحاً لكوارث سياسية وصراعات محلية، ومنافسات دولية لا تسلم شرها أياً من بلدان شبة الجزيرة والخليج بالدرجة الأولى وأقطار الوطن العربي الأخرى كذلك.

إنني ما زلت أومن بأن تجربة الرئيس علي عبد الله صالح في الحكم تمثل مدرسة للزعامة العربية، وبمقدور جميع القوى السياسية التعلم من دروسها، وأخذها بنظر الاعتبار، وليس بالضرورة نسخها بحذافيرها

لأن ذلك مناقض للخصوصية التي يتمحور عليها فكر البناء السياسي للدولة عند الرئيس صالح.

أتمنى أن يكون القارئ الكريم بعد أن تأمل ﭬ فصول الكتاب قد وجد ذلك حقاً وليس إدعاءً أو مبالغة ﭬ الوصف والتعظيم.. وأدعو الله أن يفيق قادة الأمة، ويستلهموا الدروس، ويتعلموا فضائل اتقاء الله ﭬ كل أمر يعقدون العزم على فعله.. وفضائل اتقاء غرور السلطة أو الوثوق بقوة تحميها غير مشيئة الله وحب الشعب لقيادته.. ويقيناً حين تتجاهل القيادات جماهيرها، وتتنكر لإرادتها، فإن كلاهما سيعيشان غريبين عن بعضيهما البعض.. ولكن تلك القيادات هي وحدها من سيرحل غريباً، أما الشعوب فلها وطن يحتضنها لا تبارحه منذ قدم التاريخ.

... والله من وراء القصد ...

المراجع

١- رياض الريس، رياح الجنوب، (بيروت : رياض الريس المكتب والنشر، ١٩٩٨م).

٢- ناصر الدين النشاشيبي، اليمن ذلك المعلوم، (بيروت : مؤسسة دار القدس، التاريخ مجهول).

٣- فيصل جلول، اليمن-الثورتان، الجمهوريتان، الوحدة، (بيروت: دار الجديد، طبعته ثانية،٢٠٠٠م).

٤- بلقيس أحمد منصور أبو إصبع، النخبة السياسية الحاكمة في اليمن ١٩٧٨م-١٩٩٠م، (القاهرة : مكتبة مدبولي، ١٩٩٩م).

٥- الهام محمد مانع، الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن (١٩٤٨م-١٩٩٣م)، (صنعاء: الآفاق للطباعة والنشر ١٩٩٤م).

٦- محسن العيني، خمسون عاماً في الرمال المتحركة، (بيروت: دار النهار للنشر، ٢٠٠٠م).

٧- جلوفاكيا إيلينا. ك، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٢م-١٩٨٥م، ترجمة علي عبد الله البحر، (صنعاء : مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٩٤م).

٨- خالد محمد القاسمي، الوحدة اليمنية – حاضراً ومستقبلاً، (الشارقة: دار الثقافة العربية، ١٩٨٨م).

٩- محمد يحي الحداد، التاريخ العام لليمن، ج٥،٤ (بيروت: شركة دار التنوير للطباعة والنشر، ١٩٨٦م).

١٠- هارولدف جاكوب.ك.س.آي، ملوك شبه الجزيرة العربية، ترجمة أحمد المضواحي، (بيروت : دار العودة، ١٩٨٣م).

١١- أحمد عبد الله الصوفي، الاعتراف المنيع في المسألة اليمنية، (صنعاء: الآفاق للطباعة والنشر ١٩٩٩م).

١٢- نصر طه مصطفى، علي عبد الله صالح – التجربة وآفاق المستقبل،

(صنعاء: المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٩م).

١٣- شارل سان برو، العربية السعيد منذ القدم إلى عهد علي عبد الله صالح .

١٤- خديجة أحمد الهيصمي، العلاقات اليمنية السعودية، (القاهرة: المكتبة السلفية، ١٩٨٣م).

١٥- عبد الكريم الخطيب، ظاهرة الاستقرار السياسي في اليمن، ١٩٧٠-١٩٨٣م، (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة،١٩٨٨م).

١٦- حسن أبو طالب، الصراع بين شطري اليمن جذوره وتطوراته، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية الأهرام، ١٩٧٩م).

١٧- أحمد الصياد، السطلة والمعارضة في اليمن المعاصر ١٩١٨-١٩٧٨م، (بيروت : مكتبة لبنان، ١٩٢٨م).

١٨- إدجار أوبلانس، اليمن الثورة والحرب حتى ١٩٧٠م، ترجمة عبد الخالق لاشين، (القاهرة : مكتبة مدبولي،١٩٨٠م).

١٩- عبد الله البردوني، اليمن الجمهوري، (دمشق : مطبعة الكتاب العربي، ١٩٣٨م).

٢٠- سعيد أحمد الجناحي، الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة، (عدن : مركز الأمل للدراسات والنشر،١٩٩٢م).

٢١- د. عبد العزيز المقالح، أحمد الحورش، (صنعاء : مركز الدارسات والبحوث اليمن، ١٩٨٣م).

٢٢- محمد أحمد العفيف، سنوات مجيدة من عمر الثورة اليمنية، (المكان مجهول: مطبوعات الوحدوي ١٩٨٨م).

٢٣- د.أحمد عطية المصري، النجم الأحمر فوق اليمن، (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية، طبعة ثالثة، ١٩٨٨م).

٢٤- د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، ج١، (القاهرة : دار النهضة العربية- طبعه ثانية،١٩٨٢م).

٢٥- د. صادق عبده علي، الحركات السياسية والاجتماعية في اليمن، (بيروت ، مؤسسة دار الكتاب، الحديث،١٩٩٢م).

٢٦- د. مطهر إسماعيل العربي، التطور الدستوري في الجمهورية اليمنية ،(دمشق : مطبعة الكتاب العربي،١٩٨٥م).
٢٧- ناجي علي الأشول، الجيش والحركة الوطنية في اليمن، (المكان مجهول: مطابع دائرة الصحافة والنشر، طبعة ثانية، ١٩٨٨م).
٢٨- عبد الولي الشميري،١٠٠٠ ساعة حرب، (صنعاء : مكتبة اليسر، طبعة ثالثة،١٩٩٥م).
٢٩- العميد / صالح علي الأشول، حقائق ثورة سبتمبر اليمنية، (صنعاء : مؤسسة العفيف الثقافية،٢٠٠١م).
٣٠- نزار خضير العبادي ، المؤتمر الشعبي العام قيادة التحولات في اليمن، (صنعاء : دائرة الفكر والثقافة والإعلام بالمؤتمر الشعبي العام ٢٠٠٢م).
٣١- فؤاد علي عبد الواسع، علي عبد الله صالح- الأصالة والمعاصرة،(تعز : مؤسسة الجمهورية للصحافة والنشر،٢٠٠٠م).
٣٢- د.محمد عبد الجبار سلام، الديمقراطية في اليمن، (صنعاء : دار النشر والتاريخ مجهولان).
٣٣- الطيب بكوش، الخليج بين الهيمنة والارتزاق، (تونس: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، ١٩٩١م).
٣٤- جمال السويدي، مايكل هدسون، بول دريش وآخرون، حرب اليمن ١٩٩٤م الأسباب والنتائج، الإمارات العربية المتحدة : مركز الدراسات الإماراتي للبحوث الإستراتيجية،١٩٩٥م).
٣٥- محمد محمود الجبوري، الأمن القومي العربي — الاستراتيجيات المعقدة، (بغداد : دار الحرية للطباعة والنشر،١٩٨٩م).
٣٦- مجموعة من الباحثين، قراءة في فكر الرئيس علي عبد الله صالح، (عدن: دار ٢٢ مايو للطباعة والنشر،٢٠٠٢م).
٣٧- مجموعة من الباحثين ، اليمن والعالم، (صنعاء: مركز دراسات المستقبل،٢٠٠٢م).
٣٨- د. فضل علي أبو غانم، البنية القبلية في اليمن بين الاستمرارية والتغيير، (دمشق: مطبعة الكاتب العربي،١٩٨٥م).
٣٩- محمد الشعيبي، عبد الناصر، والفريق العمري.

٤٠- سلطان ناجي، التاريخ العسكري لليمن، ١٨٣٩-١٩٦٧م،(بيروت: دار العودة، طبعة ثانية،١٩٨٥م).

٤١- عبد الملك سعيد عبده، العوامل المؤثرة في القرار اليمني،(بيروت : دار التضامن، ١٩٩٢م).

٤٢- د. صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي،(القاهرة :الزهراء للإعلام العربي،١٩٨٨م).

٤٣- أحمد يوسف أحمد، الدور المصري في اليمن١٩٦٢-١٩٦٧م، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٨١م).

٤٤- رائد بحري/ محمد صالح العلفي، دور اليمن وعمان في أمن البحر العربي،(صنعاء : كلية القيادة والأركان، بحث سري غير منشور،١٩٩٩م).

٤٥- د.أحمد زين عيدروس، اتفاق المبادئ بين اليمن الديمقراطية وعمان في ضوء القانون الدولي، (عدن : جامعة عدن، طبعة ثانية،١٩٧٨م).

٤٦- محمد حسين الفرع، الانتخابات النيابية متعددة الأحزاب في اليمن ١٩٩٧م،(صنعاء : مركز دراسات المستقبل دار المجد للطباعة والنشر،١٩٩٨م).

٤٧- محمد حسين الفرح، معالم عهود رؤساء الجمهورية في اليمن،١٩٦٢-١٩٩٩م،(صنعاء : مركز البحوث والمعلومات بوكالة الأنباء اليمنية (سبأ)،٢٠٠٢م).

٤٨- ضياء عبد الله الصلوي، الحكومات اليمنية خلال أربعين عاماً،(صنعاء: مركز البحوث والمعلومات بوكالة الأنباء اليمنية (سبأ)طبعة ثانية، ٢٠٠٣م).

٤٩- مجموعة من الكتاب، حنيش- انتصار الحكمة والسلام، (صنعاء : دائرة التوجيه المعنوي، منشورات٢٦ سبتمبر،١٩٩٩م).

٥٠- شائف الحسيني، حديث العولمة وآفاق تطور اليمن، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، طبعة ثانية،٢٠٠٢م).

الدوريـــــات

٥١- أحمد يوسف أحمد، «قضية الوحدة اليمنية»، السياسة الدولية، القاهرة، عدد ٩٢،١٩٨٨م.

٥٢- د. عبد السيد عليوة، «سياسة اليمن في البحر الأحمر»، السياسة الدولية، القاهرة : عدد٥٤،١٩٧٨م.

٥٣- د. عبد الله الأشطل، «الدلالات القانونية والسياسية لحكم التحكيم بين اليمن وإرتريا»، السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٣٥،١٩٩٩م.

٥٤- علاء سالم «النزاع اليمني — الأرتيري حول أرخبيل حنيش»، السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٢٤،١٩٩٦م.

٥٥- عبد الملك المخلافي، «العلاقات بين دولتي اليمن في إطار الصراع والوحدة ١٩٦٧-١٩٨٧م»، المستقبل العربي ، بيروت، عدد ١١٥،١٩٨٨م.

٥٦- إجلال رأفت، «القرن الأفريقي- أهم القضايا المثارة»، المستقبل العربي، بيروت، عدد٢١٨،١٩٩٧م.

٥٧- جون ديوك إنطوني، «البحر الأحمر والسيطرة على مدخله الجنوبي»، دراسات الخليج والجزيرة العربية،١٩٧٦م.

٥٨- د. أحمد محمد الكبيسي، «مسيرة الشورى والديمقراطية»، الإكليل، وزارة الإعلام والثقافة، صنعاء، عدد٣،١٩٨٩م.

٥٩- د. عبد الله غالب المخلافي، «الاستثمار الخاص في اليمن»، دراسات اقتصادية، المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، عدد ٦،٢٠٠٣م.

٦٠- منصور علي صالح البشيري، «القطاع الخاص ومتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية»، دراسات اقتصادية، المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، العدد٤، ٢٠٠٢م.

٦١- د. جعفر حسين منيهم، «الاستثمار في رأس المال البشري في الجمهورية اليمنية.. الواقع والآفاق»، دراسات اقتصادية، المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، العدد٥،٢٠٠٢م.

وثائق ومنشورات رسمية

٦٢- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس علي عبد الله صالح، الجمهورية العربية اليمنية، وزارة الإعلام والثقافة، إعداد مختلفة.

٦٣- خطابات الرئيس إبراهيم الحمدي واتجاه حركة ١٣ يونيو، (صنعاء: الشركة اليمنية للطباعة والنشر، ١٩٧٥م).

٦٤- الجمهورية العربية اليمنية، تشريعات الجمهورية العربية اليمنية ١٩٨٠م،١٩٨١م،١٩٨٢م، (صنعاء: المكتب القانوني،١٩٨٠م،١٩٨١م،١٩٨٢م.

٦٥- الجمهورية اليمنية، وزارة الإدارة المحلية، قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية، (مطابع وكالة الأنباء اليمنية سبأ، ٢٠٠١م.

٦٦- الجمهورية اليمنية، وزارة المالية، الموازنة العامة للجمهورية اليمنية للعام ٢٠٠٢م.

٦٧- الجمهورية اليمنية، وزارة المالية، تقرير البنك المركزي اليمني عن التطورات الاقتصادية والمالية والنقدية للعام ٢٠٠٢م.

٦٨- الجمهورية اليمنية، وزارة الإدارة المحلية ، نتائج انتخابات المجالس المحلية ٢٠٠١م.

٦٩- الجمهورية اليمنية، الهيئة العامة والاستثمار، إحصائيات عام ٢٠٠٠م.

٧٠- الجمهورية اليمنية، المجلس الاستشاري، المجلس الاستشاري، مهامه واختصاصاته، ١٩٩٤م.

٧١- الجمهورية اليمنية ، مجلس النواب/ السكرتارية، المحاضر التفصيلية للجلسات رقم ٦/١/٤/١ في ١٩٩١/٦/١م، والجلسة ٣/٢/٢/١ في ١٩٩٥/١٢/٣٠م، والجلسة ٣/٢/٢/٢ في ١٩٩٥/١٢/٣١م.

٧٢-البيانات السياسية لفخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية في أعياد الثورة اليمنية ١٩٧٨-٢٠٠٢م (صنعاء : مركز المعلومات بدائرة التوجيه المعنوي والقوات المسلحة،٢٠٠٢م).

٧٣- الجمهورية العربية اليمنية، المعهد القومي للإدارة العامة، وثائق الندوة الرابعة لوكلاء المحافظات المنعقدة في الحديدة، (صنعاء : ١٩٨١م).

٧٤- الجمهورية العربية اليمنية، المؤتمر الشعبي العام، الميثاق الوطني.
٧٥- وثائق وأدبيات المؤتمر الشعبي العام الأول ٢٤-١٩٨٢/٨/٢٩م،(صنعاء : المؤتمر الشعبي العام، ١٩٨٢م).
٧٦- وثائق وأدبيات المؤتمر الشعبي العام الثاني ٢١-١٩٨٤/٨/٢٣م، (صنعاء : المؤتمر الشعبي العام،١٩٨٤م).
٧٧- وثائق وأدبيات المؤتمر الشعبي العام الثالث ٢٥-١٩٨٦/٨/٣٠م، (صنعاء: المؤتمر الشعبي العام، ١٩٨٦م).
٧٨- وثائق وأدبيات المؤتمر الشعبي العام الرابع ١٢-١٩٨٨/١١/١٥م، (صنعاء : المؤتمر الشعبي العام،١٩٨٨م).
٧٩- وثائق وأدبيات المؤتمر الشعبي العام (الدورة الأولى ٢٥/٦-٧/٢/ ١٩٩٥م، (الدورة الثانية٢٦-١٩٩٧/٨/٢٦م)، (صنعاء : المؤتمر الشعبي العام ،١٩٩٥م/١٩٩٧م).
٨٠- وثائق وأدبيات المؤتمر الشعبي العام، السادس (الدورة الأولى٤-٧/٧/ ١٩٩٩م)، (الدورة الثانية٢٤-٢٠٠٢/٨/٢٦م).
٨١- عشرون عاماً من العطاء، (صنعاء : مكتب رئاسة الجمهورية،١٩٩٨م).
٨٢- الجمهورية اليمنية مسيرة عشر سنوات، (صنعاء : وزارة التخطيط والتنمية، ٢٠٠٠م).
٨٣- مكتب شئون الوحدة ، «كتاب اليمن الواحد»، (مطابع صنعاء الحديثة،٢٢ مايو١٩٩٠).
٨٤- دائرة التوجيه المعنوي، «الإرهاب في اليمن»، (صنعاء : منشورات ٢٦ سبتمبر، فبراير٢٠٠٣م).
٨٥- الجهاز المركزي للاحصاء، المسح التربوي الشامل لعام ١٩٩٩/١٩٩٨م، (التقرير العام لنتائج المسح التربوي)، (صنعاء : وزارة التربية والتعليم، سبتمبر١٩٩٩م).
٨٦- الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط والتنمية، «كتاب الإحصاء المعنوي لعام ١٩٩٥م»، (صنعاء : وزارة التخطيط والتنمية، مارس ١٩٩٦م).

٨٧- وزارة التربية والتعليم، إحصائيات قطاع التعليم العام للعام الدراسي ٢٠٠٢م/٢٠٠٣م.
٨٨- وزارة الثقافة، «موجز النشاط الثقافي مايو ٢٠٠١-ديسمبر ٢٠٠٢م»، (صنعاء : الإدارة العامة للدراسات والبحوث، ٢٠٠٣م.
٨٩- اللواء الركن / محمد عبد الله صالح- المناضل القائد والإنسان، (صنعاء : مكتب رئاسة الجمهورية، مايو٢٠٠١م).
٩٠- عقد من التنمية في ظل الديمقراطية ١٩٩٣م-٢٠٠٣م، (صنعاء : وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، إبريل ٢٠٠٣م).
٩١- البرامج الإنتخابية للمؤتمر الشعبي العام للإنتخابات النيابية ١٩٩٣م،٢٠٠٣م، وانتخابات المجالس المحلية٢٠٠١م، (صنعاء : المؤتمر الشعبي العام،٩٣/٩٧/٢٠٠١/٢٠٠٣م).
٩٢- البرنامج الانتخابي لمرشح المؤتمر الشعبي العام لانتخابات رئاسة الجمهورية ٢٣ ديسمبر١٩٩٩م، (صنعاء: المؤتمر الشعب العام ، ١٩٩٩م).

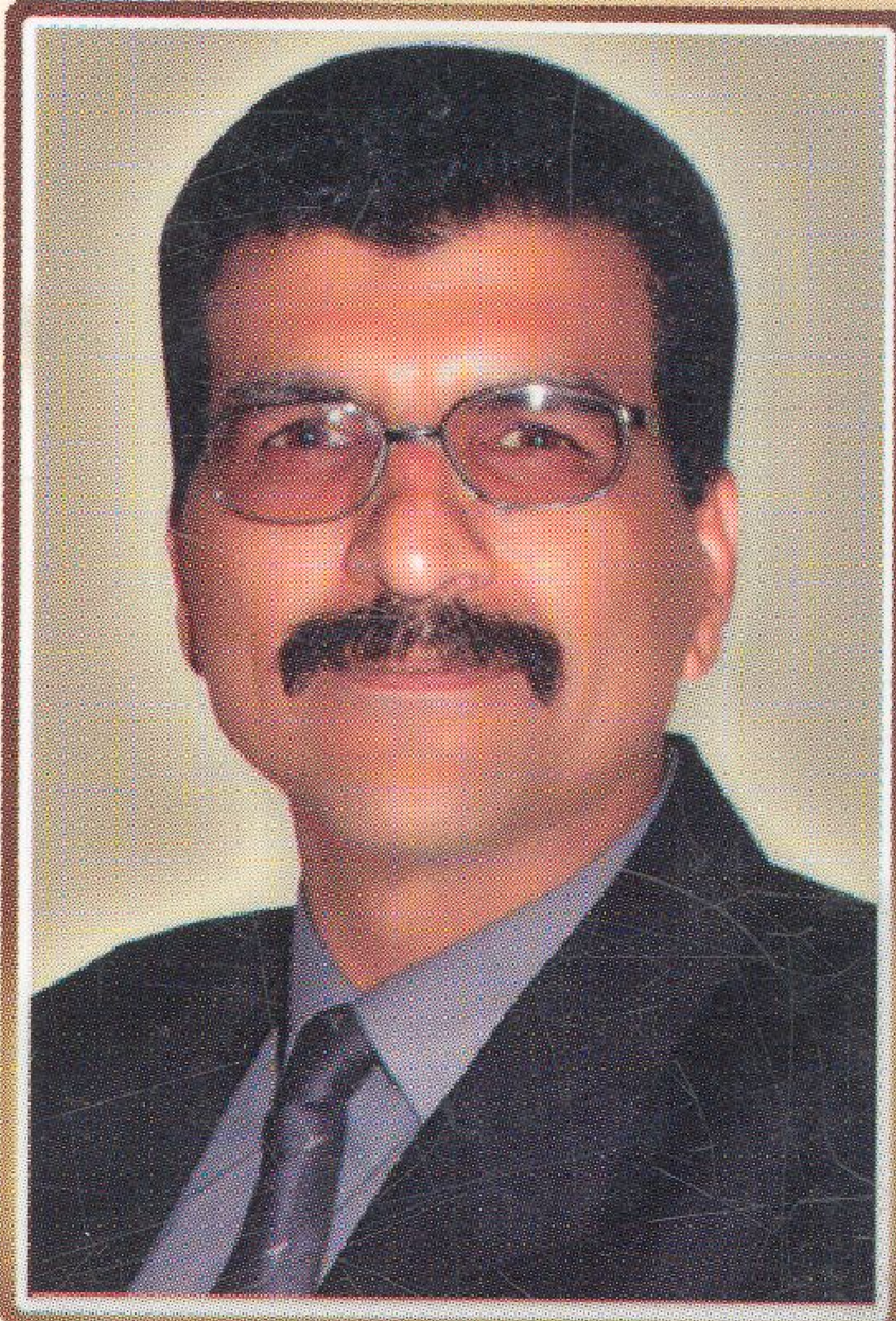
الصحف والمجلات

٩٣- «الثورة»- صنعاء : ١٩٩٥/١٢/٢٥م، ١٩٩٥/١٢/٣٠م، ١٩٩٩/١٢/٢٣م، ٢٠٠٠/٧/١٧م، ٢٠٠٠/٧/١٨م، ٢٠٠٠/٨/٣٠م، ٢٠٠٠/٩/٧م، ٢٠٠١/٤/٢١م، ٢٠٠١/٥/١م، ٢٠٠٢/٥/٢٢م، ٢٠٠٢/٨/٧م، ٢٠٠٢/٩/٢٦م، ٢٠٠٣/٣/٣م، ٢٠٠٣/٣/١٠م.
٩٤- «الميثاق»- صنعاء : ٢٠٠١/٤/٢٣م، ٢٠٠١/٥/١٩م، ٢٠٠١/٥/٢٢م، ٢٣/ ٢٠٠١/٥م، ٢٠٠٢/١/٢٨م، ٢٠٠٢/٢/٤م، ٢٠٠٢/٧/١٧م.
٩٥- «٢٦ سبتمبر» — صنعاء : ٢٠٠٠/٧/٢٠م، ٢٠٠٠/٩/٤م، ٢٠٠١/٥/٢١م، ٢٠٠٢/١٠/٣م، ٢٠٠٢/١٠/١٤م، ٢٠٠٢/١٢/١٢م.
٩٦- «الوحدوي»- صنعاء : ٢٠٠٢/١٠/١٥م.
٩٧- «الثوري»- صنعاء : ٢٠٠٢/١٠/٢٤م.
٩٨- «يمن تايمز» — صنعاء: ٢٠٠٠/٩/٤م.
٩٩- «الديار»- صعدة : يوليو ١٩٩٩م.

١٠٠- «القيادة والأركان»– صنعاء : سبتمبر ١٩٩٩م.
١٠١- «المستقلة» – لندن : ٢٦/٩/٢٠٠٠م .
١٠٢- «الشرق الأوسط»– لندن : ١٧/١١/١٩٩٥م.
١٠٣- «السياسة» – الكويت : ٢٥/٨/١٩٨٠م.
١٠٤- «الرأي العام» – الكويت : ٤/٨/١٩٨٥م، ٨/٤/١٩٩٦م ، ٢٠/٨/١٩٩٦م.
١٠٥- «القدس العربي»- لندن : ٧/٨/١٩٩٤م، ٨/٤/١٩٩٦م ، ٢٢/٤/١٩٩٦م، ٨/١٠/٢٠٠٢م، ١٨/١٠/٢٠٠٢م.
١٠٦- «الحياة» – لندن : ١٤/٥/١٩٩٤م، ٢٦/٥/١٩٩٤م، ٨/٦/١٩٩٤م، ١٣/١/١٩٩٦م .
١٠٧- «الوسط»– لندن : الاعداد (١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، عام ١٩٩٥م.
١٠٨- «المشاهد السياسي» – لندن : ٢٩/٩/٢٠٠٢م، ٦/١٠/٢٠٠٢م، ٣١/١٠/٢٠٠٢م.
١٠٩- الموقع الإلكتروني للرئيس علي عبد الله صالح (www.presdentsaleh . gov.ye) .
١١٠- مواقع المؤتمر الشعبي العام على الإنترنت
١- www.almotamer.net
٢- (www.gpcyemen.org)
١١١- مقابلات شخصية مع العديد من المسئولين الحكوميين، وقيادات المؤتمر الشعبي العام، والشخصيات السياسية، والإجتماعية، والعسكرية التي إضطلعت بأدوار معينة أو كانت على بينة من الأحداث .

المحتويات

Guidance Press
مطابع التوجيه
Sana'a +967-1-262626
صنعاء ٢٦٢٦٢٦-١-٩٦٧+



المؤلف في سطور

- نزار خضير العبادي
- كاتب وصحفي وباحث عراقي، مواليد ١٩٦٤م بقضاء المسيب/محافظة بابل.
- تخرج من جامعة بغداد/قسم اللغات الاوروبية عام ١٩٨٦م.
- دخل مجال الكتابة والبحث وهو لم يزل طالباً جامعياً، وحظي بتشريفات عديده كان ابرزها: نيله وسام رئيس الجمهورية (وسام صدام للإبداع الثقافي والفكري) عام ١٩٨٧م عن كتابة (الحس الدرامي في الحضارتين السومرية والبابلية)، وجائزة الفريق عدنان خيرالله - وزير الدفاع - عام ١٩٨٨م عن دراسة بعنوان (ثقافة الحرب النفسية في زمن السلم)، بجانب ميدالية رئاسة جامعة بغداد ضمن مسابقة البحوث الاستراتيجية عن دراسة بعنوان (اثر التشطير اليمني على الامن القومي العربي).
- كما صدر للمؤلف (الهجرة الاجنبية لدول الخليج العربي - الآثار والمخاطر)، و(تاريخ عاصمة الدولة الطاهرية)، و(المؤتمر الشعبي العام- قيادة التحولات في اليمن)، ويجري الان طباعة كتابين في التراث الشعبي اليمني، احدهما بعنوان (مغاني المرأة الريفية اليمنية)، الآخر (المستطرف من تراثيات يمانية).
- دخل المؤلف اليمن في سبتمبر ١٩٩١م واستقر فيها مع زوجته وابنائه الخمسة، مكرساً جهده للبحوث والدراسات الخاصة بالتاريخ السياسي اليمني وتراث اليمن الشعبي.
- يعتبر من المؤسسين الأوائل للإعلام الالكتروني في اليمن، حيث شغل منصب مشرف عام على موقع (gpcyemen)، وصحيفة (المؤتمر نت)، وموقع (بلقيس نت) الخاص بالمرأ اليمنية.
- يعمل في الوقت الحاضر كبيراً لمحرري (المؤتمر نت)، وسكرتيراً لتحرير صحيفة (اخبار المجتمع المدني) باللغة الانجليزية ومستشاراً اعلامياً لمركز تنمية المرأة ومناهضة العنف.



Guidance Press
مطابع التوجيه
Sana'a +967-1-262626